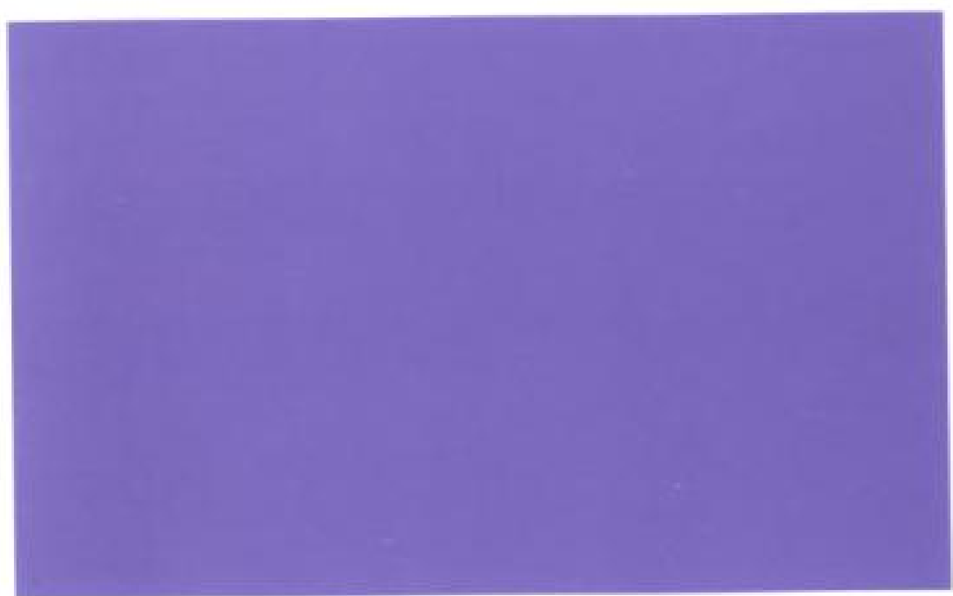
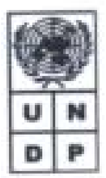












أعمال الندوة الإقليمية حول المجتمع المدني
في البلدان العربية ودوره في الإصلاح

تحرير ممدوح سالم

الاسكندرية ٢١-٢٢ يونيو (حزيران) ٢٠٠٤

المجتمع المدنـي في البلـدان
العربيـة ودوره في الإصلاح

الناشر: المنظمة العربية لحقوق الإنسان

المجتمع المدني فى البلدان العربية ودوره في الإصلاح

الطبعة الأولى ٢٠٠٤

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية (١٩٥٣٦/٢٠٠٤)

تصميم الغلاف : هشام بهجت

الإخراج الفني : سامي زكريا

(في إطار المشروع الإقليمي للتنمية البشرية وحقوق الإنسان في العالم العربي الذي تنفذه المنظمة بالتعاون مـــع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

(الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأى المشاركين في الندوة ولا تعبر بالضرورة عن رأى الهيئات المنظمة لها)

المجتمع المدني في البلدان العربية
ودوره في الإصلاح

أعمال الندوة الإقليمية حول المجتمع المدني في
البلدان العربية ودوره في الإصلاح

الإسكندرية ٢١-٢٢ يونيو/حزيران ٢٠٠٤

تحرير/ ممدوح سالم



المحتويات ــ الصفحة



تقديـــم :

يتناول هذا الكتاب بحوث ومناقشات ندوة المجتمع المــدني فــى البلــدان العربية ودوره فى الإصلاح، التى شاركت فى تنظيمها المنظمة العربيــة لحقــوق الإنسان، ومنتدى الإصلاح العربي بمكتبة الإسكندرية، وبرنــامج الأمــم المتحــدة الإنمائى، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان فى الأمــم المتحــدة، وعقــدت بمكتبة الإسكندرية يومي ٢١، ٢٢ يونيو/حزيران ٢٠٠٤.

وقد تناولت الندوة موضوعها من خلال خمسة محاور رئيسية، اتجه أولهــا إلى قراءة واقع المجتمع المدني فى البلدان العربية فى ضوء التحولات التى طرأت عليه، وتعرض الثانى إلى بحث دور مؤسسات المجتمع المدني فــى هــذا الواقــع المتغير، وتناول المحور الثالث إشكاليات الأداء الخاصة بواقــع المجتمــع المــدني ذاتها، وتناول المحور الرابع "وثيقة الإسكندرية" كنمــوذج لــرؤى الإصــلاح فــى المنطقة، واختص المحور الخامس والأخير بسبل تعزيز مؤسسات المجتمع المــدني وتفعيل دورها فى الإصلاح.

وقد تم تبويب الكتاب بمحاذاة هذه المحاور، وتم التقديم له بعرض تحليلــى واف أعده مقرر الندوة، وأرفق بالكتاب عدة ملاحق تضم البيان الختامي الــصادر عن الندوة، وبرنامج عملها، وقوائم المشاركين فيها، كما أرفــق بالكتــاب ترجمــة بالإنجليزية للعرض التحليلى.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض المشاركين بادروا خــلال النــدوة، بتوزيــع بعض الدراسات المهمة ذات الصلة بموضوع الندوة وأهدافها، جرت الإشارة إليهــا فى موضعها من فصول الكتاب، لكن نظراً لأهميتها قرر منظمــو النــدوة إضــافة

نصوصها إلى مرفقات الطبعة الإلكترونية التى سيتم بثها علـــى موقـــع المـــشروع الإقليمـــي حـــول حقـــوق الإنـــسان والتنميـــة البـــشرية فـــى العـــالم العربـــى (www.arabhumanrights.org) الذى تنبثق عنه هذه الندوة.

المحـــــــرر،،

مقدمـــــة تحليليـــــة

أ. محمد عبد العزيز [*]

يقدم هذا التقرير عرضاً تحليلياً لفعاليات أعمال النـدوة العربيـة حـول: "المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح .. الواقع والآفاق"، وهـي الندوة الختامية في سلسلة ندوات "المشروع الإقليمي حول حقوق الإنسان والتنميـة البشرية في العالم العربى". وقد عقدت الندوة يومي ٢١،٢٢ يونيو/حزيـران ٢٠٠٤ بمقر مكتبة الإسكندرية، ونظمتها كل من المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب مفوض الأمم المتحدة الـسامي لحقـوق الإنـسان، وبمشاركة منتدى الإصلاح العربي بمكتبة الإسكندرية، واتسمت النـدوة بمـشاركة واسعة, حيث شارك فيها ٨١ مشاركاً ومشاركة من سـت عـشرة دولـة عربيـة يمثلـون (١٢) فرعاً من أفرع نشاط المجتمـع المـدني, ولفيـف مـن الخبـراء والمفكرين في العديد من المجالات ذات الصلة ، كما تابع أعمالهـا مراقبـون مـن بعض السفارات العربية والأجنبية والهيئات الدولية المعنية.

استهدفت الندوة تطوير وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني في ظل التحولات التي طرأت على دور الدولة في سياق العولمة, وانسحابها من العديد من وظائفهـا الاجتماعية ونقل عبئها إلى مؤسسات المجتمع المدني، مع محاولة وضع استراتيجية لتعزيز عمل هذه المؤسسات، وذلك من خلال أربعة محاور رئيسية:

* واقع المجتمع المدني في البلدان العربية, والتطورات التي طرأت عليه.
* دور مؤسسات المجتمع المدني في هذا الواقع المتغير.
* إشكاليات الأداء الناتجة عن هذا الواقع, سواء المرتبطة بهذه المؤسسات أو ببيئـة عملها.
* فحص مداخل للإصلاح، ودراسة وثيقة الإسكندرية كنموذج للإصلاح.

---

[*] باحث بالمنظمة العربية لحقوق الإنسان - مقرر الندوة

وقد شارك في أعمال الجلسة الافتتاحية التي رأسها الأستاذ محمد فائق أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان كل من الأساتذة: طاهر المصري مفوض المجتمع المدني بالجامعة العربية، ود. أمين مكي مدني الممثل الإقليمي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، ود.عادل عبد اللطيف المنسق الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والسفير طاهر خليفة ممثلاً لمكتبة الإسكندرية.

وأجمعت الكلمات الافتتاحية على أن مؤسسات المجتمع المدني شريك أساسي في الإصلاح، وأن الإصلاح أصبح مطلباً ملحاً وعاجلاً، لكنه يجب أن يتم بأيدي أبناء المنطقة، وأن الدول العربية كلها -على اختلاف درجات تطورها- مطالبة بالإصلاح، وحذرت من أن تخلف المجتمع المدني عن ملء الفراغ الذي نتج عن انسحاب الدولة من بعض وظائفها، يمكن أن يفضي إلى التطرف والإرهاب.

واقع المجتمع المدني في البلدان العربية:

تناول **المحور الأول** "واقع المجتمع المدني في البلدان العربية"، وعرض **د. محمد باقر النجار الأستاذ بجامعة البحرين** ورقة عمل بعنوان: "المجتمع المدني في الوطن العربي: واقع يحتاج إلى إصلاح"، أشار فيها إلى أنه من الصعب أن نجد مجتمعاً مدنياً في المنطقة العربية مستقلاً عن الدولة، وقادراً على التأثير فيها وفرض إرادته أو رغباته، وأن متطلبات عمل المجتمع المدني تتلخص في ديمقراطية قابلة للتطور قائمة على وجود أحزاب سياسية فاعلة وتداول للسلطة. لذا فإن على الدول العربية العمل على تطبيق الديمقراطية، خاصة وأن حرية تشكيل هذه المؤسسات ما هي إلا انعكاس لحجم الحرية وطبيعة النسق السياسي القائم.

وأوضح أن مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي مؤسسات حداثية في الشكل والمضمون, بمعنى أنها تتبنى أفكار الحداثة، وتعمل في فضاء اجتماعي واقتصادي يتسم بقدر كبير من التنوع والتعقيد، لكنها تتباين تبايناً كبيراً. ففي حين يتسم الفضاء المجتمعي اللبناني والمصري والشمال أفريقي بشكل عام بقدر كبير

من الاتساع والمرونة الاجتماعية، يتسم الفضاء الاجتماعي في الخليج والجزيرة العربية بقدر كبير من المحافظة.

وقسمت الورقة الدول العربية -من حيث الحريات المتاحة لتشكيل وحيوية نشاط مؤسسات المجتمع المدني- إلى ثلاث مجموعات: المجموعة الأولى تتسع فيها مساحة العمل الأهلي، أما المجموعة الثانية فإن هذه المؤسسات تكون امتداداً لسلطة الدولة، وفي هذه الحالة تكون القوى التقليدية والدينية قادرة على سد فراغ هذه المؤسسات، والمجموعة الثالثة مثل المجموعة السابقة ولكنها في دول حديثة النشأة.

وربط الكاتب بين المؤسسات التي تقوم بأعمال خيرية أو رعائية وبين دعم القوى والجماعات الإسلامية التي تقوم ببعض العمليات الإرهابية، سواء في الدول العربية أو الغرب, الأمر الذي أدى إلى وضع بعض هذه المؤسسات على لائحة المنظمات المتهمة بمساندة الإرهاب على المستوى العالمي؛ مما دفع الحكومات - التي تعين مجالس إدارتها وتعتبرها تقوم بدور مكمل لوظائف الدولة – إلى تغيير مجالس إدارتها أو وقف نشاطها نهائياً.

وخلصت الورقة إلى أنه رغم الكثرة العددية لهذه المؤسسات وتنوع نشاطاتها، إلا أنها تبقى عاجزة عن إحداث فعل الإصلاح، وربما يرجع ذلك إلى الطبيعة غير التصالحية للنسق السياسي العربي، وإلى انشغال بعض المنظمات بصراع القوة أو طبيعة القوانين الرسمية، فضلاً عن شح التمويل، وربط بين تطور مستقبل مؤسسات المجتمع المدني وحجم ومساحات التغيير, سواء في فكر أو ممارسة النخب القائمة على النظام السياسي العربي، فالتغيير الحقيقي لا يحدث إلا عندما يكون الوطن لكل الناس، والدولة شأن عام وتحديث مؤسساتها عمل واجب.

وفي **تعقيبه** على ورقة العمل، أكد أ. **محمود مراد نائب رئيس تحرير صحيفة الأهرام** أنه لا يجب المقارنة بين الواقع العربي والمجتمعات الغربية؛ نظراً للفارق الكبير في درجة التطور السياسي، وأن حركة المجتمع المدني مرهونة بدرجة الحرية السياسية, بل والحرية بشكل عام في المجتمع، وأوضح أن حداثة

المجتمع المدني العربي بالمعنى الزمني شئ غير صحيح، مشيراً إلى أن هناك مؤسسات تعمل منذ أكثر من ١٠٠ عام، وكان لها دور في وحدة بعض الدول العربية، بل وساهم بعضها في نشأة بعض الأحزاب السياسية في دول أخرى، وقامت كذلك بدور في الحفاظ على الهوية العربية. وطالب بضرورة إجراء دراسات حالات محددة، وتطوير آليات وأطروحات عمل للنهوض بهذه المؤسسات.

أثارت **المناقشات** جدلاً حول مفهوم المجتمع المدني، ودعا بعض المشاركين إلى ضرورة تخطى الخلاف المفاهيمي الذي لن يتم حسمه ولن يؤدى إلى نتيجة محددة، وأنه لا يوجد مجتمع مدني قوى بدون دولة قوية، كما أن المجتمع المدني ليس شيئاً إيجابياً على طول الخط، ولا الدولة شئ سلبي مطلق، فالعلاقة بينهما تكاملية. وأشار البعض إلى التجربة العراقية والتي كانت الدولة فيها ضعيفة وهشة؛ وبالتالي تساقطت كل مؤسساتها عند أول مواجهة حقيقية، وأصبحت المؤسسات التقليدية, لا سيما الدينية والقبلية, هي البديل.

كما تطرق بعض المشاركين إلى فكرة المواطنة, باعتبارها المدخل الأساسي لبناء الدولة التي تتخطى حاجز الإثنيات الضيقة، الأمر الذي يصب في خانة دعم عمل كل مؤسسات الدولة، حيث إن قضية بناء الأمة من القضايا المحورية والتي تسبق الحديث عن أي إصلاح.

كذلك فقد حمّل البعض مسئولية ضعف أداء مؤسسات المجتمع المدني للحكومات التي تلت الاستقلال, وتمت الإشارة إلى أن دراسة حالة هذه المؤسسات في بعض الدول، تظهر أنها قامت بدور كبير أثناء الاحتلال، لكن الحكومات قوضت عملها بصورة كبيرة بعد الاستقلال.

تحدث البعض أيضاً عن أن الحريات ليست وحدها العامل الحاسم في زيادة فاعلية مؤسسات المجتمع المدني بل هناك عوامل أخرى منها العوامل الاقتصادية والثقافية وغيرها من العوامل المجتمعية الأخرى.

نوهت بعض الآراء إلى أن الحكومات العربية ليست لديها مشكلات مع المؤسسات التي تقدم خدمات، لكن تكمن المشكلة مع تلك التي تحاول إحداث تأثير على مستوى السياسات؛ لذا فإن الإشكال الأساسي هو إشكال أمني، حيث تنظر الحكومات إلى كل ناقد على أنه معارض.

وطالب فريق آخر بضرورة التفريق بين ما هو سياسي وما هو حزبي، وما هو جمعياتي، لأن الجمعيات لا تقدم نفسها بديلاً عن السلطة عكس الأحزاب. وبرز اتجاه يطالب بضرورة إحداث إصلاح على مستوى مؤسسات المجتمع المدني ذاتها نظراً لما أصاب بعضها من فساد, بل وبروز فكرة توريث المسئولية فيها.

وظهر اختلاف حول حدود المواطنة والقومية، تبلور في اتجاهين، يدفع الأول بأن هناك ضرورة للانتقال من خطاب القومية إلى خطاب المواطنة، في حين يرى الاتجاه الآخر أنه لا يوجد تعارض بين الاثنين.

دور مؤسسات المجتمع المدني في واقع متغير:

ناقش **المحور الثاني** "دور مؤسسات المجتمع المدني في هذا الواقع المتغير"، وقدم **د. مصطفي كامل السيد مدير مركز بحوث ودراسات الدول النامية بجامعة القاهرة**، ورقة عمل بعنوان: "المجتمع المدني في الوطن العربي.. معالم التغير منذ حرب الخليج الثانية وملاحظات حول أدواره المتعددة"، وأوضح أن اختياره لنهاية حرب الخليج الثانية في فبراير/شباط ١٩٩١ لتكون نقطة البداية جاء؛ لأن التغيير الذي حدث في دول الخليج كان هو الأهم على المستوى العربي رغم محدوديته في السعودية؛ واتساعه في البحرين.

كما قدمت الورقة تعريفاً إجرائياً لمفهوم المجتمع المدني, باعتبار أنه كل ما يوجد في دولة معينة خارج مؤسساتها, أي كل ما ليس جزءاً من التنظيم الحكومي، كما يضم المؤسسات الدينية، إضافة إلى القبلية والطائفية، فيما استبعد الأحزاب باعتبار أنها قد تشارك في الحكم.

واستبعد الكاتب إمكانية وجود مؤسسات للمجتمع المدني بالمفهوم السابق في الدول العربية لعدد من الأسباب, من بينها عدم وجود حدود أو قيود على الاستخدام التعسفي لسلطة الدولة على نحو يحد من الحريات الأساسية للمواطنين، وتقييد حرية التنظيم للجماعات الاجتماعية والسياسية، وعدم تقبل المجتمع للحق في الاختلاف.

وقدمت الورقة تصنيفاً لمؤسسات المجتمع المدني وفقاً لأربع مجموعات يعتمد على درجة تطورها، وأوردت مجموعة من خصائص هذه المؤسسات:

* النخبوبة، وهى القضية التي أثيرت في أكثر من موضع في أعمال الندوة؛ لأن معظم المواطنين لا ينتمون إلى أي مؤسسات للمجتمع المدني، فهم إما فلاحين أو فقراء المدن الذين يضمهم ما يسمى بالقطاع غير الرسمي، وهؤلاء لا وجود لهم داخل مؤسسات المجتمع المدني.

* وجود تداخل بين بعض القيادات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.

* إذا كان المقصود بالمدني هو التمييز بين المدني والديني فإن الكثير من مؤسسات هذا المجتمع في الوقت الحاضر تخضع لقيادة إسلاميين.

* السمة الأخيرة, والتي تطرح إشكالية هامة هي عدم التكافؤ في توزيع الموارد السياسية داخل مؤسسات المجتمع المدني، وذلك انعكاس لطبيعة القوى الجديدة داخل المجتمع؛ مما أدى إلى بروز وضعية ودور كل من مؤسسات رجال الأعمال وكذا المؤسسات الإسلامية, باعتبارهما الأقوى تأثيراً بين كل مؤسسات المجتمع المدني الأخرى.

ونبهت الورقة إلى تعقد العلاقة بين التطور الديمقراطي، وظهور مؤسسات المجتمع المدني, وإن كان أي تطور نحو الديمقراطية مهما كان متواضعاً يفتح الطريق أمام ظهور هذه المؤسسات وتبلورها. كما أن التطور في أوضاع المرأة في كل من البحرين وعُمان وقَطَّر, والذي امتد ليشمل مشاركتها في انتخابات محلية وقومية انتخاباً وترشيحاً وتولي وظائف وزارية في البلدان الثلاث, يعد من العلامات البارزة على اتساع المجتمع المدني.

وأوضحت الورقة أن أحد أهم مساهمات دول الخليج جاء من خــلال فــتح آفاق جديدة للإعلام العربي عن طريق بعض القنوات الفضائية مثل قنــاة الجزيــرة التي سببت العديد من المشكلات مع مختلف الدول العربية بسبب طبيعــة القــضايا التي تناقشها، وكذا قناة العربية، حيث كانت القناتان محل انتقاد شديد من الولايــات المتحدة أثناء العدوان على العراق إلى الحد الذي دفعها إلى اســتهداف مراســليهما أكثر من مرة.

ونبهت الورقة أيضاً إلى غياب المجتمع المدني في بعده الأخلاقــي الــذي يصون حريات المواطنين في ظل الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة, سواء فــي الصومال, أو في جنوب ثم في غرب السودان والعراق، وهى حالات ينعــدم فيهــا الأمن تماماً.

كذلك فقد تبنت الورقة أولوية العوامل الداخلية على الخارجيــة فــي دفــع مؤسسات المجتمع المدني، وأن الدولة لجأت إلى تطوير هذا القطاع كحالة دفاعيــة بعد أن ارتفعت مستويات التعليم لاسيما فــي دول الخلــيج، بجانــب تــأثر قــدرة الحكومات على إجزال العطاء للمواطنين لشراء ولائهم، أو محاولة اكتساب شرعية جديدة بعد اهتزاز شرعية بعض الحكومات. كما جاءت بعض هذه التحــولات فــي بداية حكم جديد للتمايز عن سياسات النظام الذي سبقه، وسببت قدراً مــن الــسخط بيــن المواطنين. بينمــا أشارت إلى الأثــر السلبي للعوامل الخارجية على حركة مؤسسات المجتمع المدني، لاسيما الإسلامية منها.

وتحدثت الورقة كذلك عن تطورين هامين عرفتهما المجتمعــات العربيــة وهما: ظهور فاعلين جدد, وفى مقدمتهم منظمات حقوق الإنسان والدفاع عن البيئة، وتسارع حركة المجتمع المدني الناشئ وزيادة نشاطه واستخدام أدوات جديــدة لــم تكن معروفة من قبل لتعبئة المواطنين.

كذلك فقد تساءلت عن الأثر الذي أحدثتــه دعــوات الإصــلاح العربيــة المختلفة، وطالبت الحكومات بالذهاب إلى أبعد من مجرد الحديث عن الإصلاح بل إلى فعل الإصلاح.

وبينت الورقة أن مؤسسات المجتمع المدني تعمل في بيئة غير مواتية تماماً، فهي لا تحظى بتمويل كاف، وتواجه تعقيدات إدارية وقانونية، وتتعرض للقمع من جانب سلطات الأمن، وتواجه ثقافة لا تشجع على المشاركة. الأمر الذي يقتضي التفكير في أساليب لتفعيل عمل هذه المنظمات ومنها:

* تنمية العلاقة مع المواطنين بتبني الخطاب الذي يفهمونه.

* التأكيد على أن دور هذه المنظمات في جانب منه يتكامل مع الحكومة.

* التعاون مع المنظمات الأخرى المشابهة والتركيز على المشترك حتى في حالة وجود منافسة.

* توثيق الصلات بين المنظمات العربية ومنظمات دول الجنوب ومنظمات الدول المتقدمة ذات التوجهات المتشابهة.

* ورفع مستوى أداء العاملين فيها عن طريق تعزيز مهاراتهم والتدريب المستمر.

وقد عقب على الورقة أ. **عز الدين الأصبحي مدير مركز التدريب والتأهيل لحقوق الإنسان في اليمن**، وأشار إلى أن هناك صفات أساسية لابد أن تتوافر في أي مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني وهي: الفاعلية والإنجاز، الشفافية والمشاركة، والالتزام القيمي والأخلاقي لدى العاملين بهذه المؤسسات, فضلاً عن وجود تقبل مجتمعي لهذه المؤسسات. مبدياً ملاحظتين أساسيتين:

الأولى: إن التغيرات التي طرأت على واقع مؤسسات الحكم في بعض الدول العربية ووجود هامش ديمقراطي، لا يعنى بالأساس حدوث تطور في مؤسسات المجتمع المدني.

الثانية: إن انتشار العنف لا يمكن أن يفضي بالضرورة إلى تقلص دور المجتمع المدني كما هو الوضع في الجزائر أو الصومال وبالرغم من الغياب الكامل للدولة فى الأخيرة فإنها تمثل حالة نموذجية في وجود عدد كبير من مؤسسات المجتمع المدني.

وحدد المعقب التحديات الهامة التي تواجه المجتمع المدني وهى: تحديات قانونية تتمثل في الاعتراف والشرعية، وتحديات ثقافية حيث لا تزال فكرة الثقافة

المدنية وقبول الآخر غير موجودة، وتحديات على مستوى التمويل، بالإضافة إلى التحديات على المستوى التنظيمي والبناء المؤسسي. ليطرح تصوراً لما يمكن أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدني: بدعم جهود التنمية، وفتح قنوات شرعية للمشاركة الشعبية وتنمية الديمقراطية باعتبار أن هذه المؤسسات يجب أن تكون مدارس أولية لتنمية الديمقراطية، والمساهمة في بلورة مفهوم المواطنة، وتفعيل العلاقة الاجتماعية وخلق أطر مؤسسية تتجاوز العلاقات العشائرية.

أظهرت **المناقشات** تبايناً شديداً في جدلية العلاقة بين الداخل والخارج، وتمحورت حول اتجاهين: يتفق أولهما مع طرح الورقة لأولوية العوامل الداخلية، في حين يرى الاتجاه الآخر أنه لولا الضغوط الخارجية لما خطت الحكومات خطوة واحدة في اتجاه إعطاء دور أكبر لهذه المؤسسات، أو حتى الحديث عن الإصلاح.

وبينما أكد البعض على ضرورة مواكبة الدول العربية التغيرات وأطروحات الحكم الجيد القائم على الشفافية، والفصل بين السلطات، وحقوق المرأة والإصلاح القضائي. فقد طالب البعض الآخر بضرورة تجسير الفجوة بين النصوص القانونية والواقع الفعلي، وضرورة مواكبة أي إصلاح حقيقي بإصلاح تشريعي يراعى تفاصيل الخريطة الاجتماعية لأية دولة، حتى لا تظل المؤسسات مهددة بالإغلاق عند أي مواجهة مع الحكومة. كما أشار البعض الآخر إلى أهمية تحرر مؤسسات المجتمع المدني من سلطات المجتمع الأبوي الأهلي، وسلطة الدولة الاستبدادية، والسلطة الدينية ذات الطابع الشمولي.

كذلك فقد حظيت مؤسسات المجتمع المدني في كل من العراق وفلسطين والخليج بجانب من النقاش، حيث عكَس غياب مؤسسات المجتمع المدني في الحالة العراقية هشاشة هذه المؤسسات، بينما أظهرت الحالة الفلسطينية عكس ذلك, إذ غابت مؤسسات الدولة، لكن في المقابل كان هناك مجتمع مدني قوى قادر على أن يكون بديلاً عن الدولة في القيام ببعض وظائفها خاصة التوزيعية.

أما في الخليج, فقد عارض البعض إرجاع التطور الحادث في تلك المنطقة إلى ضعف قدرة دولها على إجزال العطاء لمواطنيها، مبيناً أن ارتفاع الوعي العام هو المحرك الأساسي للمطالبة بتفعيل دور أكبر لمؤسسات المجتمع المدني.

كذلك فقد استمرت الدعوة لتغيير هيمنة الفكر النخبوي على مؤسسات المجتمع المدني، والبدء في إصلاح هذه المؤسسات التي يعانى بعضها من الفساد والديكتاتورية وشخصية السلطة. وتحدث البعض عن جهود مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح، واعتبارها جهود إصلاح حقيقية على نحو ما قدمته وثيقة الإسكندرية التي أصبحت وثيقة معترف بها ولا يمكن اعتبارها مجرد طقس شبه ديمقراطي.

إشكاليات الأداء (الإشكاليات الخاصة بواقع المنظمات):

تناول **المحور الثالث** من أعمال الندوة "**إشكاليات الأداء الناتجة عن هذا الواقع سواء المرتبطة بهذه المؤسسات أو ببيئة عملها**"، وذلك من خلال **ورقتين**، **الأولى للأستاذ الحبيب بلكوش مدير مركز الإعلام والتكوين والتوثيق في مجال حقوق الإنسان بالمغرب** حول "**إشكاليات الأداء في منظمات المجتمع المدني ... دراسة حالة منظمات حقوق الإنسان**"، والثانية **للأستاذ محسن عوض الأمين العام المساعد للمنظمة العربية لحقوق الإنسان**, وتكاملت مع الورقة الأولى وفصلت بعض القضايا التي أجملتها، ومدت النظر خارج منظمات حقوق الإنسان.

طرحت **الورقة الأولى** عدداً من الإشكاليات الخاصة بعمل منظمات حقوق الإنسان, تمحورت حول النشأة المتعثرة لهذه المنظمات وحداثة تكوينها حتى أن أقدمها على المستوى العربي يعود إلى أقل من ثلاثين عاماً فقط ، فضلاً عن ارتباط هذه النشأة باستمرار القيود القانونية التي أخذت أشكالاً متعددة.

وتحدثت أيضاً عن إشكالية النخبوية والجماهيرية، فأشارت إلى أنها نخبوية في بنائها وإدارتها وخبرتها، لكنها جماهيرية من حيث خدماتها وتفاعلها مع

القضايا المطروحة. كما أثارت إشكالية العلاقة بين السياسي والحقوقي؛ لأن هنـــاك انعكاسات سلبية لإخضاع الحقوقي "للأجندة" السياسية.

وأبرزت الورقة أن القاسم المشترك بين مختلف المؤســسات يتمثــل فـــي ضعف فكرة "المهنية" لدى بعض التنظيمات, ممـــا يـــنعكس علـــى الأداء وتعبئـــة الطاقات والإمكانات اللازمة لنجاعة الفعل الحقوقي, سواء على مستوى الخبـــرة أو التمويل أو الفعل في السياسة العامة للدولة.

وتعرضت الورقة لإشكالية التمويل بوصـــفها إحـــدى مرتكـــزات عمـــل المؤسسات، فأشارت إلى أن الدولة لا توفر غالباً التمويل اللازم لهذه المؤســـسات، مما قد يضطر الأخيرة للجوء إلى التمويل الخارجي الذي يتقاطع مع أجندتها، لكنـــه في كثير من الأحيان لا يخلو من الاعتبارات السياسية.

وفي مجال تناولها للإشكاليات المتعلقة بالإدارة والتسيير أشـــارت الورقـــة إلى الصعوبات التي ترتبط بعقد هذه المنظمات لاجتماعاتها الدورية، فـــضلاً عـــن بعض المشكلات الخاصة بالتغيير في قياداتها, الأمر الذي قد يفـــسر بعـــدم تـــوافر الكوادر القيادية المناسبة، وربطت بين هذه الإشـــكالية والـــصعوبات الماليـــة ممـــا ينعكس على الأداء المهني في التسيير الإداري وإعداد البـــرامج. كمـــا تعرضـــت لإشكالية صعوبة الجمع بين المهنية والتطوع، وما قد يترتب على ذلك مـــن هيمنـــة التكنوقراط على العمل المدني.

أما **الورقة الثانية** فقد تعرضت لثلاثة موضوعات أساسية، وذلك كما يلي:

أولاً: التشوهات الناتجة عن القيود القانونية، حيث تحد تلـــك القيـــود مـــن تأسيس المنظمات وتؤدى إلى بروز "المجتمع المدني العشوائي"، ومن ثم انصراف كثير من منظمات حقوق الإنسان ومراكز البحوث عن صيغة الجمعيـــات الأهليـــة التي يقيدها القانون إلى صيغ قانونية أخرى.

ثانياً: قضية التمويل، في ضوء ندرة التمويل والتبرعات, رغم وجود ثلاثة مصادر أساسية يتمثل أولها في الدعم الحكومي, والـــذي غالبـــاً مـــا يتجـــه إلـــى

المنظمات العاملة في مجال الصحة والتنمية. أما الثاني فيتمثل في دعـم المجتمـع للمنظمات غير الحكومية, ويرتبط بذلك تشريعات لا تؤيد هذا التوجه، فـضلاً عـن محدودية عدد المؤسسات المجتمعية المانحة. أما المـصدر الثالـث فهـو التمويـل الأجنبي المثير للجدل, والذي تخضعه معظم الدول العربية لشروط صارمة. حيث اهتمت الورقة برصد ذلك الجدل الدائر في أوساط المنظمات حول التمويل, بين من يرون فائدته وعدم تأثيره على جدول أعمالها، وبين من يرون غلبة تأثيراته السلبية, لما يرتبط به من شروط قد لا تطرح صراحة. وانتهت الورقة إلى طرح عدد مـن الاقتراحات في هذا الشأن.

ثالثاً: بناء ودعم القدرات, سواء على مستوى التدريب, أو نظم المعلومات, أو الإعلام والنظام الاتصالي أو تقييم الأداء وقياس الأثر.

ففي مجال التدريب أبرزت الورقة أهمية التدريب باعتباره أحد المرتكزات الرئيسية لتطوير كفاءة منظمات المجتمع المدني، وبينـت تعـدد روافـد التـدريب والمؤسسات القائمة عليه، لكنها نبهت إلى مشكلة مـدى اسـتفادة المنظمـات مـن الخبرات المكتسبة لدى المتدربين، بجانب نقصه في بعض المجالات.

أما في مجال المعلومات وتقنيات العمل، فقد نبهت الورقة إلـى خطـورة مشكلة احتكار المعلومات على المستوى القومي, فضلا عن التقاليـد البيروقراطيـة في تداول المعلومات الرسمية وأثرها السلبي على أداء مؤسسات المجتمع المـدني, خاصة تلك العاملة في مجالات البحوث والتنمية، وفصلت في إشكاليات المعلومـات الخاصة بحقوق الإنسان. كما تحدثت عن مشكلات التوثيق، وما يواجه مؤسـسات المجتمع المدني في هذا الشأن.

وفي تناولها للإعلام والنظام الاتصالي، طرحت الورقة إشكالية عدم إفساح وسائل الإعلام مكاناً للإعلام المتخصص في مجـال حقـوق الإنـسان إلا نـادراً، ونوهت بالتأثيرات الإيجابية الناتجة عن تكنولوجيات الاتـصالات مثـل الإنترنـت والبريد الإلكتروني التي ساهمت في حرية تدفق المعلومات والتشبيك بين مؤسسات المجتمع المدني، كما أشارت إلى زيادة عدد الفـضائيات وأثـره الإيجـابي علـى

الرسالة الإعلامية الخاصة بحقوق الإنسان، ودعت إلى دعم الجهود الرامية إلى بلورة معايير متوافق عليه للتقييم وقياس الأثر.

أبرزت **د. ريما الصبان الأستاذ بجامعة الإمارات في تعقيبها** على الورقتين عدداً من الملاحظات. حيث اعتبرت الخارج طرفاً أساسياً في المعادلة، التي أصبحت مثلثة الأضلاع: الدولة، المجتمع المدني، والخارج. وأنه في إطار العلاقة بالخارج -سواء كمؤسسات مجتمع مدني أو دول- يجب التركيز على فكرة حقوق الشعوب، وتطوير خطاب يركز على منطق الحقوق وليس فقط الدفاع عن الذات.

وفى إطار الحديث عن الإصلاح طالبت المعقبة بحصول المرأة العربية على كافة حقوقها خاصة السياسية, فضلاً عن إعطاء الجنسية لأبنائها؛ حتى تتأكد فكرة المواطنة الكاملة.

وأكدت أيضاً عدم تواجد منظمات عربية قادرة على بلورة مواقف إزاء الاعتداءات على شعوبنا، وإنه حتى بفرض وجودها فإن محاولاتها تتسم دائماً بالفردية. ودعت إلى الخروج من الأطر الضيقة وصولاً إلى تشكيل تجمعات ضاغطة وذات قدرة تأثير عالية.

كذلك فقد طالبت المعقبة بصياغة العلاقة بين ما هو ديني وما هو مدني في البلدان العربية, خاصة بعد أن أصبحت فكرة الفصل بينهما لا تلقى رواجاً في الأوساط الأوروبية، بجانب وضوح حضور الدين في العديد من المؤسسات.

ومن جانب آخر فقد اختلفت المعقبة مع فكرة إمكانية أن تؤدي الخصخصة والبرجوازية الجديدة إلى تقوية المجتمع المدني، مدللة على ذلك بما حدث في منطقة الخليج حيث توجد مظاهر الليبرالية الاقتصادية والخصخصة وتجليات العولمة، دون أن يؤدي ذلك إلى تطوير المؤسسات القائمة، أو الإسهام في خلق مؤسسات جديدة لها وزن. كما حذرت من خطورة المناطق الاقتصادية الحرة على العمالة الوطنية.

أبرزت **المناقشات** العديد من الآراء, منها ضرورة إحلال مفهوم المــوارد بدلاً من التمويل, باعتبار أن الموارد تشمل أيضاً التطوع والمال، ويمكن أن يكــون التطوع مورداً هاماً جداً.

كذلك فقد نبه البعض إلى خطورة عدم الاعتراف بالعناصر الــسلبية فــي ثقافة المجتمع وفرض القدسية على التراث، وعدم الاحتماء بفكرة الخصوصية فــي تعاملنا مع الديمقراطية؛ لأن المبادئ الديمقراطية واحدة وثابتة.

ومن ناحية أخرى شغلت قضية النخبوية حيزاً كبير من المناقشات، وبــرز ما يشبه الإجماع على رؤية الحبيب بلكوش في ورقته لهذه القــضية. كمــا أولــى البعض اهتماماً بإشكالية عدم القدرة على العمل الجماعي في إطار التنسيق لتكوين ما يشبه "اللوبي" للضغط لصالح قضايا بعض المنظمات.

وذهب بعض المناقشين إلى أن الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنــسان ليست مفروضة على الدول العربية والإسلامية, نظراً لأنها شاركت في المناقــشات التي سبقت إقرارها, كما كانت كذلك شريكة في وضعها.

وبخصوص المناطق الاقتصادية الخاصة فقد أجمع الكل على خطورتهــا, وأكد البعض أن وجود نقابات عمالية قوية مــن شــأنه الــضغط لتعــديل تعامــل الحكومات معها، والحد من التأثيرات السلبية التي قد تنشأ عنها.

كذلك طرحت مقترحات بإنشاء مرصد للمجتمــع المــدني العربــي يقــوم بالمحاسبة والتقويم والمراجعة الشاملة, خاصة بعد ظهور بعــض حــالات الفــساد, والتي لا ترقى إلى مستوى التعميم.

مداخل الإصلاح.. وثيقة الإسكندرية نموذجاً

ناقش هذا المحور "**مداخل الإصلاح من خلال دراسة وثيقــة الإســكندرية كنموذج للإصلاح المنشود**"، وفى هذا الإطار عرض **د. محسن يوسف أمين عــام منتدى الإصلاح العربي بمكتبة الإسكندرية** وأحد المشاركين في إعداد الوثيقة ورقة حملت عنوان: "**مداخل الإصلاح.. وثيقة الإسكندرية نموذجاً**"، وأشــار فــي بدايــة تقديمه للورقة إلى أن الوثيقة تعتبر إحدى العلامات البارزة على طريق الإصــلاح,

وأنها لم تكن من إنتاج شخص واحد ولكنها تمثل جهـــود (١٦٠) مــن الخبــراء والمفكرين من (١٨) دولة عربية، وســبق خروجهــا بهــذا الــشكل العديــد مــن الاجتماعات والمؤتمرات، كما أنها ليست تعبيراً عن توجه حكومي. وأن الطريــق مفتوح أمام أي مساهمات أخرى.

وتعرضت الورقة إلى صدى هذه الوثيقة في الصحافة والتي أجمعــت - على اختلاف رؤاها وتباينها- على عدة أمور, كان من أهمها:

* إن المجتمعات العربيـــة في حاجة ضرورية لإصلاح جذري وشامل سواء على المستوى القطري أو الإقليمي.

* إن هذا الإصلاح لابد له أن يخرج من حيز الفكر النظري إلى الواقع التنفيذي.

* إن هذه الوثيقة جاءت كورقة إصلاح عربية تسد الطريق على خطط الإصـــلاح التي تحاول القوى الخارجية فرضها كمدخل للسيطرة على منطقتنا.

* إن الإصلاح لا بد أن ينبع من إرادة وطنية ذاتية.

ومن ثم فقد نوهت إلى أن وثيقة الإسكندرية تعتبر فريدة من حيــث كيفيــة التفعيل، وذلك لكونها وثيقة فكرية وعملية فــي أن واحــد ونابعــة مــن الــداخل, واستطاعت التأثير في وثيقة الدول الثمانية بشأن الإصلاح في الدول العربية.

وفي نفس الوقت فقد أوضح المتحدث أنه قد تمت الاستفادة أيضاً من النقــد الذي وجه إلى الوثيقة، كما تم إجراء حوارات متصلة لاســتكمال الرؤيــة القوميــة للإصلاح, سواء داخل مصر أو خارجها، وأن الوقت قد حان ليسهم المجتمع المدني بصورة إيجابية في عملية الإصلاح، كما أنها تــوفر الحــافز للحكومــات العربيــة لتحقيق التواصل مع المجتمع المدني.

وطرحت الورقة تساؤلاً هاماً وهو: "ماذا بعد وثيقــة الإســكندرية؟" وهــو الأمر الذي يرتب وجود آليات سواء للتنفيذ أو المراقبة، ووضع برامج عمل, بــدأت بالفعل, في عدة مجالات:

* إيجاد آليات للمتابعة تعتمد على المجتمع المدني, مثل تكوين منتــدى الإصـــلاح العربي, وإقامة شبكة عربية عبر الإنترنت, وتكوين لجنة متابعة للعمل.

* إقامة المرصد الاجتماعي، ويعتمد في جزء منه على العمل بصورة إلكترونية, بينما يعتمد الجزء الآخر على الدراسات والتقارير.

* ممارسة العمل الديمقراطي في كل خطوة من خطوات العمل.

وأشارت الورقة إلى العديد من المؤتمرات وورش العمل التي عقدت في إطار منتدى الإصلاح العربي والمتعلقة بحرية التعبير، إصلاح التعليم، حرية الفكر، الإصلاح الاقتصادي، وعقد مؤتمرات مشتركة مع بعض الهيئات في هذه الدول.

حظيت الورقة **بثلاثة تعقيبات**، كان **أولها تعقيب أ. السيد ياسين مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام**، والذي أشار إلى الجهود السابقة في عملية الإصلاح العربي وعمليات النقد الذاتي المتواصلة, والتي شاركت فيها مختلف ألوان الطيف السياسي العربي، وخلصت كل هذه الجهود إلى أن الديمقراطية مفتاح التطور القادم.

كما نوه إلى سطحية الدعوات الأمريكية والغربية الأخيرة, لاسيما إزاء تجاهلها الفروق التاريخية والاجتماعية بين أقاليم لا صلة بينها.

وطالب المعقب بتجاوز وثيقة الإسكندرية، واعتبار أن الهدف الأساسي هو تحويل ما جاء بها من مطالب إلى عمليات اجتماعية وسياسية تعتمد على وجود رؤية استراتيجية محددة. ولا بد من معرفة القوى الاجتماعية التي تقود التغيير والإصلاح ووجوب تصنيف هذه القوى، ولا بد أيضاً من تحديد استراتيجيات ديمقراطية للتعامل مع مقاومي التغيير، ثم يلي ذلك عملية تقييم بعد فترة من خلال وجود مؤشرات للنجاح والفشل.

وشدد المعقب على أن الديمقراطية - وفقاً لعمليات الإصلاح- تعتمد على ثلاثة عناصر: أولها: الحرية الأساسية بكل أبعادها, وهى مأخوذة من الليبرالية. والعدالة الاجتماعية, وهى مأخوذة من الاشتراكية, ويتم فيها التركيز على المساواة

وتكافؤ الفرص. وأخيراً الأصالة الحضارية التي تراعى القيم المشتركة للأديان, وما يرتبط بذلك من قيم التسامح.

وأوضح أن كل ذلك لا يمكن أن يتم إلا من خلال صياغة عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمواطنين، ويعتمد ذلك على متابعة النمو الحاصل في مؤسسات المجتمع المدني، وتصاعد عمليات التغيير المخطط في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أما **التعقيب الثاني فكان للدكتور. "أسامة الغزالي حرب", رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية،** والذي أشار إلى أن الوثيقة جاءت في جانب مهم منها استجابة لضغوط وتحديات خارجية لا يمكن إنكارها, لكنها ضغوط دولية وليست أمريكية أو غربية فقط، وهذا ليس عيباً، لكن العيب هو تجاهل هذه الضغوط، خاصة وأن هناك عناصر ضعف سائدة في المجتمع العربي ولا بد من الاعتراف بوجودها، والعمل على تصحيحها، وتجاوز الخطأ في فهم التراث والدين.

واعتبر أن وثيقة الإسكندرية جاءت متفقة مع المفاهيم الأساسية للحرية السياسية والاقتصادية، أما الانتقادات التي دارت حولها فإنها تدور حول مسألتين:

أولاً: العمومية، وهذا نقد سليم، لكننا راعينا أنها وثيقة لكل الدول العربية, وبالتالي لا بد أن تكون عامة.

ثانياً: إن الانتقاد الثاني يعود في جانب منه إلى عوامل ذاتية خاصة بالأشخاص الذين لم يدعوا إلى المناقشات التي سبقت الإعلان عن الوثيقة؛ لذا فإن نشر أعمال هذه الندوة أمر هام وضروري، لافتاً إلى أهمية الاستفادة من الوثيقة حتى تؤدى الغرض من وضعها.

أما **التعقيب الثالث على هذه الورقة فقدمه د. سمير رضوان المدير التنفيذي لمنتدى البحوث الاقتصادية،** وركز فيه على الجانب الاقتصادي موضحاً: انخفاض معدلات أداء الاقتصادات العربية, سواء من حيث النمو الذي لا يتوازى مع حجم الزيادة السكانية، أو ضعف تدفق الاستثمارات, سواء كانت المحلية أو

الأجنبية، فضلاً عن ضعف القدرة التنافسية للسلع العربية في الأسواق الخارجيـــة، وترتب على ذلك قصور الاقتصادات العربية في استيعاب الزيادة في الأيدي العاملة وارتفاع البطالة لتصـــل إلى ١٨%, وبما يعد من أعـــلى المعدلات في العالم، بـــل إنها ترتفـــع إلـــى ٣٠- ٤٠ % بين الشباب. وبما يعني أن تكلفة عـــدم الإصـــلاح الاقتصادي باهظة، ولا تستطيع الدول العربية تحملها.

ولفت المعقب النظر إلى أن الوثيقة جاءت بخطوط عريضة تهـــدف إلـــى رفع معدل النمو ليصل إلى ٦ - ٧% لمدة ١٠ إلى ١٥ سنة، ولكن ذلـــك يتوقـــف على الطفرة في الاستثمار، وقيام المؤسسات التي تكرس عملية النمو، فضلاً علـــى مهارة اليد العاملة العربية, والتي تقل كثيراً عن مثيلاتها في العديـــد مـــن منـــاطق العالم. منبهاً إلى ضرورة صياغة استراتيجية اقتـــصادية ســـواء علـــى المـــستوى القطري أو الإقليمي, وأن يقوم الاندماج العربي على أساس المصلحة المشتركة بين الدول، ومشيراً إلى خطورة صياغة السياسات الاقتصادية العربية بمعرفـــة هيئـــات من خارج الوطن العربي, ثم تقوم بعض الدول بإدخال تعديلات طفيفة عليها.

أثيرت خلال **المناقشات**، تساؤلات عن أسباب فشل استراتيجيات العمل العربي والضمانات التي تحول دون ذلك. بينما طالب البعض بفتح حوار جاد بـــين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني حتى لا يكون إنشاء مرصد اجتمـــاعي أو عقـــد ورش عمل وندوات مجرد حديث لا طائل من ورائه.

وأورى البعض بعدم صحة التركيز على المجتمع المدني باعتبـــاره كتلـــة واحدة متجانسة، إزاء معارضة بعض مؤســـسات المجتمـــع المـــدني ذاتـــه فكـــرة الإصلاح, أو على الأقل فهي غير معنية به، فبينما تنزع مؤسسات حديثـــة, وهـــى بالأساس منظمات حقوق الإنسان، ومكافحة الفقر، والدفاع عن حقوق المرأة، لتغيير الواقع, فإن جانباً آخر من المؤسسات يتبنى فكرة العمل الخيري التقليدي من خـــلال علاقة مباشرة بين المانح والمتلقي, ويغلب على هذا النوع الطـــابع الـــديني ســـواء الإسلامي أو المسيحي.

أكد البعض أن الإصلاح السياسي هو الأساس، وأن له أوجهــاً اجتماعيــة وثقافية واقتصادية تمس علاقة الدولة بالمجتمع، وطالب آخرون بمزيد من الاهتمام بالشباب والمرأة.

وتناول **المحور الأخير في الندوة "دور المجتمع المدني في الإصلاح"**، وقد طُرحت خلاله أربع مداخلات تعرضت لقضايا تدعيم المجتمع المــدني، وعلاقتــه بالدولة والمجتمع الدولي، وأخيراً آليات عمل مقترحة.

تحدث "**د.عزمي بشارة**" عن تدعيم المجتمع المدني، مشيراً إلى أن قــصر الحديث عن الجمعيات يعد بمثابة خطأ مفاهيمي كبير، كما أنه ليس بإمكان المجتمع المدني في معظم البلدان العربية أن يقوم بإنتاج ذاته خارج نطاق الدولة، وأن هنــاك صعوبة للحديث عن أي إصلاح دون وجود أحزاب ديمقراطية تطرح نفسها كبــديل عن السلطة القائمة.

ووجه الانتباه إلى أهمية دفع النخب الحاكمــة لأن تــرى فــي الإصــلاح مصلحة ذاتية لها، والتمييز بين الحديث عن الإصلاح وعمل الإصلاح. محذراً فــي نفس الوقت من سيطرة العائلة والقبيلة وغيرها من الروابط التقليدية علــى الذهنيــة العربية، وانحصار الفكر العربي بين خطابين إما ليبرالي ديمقراطي موال لأمريكــا ولا يهتم بالقضايا العربية, وهو بذلك يخسر الجماهير، وبين خطــاب غيبــي غيــر عقلاني لا يترك مساحة لعمل ديمقراطي ويحتكر الحديث باسم القضايا القومية.

وطرح المتحدث مهام محددة لمؤسسات المجتمع المدني العربي يأتي فــي مقدمتها تثقيف التيار الديمقراطي العربي والجماهير بكل الوسائل الممكنة، وبلــورة خطاب وطني متمسك بالقضايا القومية والوطنية وفى نفس الوقت ديمقراطي.

وتحدث "أ. **محمد أوجار**" في موضوع "**المجتمع المدني وعلاقته بالدولة**"، متناولاً تجربة المغرب, باعتبارها واحدة من أهم تجارب الإصــلاح فــي الــوطن العربي، حيث وصلت المعارضة للحكم عبر الانتخابات موضحاً أن ذلك تــم بعــد التوصل إلى استراتيجية بناء ثقة مع السلطة الحاكمة عبــر حــوار وطنــي منــذ

التسعينيات على خلفية دستوري ١٩٩٢و١٩٩٦، وهذا الأخير لاقى توافقاً من كـل الأحزاب، ومن ثم فقد برزت حركة مدنية مهمة نجحت في إحداث نقلة نوعية مـن ثقافة الاحتجاج إلى ثقافة الاقتراح خاصة في قضايا المرأة وفى الحقوق الثقافية.

وأشار المتحدث إلى أن أفريقيا قد واجهت موضوع ومتطلبات الإصـلاح بصورة أكثر جرأة من العرب، وأن ضعف الأحزاب الـسياسية العربيـة يجعلهـا تحاول الاحتماء بمؤسسات المجتمع المدني، وبما يقتضي ضرورة التمييـز بينهـا، حتى تتحقق استقلالية هذه المؤسسات, سواء تجاه الدولة أو الأحزاب.

ومن جهة أخرى فقد حمل مؤسسات المجتمع المدني جزءاً من المـسئولية فيما يتعلق بضعف الإمدادات الجماهيرية لهذه المؤسسات وعجزهـا عـن تعبئـة الجماهير، الأمر الذي يحمل في طياته شبهة عدم مشروعية حديثها باسم الجماهير. كما لم يستبعد إمكانية انسياق بعـضها وراء إغـراء الحلـول محـل المعارضـة السياسية.

وأوضحت "**د.فريدة العلاقي**" في مداخلتها حول "**المجتمع المدني وعلاقته بالمجتمع الدولي**"، أن المنطقة العربية من أضعف مناطق العالم تواجداً على المستوى الدولي، وأنه غالباً ما ينظر إلى العلاقة مع المجتمع الدولي من زاوية واحدة فقط هي علاقة التمويل. وأشارت إلى عدم وجود دراسات علمية عربية سواء حول جوانب التمويل واتجاهاته في المنطقة العربية, أو دراسات مقارنة مع المناطق الأخرى من العالم.

ونبهت إلى خطأ الاعتقاد بأن تمويل مؤسسات المجتمع المدني يأتي من الخارج، حيث تقوم نحو ٢٠-٣٠ مؤسسة عربية بتمويل مشروعات متعددة، وإن كانت هناك حالات كثيرة يكون فيها هذا التمويل غير منظم أو مخطط, أو لا يتم توزيعه بالشكل الأمثل. ووجهت النظر إلى قلة التنظيمات الخاصة بالشباب العربي وضعف فاعليتها في التعبير عن توجهاتهم، وطالبت بإنشاء منتدى خاص للشباب العربي، وتكوين صلات مع المنتديات المماثلة في مختلف دول ومناطق العالم. كما

طالبت أيضاً بضرورة التواصل مع المجتمع المدني العالمي خاصة على مستوى القضايا المشتركة, واقترحت تأسيس مجلس للمؤسسات المانحة خاص بالمشروعات التنموية في الدول العربية.

وقدم "أ.**محسن عوض**" عدة مقترحات فيم يتعلق بـــ "**آليات العمل**" لتفعيـــل المجتمع المدني وتعزيز دوره في الإصلاح, اتساقاً مع أهـــداف المـــشروع الـــذي انبثقت عنه الندوة, والذي يهدف في الأساس للدمج بين مفـــاهيم حقـــوق الإنـــسان والتنمية البشرية، وذلك كما يلي:

١ - تأسيس **منبر للحوار الاجتماعي** يجمع مفاهيم الحوار والرصـــد والتـــضامن، ويكون واسطة العقد بين حلقتي الحوار الوطنية والدولية، ويكون من مهامه ما يلي:

* متابعة الحوار الاجتماعي القائم حول قـــضايا التنميـــة الإنـــسانية والديمقراطيـــة وحقوق الإنسان, وتوسيع نطاق مـــشاركة الفـــاعلين الاجتمـــاعيين والاقتـــصاديين والإعلاميين, وإيلاء اهتمام خاص لمشاركة الشباب والنساء.

* إصدار تقرير سنوي حول حرية المجتمع المدني يتناول رصد أنشطته وتطـــوره وسبل تذليل العقبات التي تواجهه، ويكشف عن احتياجاته فـــي التـــدريب والـــدعم المالي والإعلامي وغيرها، وسبل تلبيتها.

٢- تأسيس معهد عربي مستقل لقياسات الرأي العام يقوم جهده على أساس علمـــي ووفق الأصول المرعية, وإجراء دراسة معمقة حول خيارات تأسيسية من الناحيتين القانونية والعلمية ومصادر تمويله.

٣- إطلاق حملة لتأسيس صندوق تمويل عربي في شكل وديعة أو وقفيـــة لـــصالح عدد من قطاعات المجتمع المدني في البلدان العربية التي تعـــاني مـــن إشـــكاليات التمويل، خاصة خارج العواصم والمدن الرئيسية.

٤- دعم الدعوات الرامية إلى تعزيز جهود الرصد في مجالات الحريـــات العامـــة والتنمية والمساواة وفي مقدمتها:

* إنشاء مرصد للحريات الصحفية والإعلامية يتولى إصدار تقرير سنوي يرصد الحريات الإعلامية في ضوء مبادئ حقوق الإنسان.

* المبادرة إلى رصد المنظمات العاملة في مجال التنمية الإنسانية، وتبادل المعلومات بشأن التجارب الناجحة في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية عبر آلية منتظمة.

* إنشاء آليـــة رصـــد دائمة في مجال إعمال حقوق المرأة وتمكينها وضمان تمتعها بكافة حقوق المواطنة, تتولى نشر تقارير دورية وتدعيم التواصل مع اللجنة المعنية بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

٥- ضرورة بلورة إطار يستوعب اهتمامات الشباب العربي، ويعزز حضورهم في مختلف القضايا التي تهم بلدانهم، كما يعزز القضايا العربية من خـــلال حـــضورهم في الملتقيات الدولية.

٦- دعوة مؤسسات المجتمع المدني إلي تعزيز مشاركة النساء في مواقـــع القيـــادة والمشاركة في صنع القرار, اتساقا مع دعوتها للنهوض بحقوق المرأة وإزالة كافـــة أشكال التمييز ضدها.

٧- تأسيس إطار للتعاون والتنسيق بين المنظمات الأهلية العربيـــة ونظيرتهـــا فـــي المهجر، خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تتزايد فيها الحاجة لدعـــم الجـــسور التواصل مع العالم الخارجي من خلال دور هذه الجاليات.

٨- دعوة الأمم المتحدة لإنشاء مركز إقليمي عربي لدعم الجهود الحكومية وغيـــر الحكومية لتعزيز احترام حقوق الإنسان من خلال التدريب والتوثيق.

٩- تأسيس آلية متابعة لتنفيذ توصيات هذه الندوة بالتشاور مع الهيئات المنظمة لهـــا من خلال إسناد مهام لبعض المنظمات المشاركة (أو مجموعات منهـــا)، وتطـــوير مشروع حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية الذي تنبثق عنه هذه الندوة كي يـــستوعب هذه الآلية.

اتفق المشاركون على الآليات السابقة وأضافوا عليها أهمية الحـــديث عـــن التكاملية بين الدولة والمجتمع المدني والبناء على المشترك، وتعزيز مـــادة التربيـــة

المدنية، والتواصل مع النقابات والأحزاب والشركات القومية الكبيرة، وإيجاد آليات لحماية النشطاء، فضلاً عن اتباع آليات الأمم المتحدة في العمل، وخلق علاقة عضوية بين منظمات المجتمع المدني العربية والاتحادات المهنية العربية.

وقد شهد السيد محافظ الإسكندرية اللواء محمد عبد السلام المحجوب ختام الندوة, وألقى كلمة رحب فيها بانعقادها وبالمشاركين فيها, مثمناً الجهود الإيجابية للمجتمع المدني في خدمة المجتمع بصفة عامة, كما عرض نموذجاً عملياً للتعاون المشترك بين هيئات المجتمع المدني وبين الجهات التنفيذية بمحافظة الإسكندرية في مشروعات التنمية في مجالات متعددة, ليس على مستوى المشروعات التقليدية فحسب, ولكن أيضاً على مستوى الخدمات والمرافق وبعض جوانب الحياة المعيشية اليومية للمواطنين. وقد جرت مناقشة بينه وبين عدد من المشاركين حول بعض هذه الأمور.

وفي نهاية الندوة تم إعلان بيانها الختامي, الذي تضمن عرضاً لأعمالها, وتوصياتها بشأن مختلف القضايا موضع الاهتمام.

* * *

كلمـــــات الافتتاح

كلمة الأستاذ محمد فائق

أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان

بعد الديباجة..

يشرفني أن أرحب بكم باسم المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وشركائها في تنظيم هذه الندوة: مكتبة الإسكندرية، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إنه لمن دواعي سعادتنا، أن تعقد هذه الندوة في رحاب مكتبة الإسكندرية، التي تجمع بين الحداثة معنى ومبنى، وبين عبق التاريخ. وتحمل رمز الدور الحضاري لثقافة هذه المنطقة وعلومها في إثراء الفكر الإنساني.

السيدات والسادة..

يسعدني أن تتوج هذه الندوة برنامج عمل جـــاد وطمـــوح لـــدمج التنميـــة وحقوق الإنسان، عكفت المنظمة العربية لحقوق الإنسان على تنفيذه خلال العـــامين الماضيين بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب المفـــوض الـــسامي لحقوق الإنسان، وبدعم غير مسبوق منهما لمنظمة غير حكوميـــة هـــي المنظمـــة العربية لحقوق الإنسان.

ويأتي انعقاد هذه الندوة في لحظة فارقة من اللحظات التي تواجهها الأمـــم في خياراتها المصيرية، فالخطر محـــيط ببلـــداننا بالعـــدوان وبالتهديـــد، ومحـــدق بالإرهاب والتطرف والنزاعات الداخلية. ورياح التغيير تهب من كل جانـــب، ولـــم يعد السؤال حول قرار التغيير، ولكن حول وجهته وكنهه ومداه. ومـــا لـــم ننتـــزع المبادرة بأنفسنا فلن نفقد فحسب دفة توجيه المسار لصالح مجتمعاتنا، بل إننـــا نفقـــد أيضاً فرصة سانحة لم تتوافر لعقود طويلة. فالتحدي الماثل أمام بلداننا يحمـــل مـــن الفرص، قدر ما يحمل من التحديات.

ويقع موضوع هذه الندوة حول "واقع المجتمع المدني ودوره في الإصلاح"

في قلب الحوار الساخن الدائر الآن حول المجتمع المدني، وحول الإصلاح، فالمشروعات الدولية تضعه كركيزة لإحداث التغيير في المنطقة، وحكومات المنطقة أدرجته في صلب خطابها السياسي، بل وفي وثائقها الإقليمية، ومؤسسات المجتمع المدني أعادت إلى الأذهان قائمة مطالبها التي لم تجد آذاناً مصغية من قبل. فأين تكمن المشكلة إذا كان الجميع يستدعون المجتمع المدني إلى الحضور والمشاركة، والإسهام في التغيير؟ الأسئلة كثيرة، لكن الإجابات حتى الآن قليلة.

فهل نتحدث عن شئ واحد عندما نتحدث عن المجتمع المدني في البلدان العربية، أم نتحدث عن أشياء عدة؟

وهل دعوتنا للحضور تحمل نفس المعني من جانب الحكومات والمجتمع المدني؟

وهل يتطابق ما نراه لأنفسنا مع ما تراه لنا هذه الحكومات, وما يراه المجتمع الدولي؟

وهل تتطابق أهداف هذه الدعوة وغاياتها مع ما تستهدفه مؤسساتنا؟

وهل تأهبت مؤسساتنا للدور الذي اختطته لنفسها، وما هي العقبات التي تعترضها؟

هذه عينة من أسئلة عديدة تشغلنا، ونأمل أن تنال اهتمام هذه الندوة. وقد اجتهدت أوراق العمل في تحليل واقع المجتمع المدني، والإشكاليات التي يعانيها، والآفاق المطروحة أمامه، وسوف يكون علينا أن نقدح أذهاننا بدورنا لتحديد أبعاد الإشكاليات المفتوحة، والعقبات التي تعرقل انطلاق مؤسساتنا وسبل التعامل معها.

ويهمني هنا أن أعرض أمام حضراتكم بعض خواطري حول القضية المطروحة، دون مصادرة علي النقاش الذي نتوق له:

أولاً: إن مسألة المجتمع المدني ودوره في الإصلاح لم تعد خياراً أمام الدولة، ففي سياق العولمة، تخلّت الدولة طوعاً أو كرهاً عن العديد من وظائفها الاجتماعية، وما لم تتصدَ مؤسسات المجتمع المدني لملء هذا الفراغ فسوف يكون المرشحون الرئيسيون لشغله إما التطرف، أو الفساد, أو التمرد. ولا أظن أن أياً

منهم موضع ترحيب.

ثانياً: أثبتت خبرة السنوات القليلة الماضية، إنه عندما صادرت الدولة المجتمع المدني ودوره، وطابقت بين النظام السياسي والمجتمع على نحو ما حدث في العراق، وقعت أفدح العواقب عندما تعرضت التجربة للامتحان، ومن أسف أن الشعب العراقي وحده يدفع ثمن هذه التجربة. وبالمقابل، حتى مع غياب الدولة في فلسطين استطاع المجتمع الفلسطيني أن يعيش تجربة صمود أسطورية، رغم الاعتداءات اليومية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني وجرائم الحرب التي يرتكبها المحتل الإسرائيلي, وذلك بفضل مؤسسات قوية للمجتمع صنعها هذا الشعب رغم أنف الاحتلال.

ثالثاً: إن النوايا الطيبة وحدها لا تصنع التقدم، فإذا كانت الحكومات تدعو المجتمع المدني للحضور, فعليها أن تزيل العقبات التي تضعها أمامه, عبر قوانين الطوارئ وغيرها من القوانين المقيدة للحريات, وإملاءات جهات الإدارة، وإطلاق حرية المبادرة. وإذا كان المجتمع الدولي يدعو لتفعيل دور المجتمع المدني فسبيله إلى ذلك الشراكة وليس التبعية، ووحدة المعايير وليس ازدواجيتها، وفهم رسالة المجتمع المدني العربي في الدعوة للحرية والعدالة, وليس إنكارها.

أما مؤسسات المجتمع المدني فليس أمامها من سبيل سوى السعي الجاد لبناء التوافقات الضرورية حيال القضايا الخلافية، وتحديد الأسبقيات, وتعزيز صور التضامن ومعالجة الاختلالات المؤسفة بتهميش المرأة والشباب.

رابعاً: تبقى قضية التنمية، شاغلنا وهاجسنا، وهدف مشروعنا الذي تنبثق عنه هذه الندوة، وقوامه الدمج بين حقوق الإنسان والتنمية. وما نلاحظه في المنظمة العربية لحقوق الإنسان أن المفهوم قد استقر كشعار، وتبنته العديد من القوى الاجتماعية والمحافل الدولية، ولكن لا تزال تنكره قوى دولية مؤثرة، وتتجاهله منظمات إقليمية.

فعلى الصعيد الدولي, ليس بعيداً تصويت الولايات المتحدة واليابان وأستراليا في أبريل/نيسان الماضي في لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة

ضد مشروع قرار أيدته ٤٩ دولة حول الحق في التنمية. ولا يزال إعلان الحق في التنمية ينتظر جهوداً بدأتها الأمم المتحدة منذ العام ١٩٩٩, عندما عينت المقرر الخاص للتنمية وهي مازالت تنتظر تفعيل هذا الدور.

وعلى الصعيد الإقليمي لا تزال جامعتنا العربية تسعى بإلحاح لوضع عشرات القرارات التي اتخذتها القمم العربية حول التنمية العربية موضع التنفيذ دون جدوى.

وعلى الصعيد الوطني لا زالت معايير النمو الاقتصادي تتغلب على مفهوم التنمية البشرية بمعناه الواسع.

من هنا يزداد تشبثنا بدمج حقوق الإنسان في التنمية, كما يزداد تعلقنا بتفعيل دور المجتمع المدني على الساحة العربية ليقوم بدوره المأمول في التنمية الإنسانية الشاملة والمستدامة، بعد أن أثبتت التجارب الإيجابية العديدة قدرة هذه المنظمات على الإبداع، وحيويتها في النهوض بمهامها.

لقد اهتمت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالحوار الاجتماعي, وتناولت ذلك في إطار المشروع الإقليمي حول التنمية البشرية وحقوق الإنسان الذي تنفذه منذ عام ٢٠٠٢ من منظور تأسيس "منبر للحوار الاجتماعي", وعقدت في إطاره حوارات عديدة، منها ندوتنا هذه.

وقد جاءت مكتبة الإسكندرية لتطور هذه الفكرة بالتعاون مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وغيرها من منظمات المجتمع المدني, في إطار وثيقة الإسكندرية بالدعوة لتأسيس مرصد اجتماعي عربي على صلة بإطلاق منتدى الإصلاح العربي بمكتبة الإسكندرية.

وقد يكون من المناسب في هذا المجال، بلورة برنامج إقليمي عربي يجمع مفاهيم الحوار، والرصد، والتضامن، ويكون واسطة عقد بين حلقتي الحوار الوطني من ناحية والدولي من ناحية أخرى, في عالم يتعاظم فيه دور المجتمع المدني الكوكبي، وظهرت معالمه في "ديربان" في مؤتمر مناهضة العنصرية في سبتمبر ٢٠٠١، حتى ذهب البعض إلي حد أن أطلق عليه القوة العظمي الثانية.

وقبل حضوري إلى هذا المؤتمر قدم لي د.مختارة هلودة ورقة جذبني عنوانها: "الاعتماد المتبادل بين الشعوب العربية", وفي رأيي أن هذه القضية بالغة الأهمية؛ لأنها توجد التماسك الحقيقي للمجتمع حتى يكون قادراً على التفاعل مع المجتمع الكوكبي, في عصر لم يعد فيه مكان للكيانات الصغيرة، وفي عصر تعاظمت فيه فكرة الاعتماد المتبادل، وهي الفكرة الأساسية للعولمة من الناحية النظرية وبطبيعة الحال فإن الواقع شيء آخر.

ومن الأفكار التي نتحمس لها في منظمتنا، إنشاء مرصد للحريات الصحفية والإعلامية, يتولى إصدار تقرير سنوي يرصد الحريات الإعلامية في ضوء مبادئ حقوق الإنسان. وكذلك إنشاء آلية رصد دائمة في مجال إعمال وتفعيل حقوق المرأة, وتعزيز التواصل مع اللجنة المعنية بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة في جميع مراحل إعداد التقارير.

هذه بعض الأفكار التي تشرح تفاصيلها "أوراق الندوة، وسوف تضيف إليها مناقشاتكم بكل تأكيد حتى نكون قادرين على تنفيذ التوصيات العديدة التي تخرج بها هذه الندوة. **وأتمني لندوتكم النجاح والتوفيق,,**

* * *

كلمة السيد السفير طاهر خليفـــــة

مكتبة الإسكندرية

بعد الديباجة..

يشرفني أن أرحب بكم باسم السيد الأستاذ الدكتور إسماعيل سراج الدين مدير مكتبة الإسكندرية؛ لأنقل لسيادتكم تحياته وتمنياته بنجاح مؤتمركم.

كما أرجو أن تسمحوا لي بتقديم اعتذار السيد اللواء محمد عبد السلام المحجوب محافظ الإسكندرية عن عدم تمكنه من الحضور صباح اليوم وذلك لسفره إلى القاهرة في مهمة عاجلة.

ولقد رأيت أن أعرف بمكتبة الإسكندرية قديماً وحديثاً. لقد كانــت مكتبــة الإسكندرية القديمة منبراً للحضارات والثقافــات، وعلــى الــرغم مــن أن مكتبــة

الإسكندرية القديمة لم تكن المكتبة الوحيدة في العالم القديم، لكنهــا كانــت أكثرهــا شهرة ونفوذاً وامتيازاً، ويرجع الفضل في ذلك إلى ارتباط المكتبة بأقــسام مدرســة الإسكندرية التي تربعت على عرش حضاراتها. وفي الواقع فإن المكتبة والمدرســة كانتا ذروة في العلوم والآداب.

كانت مكتبة الإسكندرية القديمة بمثابة المرجع الأساسي للعلماء والمفكرين، ففيها تداخلت وتكاملت المدارس والاتجاهات الثقافية التي كانت سائدة في ذلك الوقت، فامتزجت فيها الحضارات الهيلينية والرومانية والفينيقية وحضارات بلاد فارس والحضارتين المصرية وما بين النهرين.

والآن أيها السادة .. تعانقت الأيادي المصرية والعالمية لتخرج مكتبة الإسكندرية الجديدة من رمادها القديم وفى زيها الجديد وآفاقها الجديدة, ثم تجاوزها إلى سماوات أرحب خيالًا وإبداعاً وتوهجاً ثقافياً.

ومن الماضي إلى المستقبل تتجه مكتبة الإسكندرية إلى سماوات المستقبل فيما يأتي ... وتجدر الإشارة إلى الدور الكبير الذي قام به هؤلاء الذين جنَّدوا طاقاتهم ووقتهم لبعث المكتبة, بما في ذلك الدور الخلّاق للمهندسين والمعماريين، بل وعمال المحاجر والإداريين, وجمعيات أصدقاء مكتبة الإسكندرية في العالم والهيئات الدولية, خاصة اليونسكو والحكومات والكثير من أفراد الشعب.

ولقد تم تحديد الأهداف الرئيسية للمكتبة وهى على أن تكون كالتالي:

- نافذة لمصر على العالم.
- نافذة للعالم على مصر.
- تلبية للتحدي الرقمي المعاصر.
- مركزاً للحوار الحضاري.

وحيث إنه يوجد ٧ مراكز علمية تتبع المكتبة, فإن مكتبة الإسكندرية تعمل اليوم على تعزيز وجودها كمركز علمي متميز في العديد من المجالات المختارة, ومنها:

- مكتبة الإسكندرية ومدينة الإسكندرية، وكل ما يخص مصر وتاريخها, مع الاهتمام الخاص بتاريخ العلوم.
- العالم العربي, مع مراعاة التكامل مع الجهود المبذولة في الدول العربية الأخرى والتعامل مع مؤسساتها والثقافات وخاصة بالبحر المتوسط وأفريقيا.
- باقي أنحاء العالم.

أما بالنسبة للأنشطة والفعاليات, مثل مؤتمركم الموقر اليوم, فإن مكتبة الإسكندرية تضع نصب عينيها أربع محاور رئيسية:

- العلوم, مع التركيز على التوجهات الأخلاقية في العلوم والتكنولوجيا.
- العلوم الإنسانية, مع التركيز على البحوث الجديدة والدراسات التاريخية.
- الفنون والآداب, مع التركيز على الحوار بين الثقافات.
- التنمية, مع التركيز على قضايا المياه والموارد الطبيعية والبشرية.

والسبيل إلى تحقيق ما ترنو إليه المكتبة هو توحيد الجهود, وخلق حلقات اتصال مع المؤسسات العالمية ذات الخبرة في مجالات العمل الثقافي والمعرفي, سواء بشكل دائم, أو دوري, من خلال المؤتمرات والندوات وتدعيم الروابط مع المجتمعين المصري والدولي.

ولقد تمكنت مكتبة الإسكندرية على مدار العامين السابقين من تحقيق الكثير, فعلى سبيل المثال تمكنّا من الوصول إلى شبكة متطورة تطوع الإمكانيات المعاصرة لخدمة عمليات المثاقفة المختلفة, لتقديم ثمار الخلق الإبداعي للحضارة المصرية للعالم, مثل وثيقة الإسكندرية, وغيرها من المؤتمرات العلمية وحلقات الدراسة والبحث, والندوات الدولية والمحلية، وكذا حوار المثقفين, وغيرها من النشطات العلمية والأدبية والفنية.

وأخيراً أود أن أؤكد أن مكتبة الإسكندرية ليست مجرد مكتبة يتم استعارة الكتب منها وإعادتها, وإنما هي مركز ثقــافي حــضاري دولـــي بكــل المعــاني والأهداف السابق ذكرها. وشكرا..

* * *

كلمة الأستاذ طاهر المصري

مفوض المجتمع المدني بجامعة الدول العربية

بعد الديباجة..

أبدأ بتقديم خالص الشكر للمنظمة العربية لحقوق الإنسان وأمينها العام محمد فائق، وإلى كافة المنظمات التي تعاونت على إخراج هذه المبادرة إلى حيز الوجود.

ووجودنا في هذا المكان مكتبة الإسكندرية ذو رمز عميق، فهنا تتجدد الأصالة مع الحداثة والتاريخ مع الحداثة، ونجد أنفسنا ونحن نتكلم عن استراتيجيات المجتمع المدني بأنها فكرة حديثة تتطور باستمرار وتأخذ مجراها ومكانها في المجتمعات كافة، وهانحن نحاول بنقاشاتنا, وبما ستخرج به هذه الندوة أو هذا المؤتمر, أن ندفع هذه الفكرة، ونعمقها ونصل إلى نتائج مفيدة لمجتمعاتنا العربية.

ليست هذه الندوة الأولى، ولكنها ندوات تتوالى وتهدف كلها إلى تحقيق أهداف تنمية المجتمعات المدنية. وأهمية مثل هذه المبادرات أنها تأتي بدفع ذاتي, بالرغم من وجود بعض المنظمات الدولية, ولكن مفهوم المجتمع المدني يتطور عند المفكرين والمثقفين، ومؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي.

لن أدخل هنا في بيان أهمية مؤسسات المجتمع المدني لأن هذا أصبح واقع وأمر متعارف عليه، ولكن من الواضح أن هناك تطورات يجب أن نأخذها بعين الاعتبار, حتى تصبح مثل هذه المبادرات ذاتية بالفعل.

إن البيان أو الخطة التي صدرت عن الدول الصناعية الثمانية بخصوص الإصلاح تحدثت عن مؤسسات المجتمع المدني بشكل واضح، وجعلتها شريكة في عملية الإصلاح والديمقراطية، وهذا أمر صحيح، ليس لأنه آت من الولايات المتحدة ومن الدول الصناعية الثمانية, ولكن لأنه أمر تشعر به المجتمعات المدنية في البلدان العربية وهي تتطور وتتقدم، ونريد أن نثبت أننا قادرون على إنجاز هذه المهمة، وكما أن هناك ٤ سلطات في الدولة, والرابعة هي سلطة الصحافة، فقد أصبح هناك سلطة خامسة هي سلطة المجتمع المدني. وكما أن هناك قطاعين في الجانب الاقتصادي والمالي والتجاري هما القطاع العام والقطاع الخاص، أصبح الآن هناك قطاع ثالث، وهو قطاع المجتمع المدني.

إذن فكلنا واثقون ومتأكدون أن قطاع المجتمع المدني يأخذ مكانه. لهذا جاءت مبادرة الأخ عمرو موسى قبل حوالي عام ونصف العام بإدخال هذا المفهوم إلى هيكلية الجامعة العربية، التي هي في الأساس تطير بجناح أساسي هو الجناح الحكومي بمعنى أنها جامعة حكومات. والآن نحاول ونتمنى ونسعى لأن تطير الجامعة العربية بجناحين: الجناح الحكومي، وجناح المجتمع المدني.

ومنذ أن كلفت بهذه المهمة، ونحن نحاول فى الجامعة العربية وداخل الحكومات أو بعضها أن نهيئ الأجواء، لهذه الفكرة الجديدة. وقد استطعنا بفضل تلك الجهود، وبفضل جهود وضغوط مؤسسات المجتمع المدني أيضاً، والتحركات المماثلة لتلك التي نحن بصددها اليوم، تحقيق نتائج لا بأس بها، خاصة في قمة تونس الأخيرة، حيث تبنت القمة قراراً رسمياً يتعلق بإعادة هيكلة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والسماح بوجود تمثيل مراقب لمؤسسات المجتمع المدني داخل ذلك المجلس حسب معايير سوف تحدد فيما بعد. وهذا اختراق مناسب.

ومن الناحية العملية، فسوف نبدأ مهمة المفوضية خلال فترة قصيرة في الاجتماع القادم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ونستبشر خيراً بهذا الأمر, لأن جامعة الدول العربية، وبالتالي المفوضية، واقعة بين فكي الحكومات العربية وبطء

التغيير والدفع في اتجاه التغيير، والدور المتنامي لمؤسسات المجتمع المدني المطالبة بالتغيير وفرض مساحات من الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد.

ونعتقد أنه يبقى على عاتق المفوضية وعلى عاقتنا جميعا أن نبني تلك العلاقة الوسيطة فيما بين الجانب الرسمي أو الحكومي, وبين الجانب الآخر وهو المجتمع المدني. وسوف تحاول مفوضية المجتمع المدني أن تنسق في هذا المجال, وأن تمتص بعض الشكوك التي تساور الحكومات العربية، وإنني لآسف أن أقول ذلك، ولكنه الواقع. خلال السنة الماضية سمعت كلاماً رسمياً بأن المجتمع المدني يمثل المعارضة للأنظمة، لذلك ينظر إليه بشك، وفي بعض الأحيان تحاول بعض الفئات السياسية استخدام مؤسسات المجتمع المدني لهذا الأمر. نحن سنكون الجسر الذي يدخل منظمات المجتمع المدني إلى صناعة القرار العربي.

هناك أيضاً بعض الإشكاليات أو التحديات قد لا تكون كلها صحيحة، منها موضوع التمويل الخارجي الذي يأتي لبعض منظمات المجتمع المدني. ولن أتحدث طويلاً في هذا الأمر لأن هناك ورقة أعدها الأستاذ محسن عوض لهذه الندوة يتحدث فيها بإسهاب حول التمويل الخارجي، وسوف نستفيد من تلك الورقة ومن تلك النقاشات.

ملاحظة أخيرة، وهي من جانبي أنا على الأقل، وأعتبر نفسي إنساناً عروبياً. أعتقد أن توجهنا العروبي أو القومي سوف يكون معتمداً إلى حد كبير على تشابك وعمل منظمات المجتمع المدني، لأننا وبصراحة مرة أخرى فقدنا كثيراً من الأمل بإمكانية تعاون الحكومات العربية تعاوناً حقيقياً لتوحيد جهود بلداننا العربية. ونعول على مؤسسات المجتمع المدني كقواعد شعبية في الوصول إلى هذه النتيجة, لأن الشعب العربي في كافة أقطاره متضامن ومتفاهم ومتقارب أكثر مما تتقارب الحكومات. وإنشاء الله عندما نسمع باتحادات عربية, وهي موجودة بالفعل, وعندما نسمح بتشبيك وإنشاء شبكات, تكون جوانب شعبية واجتماعية في كثير من الأقطار العربية قد ارتبطت ببعضها البعض وبدأت تتشابك، وبذلك نحقق شعاراً أو هدفاً

طالما نادينا به, ولو كان من الصعب تحقيقه بسبب مصاعب معينة, لكن جزءاً من هذه المصاعب كانت الحكومات.

أيضاً فإن المجتمع المدني يخفف من صراع الإثنيات ومن التوجه القبلي ومن العصبيات، وهي أمور نراها تتنامى في العالم العربي، ولا أريد أن أتوسع في هذا المجال، لكن هذه من مميزات المجتمع المدني, وهي تمتص كل هذه السلبيات تدريجياً.

نقطة أخيرة, وهي إن عمل مؤسسات المجتمع المدني، وعمل مفوضية المجتمع المدني عمل تراكمي لا يجب أن نتوقع أن يقوم بناء المفوضية أو المجتمع المدني دفعة واحدة، وإنما سوف يتطور ونبني اللبنة الأولى ونخطط للخطوة التي تليها، وهكذا إلى أن نصل إلى مستوى معقول من العمل المدني المتشابك.

* * *

كلمة د. أمين مكي مدني
الممثل الإقليمي في المنطقة العربية
لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

بعد الديباجة..

يشرفني ويسعدني, نيابة عن مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان, وعن أخي وزميلي أ. فرج فنيش أن أخاطب جمعكم الكريم هذا في هذه الدورة الهامة التي تنعقد في مكتبة الإسكندرية, هذا الصرح العظيم, حول واقع المجتمع المدني وآفاق تطوره لدعم دوره في الإصلاح السياسي والاجتماعي، والحكم الصالح، وفي مجال التنمية وسيادة حكم القانون, وحقوق الإنسان في المجتمع العربي، في ظل ظروف متدنية يمر بها الوطن العربي, في غياب الديمقراطية والحريات والحقوق الأساسية، وتدني المعرفة والمشاركة, وضعف مكانة وقدرات المرأة, وفقاً لما جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة٢٠٠٢,

والذي أعده خبراء عرب في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

تلك أشراط ومقدرات ومقتضيات أساسية لا غنى عنها للنهوض بالإنسان العربي من كبوته الراهنة، هذا فضلاً عن ظروف وآثار الاحتلال في الأراضي الفلسطينية والعراق، والتجاوز المفرط للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية, والهجمة الشرسة التي تواجه الدول الإسلامية والعربية في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر بدعوى محاربة الإرهاب, وتداعي المناداة بما يسمى الإصلاح والتحول الديمقراطي من كل حدب وصوب, ومن الجهات الأجنبية.

في ظل هذه الأوضاع العربية لابد أن نقر أن هناك ضرورات ملحة وعاجلة لإصلاح البيت العربي, وأن ظروف الاحتلال واستهداف المنطقة والاستخفاف بالقانون الدولي لا ينبغي أن تكون حائلاً يقف دون الإصلاح أو مانعا له. ذلك كما قالت العديد من لقاءات المجتمع المدني في الآونة الأخيرة في عدد من العواصم العربية, وعلى وجه الخصوص وثيقة الإسكندرية عن قضايا الإصلاح في الوطن العربي الصادرة عن لقاء مكتبة الإسكندرية في مارس الماضي، كما أكدته تصريحات عدد من القادة العرب, شريطة ألا يفرض ذلك الإصلاح من الخارج، وأن ينبع ويؤسس على تاريخ وثقافة وتراث وحضارة الأمة العربية والإسلامية، وأن يهدف إلى معالجة القضايا الداخلية والإقليمية. فإذا ما توافقنا على هذا المفهوم للإصلاح من الداخل، ينبغي أن نقر بالدور الحيوي الذي ينبغي أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدني, إلى جانب الحكومات والقطاعات الأخرى ذات الصلة في دفع عملية الديمقراطية والتنمية وسيادة حكم القانون وتعزيز احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

هذا الدور للمجتمع المدني أقرته معظم دول العالم، وتعمل منظمة الأمم المتحدة على دعمه في مجالات التنمية وحقوق الإنسان, من خلال تشجيع منظمات المجتمع المدني المساهمة مع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة في برامج التنمية، والمشاركة في اجتماعات لجان ومحافل الأمم المتحدة عن طريق

الحصول علي الصفة الاستشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمشاركة في إعداد التقرير الحكومي المقدم إلى اللجان التعاهدية حول أوضاع حقوق الإنسان، أو إعداد تقرير مستقل (تقارير الظل) في حالة رفض الحكومة مشاركة المجتمع المدني في إعداد تلك التقارير.

فضلا عن ذلك فقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر عام ١٩٩٨ الإعلان العالمي المتعلق بحق ومسئولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً، ويقر الإعلان بحق منظمات المجتمع المدني في التنظيم والتعبير والدفاع عن حقوق الإنسان كحق أساسي من حقوق الإنسان في حد ذاته في المشاركة في تصريف الحياة العامة.

غير أن واقع الحال العربي يوضح أن بعض الحكومات لا تقف رافضة لذلك الإعلان فحسب بل تصدر القوانين واللوائح، وتقوم بممارسات تتنافى مع دور المجتمع المدني، وتعرِّض نشطائه للخطر والملاحقة, بل والعقاب في بعض الأحيان.

إن ضرورات الإصلاح تقتضي بداية إقرار حق المنظمات غير الحكومية وأجهزة الإعلام والأحزاب السياسية وأصحاب الرأي والاختصاص في التعبير والتنظيم, حتى يتسنى لها القيام بدورها شريكاً فاعلاً للحكومات وليس عدواً لها، أو جهات تخدم مصالح أجنبية أو أجندة سياسية خاصة، أو ترتزق من العمل في الحياة العامة. بنفس القدر فإن على منظمات المجتمع المدني توخي الموضوعية والإقرار بالإيجابيات الصادرة عن الحكومات، والتي أخذت تتداعى وتتصاعد في الآونة الأخيرة، لتطويرها والعمل على وضعها حيز النفاذ في جو من التعاون والشراكة بعيداً عن الاستقطاب والقطعية.

إن برنامج الندوة الذي أمامنا يشمل عدداً من الموضوعات الهامة المتعلقة بالوضع العربي الراهن, وبدور منظمات المجتمع المدني, والإشكاليات الخاصة بالأداء, واستراتيجيات تعزيز المؤسسات, ومداخل الإصلاح تأسيساً علي وثيقة

الإسكندرية, ودور المؤسسات في الإصلاح. هذه المواضيع تقدمها نخبة من الخبراء والعلماء المختصين, كما أن وجود العديد بينكم من مختلف الدول العربية من ذوي الاختصاص والمعرفة سيفضي بنا جميعاً إلى جو من المناقشات الحية والهادئة, بغية الخروج بتوصيات تفضي إلى تحقيق الغرض المنشود من انعقاد هذه الندوة.

إن المفوضة السامية التي تشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم هذا المشروع الذي تنفذه المنظمة العربية لحقوق الإنسان، تعبر عن استعدادها لدعم جهود كافة مكونات المجتمع المدني في البلدان العربية، وعن رغبتها في توسيع شركائها من أجل تعزيز دور المجتمع المدني في التغيير المنشود.

مع أمنياتي لكم بالتوفيق في مداولاتكم، والسلام عليكم.

* * *

كلمة د. عادل عبد اللطيف

المنسق الإقليمي لبرنامج إدارة الحكم

وحقوق الإنسان في الدول العربية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

بعد الديباجة..

أود في بداية حديثي أن أتقدم بالشكر باسم المكتب الإقليمي للدول العربية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي, وإلى المشاركات والمشاركين, على حضور هذه الحلقة النقاشية عن دور المجتمع العربي في الإصلاح.

يأتي هذا الاجتماع في ختام سلسلة حلقات للنقاش حول قضايا حقوق الإنسان في العالم العربي, وكان مقرراً أن يكون الاجتماع الأخير حول الحق في التنظيم أو المجتمع المدني, ورأينا أن نربط هذا النقاش بقضية تحظى باهتمام الرأي العام العربي، وهي التي اصطلح على تسميتها بالإصلاح.

وأتقدم أيضاً بالشكر إلى المنظمة العربية لحقوق الإنسان وإلى مكتبة الإسكندرية على تنظيم هذا الاجتماع الهام حول دور المجتمع المدني في البلدان العربية في الإصلاح.

لا شك أن اجتماعنا اليوم في هذا المكان وحول هذا الموضوع له دلالة هامة. فالإسكندرية، المدينة ومكتبتها التي تم بعثها حديثاً، رمزان لهما أهميتهما مصرياً وعربياً وعالمياً. فهما رمزا الانفتاح على الإنسانية, ومنارة للمعرفة. والموضوع الذي نحن بصدده اليوم هو دور المجتمع المدني في صياغة مصير ومستقبل المجتمعات العربية وتحقيق أهدافها في التنمية على نحو يوفر للمواطن العربي توازناً يحفظ له قيمه وتقاليده, ويسمح له بالاندماج الإيجابي في المجتمع الإنساني، ولا أعتقد أنه كان يمكن أن يكون هناك تلاق أفضل من ذلك بين المدينة والمكتبة والموضوع.

في هذا الظرف التاريخي الذي تعيشه المجتمعات العربية نود أن نشدد أن قضية حقوق الإنسان لا تستأثر بها ثقافة معينة أو حضارة بذاتها، ولا ينبغي أن تستأثر بحمايتها أو الدفاع عنها قوة معينة، إنما هي قضية المجتمع المدني بأسره. فسمة جميع الحضارات هي الاحترام الذي توليه لكرامة الإنسان وحريته. وفي جميع الديانات والثقافات كان النضال ضد القمع والظلم والتمييز أمراً شائعاً.

واسمحوا لي أن أستعرض بإيجاز مسيرة الأمم المتحدة مع المجتمع المدني وحق الإنسان في التنظيم. لقد أولت الأمم المتحدة منذ تأسيسها اهتماماً خاصاً للمجتمع المدني. فمنذ البداية كان ميثاق الأمم المتحدة في جملته الأولي يشير, ليس إلى الدول, ولكن إلى الشعوب فقال: "نحن شعوب الأمم المتحدة". وأولت الأمم المتحدة أيضاً هذا الاهتمام للتعاون مع المنظمات الأهلية, فقد نصت المادة ٧١ من ميثاق المنظمة على أن: "للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجري الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التي تعنى بالمسائل الداخلة في اختصاصه".

وجاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ليؤكد على الحق في التنظيم, حيث نصت المادة ٢٠ على حق كل شخص في الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية, وعلى عدم جواز إرغام أحد على الانضمام إلى جمعية ما. وتنص الفقرة الأولى من المادة ٢٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن: "لكل فرد الحق في حرية تكوين الجمعيات مع آخرين، بما في ذلك حق إنشاء النقابات والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه".

وقد تعدت الأمم المتحدة مسألة الإشارة فقط إلى الحق, فقد أشار المجتمع الدولي من خلال الجمعية العامة إلى آليات تنفيذية تحفظ للإنسان الحق في حرية التجمع السلمي, وممارسة الحق في حرية تشكيل المنظمات. فقد نص قرار هام للجمعية العامة للأمم المتحدة برقم ٥٥/٩٦ بشأن: "تعزيز الديمقراطية وتوطيدها" على ما يلي:-

"...٣- احترام الحق في حرية التجمع السلمي, وممارسة الحق في حرية تشكيل المنظمات غير الحكومية أو الرابطات، بما في ذلك النقابات، والانضمام إليها والمشاركة فيها.

٤- كفالة الآليات اللازمة لإجراء مشاورات مع المجتمع المدني, وجعله يساهم في عمليات الحكم وتشجيع التعاون بين السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية.

٥- توفير أو تحسين الإطار القانوني والإداري للمنظمات غير الحكومية والمنظمات المرتكزة على المجتمع المحلي وغير ذلك من منظمات المجتمع المدني".

ولم يتوقف الأمر على النصوص, ولكن جاءت اجتماعات الأمم المتحدة لتعكس هذا, فقد شهدت مؤتمرات الأمم المتحدة حضوراً بارزاً من جانب المنظمات غير الحكومية ابتداءاً من مؤتمر حقوق الإنسان الذي عقد في طهران عام ١٩٦٨, ومؤتمر البيئة الذي عقد في ستوكهولم عام ١٩٧٢، وتزايدت مشاركة ممثلي المجتمع المدني في أعمال المنظمة على نحو مستمر.

ويشير كل ذلك إلى أن المجتمع الدولي قد توصل إلى توافق حول تأصيل دور المجتمع المدني.

وفي بداية التسعينيات أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفهوم التنمية البشرية في تقريره الشهير, ليوضح جانب العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، ففي أول تقرير عام ١٩٩٠ أشار إلى أنه من المستحيل أبداً أن تتخلى الدولة عن مسئولياتها, ولكنها لا يمكن أن تكون الجهة الوحيدة التي تتحمل كافة الواجبات. ففي ظل اقتصاد السوق ومجتمع مفتوح يتوقف إحراز أي تقدم اجتماعي/اقتصادي على تصرفات العناصر الفاعلة من المجتمع المدني, كنقابات العمال، وأصحاب العمل، ووسائل الإعلام، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص.

كما يوضح تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ "يمثل إخضاع الحكومات للمساءلة شرطاً لا بد منه للحكم الجيد"، وهذا يقتضي أن يكون الناس منظمين وعليمين وقادرين علي المطالبة بحيز سياسي.

ونصل من ذلك إلى أن المجتمع المدني ليس بديلاً للدولة ولا موازياً لها, ولكنه عنصر من العناصر المكملة لمؤسسات الدولة. فلم يعد ممكناً تصور مجتمع ما تقوم فيه سلطة واحدة أو السلطات الرسمية فقط بتسيير أمور المجتمع دون وجود حوار أو تشاور بينها وبين المواطنين عبر منظماتهم.

وفي عام ٢٠٠٢ أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريره عن التنمية الإنسانية العربية, وتناول هذا التقرير وضع المجتمع المدني العربي. فأشار إلى أن أحد المجالات الرئيسية للإصلاح هو تفعيل دور الناس, وذلك من خلال تأمين الحريات الأساسية للشعب بأكمله, وعلى وجه الخصوص حرية التعبير والتنظيم. ويذكر التقرير بأنه: "بدون هذه الحريات يخمد الصوت الحقيقي وتحبط مشاركة المواطنين الخلاقة في الحكم علي جميع المستويات".

وأوصى التقرير الأول في مجال تنمية العمل الأهلي في الدول العربية بإزالة العقبات القانونية والإدارية التي تعوّق إنشاء مؤسسات المجتمع المدني وعملها بفعالية، وإنه يتعين أن تتحول منظمات المجتمع المدني إلى حركة واسعة

الانتشار تقوم على العمل الاجتماعي الجماعي القابل للاستمرار بالموارد الذاتية. وشدد التقرير على أن عملية الإصلاح ينبغي أن تبدأ من نقطة تخفيف عبء سيطرة الدولة.

وتناول التقرير الثاني للتنمية الإنسانية قضية هامة وهي الاعتراف الظاهري بالحقوق في النصوص القانونية العربية, فأشار إلى أن كثيراً من الدساتير والقوانين العربية قد كرست الحق في التجمع, كما وقعت أغلب الدول العربية على المعاهدات الدولية التي تحمي الحريات وأجمعت علي تكريس الحريات في دساتيرها. ولذلك فإن بعض الدول العربية ليست لديها مشكلة في القوانين, وإنما في الخروج عنها وفي هيمنة الرقابة والتضييق على الحريات التي اعترف بها ظاهرياً. ولا شك أن ذلك يمنع المجتمع المدني من القيام بدوره في التواصل ومهمته في تنوير الرأي العام.

لا شك أن الفترة الأخيرة شهدت بعض التقدم الذي تحقق على الجبهة القانونية, أو بمعنى أصح فيما يتعلق بالنصوص. ليس فقط علي المستوى الوطني، ولكن أيضاً على المستوى الإقليمي, فقد أكدت عدة وثائق أخيرة صادرة عن فاعليات عربية على أهمية تفعيل دور المجتمع المدني كان **من أهمها**:-

أولاً: وثيقة الإسكندرية

التي طالبت بإطلاق حرية تشكيل مؤسسات المجتمع المدني من خلال تعديل القوانين المقيدة لحرية تكوين الجمعيات والنقابات والاتحادات التطوعية. كما أكدت على أن مؤسسات المجتمع المدني، ومؤسسات القطاع الخاص، إذا مُكنت من أداء دورها برفع القيود عنها، قادرة على الإسهام في الإصلاح الاقتصادي. ويتحقق هذا الإسهام من خلال المشاركة في تحديد أولويات الإصلاح، والقيام بتحمل مسئوليتها في التنفيذ جنباً إلى جنب مع الحكومات. ويقع على عاتق مؤسسات المجتمع المدني دور هام في متابعة تنفيذ الحكومات ما تعد به من إجراءات وحلول في سبيل الإصلاح.

ثانياً: إعلان صنعاء

ورد في الإعلان أن من متطلبات الديمقراطية السليمة ومقتضيات احترام حقوق الإنسان, ضمان الحق في حرية تأسيس منظمات المجتمع المدني والانضمام إليها وتوفير الإطار القانوني والبيئة المناسبة لعملها، تعزيزاً لمبدأ الشراكة والمشاركة، وتنظيماً للحراك الاجتماعي المؤثر، على أن يؤدي المجتمع المدني دوره بمسئولية في إطار القانون ويلتزم بمبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

ثالثاً: إعلان تونس

الذي أشار إلى تعزيز دور كل مكونات المجتمع المدني, بما فيها المنظمات غير الحكومية، في بلورة معالم مجتمع الغد.

إن كل هذه النصوص تشير إلى أن الخطاب العربي قد وصل إلى محطة عدم المنازعة من حيث المبدأ في حق الناس في التنظيم. ولكن هناك مسافة هائلة تفصل بين الاعتراف الظاهري النصي, وبين الواقع. والمعضلة الرئيسية, وهي كيفية تفعيل هذا الاعتراف في ظل ممارسات، ونصوص تنفيذية، وثقافة للإدارة الحكومية تغيب عنها فكرة مشاركة المواطن ودوره في صياغة القرار, سواء على المستوي المحلي أو المستوي الوطني. إن التصدي لهذه المسألة يتطلب تفعيل فكرة المواطنة ذاتها.

وأود في النهاية أن أشير إلى محصلة هامة من محصلات تقرير التنمية الإنسانية، وهي أن التقدم في مجال المشاركة السياسية والاقتصادية تشكل الركن الأساسي لمنهج تنمية إنسانية في المنطقة العربية، فهذا هو المنهج الوحيد الذي يمكن أن يستجيب لتطلعات الناس في العالم العربي إلى حياة أفضل.

* * *

الفصل الأول

واقع المجتمع المدني في
البلدان العربية



أولا : ورقـــة العمـــل

المجتمع المدني في الوطن العربي
واقع يحتاج إلى إصلاح

د. باقر النجـــــار*

يبدو أن المقاربة العربية للحالة الأوربية لمفهوم المجتمع المدني لم تقـــارب الواقع العربي بشكل كامل, أو بالأحرى في كل جوانبه. فرغم الحـــديث العربـــي المتزايد عن مجتمع مدني عربي إلا أننا من الصعب أن نجد مجتمعـــا مـــدنيا فـــي المنطقة العربية قادراً على فرض إرادته أو رغباته أو تأثيره على قرارات الدولـــة كما هو في الحالة الأوربية الغربية والشرقية, أو كما هو في حالـــة بعـــض أقطـــار شرق آسيا وفي أمريكا اللاتينية. بمعنى آخر أنه من الصعب أن نجد مجتمعا مـــدنيا في المنطقة العربية مستقل عن الدولة وقادر على التأثير فيها.

وتزخر المنطقة العربية باختلافات تبدو صارخة أحيانا, ليس مـــن حيـــث وجود أو حضور المجتمع المدني فيها فحسب, وإنما من حيث تنوع وفاعلية أدواره ونشاطاته وقدرته على أن يكون مؤثرا في صناعة القرار وآلياتـــه. وإذا مـــا قبلنـــا بوجود بعض المنظمات غير الحكومية الأهلية المستقلة عن الدولة والفاعلة, وربمـــا المؤثرة في بعض قرارات الدولة, سواء في مصر أو المغرب أو لبنان أو الكويـــت أو البحرين, فإن هذه المنظمات لا تبدو في الأقطار العربية الأخـــرى, وبـــدرجات مختلفة, قادرة على أن تكون غير تابعة للدولة.

وإذا ما سمحنا لأنفسنا أن نطلق على ما هو قائم من منظمات أهليـــة مـــن أحزاب ومنظمات سياسية ونقابية ومهنية, في بعض أقطار الشمال العربي مجتمعـــاً مدنياً فإن ذلك لا ينطبق على بعض المنظمات غير الحكومية في العديد من الأقطار

---

*أستاذ علم الاجتماع، جامعة البحرين.

العربية الأخرى في الخليج واليمن وبعض أقطار الشمال العربي. فاختفاء أي حضور لمنظمات غير حكومية وكذا اختفاء أدوار لقوى وأحزاب سياسية غير تلك الفاعلة في الدولة, لا ينفي حضورا فاعلا لمجتمع مدني فحسب, وإنما يحجب ويضعف من إمكانية تشكل وبروز فاعليته بالتالي .. فلا وجود لمجتمع مدني فاعل دون ديموقراطية قابلة للتطور, ولا وجود لديموقراطية دون حضور ووجود لقوى وأحزاب سياسية - بخلاف الأحزاب الرسمية - ودون تداول للسلطة.

وفي تصوري أن المنظمات الأهلية أو منظمات المجتمع المدني, إن هي إلا منظمات حداثية في الشكل والمضمون. وهي في ذلك منظمات تطوعية لا ربحية, بمعنى أن الداخلين فيها هم أعضاء وفق إرادتهم وخيارهم الشخصي, ولم تفرضه عليهم انتماءاتهم الإثنية أو القبلية أو العائلية .. وهي في ذلك منظمات تضم مجموعات من الأفراد تجمعهم المصالح والأهداف والأفكار والتوجهات السياسية والاجتماعية, يعملون بعيدا عن أطرهم المرجعية المباشرة والتقليدية.

ومع ذلك فلا بد لنا من التقرير إن هذه المتغيرات قد لا تكون في جلها فاعلة في تشكيل المنظمات الأهلية المدنية في المنطقة العربية, كما هو الحال في الكثير من دول العالم الثالث. فالسمة الحداثية لمنظمات المجتمع المدني لا ينفي عنها أو عن بعضها بالضرورة, رغم حداثية بنائها المؤسسي, أن تعمل من خلال الأطر أو القيم التقليدية. فالكثير من التنظيمات القائمة في بعض الأقطار العربية إن هي إلا تعبير لبعض القوى والتجمعات القبلية أو الدينية أو العرقية أو المذهبية المختلفة. وقولنا هذا لا يذهب بنا إلى اعتبار التضامنيات التقليدية: كالقبيلة والطائفة والجماعة العرقية جزءا من المجتمع المدني, رغم فاعلية بعض هذه التجمعات في العمل السياسي والاجتماعي, كما هو في الحالة اليمنية والموريتانية والعراقية الآنية, والتي قدر لها بعد نصف قرن من الحداثة أن تعود بالدولة الجديدة فيها إلى العمل من خلال أطر التضامنيات التقليدية.

وكما أشرنا سابقا فإن منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية تعمل من خلال فضاء اجتماعي وثقافي وسياسي واقتصادي يتسم بقدر كبير من التنوع

والتعقيد. ففي حين يتسم الفضاء المجتمعي اللبناني والمصري والشمال أفريقي بشكل عام بقدر كبير من الاتساع والمرونة الاجتماعية, فإن الفضاء الاجتماعي في الخليج والجزيرة العربية يتسم بقدر من المحافظة, قد يزيد بعض الشيء هنا أو يتقلص هناك. فطبيعة التكوين الاجتماعي الاقتصادي- وربما الثقافي- القائم قد فرض أنماطاً وأشكالاً من الدولة والمجتمع ومن التنظيمات الأهلية القائمة التي لا تبدو أنها مستقلة عن الدولة. في حين بدت بعض من تضامنياتها التقليدية على قدر من الاستقلالية التي جنحت نحو الانفصال عن الدولة, بل وفي بعض الحالات الخصام معها, والتي أدت إلى ازدياد قوتها في مواجهة الدولة نتيجة لأسباب كثيرة. وقد يعتبر تشكيل الهيئة الأهلية الصحفية اختراقا مهما في العمل الأهلي المستقل عن الدولة رغم أن للحكومة ثلث مقاعد المجلس الإداري للهيئة. فحرية تشكيل المنظمات غير الحكومية إن هي إلا انعكاس لحجم مساحات الحرية في المجتمع, كما أنها انعكاس لطبيعة النسق السياسي القائم.

فمساحة الحريات المتاحة في الوطن العربي تظل محدودة مقارنة بمواقع كثيرة في العالم. فسلطة الدولة لازالت مطلقة وغير خاضعة للمساءلة أو التداول. ويشير تقرير "بيت الحرية" لعام ٢٠٠٤ إلى أن خمساً فقط من الدول العربية تقع في خانة الدول ذات الحريات المحدودة, بينما يقع الباقون في خانة الدول عديمة الحرية السياسية. ورغم ما قد يقال عن انطباعية مثل هذه التقارير وعدم موضوعيتها, إلا أننا نشير إلى إن الدول العربية - رغم بعض الاختلافات النسبية بينها- تشترك في ضيق مساحات الحريات السياسية والتعبير فيها.

وعلى الرغم من أن بعض الدول العربية يتيح للأفراد والجماعات حق تشكيل المنظمات الأهلية والسياسية إلا أن قدرة هذه المنظمات على التأثير في صناعة القرار أو الوصول إليه يكاد أن يكون معدوما عند البعض ومحدودا عند البعض الآخر شأنه في ذلك شأن قبولها بمبدأ تداول السلطة. فلازالت السلطة مُحتكرة من قبل القلة من خلال احتكارها أو بالأحرى ضمانها لأغلبية الأصوات في صناديق الاقتراع, بالترهيب والترغيب تارة وبالتزوير تارة أخري.

ويمكن تقسيم الدول العربية, من حيث الحريات المتاحة لتشكيل, وحيوية نشاط منظمات المجتمع المدني, على النحو التالي:

المجموعة الأولى: وتضم بعض دول الشمال العربي, وعدداً أقل من دول الجنوب العربي. أي أنها تضم أغنياء العرب وبعض فُقراؤهم. فهي تضم الكويت, القديمة نسبيا في هذه القائمة, كما أنها تضم البحرين الداخلة حديثا إليها. وتضم أيضاً كلاً من مصر ولبنان والمغرب والأردن واليمن, وهي دول قد لا تسمح بمبدأ تداول السلطة فيها إلا أن مساحات العمل الأهلي والسياسي تكاد تتسع عندما تقارن بالمجموعات الأخرى. وتتباين هذه الدول من حيث تطور هيكل الدولة فيها وآليات عملها, وكذلك من حيث اتساع وتنوع نشاط قطاع المجتمع المدني فيها. فهي أكثر عددا في مصر والأردن ولبنان والمغرب, وهي الأكثر تنوعاً من حيث ميادين نشاطها وقدرتها على استهداف الجماعات المحتاجة. كما درج بعض هذه المنظمات من غير الحزبية على القيام بأدوار سياسية معلنة أو غير معلنة.

ورغم أن القوانين في دول الشمال العربي تبيح للأفراد والجماعات تشكيل أحزاب سياسية, ووجود تجمعات وتنظيمات تمارس العمل السياسي العلني وتتخذ مواقف معارضة أو مساندة للدولة, إلا أن سيادة ثقافة الأسرة الأبوية الواحدة في الخليج, بالإضافة إلى بعض القوانين السائدة يجعل من تشكيل تلك الأحزاب أمراً لا يبدو قريب المنال.

وبشكل عام فإن المنظمات المهنية وكذا المنظمات الحقوقية, قد مثلت في هذه الدول – بشكل أو بآخر - واجهات لأحزاب وقوى سياسية معارضة, كما شكلت ساحات اختبار وقياس لحجم الدعم الشعبي الذي قد تحظى به هذه القوى في مواجهة بعضها البعض, أو في حالات مواجهاتها للتعسف السياسي. فبقدر ما تمثله النقابات والمنظمات المهنية كالمحامين والأطباء والمعلمين والمهندسين في مصر والأردن والبحرين من واجهات لقوى سياسية معارضة للنظام, فإنها تعتبر في نفس

الوقت بمثابة ساحات للصراع بين القوى السياسية المختلفة من اليسار وبعض الليبراليين في مواجهة الإسلاميين, أو أنهم يقفون جميعا في مواجهة السلطة.

فضيق مساحة الحريات السياسية في بعض هذه الدول بجانب فشل الدولة في إدماج القوى السياسية المختلفة في العملية السياسية, كلها أسباب دفعت نحو تسييس بعض المنظمات الحقوقية والمهنية.

يتسم النظام بشكل عام في هذه المجموعة بقبول قدر من التنوع السياسي القائم, وبقدرة القوى المعارضة على الوصول إلى قيادة بعض منظمات المجتمع المدني ذات الثقل والأهمية. إلا أن الدولة تبقى هنا - كما هو في الأشكال الأخرى- لا تبدو راغبة بعد في الدخول في مغامرة الإصلاح السياسي الذي, وكما يشير البعض منهم, قد "نعرف أوله إلا إننا لا نعرف آخره". فما آلت إليه تجربة الإصلاح في الاتحاد السوفيتي, فضلاً عن عدم وضوح الأهداف الحقيقية من برامج الإصلاح الأمريكية الغربية, يجعل من التلكؤ العربي نحو الإصلاح سمة بارزة.

المجموعة الثانية: وهي مجموعة قد لا تختلف من حيث هيكل الدولة وأدواتها عن المجموعة السابقة. إذ إن أغلبها دول فقيرة يدور متوسط دخل الفرد السنوي في بعضها حول٣٥٠ دولار في العام مثل السودان, ولا يتجاوز الـ٢٠٠٠ دولار إلا في الحالة الليبية. وقد عرفت هذه الدول في العقود السابقة بخضوعها لقيادة الحزب الواحد والفكر الواحد والقائد الأوحد. وهي تضم بعض دول الشام, والسودان وبعض أغنياء العرب مثل ليبيا والعراق سابقا.

ورغم ما بدا من تبني بعض دول هذه المجموعة لمصطلح الإصلاح, إلا أن بقايا الدولة الأيديولوجية الشمولية لازال ماثلا في هيمنة الحرس القديم على مؤسسات الدولة وآليات صنع القرار. وهي دول نابذة للرأي الآخر, رافضة للتعددية السياسية وربما الثقافية, ويقترب البعض منها سواء في ممارساته اليومية, أو نحو قوى المعارضة إلى تلك الممارسات التي عرفت بها الدولة البوليسية "المؤدلجة" في الاتحاد السوفيتي السابق ودول شرق أوروبا.

وتتسم منظمات المجتمع المدني في هذه المجموعة بخضوعها وتبعيتها للدولة. فالأحزاب السياسية إما أن تكون خاضعة للسلطة أو "مدجَّنة" من قبلها, كما أن المنظمات الأهلية الأخرى كالجمعيات المهنية والطلابية والثقافية والنسوية وغيرها, إن هي إلاّ امتداد لمؤسسة الدولة وعيونها المنتشرة في المجتمع, ويدها التي تصل إلى كل ركن من أركانه.

فتسلطية الدولة وانفرادها بالقرار واختراقها للمجتمع, وفي بعض الأحيان الإطاحة به, أو بالأحرى بمؤسساته وجماعاته وقواه الاجتماعية وأفراده. والذي يترجم في توسع جهازها البيروقراطي والاعتماد المطلق للفرد على الدولة, يجعل من قدرة المجتمع المدني بمنظماته المختلفة على النمو والاستقلال عن الدولة, أمراً في غاية الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً. فالدولة العربية بشكل عام - وليس في هذا النموذج فحسب - تفكر بالإنابة عن المجتمع وتخطط بعيداً عنه. ويقدم النموذج العراقي السابق وأنظمة عربية أخرى نماذج ليس في انقطاع الدولة عن المجتمع, وهي الحالة العامة في أغلب البلدان العربية, وإنما نماذج صارخة لتدمير الدولة للمجتمع وشل قدرات أفراده وقواه الاجتماعية والسياسية ومنظماته الأهلية إلا قوة مؤسسة الدولة. وفي هذه الحالة فإن القوى المؤهلة لسد فراغ هذا التدمير, تبقى هي تلك القوى التقليدية: القبلية منها والدينية والطائفية.

وأعتقد أنه من الصعب الحديث عن مجتمع مدني, أو حتى عن مجتمع أهلي أو منظمات غير حكومية, بعيدا عن مؤسسة الدولة. فبالإضافة لحالة شخصنة الدولة العربية فإن الحزب أو الفرد الحاكم يجد امتداداته في المجتمع من خلال سيطرته على منظماته الأهلية. فالدولة هنا هي مؤسسة متعددة الوظائف و"المواهب" والمستويات, تمثل المنظمات الأهلية في المجتمع أحد مستوياتها التي تؤدي وظائف في أغلبها سياسية لمؤسسة الدولة, وبعضها رعائي أو ثقافي أو نسوي أو مهني.

وتصبح منظمات "المجتمع المدني" منابر للأيديولوجيا والفكر السائد. وتصبح القاعدة المقلوبة هي أن يكتسب المجتمع المدني شرعيته من الدولة عوضا

عن أن تكتسب هي شرعيتها من المجتمع. وتغلب الأيديولوجيا على الجوانب المهنية أو الفكرية والجوانب المطلبية لمن تمثله هذه المنظمات. وبذلك تصبح هذه المنظمات واجهات للدولة أكثر منها واجهات للقطاع المهني أو الثقافي أو النسوي أو الحقوقي المعني. وتشكل هذه المنظمات لوناً سياسياً واحداً هو لون النظام, وتتعرض القوى الأخرى المعارضة, إن وجدت داخل هذه المنظمات, للتهميش أو الإقصاء أو قد يصل مصيرها في بعض الحالات, وبفعل توظيف قوة الدولة وأجهزتها المعنية, للتنكيل بقوى المعارضة.

وقد دفعت هذه الحالة بعض قوى المعارضة , لأن تعمل تحت وطأة قسوة الدولة, من تحت الأرض أو من الخارج .. فقد اندفعت الكثير من قوى المعارضة الإسلامية واليسارية للعمل المناهض من الخارج. أو أن تشكل لها منظماتها الأهلية الموازية لمنظمات النظام, أو أن ينشق بعض عناصرها على أحزابه السياسية المتحالفة رغما عنها مع الدولة أو المندمجة فيها كما يتجلى في أروع صورها في الحالة العراقية السابقة, وربما بدرجة أقل في بعض المواقع العربية الأخرى. ولم تفلح التغيرات العظيمة التي لحقت بالعالم خلال العقدين الماضيين في تغيير صورة النظام في أعين العامة ولا في تغيير جوهره أو ممارساته, رغم الزلازل التي ضربت الوطن العربي خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة.

المجموعة الثالثة: لا يختلف هذا النموذج من حيث جوهر الدولة وآليات عملها عن الأشكال السابقة إلا أن الدول تكون حديثة التشكل, لم تخضع لعمليات "الأدلجة" التي خضعت لها بعض حالات النموذجين السابقين. ومن الصعب الحديث هنا عن مجتمع مدني ولو تجاوزاً, فما هو قائم من منظمات أهلية إن هي إلاّ منظمات محدودة العدد والدور, ويقوم معظمها بعمل رعائي أو خيري. وهي منظمات تعين الدولة أعضاء مجالس إداراتها بحكم مواقعهم ومناصبهم الرسمية في مؤسسة الدولة. فالجهات الرسمية هي المخولة بتسمية أعضاء المجالس الإدارية لمنظماتها الأهلية, وهي المعنية بتغييرها وقت الحاجة. وتتسم الجمعيات الأهلية هنا بكونها تقوم بأدوار مكملة لوظائف الدولة ومن ميزانيتها.

وتغيب القيم الديموقراطية عن عمل هذه المنظمات. فهـي تمتلـك جهـازاً بيروقراطياً موصولاً ببيروقراطية الدولة. وقد ساهم الكثير من هذه المنظمات فـي دعم القوى والجماعات الإسلامية والإسلامية في البلدان العربية, وكذلك في الـدول الغربية ودول العالم الإسلامي, الأمر الذي جعل منها أو من بعضها محـل شـكوك بمساندة الإرهاب, بل لقد ضمِّن البعض منها في قوائم المنظمات المتهمـة بمـساندة الإرهاب على المستوى العالمي, الأمر الذي دفع الحكومة السعودية مثلاً في بـادئ الأمر إلى أن تغير رئيس مجلس إدارة مؤسسة الحرمين الخيرية, وأن تقـرر بعـد ذلك تجميد أنشطتها, حيث أقفلت مكاتب المؤسسة في كثير من البلدان, وتم إدراجها على لائحة الأمم المتحدة للإرهاب.

تتوزع الجمعيات الأهلية العربية على خارطة واسعة من مختلف الأنـشطة الاجتماعية والثقافية والمهنية والرعائية والسياسية والنسوية...الـخ. كمـا يتبـاين عددها من دولة لأخرى. وتتصدر الجزائر القائمة بنحو٥٧٩٥٩ جمعية منها حوالي ٨٤٢ على المستوى الوطني و٥٧١١٧ على المستوى المحلي, تليها المغرب بقرابة ٣٠ ألف جمعية, ثم مصر التي يفوق عددها١٦ ألف جمعية, فتونس بحـوالي٧٥٦٠ جمعية, فلبنان٣٦٥٦ جمعية, ثم اليمن٢٧١٣ جمعية, ويقل عدد الجمعيـات الأهليـة في دول الخليج ليصل أدناه في قطر حيث لا يتجاوز عددها عشر جمعيـات, فـي حين يبلغ أعلاه في البحرين بحوالي٣٢١ جمعية, ثم بالمملكـة العربيـة الـسعودية فيصل إلى نحو٢٣٠ جمعية على المستويين الوطني والمحلي (انظر الجدول رقم١) ويستثنى من هذه الأرقام في الغالب المنظمات السياسية والنقابات العمالية.

وعلى **المستوى الإقليمي** تصنف المنظمات العربية إلى نوعين:

أولاً: منظمات عربية عبر قطرية: وهـي رغـم كثرتهـا العدديـة إلا أن إنتاجيتها العملية محدودة المدى والتأثير ولا يذكر منها إلا المنظمة العربية لحقـوق الإنسان, واتحادات المحامين والمهندسين والأطباء والكتاب والصحفيين العرب. وقد لعبت هذه المنظمات أدواراً مهمة فيما يتعلق بقضايا تطوير المهنـة وفـي مجـال المطالبة بتحسين أوضاع حقوق الإنسان والتطور الديموقراطي, وذلك علاوة علـى

مواقفها من القضية الفلسطينية والعلاقة بالغرب, خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١.

ثانيا: المنظمات الوطنية: وترتفع أعدادها في بلاد الشام ومصر والمغرب العربي, بينما تقل في دول منطقة الخليج العربي. ويمكن تصنيف هذه المنظمات من حيث النشاط على النحو التالي:

١ - **المنظمات/الجمعيات الخيرية:** وتمثل الغالبية من حيث العدد والنشاط, ويأتي إنشاؤها استجابة للاحتياجات المتزايدة المترتبة على اتساع تلك المنطقة وما تبع ذلك من التعقيدات الناجمة عن مشكلات الفقر والبطالة والحرمان. ويندرج تحت هذه الجمعيات بعض المنظمات الأهلية التي تقدم الرعاية الخاصة للمعوقين والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة.

٢ - **الجمعيات والمنظمات النسوية وتلك المهتمة بالرعاية الأسرية:** وربما تلي الجمعيات الخيرية من حيث القدم وحجم الانتشار. وتنقسم هذه المنظمات إلى نوعين: الأول وهو الذي يهتم كثيراً بتلبية الاحتياجات المادية والصحية والاجتماعية للأسر الفقيرة والمحتاجة. والبعض الآخر يهتم بقضايا حقوق المرأة الاجتماعية والسياسية.

٣ - **المنظمات والنقابات المهنية:** وهي المنظمات التي تضم أصحاب المهن كالأطباء والمهندسين والمحامين وغيرهم. وهي مهن تسعى إلى خدمة المجتمع من خلال توظيف خبرات وكفاءات أصحابها, بالإضافة إلى الدفاع عن مصالح أعضائها.

ويلاحظ أن بعض هذه المنظمات أكثر حضوراً من الأخرى, كما أن بعضها أكثر تفاعلاً مع القضايا الوطنية والقومية غير الاختصاصية, وذلك مثل نقابات المحامين والصحفيين والمهندسين.. الخ. كما أن حضورها يكاد أن يكون شاملا على مستوى كافة الأقطار العربية باستثناء كل من دولة قطر والمملكة العربية السعودية.

٤- **المنظمات والجمعيات الحقوقية**: وبعض هذه المنظمات لم ير النــور في المنطقة العربية إلا مع عقد الثمانينيات. وتواجه المنظمــات الحقوقيــة العربيــة الوطنية غير الرسمية قدراً من الحد والتضييق على أنشطتها. كما يتعرض بعــض أعضائها للمضايقة وربما التنكيل من قبل بعض السلطات المحلية, لاسيما في مجال سعيهم عن الحقيقة, أو إذا ما جاءت تقاريرهم عن أوضاع حقوق الإنسان القُطْريــة منافية لما ترغب الدولة في سماعه.

٥- **المنظمات والجمعيات الثقافية والفنية والأدبية**: وتضم قطاعاً واســعاً من المهن ومجــالات الاهتمــام, كجمعيــات الفنــانين الــسينمائيين والمــسرحيين والتشكيليين, كما تضم الروابط والمنتديات الأدبية والثقافية, وقد وجدت نفسها، مثلها في ذلك مثل الجمعيات المهنية، وسط هموم الشارع المحلي والعربي, ومن ثم فقــد تعرض الكثير من نشطائها نتيجة لمواقفهم السياسية للتــضييق مــن قبــل بعــض السلطات المحلية العربية, كما تعرض بعضها أو مجالس إداراتها للحل.

٦- **المراكز والمنتديات الفكرية والبحثية**: برزت خلال العقدين الماضيين مجموعة من المراكز البحثية والفكرية العربية غير الربحية. وهي منظمات يرأسها أو يديرها شخصيات عامة من العاملين في الجهاز الحكومي أو تلك المتقاعدة منــه. وتنظم هذه المراكز ندوات فكرية مغلقة أو عامة, كما تقــوم بــإجراء العديــد مــن الدراسات الفنية أو الفكرية حول القضايا المحلية أو العربية. ويتلقى بعضها دعمــاً مالياً من مؤسسات التمويل أو من المنظمات والمؤسسات الرسمية الغربيــة, الأمــر الذي أثار الكثير من اللغط حول ارتباطات هذه المؤسسات أو شخصياتها بــالغرب, مما عقَّد علاقة البعض منها بالسلطات والشخصيات الفكرية المحلية.

وخلاصة القول أنه رغم الكثرة العددية لمنظمات المجتمــع المــدني فــي المنطقة العربية وتنوع نشاطاتها, وكذا قدرتها علــى إيــصال المنفعــة الرعائيــة لأصحابها إلا أنها بدت عاجزة عن إحداث فعل الإصلاح في بعض المواقع العربية, وذلك رغم ما قد يتمتع به بعضها من قدرات ضغطية وصلات مع النسق الــسياسي القائم.

ذلك أن الطبيعة غير التصالحية للنسق السياسي العربي مع المجتمع المدني, بالإضافة إلى حداثة تكوين مثل هذه المنظمات وانشغال بعضها بالصراعات الدائرة بين فصائله الداخلية, فضلاً عن طبيعة القوانين الرسمية المتحكمة في حركتها بجانب ضعف التمويل, كلها أسباب تحد من إمكانية أن تلعب هذه المنظمات أدواراً متزايدة في السعي إلى تحقيق الإصلاح المنشود.

من ناحية أخرى يرتبط تطور ومستقبل المجتمع المدني العربي بحجم ومساحات التغيير في فكر وممارسة النظام السياسي العربي, وبمساحات الحرية, وحدود الممارسة الديموقراطية التي يتيحها لقوى وتنظيمات المجتمع بتشكيلاتها المختلفة.

ولن يتحقق التغير الحقيقي في المنطقة العربية إلاّ عندما يتحول وعي المواطنين بالوطن على أنه وطن للكافة, وأن أمور الدولة شأن عام يخصهم جميعاً, وأن لهم فيها حقاً وعليهم واجب, وأن مساءلة الدولة وتقويمها وتدوير مراكزها, وتحديث مؤسساتها وتنظيماتها عمل وواجب للجميع. فالداخلون في العصر هم وحدهم الذين يعون التاريخ, ويعملون بأسبابه, أما الخارجون منه فهم أولئك الذين لم يعوا أسبابه, ولم يأخذوا بها.

* * *

المصـــادر:

١- سعيد بن سعيد وآخرون, المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديموقراطية, بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية,١٩٩٢.

٢- أماني قنديل, المجتمع المدني في الوطن العربي, القاهرة, منظمة التحالف العالمي لمشاركة المواطن١٩٩٤.

٣- برهان غليون وآخرون, المجتمع المدني وإشكالية التحول الديموقراطي في المجتمع العربي, قطر, جامعة قطر٢٠٠٢.

٤- مريم الشيراوي, المجتمع الأهلي والدولة العربية, مجلة شئون اجتماعية, العدد ٨٠, السنة ال٢٠, عام ٢٠٠٣.

٥- الشبكة العربية للمنظمات الأهلية, التقرير السنوي الأول, القاهرة,٢٠٠١.

٦- الشبكة العربية للمنظمات الأهلية, التقرير السنوي الثاني- القاهرة, ٢٠٠٢.

٧- الشبكة العربية للمنظمات الأهلية, التقرير السنوي الثالث,٢٠٠٣.

* * *

أعداد المنظمات الأهلية بالمنطقة العربية

الدولة	العـــــدد
البحرين	٣٢١
مصر	١٦ ألف
الكويت	١٠٣
تونس	٧٥٦٠
الجزائر	٥٧,٩٥٩
السعودية	٢٣٠
السودان	٢٤٦
لبنان	٣٦٥٣
المغرب	٣٠,٠٠٠
الأردن	٨٩٠
موريتانيا	٦٠٠
اليمن	٢٧١٣
الإمارات	١١٣
قطر	١٠
عمان	٤٠

المصدر: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية, التقرير السنوي الثاني, القاهرة, ٢٠٠٢.

ثانيـاً: التعقيبات

أ. محمود مراد*

أوجه الشكر والتقدير للدكتور باقر النجار على هذه الورقة, وإن كان لي عليها بعض الملاحظات, ربما باعتباري صحفي وهو أكاديمي, والأكاديميون هم الأكثر علماً والأكثر تخصصاً.

تتحدث الورقة في بدايتها عن المجتمع المدني في البلدان العربية والمقارنة بالدول الأوروبية، وإنني واحد ممن يصابون بالحساسية عندما تجري المقارنة بالدول الأوروبية وبالمجتمع الأوروبي أو المجتمع الغربي بصفة عامة، ومجتمع الولايات المتحدة بصفة خاصة. لذا فإنني أتصور أنه من الضروري في مناقشتنا للمجتمع المدني في البلدان العربية أن نضع أقدامنا على أرض الواقع, وأن نتحدث في ضوء وفي إطار الواقع العربي بماضيه وحاضره ومستقبله.

ليس من شك كما قال د. باقر في ورقته أن حركة المجتمع المدني أو حركة المنظمات المدنية مرهونة بمدى الحرية السياسية وبمدى حرية المجتمع بشكل عام، وقد ذكر أن منظمات المجتمع المدني العربي لا تؤثر في صناعة القرار بمثل ما تقوم به منظمات المجتمع المدني في أوروبا، ذلك لأن مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية حديثة كما قال ونشأت وبرزت في العقدين الأخيرين.

ولكن اسمحوا لي أن أختلف معه في جزئية معينة. فإنني أعتقد أن منظمات المجتمع المدني في الدول العربية قامت بدور بالغ الأهمية في المائة عام أو الأكثر الأخيرة، وليس فقط في العقدين الأخيرين, فإذا كانت منظمات المجتمع المدني, بما فيها الجمعيات الخيرية, التي أورد إحصائياتها وهي بالآلاف في دول

---

* نائب رئيس تحرير صحيفة الأهرام.

عديدة، لا تتعامل مع السياسة بشكل مباشر إلاّ أنني أعتقد أن نتاج هذا العمل يؤثر بشكل مباشر أيضاً في السياسة.

ينبغي ألا نبالغ في جلد أنفسنا لأن منظمات المجتمع المدني في دولة – لا داعي لأن أذكر مصر – مثل السودان هي التي ساعدت على وحدته في القرن الماضي، وهي التي ساعدت على نشأة الأحزاب السياسية في الأربعينيات, وفي حركة التجديد والإصلاح السياسي بقياس هذا الزمان جمعية الخريجين وجمعيات أخري. بل إن هناك جمعيات نشأت منذ العشرينيات في السودان.

في بلد آخر مثل تونس، وإذا كانت آلاف الجمعيات الموجودة بها لا تتعامل مباشرة مع السياسية، وأن معظمها يتعامل مع النواحي الاجتماعية والفنية بل والموسيقية تحديدا وترسيخ الموسيقي الشرقية...الخ. فإنني أعتقد أن هذا عمل سياسي بالدرجة الأولي؛ لأنه يحافظ على الهوية وسط موجات التأثير الخارجية الغزيرة والمحافظة على الهوية تنتج أو تصل في النهاية إلى المحافظة على العروبة أو على العروبية وتصبح عملاً سياسياً.

لقد قامت منظمات المجتمع المدني أو الجمعيات التي نسميها جمعيات خيرية أيا كانت بدور هام جدا في العديد من الدول, لاسيما في الدول العربية في شمال أفريقيا في عملية التعريب, كما قامت بدور هائل وعظيم في بناء الأسرة في عدد من الدول في المشرق العربي وغيره، وقامت أيضاً بالحفاظ على الهوية من خلال أنماط متعددة. لقد قامت بدور في توعية المواطن العربي وتنشئته في مجالات كثيرة، وإذا أعطيتني مواطناً واعياً بواجباته وحقوقه سأعطيك وطناً متقدماً.

أعتقد أن هناك حاجة إلى الإصلاح، ليس لأنه ذكر في مشروعات خارجية ولكن لأنه مطلب عربي ومطلب قومي لسنوات عديدة، بصرف النظر عن مدى تحققه هنا أو هناك. إذا كنا في خلال الشهرين الأخيرين نتحدث كثيراً عن أن الإصلاح مطلوب، فهذا الإصلاح ليس من منظور خارجي, وإنما يجب أن ينطلق من واقعنا.

وبنفس القدر ينبغي ألا نرهن كل عمل ننوي القيام به بالإصلاح, بل إنني قد أتجاوز في القول إن نشاط المجتمع المدني يكون أكثر نضالاً إذا جاز التعبير، وأكثر جهادية في غياب الإصلاح للمطالبة بالإصلاح, أكثر مما يكون مطلوبا من المجتمع المدني بعد هذا الإصلاح وبعد بناء المجتمع المثالي، لأن دور المجتمع المدني ومنظماته هو المساهمة في بناء هذا الإصلاح وإعطاء أطروحات محددة في هذا الشأن.

لقد ذكر الباحث أن هناك جمعيات خيرية كثيرة تقوم الدولة أو الحكومات بتعيين مجالس إدارتها، وأعتقد أن هذا قد يكون موجوداً في عدد من الدول، ولكنه لا يوجد في دول أخرى، بمعنى أن هناك اختلافات نوعية بين الدول العربية، ولذلك فنحن في حاجة إلى دراسة حالات محددة والخروج بأطروحات معينة، وربما في هذا المجال أتصور أن دور المجتمع المدني في هذه المرحلة هو أن يستنهض قدر الإمكان, أو نحرص نحن على استنهاضه حفاظا على صياغة الهوية العربية التي يتصدى الآخرون من أجل محوها أو تمييعها أو إذابتها في كيان أكبر.

أعتقد أنه إذا اتجهت منظمات المجتمع المدني إلى العمل على الحفاظ على الهوية العربية وعلى العمل العربي المشترك وعلى الكيان العربي من خلال أساليب متعددة نناقشها تفصيلا, فسوف يصبح هذا دوراً أساسيا لها, وبحيث يمكنها القيام بهذا الدور في الدول التي تسمح ظروفها المحلية بذلك. وإذا كانت الظروف المحلية لدول أخرى لا تسمح لها بالقيام بهذا الدور فلابد إذن من التضافر، ولابد أن تقوم المنظمات بانتزاع حقها في أداء دورها.

د. عزمي بشارة*:

أقدر إيجابيا الورقة التي قدمت وأتفق مع أمور كثيرة بها، ولكنني أود أن أتجنب مناقشة الأمور النظرية التي أثيرت؛ لأن الكثير من الأوساط الأكاديمية تستخدم هذه القضايا لوضع ازدواجيات لا تصلح أو لا تصح في إستراتيجية العمل

*مفكر قومي – فلسطين.

نحو التحول الديمقراطي الذي يمثل التحدي الأساسي على الساحة العربية.

ورغم اتفاقي مع الكثير مما ورد بالورقة وتقييمي لها بأنها ورقة جيدة جداً بالفعل، إلا أنني أرى أننا نستدرج من حين لآخر إلى النقاش حول تعريف ماهية المجتمع المدني, وما يندرج أو ما لا يندرج تحت مسماه.

تبدو تداعيات كلمة المجتمع وكأنها مقابل سلبي لكلمة الدولة، وفي رأيي أن هذا أمر خطير لأي حركة تريد أن تساهم في عملية التحول الديمقراطي, فلا المجتمع شيء إيجابي, ولا الدولة شيء سلبي على إطلاقهما، وهذه الأحكام المعيارية تكاد أن تكون أحكام صبيانية في العمل السياسي العربي, وقد أتلفت وأفسدت جهود العديد من النشطاء العرب في مجال العمل السياسي.

إن من يريد العمل في المجال الديمقراطي فعليه أن يؤثر في الدولة والمجتمعات المدنية. فمفهوم المجتمع المدني هو نتاج جدلية أن المجتمع قوي والدولة أيضاً قوية وليست ضعيفة، ولكن دائماً عندما أسمع الأخوة يتحدثون عن مجتمع مدني فكأنني بهم يتمنون دولة ضعيفة.. وكأن الدولة العربية قوية ويجب علينا أن نضعفها. والحقيقة أن الدولة العربية ضعيفة جداً وهشة، بل إنها ليست ضعيفة فحسب..ولكنها تكاد تسقط لشدة ضعفها. وتقدم الحالة العراقية النموذج الحي على أن الديكتاتورية دليل على ضعف الدولة وليس قوتها على الإطلاق. بمعنى أن نظام الحكم السلطوي يعد بمثابة تعويض عن ضعف مؤسسات الدولة وليس دليلاً على قوتها، وأن القوي الديموقراطية المعنية في المجتمع المدني والديمقراطي هي المعنية في دولة قوية لكي تكون دولة مؤسسات، لأن دولة المؤسسات فقط هي الدولة القوية والقادرة على صنع الديموقراطية، بينما الدولة الضعيفة هي التي تكون عاجزة عن صنع أي نوع من أنواع الديموقراطية، ولذلك فإنها تعوضها بالسلطوية.

ولعل في مشكلتي العراق وفلسطين دليل على أن المجتمع بدون دولة ليس أمراً إيجابياً ولكنه شيء أقرب إلى الغابة. فالمجتمع بدون دولة ما هو إلاّ نوع من حالة الحرب التي يقف فيها الكل ضد الكل. أمامنا المجتمع العراقي بدون دولة,

ولننظر في نفس الوقت كيف أصبحت الدولة العراقية بدون نظام للحكم دولة هشة وضعيفة تماما وغير قادرة على الاستمرار. وأؤكد مرة أخرى أن النظام الديكتاتوري ليس دليلاً على قوة الدولة وإنما على ضعفها، وعندما تخرج القوى الديموقراطية العربية إلى الشارع وكأنها تريد مجتمعاً قوياً مقابل دولة ضعيفة فهذا ليس صحيحاً, فليس من الممكن أن يقوم مجتمع قوي في دولة ضعيفة، ولكنه يكون مجتمع ضعيف أمام دولة ضعيفة.

إن تفاعل المجتمع المدني الذي نتحدث عنه, وليست المنظمات غير الحكومية، هو الذي أنجب اقتصاديات السوق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر, ومن ثم فإن الأمر يتطلب تفاعلاً بين دولة قوية ومجتمع قوي. وعلينا أن نتخيل مفهوم كلمة مجتمع قائم على العِقْد الاجتماعي، ثم مفهوم كلمة مدني, لنتوصل إلى هذه الرؤية. علي أية حال لا أريد أنه أدخل الآن في مناقشة حول التعريفات لأنها دوامة لا تؤدي إلى شيء، بقدر ما تؤدي إلى الهروب من المشكلة.

عندما نقرر أن الدولة شيء سلبي وأن المجتمع شيء إيجابي، وأن المجتمع المدني هو الأمر الأكثر إيجابية في هذا الشيء الإيجابي يبدأ الصراع حول ما يدخل في نطاق المجتمع المدني، وما لا يدخل فيه, ونحن مقبلون على ذلك بالفعل بعد قرارات الدول الصناعية الثماني.. فنحن نتحدث عن التحديات إزاء هذه القرارات ونريد أن نقبل التحدي، وهناك قرارات واضحة وقاطعة بالتعاون مع المجتمع المدني، إذن ما هو المجتمع المدني؟ هل الحركات الإسلامية مجتمع مدني؟ لم لا، هل النقابات والأحزاب مجتمع مدني؟ في نظرهم لا طبعا.. لماذا تكون الأحزاب في المجتمع الغربي مجتمعاً مدنياً وعندنا غير موجودة؟ من قال إن الأحزاب ليست مجتمعاً مدنياً؟ ومن قال إن البرجوازية ليست مجتمعاً مدنياً؟ ومن قال إن رجال الأعمال ليسوا مجتمعاً مدنياً. علينا إذن تحديد الأمور:

أولا: المجتمع المدني شيء إيجابي.

ثانياً: نحن نريد أن ندعم المجتمع المدني.

ثالثا: هل هذا يعني, مثلما يقول الرئيس جورج بوش نحن سنعطي تأشيرات دخول رغما عن الدول لنشطاء المجتمع المدني. لقد صاروا يحددون لنا ما هو المجتمع المدني حتى يدعموه في مواجهة الدولة. إن هذا يماثل قضية الإرهاب، فقد عرَّفوا الإرهاب, ثم قاموا بتعريف ماهية مكافحته، ومن ثم فقد حدَّدوا من يكون ضد الإرهاب.

في رأيي أن هذا النقاش لا يؤدي إلى أي أمر إيجابي. وعلى ذلك فإنني أعتقد أن ما يجب علينا القيام به هو طرح التحديات، وتحديد ماهية دور المؤسسات الاجتماعية - بغض النظر عن مسمياتها- في مواجهة هذه التحديدات. فإذا كانت القوى الجالسة الآن حول المائدة قوى ديموقراطية ومعنية بالتحول الديمقراطي بأشكاله المختلفة فعلى كل تنظيم سياسي أو اجتماعي, بغض النظر عن كونه يستهدف أو لا يستهدف الربح على غرار تلك التقسيمات التي يعرفونها في أمريكا, يجب أن يضع نفسه أمام مهمة التحول الديمقراطي، وما إذا كان يساهم أم لا يساهم فيها. لا يجب هنا أن نهتم بالمسمى.. وما إذا كان مجتمع مدني أو جمعية خيرية أو شرعية أو غير حكومية, أو غير ذلك، فحتى ظاهرة الجمعيات غير الحكومية مجرد تعميم، كما أن كلمة جمعيات لا تعني في حد ذاتها شيئاً إيجابياً فهناك شيء غير حكومي منظم ويدعو للديموقراطية, بينما يوجد شيء آخر ليست له أية مهمة, وهناك شيء ثالث يرسخ ويقوي الفكر التقليدي والعشائري والإثني والطائفي في المجتمع العربي، وآخر يرسخ مفهوم المواطنة في هذا المجتمع.

إذن ما هي التحديات الديموقراطية المطروحة أمام القوى الديموقراطية في الوطن العربي, خاصة إزاء الموقف الأمريكي والدول الصناعية وغيرها، والمهام التي طرحوها, وما هي طبيعة المهام التي علينا أن نطرحها الآن؟ طبعا هناك من لا يحبون ذكر مصطلح الوطن العربي ويعتبرونه مصيبة, ولكنني مُصر عليه, فليس لدي وطن آخر غير هذا الوطن العربي, والدليل أننا قادمون من دول عربية وليس من مكان آخر، ومع ذلك يصرون على أنه لا يوجد عرب. لماذا نقول في كل مرة إنه لا يوجد عرب ثم نعقد مؤتمرات عربية؟ ولكن دائماً ما يثور الحديث

عن الإصلاح في العالم العربي وانتقاد العالم العربي عندما يكون هناك شيء سلبي فقط. إذن ما دمنا نصلح العالم العربي فهناك بالتالي مفهوم للعرب وللإطار العربي. نحن أمام هذا كله.

في رأيي أن هذا الأمر يتمثل في ماهية مساهمة الأطراف المختلفة، بما في ذلك موقفنا غير المطلق من الدولة مثلا. إذا كان لدينا قناعة نحن كشركاء في الهدف الإستراتيجي، ونعتقد أن الديموقراطية قيمة إيجابية ونتفق علي هذا, إذا كنا متفقون على أن الديموقراطية والقيم الليبرالية وقدسية القانون قيماً إيجابية فعلينا أولاً أن نسأل أنفسنا عدة أسئلة أساسية:

أولاً: هل يتم ذلك بالإصلاح أم لا؟, ثم ماذا نريد من الإصلاح؟ هناك مسألة في غاية الأهمية لأننا نرى إصلاحات في الوطن العربي منذ نحو ثلاثين عاما ونظام الحكم لم يطلق زمام المبادرة حتى تمر العاصفة. هذا يعني أننا نتحول كل مرة إلى مجرد "كومبارس" للإصلاح التكتيكي ثم نعود لنُضرب وفقاً لمصالح النظم والقوى الدولية.

ثانياً: هل هذا الإصلاح حقيقي؟

ثالثاً: هل لنا دور في الإصلاح أم دورنا أن نرافقه "كومبارس". وهل الإصلاح هو طريق التحول إلى الديموقراطية؟

إنني لا أري ثورة ديموقراطية في أي منطقة بالعالم, وليس عندنا فقط, فلم تتحقق الديموقراطية عبر ثورات, سواء في أمريكا اللاتينية أو في جنوب أوروبا, ماعدا الحالة الانقلابية في كل من البرتغال وأسبانيا، وكانت لها مقدمات عديدة مسكوت عنها داخل النظام. كل التحولات الديموقراطية - بما فيها الثورة الفرنسية - وصلت إلي ديكتاتورية، ثم كانت هناك حاجة إلى إصلاح طويل جداً عبر عشرات السنين. وعموما فالثورات لا تنجب ديمقراطيات ليبرالية.

لا أرى الآن في الوطن العربي قوى ثورية ديموقراطية مؤهلة لأن تقود الجماهير لتقتحم "الباستيل" وتفرض ديموقراطية .. فلا أرى أن البديل الذي يطرح

نفسه في سوريا بديل ديمقراطي, ولا أرى ذلك في مصر أيضا. هذا هو أول سؤال ينبغي علينا دراسته والاطلاع عليه بشكل صحيح.

إذا توصلنا إلى أن الإصلاح هو الطريق فعلينا أن نبحث كيف يتم الإصلاح، وما هو دورنا ودور المجتمع والقوى الديموقراطية في الإصلاح. أما الإصلاح بالقمم العربية وتحويل الإصلاح إلى قضية تتدخل فيها القمة العربية وتتخذ قرارات بشأنها فإنني أعتقد أن له دلالات سلبية, ذلك أن الأمر الذي يتطلب أن يصدر بشأنه قرار من قمة عربية يعني أن هناك مصيبة، فإذا توصلنا إلى طرح قضية الإصلاح أمام القمة العربية فمعنى ذلك أن هناك كارثة ليس بين الحكومات والشعوب بل بين الحكومات وبين أمريكا: بين الحكومات العربية نفسها حتى تحرج بعضها البعض, وبين أمريكا والحكومات وليس بين المجتمعات والحكومات. هذا في الوقت الذي أصبحت فيه قضيتا العراق وفلسطين قضيتين داخليتين ليست لهما علاقة بالقمة العربية، وهذا يعني أن المهمات أصبحت مقلوبة، فالقضايا الداخلية أصبحت موضوعاً للقمة، والقضايا القومية أصبحت موضوعات قطرية.

علينا الآن عندما نرغب في طرح هذه المهمات أن نبحثها جيداً, وأن نرى ما يجب علينا أن نفعله. إن من يريد إصلاحاً في مصر يرغب في حوار بين الحكومة المصرية والمجتمع العربي والمجتمع المصري، وهذا يعني أنه ليس موضوع إصلاح ولكنه موضوع علاقات مع أمريكا. الإصلاح في مصر وسوريا هو موضوع للحوار بين الحكومة المصرية أو السورية وبين المجتمع في كل منهما. أما نحن كقوى ديموقراطية عربية ما هو دورنا في هذا, وكيف نقوم به بغض النظر عما إذا كنا نسمي أنفسنا مجتمعاً مدنياً أم لا؟

ومع ذلك فإنني مستعد أن أجيب فيما بعد على أي تساؤل حول مدى أهمية موضوع المجتمع المدني, ومن ثم أهمية محاضرة د. باقر النجار, أعتقد من جهتي أنه موضوع مهم للغاية, ولكنني تلقفت التحدي وحاولت أن أحوِّل النقاش في هذا الاتجاه.

* * *

ثالثاً : المناقشـــات

أ د. يحيي الجمل

أود في البداية أن أثني على الورقة المقدمة، وأعتقد أنها ورقة جيدة, وهي في تقديري تقوم على أسس ثلاث:

الأســـاس الأول : غياب فكرة المؤسسة.

الأساس الثاني: أن الحلقة مقلوبة، فالمجتمع المدني يستمد شرعيته من الدولة، وليست الدولة هي التي تستمد شرعيتها من المجتمع المدني.

الأســـاس الثالث : غياب فكرة المواطنة في الدول العربية.

الورقة أكاديمية أعدها أكاديمي. لكنني فوجئت أن عزمي بشارة كان أكاديمياً أكثر من الأكاديميين. حيث مال حديثه إلى التنظير والتعميم إلى حد كبير. وكلمة أكاديمية ليست عيباً، فالأكاديمية تعني تأصيل الأمر, والفكر الأكاديمي يؤصل غير المؤصل، وتقديري أن الورقة حاولت هذا التأصيل.

كذلك فإنني أرى أن الورقة في خطوطها العريضة سليمة، وربما أدعو الزميل الكريم, كباحث أكاديمي, أن يفكر في معيار آخر، معيار مؤلم أو سيئ, ولكنه معيار آخر على أية حال. أقترح عليه أن يدرس لنا حالة المجتمع المدني في الدول العربية أيام الاحتلال، ثم حالة المجتمع المدني فيها بعد زوال الاحتلال, سواء في الدول التقليدية، أو في الدول التي قالت إنها تقدمية أو اشتراكية أو ثورية الخ ... فليتنا نقوم بعمل دراسة موضوعية محايدة لما كان عليه المجتمع المدني في زمن الاحتلال.

لقد كان هناك مجتمع مدني قوي جدا في المغرب العربي أثناء فترة الاحتلال الفرنسي. كما كان أفضل تنظيم للمجتمع المدني في مصر في ظل القانون المدني لعام ١٩٤٨ الذي وضعه د.السنهوري, بينما كان أسوأ تنظيم لهذا المجتمع المدني هو قانون عام ١٩٦٢, الذي وضعناه نحن كقوميين بعد ثورة يوليو, وهذه هي الحقيقة. لقد كان المجتمع المدني مزدهراً نسبياً في ظل الاحتلال، ثم ازدهر في

ظل الحكومات التقليدية، ثم قتل في ظل ما يسمي بالحكومات الثورية؛ لذلك فالمطلوب هو إعداد دراسة لتفهم تلك المعاني.

إنني لا أريد التعميم لأنه خطأ، صحيح لا يوجد في الوطن العربي دولة مؤسسات, لكن من غير الممكن في نفس الوقت أن نسوّي في ذلك بين مصر وغيرها من بعض النماذج الأخرى, أو بين المغرب وبين النكسة التي تعيشها تونس اليوم فيما يتعلق بالمجتمع المدني، أو بين السودان في الفترات القليلة التي كانت هناك ديموقراطية وبفترات أخرى من تاريخه.

إن على المجتمعين هنا الآن أن يحددوا لهم هدفاً وهو أننا ضد دولة اللامؤسسات، ذلك أن تعريف الدولة الحديثة لا ينطبق اليوم على أية دولة عربية بغير استثناء, فلا توجد دولة عربية - مع فارق في الدرجة - تقوم على قاعدة دستورية وسيادة القانون، وفكرة الاختصاص, ومبدأ المشروعية وعدم المشروعية. قد تكون مصر أفضل من غيرها لأن القضاء فيها قوي نوعاً ما, وإنني أزعم أن محكمتها الدستورية من أقوى المحاكم المناظرة لها في العالم، لكن بها برلمان شكلي. بينما يوجد برلمان قوي في الكويت، ولكن محكمتها الدستورية لا وجود لها. وكان العراق من أكثر الدول استبدادية في المنطقة، تليه سوريا قبل الآن، فقد كان حكامنا يرفضون أن ينتخبوا إلا بنسبة ٩٠% فأكثر، أما في حالة العراق فقد كانت النسبة ١٠٠%. يقف وزير الداخلية أمام رئيس الجمهورية ليبلغه بحصوله على نسبة ٩٩% من أصوات الناخبين وهو يعلم أنه يكذب ورئيسه يعلم أنه يكذب وكلاهما يعلم أن الذين يشاهدونهما يعلمون أنهما يكذبان .. وإذا كان هذا هو الحال في كافة البلدان العربية فإن قضية الإصلاح وقضية المجتمع المدني تصبح قضية حاكمة بالنسبة لنا لصالح الأجيال القادمة، فلابد من أن نؤمن بقضية الإصلاح وندافع عنها.

د. أماني قنديل

بداية لدي تخوف من اتجاه المناقشات، ثم لدي ملاحظة رئيسية على ورقة

د. باقر النجار. أما تخوفي من المناقشات فمصدره ليس هذه الجلسة فقط، وإنما يستند إلى تراث طويل من مؤتمرات المجتمع المدني التي كانت ولا زالت تتحدث عن المفهوم وتختلف حول المكونات، وتتحدث عن الدولة وعن القانون..إلخ, وتفترض أننا نقول إن الدولة شر، وإن المجتمع المدني هو خير.

أقول إن هدف هذا المؤتمر هو إصلاح المجتمع المدني.. فالمجتمع المدني في حاجة فعلاً إلى إصلاح، ولا يوجد من ينكر ذلك.. فنحن نشكو الدولة لأنها لا تمارس الديموقراطية بينما معظم مؤسسات المجتمع المدني لا تمارس الديموقراطية. فنحن لدينا إشكاليات كبري مثل إشكاليات الدولة بالضبط, فلدينا "شللية"، والشفافية محدودة، وبالتالي فإنني لا أتحرج من القول بأن علينا أن نلتزم بهدف هذا المؤتمر وهو الإصلاح المدني، أي عملية الإصلاح والمجتمع المدني، ونركز على هذا. وأخشى أن بعض المناقشات تعود إلى البديهيات الأولى التي تم حسمها في الأدبيات حول المكونات والتعريف، والجمعيات الخيرية وماذا نقصد من كل هذا.

أما ملاحظتي على ورقة د. باقر النجار، فإنني أعتقد أنه قد بالغ في التعميم رغم حرصه على أن يقسم إلى نماذج. والنقطة الأخطر أنه استند على عامل استندت عليه معظم الأدبيات الغربية وهو أن الدولة بما تتيحه من حريات هي العامل الرئيسي الذي يحدد خريطة المجتمع المدني, وهذا غير صحيح من واقع الدراسات الحية في مختلف الدول العربية علي مدى السنوات العشر السابقة. لم تكن الحريات السياسية ومساحة الحرية هي العامل الرئيسي الحاسم لتطور مؤسسات المجتمع المدني، وإنما بدا أن هناك عوامل أخرى في بعض الدول العربية الكبرى كانت هي الأخرى المحركة لهذا الموضوع. وهذه العوامل تمثلت في الآتي:

أولا: العامل الاقتصادي والتوجه إلى الخصخصة. فكلما كانت هناك أزمات اقتصادية، وكلما اتجهت الدولة العربية نحو الخصخصة، كلما تطور قطاع من المجتمع المدني، ليس كل المجتمع المدني، لا أعمم ولكن أحدد قطاعاً معيناً

وهو قطاع المنظمات غير الحكومية. ذلك لأنه دخل في تكامل وظيفي مع الدولة التي استراحت لأدائه، ووجدت أنه آلية للاستقرار فاستندت عليه بالتالي. وتبين كل إحصائيات الدول العربية منذ التسعينيات وحتى عام ٢٠٠٤ أن هناك تزايداً في المنظمات الخدمية والرعائية خاصة الصحية منها, وذلك بسبب السياسة الاقتصادية والخصخصة.

إذن فمساحة الحريات لم تكن هي العامل الوحيد، فهناك بعض الدول العربية مثل مصر كانت بها مساحة حرية كبيرة نسبيا مقارنة بكافة الدول العربية منذ عام ١٩٧٤ حتى نهاية الثمانينيات ومع ذلك لم تزد نسبة نمو الجمعيات الأهلية فيها عن ٣٠ جمعية لقد زادت النسبة عندما دخلت مصر في الأزمة الاقتصادية وفي جهود الإصلاح الاقتصادي وتدفق التمويل الأجنبي، ورضاء الدولة عن قطاع يكمل وظيفتها.

ثانياً: العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي عوامل هامة في تحديد تطور المجتمع المدني وخريطته في الدولة العربية. وإذا أخذنا بالطريقة التي لجأ إليها د.باقر لتقسيم الدول العربية واعتماده على مدى تطور الوعي في محاولاته للتفسير، فبماذا إذن نفسر المبادرات التطوعية واختلاف وزنها من دولة عربية إلى أخرى؟ ولماذا لا توجد مبادرات تطوعية كبيرة في دول البترول، هل يرجع ذلك فقط لمحدودية مساحة الحرية فيها, أم لأن الدولة بطبيعتها دولة رعائية تقدم الخدمات بشكل شبه تام، ومن ثم تنتفي الحاجة إلى المبادرات التطوعية.

هناك إذن عوامل مهمة يفترض دخولها في حزمة واحدة لتفسير تطور المجتمع المدني، ومن ثم فلا يجب الاعتماد على مساحة الحريات فقط.. قد يكون ذلك مقبولاً بالنسبة للأحزاب السياسية وللنقابات المهنية, لكن هناك أبحاث تثبت العكس فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية.

من المهم أيضاً لهذا البحث أن يحدد عوامل أو معايير يقيم من خلالها واقع مؤسسات المجتمع المدني، فليس الحجم فقط هو الذي يحدد هذا الواقع، لأن هذا الحجم مشكوك فيه. وإذا كانت تقارير الشبكة العربية للمنظمات الأهلية التي استند

عليها د.باقر النجار قد أوضحت أنه يتواجد بالجزائر أكبر حجم للجمعيات الأهلية بين الدول العربية على الإطلاق, فهذا لأن القانون الجزائري يدخل النوادي ومجالس أولياء أمور الطلاب ونوادي التلاميذ في كل مدرسة.. الخ ضمن الجمعيات والمبادرات التطوعية, وبهذا فهي حالة تختلف عن كل الحالات في الساحة العربية. فلا يمكننا الاعتماد على الحجم وحده في تقييم الواقع، ولكن نعتمد على الحجم ومتوسط النمو، وطبيعة النشاط، والإسهام الاقتصادي والاجتماعي وأيضا على الدور السياسي الدفاعي الجديد.

ومع ذلك, فإذا نظرنا إلى واقع المجتمع المدني في الدول العربية، ورغم كل ظروف الدولة العربية التي نتحدث عنها, يمكننا القول, وبكل المعايير, إن هناك تقدماً نسبياً في أوضاع المجتمع المدني، وإن هذا التقدم النسبي يواجه إشكاليات كثيرة، وهو ما دعانا إلى عقد مثل هذا المؤتمر لكي نناقش الإشكاليات والمحددات ونتحدث بوضوح، ونضع علي المائدة إصلاح المجتمع المدني.

د. هدى بدران

أشكر د.باقر علي ورقته القيمة, ولكن لدي عدة ملاحظات:

أولا: بالرغم من بعض الخصوصيات والتصنيفات التي ذكرها د.باقر فإنني أعتقد أنه كان من الأوفق التركيز على القضايا العامة الأساسية بما يساعد على الوصول إلى اتفاق عام في التوجه في التنفيذ وفي التفاصيل, وضعاً في الاعتبار إمكانية حدوث بعض الاختلافات طبقا لنوعية الجمعيات وطبيعة البلد.

نحن مجمعون على أن القضية الأساسية هي إجراء تغيير جذري, وقد اتفقت الأوراق المختلفة، سواء بيان الإسكندرية أو الوثائق أخرى على أن التغيير السياسي الجذري هو الأساس وهو المدخل.

ثانياً: انطلاقاً من النقطة السابقة، فطالما أننا نتكلم عن السياسة يكون من المفيد أن تطرح القضية في إطار المفاهيم السياسية، ولا أقصد بذلك الإغراق في التنظير, ولكنني أعتقد أن الربط بين المفاهيم النظرية والنواحي العملية أمر مفيد

جداً، وذلك كما قال العلماء "ليس أفضل من نظرية جيدة لوضع برنامج عمل سليم". لذلك يجب أن نستخدم مفاهيم سياسية مثل النفوذ ومدى ما تتمتع به أو ما يجب أن تتمتع به الجمعيات الأهلية من نفوذ، وكذا مفهوم السلطة ومفهوم الصراع. يجب أيضاً ألا نفترض أن هناك وفاقاً بين المؤسس *Establishment* وبين الجمعيات الأهلية.

هنا يصبح السؤال الأساسي هو: كيف يمكن أن يكون لدى المجتمع المدني القدر اللازم من النفوذ الذي يمكنه من المساهمة في عملية إحداث تغيير سياسي جذري؟ وينطلق من هذا سؤالان فرعيان: ما هو الواقع العملي للمجتمع المدني الآن؟ وما هو موقعه من معادلات النفوذ والسلطة والصراع في هذا المجتمع؟ وما هي مصادر النفوذ الذى يتمتع به المجتمع المدني في الدول العربية؟

من الناحية النظرية يتحدد نفوذ أي جماعة من خلال عناصر ثلاث وهي: الحجم, والقدرة التنظيمية, والموارد البشرية والمادية. وهنا تثـور مشكلة مـع الـ *Establishment*, ولذلك فإنه لا توجد مشكلة مطروحة بين الحكومة مع الجمعيات التي تقدم خدمات مباشرة, ولكن مشكلة الحكومة تكون مع أحزاب المعارضة، والنقابات، والجمعيات التي تدافع عن حقوق الإنسان, وتلك الجمعيات التي تحاول الضغط عليها والتأثير على السياسات والقوانين.

نسمع كلاماً جميلاً من الحكومات حول مساعدتها المجتمع المدني، بينما هي في الواقع تحاول الحد من نفوذه من خلال القانون، فمن حيث المبدأ يحظر القانون على جزء كبير من المجتمع المدني وهو الجمعيات الأهلية الاقتراب من السياسية نهائياً. لذلك فإن الجمعيات الأهلية تتحرك بحذر شديد، وإلاَّ يتم إغلاقها. كما أنه في بعض البلدان تعطى أجهزة الأمن حرية التحكم في تسجيل الجمعيات, وبما يحد من توسيع الحجم والقدرة التنظيمية، ومن ثم الموارد خاصة الموارد المالية، والتي تمثل المصادر الأساسية للنفوذ.

وهنا تثار قضية التمويل الخارجي, حيث يجري تشكيك كبير في الأموال التي تحصل عليها الجمعيات الأهلية من الخارج، بينما لا يجرى أي تشكيك في

الأموال التي تحصل عليها الحكومات من الخارج, بل على العكس يرحب بحصول الحكومة على هذه الأموال, والمصيبة أنها تكون قروضاً وديوناً.

هناك تشكيك أيضاً في ديموقراطية المجتمع المدني, رغم اتساع مساحة الحركة، والتي تسمح لمن يختلف مع الجمعية الأم أن ينفصل عنها ويقوم بتكوين جمعية أخرى أو العمل معها. هنا أقبل الشرعية التي قال بها د. باقر, حيث أعتقد أن تكون القاعدة العريضة التي ينبغي أن يستمد المجتمع المدني منها شرعيته من الشعب.

ويمتد التشكيك كذلك إلى رغبة الشخص العادي - الذي لا يدري شيئا عن المجتمع المدني- في تدخل المجتمع المدني، وهو ما أراه في غير موضعه, ذلك أنه من واقع خبرتي في العمل على مستوى القاعدة العريضة في النجوع والقرى، ألمس ما يتمتع به الناس من ذكاء ومعرفة بحقيقة مصالحهم, ورغبتهم في وجود أي تنظيمات يمكنها مساعدتهم.

د. سامية الساعاتي

لا شك أن ورقة د. النجار ورقة شاملة وثرية، ولكنني ألاحظ أنها تغفل تاريخ المجتمع المدني في المنطقة العربية. والتاريخ مهم لفهم الواقع الحالي لوضع المجتمع المدني في المنطقة العربية. لقد عرفت المجتمعات العربية في عصور كثيرة أشكالاً من التنظيم الاجتماعي كانت أساسا للمجتمع المدني, كالنظام الحرفي والطرق الصوفية والأوقاف وغيرها, وهي مؤسسات تسد حاجات الناس المادية والمعنوية؛ لذا أرجو أن تستكمل هذه النقطة حتى تكون الورقة مضيئة وثرية.

أ.عبد الله الولادي

أولاً: أعتقد أن من الضروري في هذه المناسبة توضيح مسألة المفاهيم والأدوار، لأننا بصدد الفعل في العمل الإصلاحي الذي نعتقد أننا نستطيع القيام به في العالم العربي. عندما نتحدث عن مجتمع مدني فلابد من معرفة من يقوم بنشاط في هذا المجتمع المدني، وما هو دوره, ولكننا نجمع الكل في سلة واحدة ونقول

المجتمع المدني ودوره في الإصلاح. إننا لن نستطيع أن نحدد معالم هذا الإصـــلاح مادمنا لا نعرف الفاعل الذي نريد له أن يتدخل معرفة جيدة أو نعرف حقيقة وأبعاد دوره.

تقوم الحكومات والرؤساء بصفة خاصة حاليا بعملية صنع السياسة, بمعنى ممارسة الحكم في العالم العربي.. لكن بالنسبة لنا ونحن نتحـــدث عـــن المجتمـــع المدني ومن يجب عليه أن يتدخل في الشئون السياسية بمفهومهـــا الـــدقيق، وفقـــاً للمفاهيم العلمية,تبرز الأحزاب السياسية والنقابات، وعلـــى المـــستوى الاقتـــصادي التجمعات الاقتصادية المختلفة.

وعندما نتناول حقوق الإنسان نتحدث عن الجمعيات الحقوقية بصفة خاصة بمختلف أدوارها, ولا يجب أن يقع الخلط في هذا المستوى على الإطلاق، وإذا وقع فإننا لن نستطيع أن نقوم بأي تدخل في مجالات الإصـــلاح بـــشكل نـــاجح. علـــى المنظمات الحقوقية وكل من يعمل في مجال حقوق الإنـــسان أن يعـــرف حـــدوده وإمكانياته. لأنه إذا تدخل في السياسة مباشرة فلن تبقى جمعية حقوقية، أو من يدافع عن حقوق الإنسان, التي هي للجميع وليست لطائفة معينة أو مذهب سياسي معين.

لقد بدأنا نطبق هذا المفهوم في المنظمة المغربية لحقوق الإنسان منذ عـــام ١٩٨٨، لأننا قبل ذلك بنحو عشر سنوات كنا في الجمعية المغربية لحقوق الإنـــسان نمارس ونساند العمل السياسي إزاء عمليات القمع الموسعة التي كانت توجه ضـــد حرية التعبير والرأي, ولكن منذ عام ١٩٨٨ عندما بدأ نوع من الانفراج تبـــين أنـــه يجب أن تكون الأولوية في الدور الحقوقي هي الدفاع عن حقوق الإنـــسان بالنـــسبة للجميع ودخول السياسة من بابها الواسع وليس من بابها السياسي الضيق. إذن فـــإن الأحزاب السياسية والنقابات هي التي تصنع السياسة, ومـــن ثـــم يجـــب أن تبتعـــد المنظمات الحقوقية عن الجانب السياسي بمعناه الضيق، وإلا فإننـــا ســـوف نخلـــط الأمور.

ثانياً: نقطة هامة تتعلق بمفهوم الدولة. فمن واقع تجربتي في مجال حقوق الإنسان أرى أن الأمر قد اختلط علينا في كثير من الأحيان حول ماهية الدولة,

ومتى نكون داخلها، ومتى نكون خارجها؟ وكنا نتخذ موقفاً عدائياً ممن يسيرون الدولة لأنهم قمعونا وتسلطوا على حرية التعبير وحرية النشاط السياسي بصفة عامة. واستمر هذا العداء وتحول إلى تنظير بأن كل ما هو دولة لا علاقة له بالخير ولا علاقة له بالتقدم، ويجب محاربته, إلى درجة أننا يجب أن نحارب حتى الأشياء التي نرى أنها ذات أهمية، ولا نثمنها أو نعتبرها مكتسبات، ثم انتفت فكرة المواطنة أي أصبحت قضية المواطنة حكراً على أناس خيرين يقولون إنهم هم المواطنون الحقيقيون, في حين أن المواطنة يجب أن تخضع للجغرافيا وللتاريخ وللشرعية, وما دمنا موجودين في دولة معينة فيجب أن نعمل كمواطنين لتقوية دولتنا. ولذلك يجب أن نفهم ونوضح ماذا نعني بالدولة حتى نعرف الطريق.

ثالثا: أعتقد أننا ما دمنا نضع الأحزاب السياسية في خانة المجتمع المــدني فعلى هذه الأحزاب أن تقوم بواجباتها في توحيد وجهات النظر. إنني لا أستطيع أن أفهم لماذا لا تقوم الأحزاب السياسية بدور في هذا النوع من النقاش الــدائر بينهــا، ولا أفهم أيضاً لماذا تتباعد الأحزاب السياسية - بكل ما تتمتــع بــه مــن الحريــة والإمكانيات - عن بعضها البعض, وتجد جميع الوسائل للاخــتلاف بينهــا دون أن تجد وسيلة واحدة للالتقاء.

د. محمد السيد السعيد

قرأت الورقة باهتمام وأعتقد أنها جديرة بالتحية، ولكن مشكلتي مــع هــذه الورقة بل مع التفكير حول قضية المجتمع المدني في العــالم العربــي، هــي أننــا نستسهل الاتفاق، ثم نجد أنفسنا دائما أمام مآزق فكرية ومعضلات نظرية ومنطقيــة نفاجأ أمامها أننا لم نتفق كثيرا, لأننا لم نتعمق ولم نناقش المسألة من وجهة نظر أو نكسبها بنية منطقية وتاريخية مقبولة أو متفق عليها.

وبطبيعة الحال فعندما نرصد الواقع القانوني والتشريعي والتنظيمي للفضاء الجمعياتي أو النقابي في العالم العربي فسوف نجد أمراضــاً مــشتركة، وملامــح معروفة، مثل القمع والتشريعات الشمولية... الخ كل هذا متفق عليه، ولكننــا فــي حقيقة الأمر نعيش في منطقة بها تنوع مدهش من الناحية التاريخيــة ومــن ناحيــة

الجغرافية الاجتماعية، بل إنني أعتقد أننا نعيش في إشكاليات مختلفة إلي حد كبير. هذه هي القضية التي كان يثيرها د.عزمي بشارة.

من وجهة نظر المجتمع الفلسطيني القضية الجوهرية هي قضية بناء الأمة التي تسبق تاريخياً الافتراض الكامن في كلام د.عزمي. إنها تسبق تاريخياً قضية السلطة أو نشرها أو المشاركة فيها أو تقييدها بقانون بمعني القضية الديموقراطية بشكل عام.

هذه الإشكالية لا تماثل على الإطلاق الإشكالية التي يعانيها إخواننا في المغرب العربي على سبيل المثال لأن هناك خريطة ووضعية تاريخية خاصة للغاية, فهي ليست قضية إنجاز عملية بناء الأمة ولكن الإشكالية هي ما إذا كانت تنجز بصورة تفاوضية, حيث كل فعل اجتماعي يستطيع أن ينازع شروط عملية بناء الأمة, أم لا.

هناك أيضاً إشكالية أخري مختلفة إلى حد كبير, هي الإشكالية التي نعيشها في مصر وهي إشكالية عقد اجتماعي من زاوية العلاقة بين الدولة أو بين التوزيع الإجرائي والسلطوي للموارد والفضاءات وصل إلى حالة أن نفت فيها الدولة ذاتها فأصبحت شخصاً، وبالتالي أصبحت أسيرة لشرك قانوني ودستوري, إلى درجة أن غياب هذا الشخص لظروف غير طبيعية من شأنه أن يعطل وجود الدولة المادي، وليس فقط وجودها الرمزي. وفي هذه الحالة فإنني أعتقد أن قضية الخطاب أو الإشكالية الخاصة بتوزيع السلطة وضبط أدائها مسألة جوهرية.

القضية في الحقيقة ليست ثنائية الدولة والمجتمع ولكننا نناقش قضية المدنية والتمدين، وقضية ألا تتغول الدولة حتى لا تنفي المجتمع فقط ولكن ألا تدمره تدميراً منظماً فلا يصير هناك نسيج يربط المجتمع بعضه ببعض, حتى إذا توقفت الدولة يمكن للمجتمع أن يعوضها، لأن المواطن لا يعيش فقط في ظل علاقات قانونية تسلطية, ولكنه يعيش أيضا كفاعل اجتماعي له فضاء حقيقي يتفاوض مع الدولة حول تقسيم الفضاءات, وبدون ذلك تصبح الدولة مطلقة ثم تنفي نفسها فتصبح فرداً فقط.

فالدولة عندما تنفي المجتمع أو مدنية المجتمع وتنفي القانون يـصبح هـو نفسه مشكلة حيث لا يستطيع أن يستقيل، ولا يستطيع أن يقول إنني الآن أرغب في مغادرة الدولة، وحتى هذا الشخص لا يستطيع أن يفعل ذلك, وهذه إشكالية حقيقيـة أخرى.

علينا أن نعترف أن القضية أحيانا في هذا الجانب الوظيفي في بلاد ليـست فيها دولة أصلا.. فقضية الصومال المدنية غيرها في مصر، ولكن قـضية مـصر تماثل إلى حد كبير قضية كل من العراق وسوريا والجزائر في جوانب جوهريـة, فعندما تغوّلت الدولة خارج إطارها الاتفاقى وصادرت كل فضاء العمل الاجتمـاعي نفت نفسها ودمرت المجتمع فلم يعد هناك مجتمع، وعندما سقط صدام حسين نهـب المجتمع نفسه بنفسه لأنه لم يكن مجتمعاً ولم يكن موجوداً في حالة مدنية.

إن هذه الإشكالية النظرية في الواقع إشكالية عملية للغاية، فنحن مـثلاً قـد انقسمنا حول الموقف من نظام صدام حسين لهذا السبب تحديداً, ووفقاً لـبعض آراء المثقفين العرب كانت القضية هي مقاومة الهجمة الإمبريالية, مع الـسكوت الكامـل عن واقع نظام صدام حسين. بينما كان الآخرون يعتقدون أننا يجب أن نتحدث فقـط عن نظام صدام حسين وندمره بغض النظر عن أي شيء آخر، ولكن كـان هنـاك موقف يقبل تجاوز الجدل حول الحالتين معاً, وهو إننا نرفض نظام صـدام حـسين ونرفض الإمبريالية معاً.

هذه المواقف ليست جميعها مواقف عملية، ولكن لابد أن تكون لهـا بنيـة منطقية أو عقلية، ويجب علينا أن نعترف بالتنوع، ولدينا إشكاليات مختلفة، ولكننـا نستطيع أن نتحد معاً. ومع ذلك فهناك اتفاق جوهري على أن القـضية الجوهريـة هي قضية دولة القانون ودولة المؤسسات ودولـة الديموقراطيـة ذات محتويـات تاريخية مختلفة تبعاً لكل حالة على حدة.

أ.بوجمعة غشير

أعتقد أن ورقة د. باقر لم تكن موفقة إطلاقاً، فهي في رأيي ليست

أكاديمية، ولم تعبر عن واقع المجتمع المدني العربي، وأعتقد أنها ينقصها الكثير من المعلومات على مستوى المجتمع المدني العربي. ولنأخذ المثال الأول على ذلك من الجزائر. فلا يمكن القول إن بها مجتمعاً مدنياً, ولكن هناك بداية لم تعتمد الحريات الممنوحة للسلطة ولكن أتت من انتخابات شعبية.

النقطة الثانية تتعلق باستعمال الخطاب القومي داخل المجتمع المدني، أعتقد أنه خطاب إقصائي، وعندما أقول استعمال الخطاب القومي، فليس ذلك نكراناً للمنطق الجغرافي بأننا عرب أو غير عرب, ولكن إذا تحدثنا عن المجتمع المدني يجب أن نقر بالتعدد والتنوع والاختلاف, بما في ذلك العرقي أو اللغوي.. الخ. أعتقد أن هذه المشكلة مطروحة في كل من العراق وسوريا والجزائر والمغرب، ولكن بكل أسف أن نشطاء المجتمع المدني العربي يصمتون. وتمنيت أن أسمع الكلام الذي قيل اليوم عن صدام حسين من قبل. ولكن أعرف أن الكثير كان يقدر صدام, ولدينا قوائم ممن حصلوا على أموال.

من هذا المنطلق أعتقد أنه من الضروري إذا عرضنا أن نبني مجتمعاً مدنياً عربيا حقيقياً أن نتخلص أو نتحول من خطاب القومية إلى خطاب المواطنة. وهنا أوجه ملاحظة إلى الأخوة المشارقة: إنهم لم يتخلصوا من فكرة الأهلية, في حين أن كلمة المنظمات الأهلية نشأت عندما كانت الحكومات غير وطنية وبالتالي فهناك أهالي وهناك حكومة إنجليزية، في حين أن فكرة المجتمع المدني ترتكز أساساً على التفاعل بين الدولة القوية والمجتمع القوي مثلما قال د.عزمي بشارة. أعتقد إذن أنه من الضروري أن يتخلص الأخوة المشارقة من أهليتهم ويصبحوا مواطنين كاملين فنحن مواطنون ولسنا أهالي.

بالنسبة للسياسة, يجب أن نفرق بين ما هو سياسي وما هو حزبي. نحن في منظمات حقوق الإنسان. وكل المنظمات التي تهدف إلى المطالبة بالديموقراطية تمارس السياسة ولكنها لا تمارس التحزب. والفارق بينها وبين المتحزبين أن المتحزب يضع نفسه بديلا للسلطة، في حين أننا كمنظمات لحقوق الإنسان نمارس السياسة ولكن لا نضع أنفسنا بدائل للسلطة ولا نصبو إليها, ولكن فقط نقول للحاكم

احترم نظام القيم العالمي الذي ندافع عنه. ولذا لا يمكن أبداً أن نقول إننا لا نمـــارس السياسة.

د.جمعة أحمد عتيقة

الحقيقة أن الباحث بذل جهداً جيداً، ولكنه يتـــسم بكثيـــر مـــن الانطباعيـــة والتعميمات والتنظير، وهو للأسف لا يخرج عن كثير مما يطرح في لقاءاتنـــا فـــي هذا الخصوص.

كثيرا ما نلتقي لنتناول المجتمع المدني وحقوق الإنسان وغيرها مـــن هـــذه المفاهيم.. وكأننا نعيش في وهم أن هذه الأمور تشكلت أو في طوْر التشكل ولكـــن الدولة هي الحائل الوحيد كما ذكر د.عزمي بشارة. الواقع أننا لم نسأل أنفسنا سؤالاً أساسياً عما إذا كانت فكرة المجتمع المدني لها جذورها وبذورها الحقيقيـــة داخـــل ذهنية المواطن في المجتمع العربي بصفة أساسية, وما إذا كان هذا المواطن الـــذي هو عماد المجتمع المدني وتشكيلاته يـــؤمن بفكـــرة المجتمـــع المـــدني بمفهومهـــا المعروف الذي نشأ في تربته الأصلية في الغرب, وفي ظل فكرة مفهـــوم الراعـــي والرعية ومسئولية الحاكم أمام الله وأمام القانون.

إننا لم نبحث في واقع الأمر عن عوائق تكوين المجتمع المدني في واقعنـــا وفي تراثنا وفي ذهنيتنا وفي تاريخنا، بل نحن مازلنا ننطلق مـــن واقـــع أن هنـــاك تنظيمات أو جمعيات تكرس بصورة أو بأخرى ما تفعله الدولة. على سبيل المثـــال بينما يطالب المجتمع المدني بتداول السلطة نجد أحزاباً ومنظمات وجمعيات عربيـــة تفكر في التوريث, وبدأ رؤساؤها يدبرون من يخلفهم.

الملاحظة الأخرى إننا نتكلم الآن عن الإصلاح. ولدى هنا وقفـــة طويلـــة ويجب أن تكون وقفة جادة أمام كلمة الإصلاح. نحن بحاجة إلى التغييـــر، وعنـــدما أقول التغيير لا ينصرف الذهن إلى التغيير الانقلابي الذي عانينا ولازلنا نعاني منـــه الويلات، ولكن التغيير في الذهنية. الإصلاح يعطي انطباع بأنه كان هنـــاك شـــيء جيد ألم به بعض العطب ونريد الآن أن نصلحه، ولكن في الواقع لم يكن لدينا شيء

جيد، فنحن لم نصل لمرحلة التأسيس بعد. ولذلك فإنني أطالب أن يتم التركيز على فكرة التغيير.. التغيير الجذري في المجتمع وفي السياسة والاجتماع والاقتصاد، للوصول إلى تكوين النموذج الصحيح.

د. محمد المنصوري

لدي ثلاث نقاط:

أولاً: بودي لو دخل الأفراد والمؤسسات جميعهم في المجتمع المدني, وننتقل إلى المضمون والمحتوى بدلا من الشكل، لأن كل جهة وكل منطقة في الوطن العربي لها خلفية بالنسبة للمجتمع المدني .

ثانياً: كنت أود لو أن الورقة تطرقت إلى الإشكالية القائمة بين الأنظمة والمنظمات في الوطن العربي, وهو إشكال أمني مبني على الشكل. ذلك أن أي ناقد يعتبر معارضاً، ولذلك فإن تحرير المصطلح يعد أمراً في غاية الأهمية، فمفهوم المعارضة على هذا النحو يعطي مدلول العداوة لمجرد العداوة والمخالفة فقط. إن الإشكالية الأمنية في الوطن العربي هي التي تعيق عملية الإصلاح في المجتمع.. نحن لسنا أعداء للدولة, ولكننا نعارض الأخطاء الموجودة فيها، فالدولة مظلة للناس الذين يعيشون فيها.

ثالثاً: نحن نتحدث عن المجتمع المدني والمؤسسات ولنكن صرحاء. فمؤسسات المجتمع المدني مختلفة ومتنوعة, ونحن كمؤسسات مجتمع مدني لدينا – للأسف- إقصاء لبعضنا البعض. واقع الحياة يؤكد وجود الخلاف حتى بين أقرب الناس في الأسرة الواحدة, ولكن علينا أن نبحث عن أوجه الاتفاق وعن القضايا المشتركة بين جميع مؤسسات المجتمع المدني, وعندئذ تلمس الدولة جديتنا في علاج قضية ما. وعلينا أيضاً أن نعمل على أن يكون لدينا تداول للسلطة، وهذه نقطة مهمة للغاية، فمن المفترض أن تبنى مؤسسات المجتمع المدني على التداول وعلى الديموقراطية. لأنها إذا أصبحت مؤسسات وراثية أو شبه وراثية شأنها في ذلك شأن الحكومات فلن يكون بوسعها اكتساب المصداقية الواجبة في الأيام المقبلة.

رابعاً: يجب علينا استيعاب الرأي المخالف والتحاور معه، فهناك جوانب إيجابية في الدولة وأخرى سلبية، ويجب علينا استثمار الجانب الإيجابي واستيعابه والتعاون معه, ولا نخالف ونعارض لمجرد المعارضة فيتفق علينا الجميع المتفق منهم والمختلف على حد سواء.

أ.عبد السلام بودرار:

لدي تعقيبان أحدهما على د. باقر النجار، والآخر على المعقب أ. محمود مراد. بالنسبة للدكتور النجار, فقد جاء في خلاصته: "وخلاصة القول أنه رغم الكثرة العددية لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية, ورغم تنوع نشاطاتها, وكذا قدرتها على إيصال المنفعة النهائية لأصحابها، إلا أنها بدت عاجزة عن إحداث فعل الإصلاح في بعض المواقع العربية، رغم ما قد يتمتع به بعضها من قدرات ضغطية وتواصل مع النسق السياسي القائم..."

وأعقب على هذا بأننا يجب ألا نحمِّل المجتمع المدني ما لا طاقة له به، فليست مهمة المجتمع المدني وحده تحقيق الديموقراطية أو التنمية في العالم العربي, ولكنه أحد روافد القوى التي تسعى لذلك. فهي مهمة الحكومات العربية والأحزاب السياسية والمؤسسات والبرلمانات وما يقوم مقامها, إلى غير ذلك. أما مؤسسات المجتمع المدني، فمجالها محدود إما كمؤسسات مساعدة على التنمية, أوجمعيات محاربة للفساد, أو جمعيات للدفاع عن حقوق المرأة..الخ، وهذا لا يمكن أن يقوم مقام السعي الشمولي الذي تقوم به الأحزاب والحكومات وغيرها لإحقاق الديموقراطية. إلا أنها بطبيعة عملها تساهم في هذه الديموقراطية, لأنها تعتمد على مشاركة المواطنين في تقرير مصيرهم, ولو في قضايا جزئية. وأعتقد أن لهذه الملاحظة أهميتها خصوصا عندما نتعرض للإستراتيجية في باقي اجتماعاتنا. إذ يجب أن نركز على مسألة أداء جمعيات المجتمع المدني كل في مجاله.

وتتعلق الملاحظة الثانية بما جاء على لسان أ. محمود مراد في مسألة الهوية العربية حيث قال: "يجب على المؤسسات أو الجمعيات أن تدافع عن الهوية

العربية". أقول إن هذا لا محل له هنا من الإعراب. لأنه إذا كـان يعنـي بالهويـة العربية الاعتزاز بالانتماء للعالم العربي وللتاريخ ولغير ذلك، أو إذا كان يعني بـه العمل على تعزيز العمل المشترك فمرحبا، أما إذا كان معناه رفـع رايـة القوميـة العربية فهذا ليس له مجال هنا، ولكن قد يكون له مجال في الـصراع الـسياسي أو الدعاية السياسية، ولكن ليس في المجتمع المدني، لأنه لدينا في المغـرب العربـي على سبيل المثال جمعيات من أنشط الجمعيات، وهي جمعيات الدفاع عـن الثقافـة الأمازيغية، أو جمعيات تسعى إلى تشريع التنمية في المناطق التـي تـضم أغلبيـة أمازيغية، هل يعني هذا إقصاؤها؟! بالعكس هي أحد روافد الديموقراطية في العـالم العربي كنطاق جغرافي عام.

أركز على أهمية هذه الملاحظة حيث ترتفع أصوات في العـالم العربـي بالقول بأن من يدافع عن الليبرالية فهو عميل لأمريكا, أو أن من يدافع عن هويـات الأمازيع أو الأكراد أو غيرها فهو عميل للصهيونية... الخ, ويكفي ما يـؤدي إليـه ذلك من كوارث بالنسبة للعمل السياسي حتى نعمل بدورنا على ألاّ ينـسحب علـى عمل المجتمع المدني الذي هو أساسا دفاع عن حق المواطنة والدفاع عن مـشاركة المعنيين بالأمر في تقرير مصيرهم.

د. ريما الصبان

أهتم بالتصنيف الذي أورده د. النجار. وقد بدا لي فـي توصـيفه لـبعض الجوانب في دول المجموعة الثالثة أنه يتحدث بشكل غيـر مباشـر عـن المملكـة السعودية، ونحن هنا في محفل أتمنى لو نعطي الحالة السعودية المزيد من الوقـت لمناقشتها، لأننا كمجتمع أو كمجتمعات مدنية أو كدول عربية ربما نعاني جميعاً منذ نحو ٢٠ عاماً مؤثرات الحالة السعودية، والتدخلات الـسعودية، ودعـم الـسعودية للتيارات الدينية وانتشارها، والانحياز السعودي الأمريكي الذي نحـن نـدفع ثمنـه اليوم، والذي أوصلنا إلى علاقة شائكة بهذا الوضع. وإن كنَّا مؤخراً قد تأملنا خيـراً في الحالة السعودية، وفي حالة الإصلاح فيها، ولكن عـاد هـذا النظـام وانقلـب.

والسعودية اليوم حالة إشكالية، سواء في مجـــال علاقتهـــا بالجماعـــات والتيـــارات الدينية، أو في علاقاتها بالبعد الأمريكي، أو في تصديرها للمخاطر الاجتماعية التي تؤثر في شبابنا اليوم.

إنني أخشى أن تتحول الحالة السعودية إلى قنبلـــة تنفجـــر بعـــد العـــراق وفلسطين. لذا فإنني أعتقد أننا بحاجة إلى دراستها بصورة أكثر دقة, وخصوصا في إطار موقعنا كمجتمعات مدنية.

أ.أمل محمود

أود في البداية أن أشارك فيما أبداه البعض مـــن قلـــق إزاء الوضـــع فـــي المملكة السعودية وأضيف أن هذه الصلة بالقوي الأمريكية المهيمنة أصبحت تمثـــل خطراً يهدد الدول العربية كلها. ومن ناحية أخرى سوف أركز على قضايا أربع:

القضية الأولى : فيما يتعلق بالهدف من اللقاء، أعتقد أنه كان ينبغي علينـــا أن نتفق أولاً على هذا الأمر حتى تسير المناقشات في اتجاه تحقيق نتيجـــة محـــددة تقترب بنا من القدرة على تنفيذ التوصيات. وأختلف حول كون الهدف هو إصـــلاح المجتمع المدني فقط, حيث أعتقد أننا لا يمكن أن نتصدى لإصـــلاح الجـــزء بينمـــا يعاني الكل معادلة من الفساد وأسباب التراجع المختلفة. لذلك فإنني أرى أن الهـــدف الذي يمكن أن نتحاور من أجله هو تفعيـــل دور المجتمـــع المـــدني فـــي تحقيـــق الإصلاح.

القضية الثانية: تتعلق بالقوى الفاعلة التي نعني بها المجتمع المدني. لقـــد اقتصر الحديث حتى الآن على الجمعيات, وأعتقد أن هناك أطرافاً غائبة ينبغـــي أن تحضر حينما نتحدث عن المجتمع المدني مثل النقابات والأحزاب، ذلك أن غيابهـــا قد يكون سبباً من أسباب المشكلة بصورة كبيرة.

القضية الثالثة: وتدور حول العلاقـــات والأدوار المتبادلـــة بـــين الدولـــة والمجتمع المدني. لا شك أن قضية الحريات قضية مؤثرة، وقد نجد بعض النمـــاذج التي حدث فيها تطور في شكل المجتمع المدني وطبيعة الحجم الكمي لدوره. ولكـــن

هذا التطور لم يقترب على الإطلاق من ممارسة هذا المجتمع لدوره في التأثير على صناعة القرار. فلا يغرينا مساحة الحرية التي قد تكون متاحة هنا أو هناك بصورة شكلية، لأن هذا الأمر لم يترجم بصورة عملية, ذلك أنني لم أرَ حتى الآن دولة عربية تمكن المجتمع المدني فيها أن يكون مؤثراً في صناعة قرار يمس القاعدة الشعبية فيها.

القضية الرابعة: تتعلق بما طرح حول قضية المواطنة والقومية. إنني أعتقد أنه لا يوجد أي تعارض على الإطلاق بين المواطنة والقومية, فأنا عربية بحكم انتمائي لهذه المنطقة، التي تلتقي على أمور كثيرة معروفة لنا جميعاً، وليس معنى أنني عربية وقومية أن أصادر على حرية جماعات أخرى موجودة في نفس الوطن، بل أدافع عن حق هذه الجماعات في أن تعبر عن رأيها، ولكن في إطار الانتماء لهذه الأرض التي تجمعنا. وأرى في الدعوة إلى مناقضة القومية تناقضاً مع الدعوة إلى التحول الديمقراطي، لأنه بنفس منطق الديموقراطية فهناك أغلبية عربية وأغلبية مسلمة في هذه المنطقة، وهي حقيقة لا نستطيع أن ننكرها وإلا نصبح داعين إلى تفتيت الأمة، والذي يعد أشد الأخطار المحدقة ببلادنا.

القضية الخامسة: إننا إذا تحدثنا عن المجتمع المدني والأدوار المنوطة به، فلابد أن نتناول بالضرورة طبيعة المجهودات التي تبذل لبناء هذا المجتمع, ولإتاحة فرص نمو طبيعية له حتى نستطيع أن نقيم وضعه الراهن.

تعقيب المتحدث الرئيسي

د. باقر النجار

أتقدم بالشكر لكل المداخلات وأعتبرها مداخلات ثرية وعميقة حيث أوضحت الكثير من الأمور التي تنقص الورقة. وسوف أقوم بالرد على الملاحظات القيمة التي طرحت، وفيها بعض الجوانب القيمة بالتأكيد، في ثلاث محاور أساسية:

أولا: لا أختلف على مسألة نسبية المفهوم، وإن كنت لا أقبله بهذا الشكل، خاصة وأن المفهوم في حد ذاته لا يخلو من المحتوى أو المضامين السياسية. وبالتالي فعندما تحدد الولايات المتحدة ما هية المجتمع المدني الذي تريد أن تتعامل

معه فقد لا يعني ذلك أنها سوف تتعامل مع المجتمع المدني فقط, لأنها تتعامل في العراق مع طوائف وقبائل ومع تضامنيات, والتي أعتقد أنها تنفي حالة المجتمع المدني.

ثانيا: لقد وضعت هذه الورقة لاستثارة النقاش، ومن ثم لا أعتقد أنها شاملة لحالة المجتمع المدني في الوطن العربي بكل تفاصيله ودقائقه، لذا فإنني لم أتطرق إلى ذكر حالات معينة في المجتمع المدني في المنطقة العربية بشكل عام. قد يكون الطرح في الورقة قد استفز البعض عندما أبخست قُطْراً بعض الذِّكر أو المدح لأن الورقة ليست في موقع مدح حالة مجتمع مدني أو دولة عن أخري، وقد حللت المسألة كما تراءت لي شخصياً.

ثالثاً: لا أختلف أيضاً مع الطرح القائل إن هناك تغيرات وعوامل وأسباب اقتصادية وأخرى اجتماعية خاصة بالوعي تقف وراء الزيادة الكبيرة في أعداد منظمات المجتمع المدني, إلا أن هذا القول قد لا ينطبق على كثير من الحالات، وهذا يقودنا إلى مسألة أخرى وهي أن المنطقة العربية تتضمن الكثير من التنوع والاختلافات العميقة التي قد تتفاوت من قُطر إلى آخر, ولذلك فإنني لا أستطيع تعميم الحالة القائمة في أحد البلدان على الحالات الأخرى.

ما أريد أن أقوله إن الورقة لم تحمل راية الديموقراطية كما يعتقد البعض، ولم تنف عن البعض الآخر حقه في الاختلاف الإثني أو العرقي أو ما شابه ذلك، ولكن ما أريد تأكيده أن التضامنيات والطوائف والأعراق المختلفة لا تدخل في تصوري ضمن نسق المجتمع المدني، ولكنها تدخل ضمن حالة مختلفة, وهذا لا ينفي أن بعض منظمات المجتمع المدني تحمل هذا النزوع الطائفي أو العرقي أو القبلي أو الإثني الضيق.

* * *

الفصــــــل الثانـي

دور المجتمع المدني في واقع متغير



أولاً: ورقة العمـــــل

المجتمع المدني في الوطن العربي

(معالم التغير منذ حرب الخليج الثانية وملاحظات حول أدواره المتعددة)

د. مصطفى كامل السيد*

مقدمة:

ما هو الدور الذي ينبغي على مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي أن تقوم به في ظل واقع متغير؟ هذا هو السؤال المطروح على كاتب هذه الورقـــة، وهو سؤال كان يتمنى الباحث لو لم يدع إلى الإجابة عليه، ليس تهرباً من الإجابـــة، ولكن لصعوبة السؤال، وربما أيضا للافتراضات المتفائلة الكامنة وراءه. هو سؤال صعب أولاً، لأنه حتى لو تم قبول تعريف إجرائي للمجتمع المدني، باعتبار أنه كل ما يوجد في دولة معينة خارج مؤسساتها، أي كل ما لـــيس جـــزءا مـــن التنظـــيم الحكومي, سواء على المستوى المركزي أو المحلى،أي أنه يضم النقابـــات المهنيـــة والعمالية، وتنظيمات المنتجين من أصحاب المشروعات الصغيرة أو الكبيرة علـــى حد سواء، في الزراعة أو الصناعة أو الخدمات، كما يضم المؤسسات شبه التقليدية والتي تشمل المؤسسات الدينية، الإسلامية والمسيحية واليهوديـــة حيثمـــا وجـــدت. ويضيف الكتاب اليمنيون واللبنانيون كلاً من القبيلة والطائفـــة، وقـــد اســـتبعد هـــذا التعريف الإجرائي الأحزاب السياسية, باعتبار أنها قد تشارك فـــي الحكـــم علـــى المستويين المركزي أو المحلى أو كليهما. حتى لو قبلنا هـــذا التعريـــف الإجرائـــي لبدت صعوبة السؤال، فما الذي يجمع كل هذه المؤسسات حتى يمكن الحديث عـــن دور تقوم به أو ينبغي أن تقوم به؟ وهل هناك قواسم مشتركة تجمع بين كـــل هـــذه المؤسسات على تنوعها، وتباين مصالحها واهتماماتها.

---

*أستاذ العلوم السياسية, ومدير مركز دراسات وبحوث الدول النامية بجامعة القاهرة.

وإذا انتقلنا من هذا المستوى الذي يمكن اعتباره موضـــوعياً، باعتبـــار أن هناك مصالح مستقرة يمكن تحديدها للداخلين في عضوية هذه المؤسسات، إلا أنـــه ينبغي أن نضيف أيضاً مستوى رؤاهم لمجتمعاتهم ودورهم فيها، وهنـــا نكتـــشف، وهذا أمر مألوف، أن لبعض هذه الجماعات رؤى مختلفة للكون وللمجتمع، وهو ما يسمى بأيديولوجيات. ويزدحم عالم ما يسمى بالمجتمع المدني الناشئ في العديد من الدول العربية بالعديد من هذه الرؤى الإسلامية والقومية والماركـــسية والليبراليـــة، وهناك أيضا ما يمكن أن يسمى بالرؤى الإثنية أو العرقية، فهل يمكن أن يتفق كـــل هؤلاء داخل أي بلد عربي واحد على رؤية مشتركة لدورهم؟

وتتضاعف هذه الصعوبة عندما نحاول بحـــث المـــسألة علـــى الـــصعيد الإقليمي العربي؛ إذ تبرز هنا الحساسيات القُطرية، ولا نقـــول بالـــضرورة بتبـــاين المصالح بين الدول العربية، فهل يمكن أن يتفق كل هـــؤلاء علـــى رؤيـــة واحـــدة لدورهم؟ وتتزايد هذه الصعوبة عندما ندرك أنه من النادر أن يجتمع كل هـــؤلاء أو كل منظماتهم في إطار واحد في داخل نفس القطر.

لقد عرفت مصر في منتصف التسعينيات ما سمى بمؤتمر المجتمع المدني، والذي كانت المبادرة في الدعوة إليه وتنظيمه تأتى من النقابات المهنية التي يقودهـــا الإسلاميون، وخصوصاً نقابتا الأطباء والمهندسين، ومع ذلك لم يـــشمل مثـــل هـــذا التجمع كل مؤسسات المجتمع المدني بالتعريف السابق، وقد تكون هنـــاك تجمعـــات مشابهة في بعض الدول العربية الأخرى، ولكن ينطبق عليها ما ينطبق علـــى هـــذا المثال، وهو أنها لا تضم كل مؤسسات المجتمع المدني، كمـــا أن فتـــرة وجودهـــا محدودة، ومن ثم يصعب أن تصلح مواقفها هذه للتعميم، لا على مستوى المجتمـــع المدني في أي دولة عربية، ناهيك عن مستوى الوطن العربي ككـــل، ولا تعميمهـــا زمنياً بحيث إن ما كان صالحا في التسعينيات هو صالح اليوم أيضا.

إذن فالرسالة متروكة لكاتب هذه السطور لكي يستنتج الدور الـــذي يمكـــن لهذه المؤسسات - على تباينها- أن تجيب عليه، وبطبيعة الحال لا يوجد في مهنـــة التدريس والبحث الجامعيين، من يمكن أن يعترف أنه ليس في مقـــدوره أن يجيـــب

على سؤال يدخل في مجال تخصصه. ولكن حتى إذا افترضنا أنه أمكن لهذا الكاتب أن يصل إلى تصور، ولنقل إنه هو التصور الصحيح، فمتى كانت تصورات الأكاديميين هي التي تحدد مسار التطور الاجتماعي والسياسي، وخصوصا عندما يقتضي مثل هذا التطور، التعبئة، بل وربما النضال ضد سلطات الحكم في البلد الذي تريد مؤسسات المجتمع المدني إحداثه.

ويحذر كاتب هذه السطور من الانزلاق إلى مثل هذه القناعات التي هي أقرب إلى نوع من الهندسة الاجتماعية والسياسية التي يسعى البعض إلى فرضها على المجتمع ككل، بالدعوة السلمية حيناً، وبالاستناد إلى قوة الدولة أحياناً أخرى.

فلنتخل إذن عن هذا الوهم بإمكان أن تكون هناك إجابة سهلة على هذا السؤال، أو أن مثل هذه الإجابة ستكون هي طريق التطور لمؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية. ولتكن هذه الأوراق المختصرة مجرد محاولة للاشتراك في نقاش حول هذه القضايا، دونما أي ادعاء زائف بأنها تمثل القول الفصل في هذه القضايا, أو أنها إستراتيجية العمل لهذه المؤسسات.

سمات التغير في البيئات الوطنية والإقليمية والدولية
لمؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية

حتى يمكن تحديد دور مؤسسات المجتمع المدني العربي في عالم متغير، لابد أولاً من تحديد سريع لواقع هذه المؤسسات قبل أن يبدأ التغير في تلك البيئات، ولاشك أن تغيراً ما قد حدث فيها، ولكن أثره على مؤسسات المجتمع المدني هو ما يقتضي البحث.

فمن ناحية أولى لم تتساو الدول العربية في درجة تطور المجتمع المدني في أي منها، وإذا قبلنا أن سمات المجتمع المدني ثلاث هي: وجود حدود أو قيود على الاستخدام التعسفي لسلطة الدولة على نحو يحد من الحريات الأساسية للمواطنين، وعدم وجود قيود على حرية التنظيم لأي من الجماعات الاجتماعية أو القوى السياسية، وتقبل المجتمع للحق في الاختلاف، فمن الواضح أن هذه السمات لا تنطبق تماماً على أي من الدول العربية، وإن كان يمكن القول إن كلاً من

المغرب ولبنان قد تكون هي الأقرب في الوقت الحاضر لاستيفاء هـذه الـشروط، بالمقارنة بالدول العربية الأخرى، علماً بأن هناك قيوداً على حريـة التعبيـر فـي البلدين، فيما يخص سلطة العرش في الأولى، والوجود السوري في الثانيـة، وقـد تجلى ذلك في محاكمات الصحفيين في المغرب و محاولات لفرض رقابـة علـى نشرات الأخبار في بعض القنوات التليفزيونية الخاصة في لبنان. ومع ذلـك فـإن حرية التنظيم مكفولة لكافة القوى الاجتماعية والتيارات الـسياسية، كمـا أن هنـاك قبولاً لدرجة من التباين في العقائد السياسية والدينية يفوق معظـم الـدول العربيـة الأخرى. ومما يميز هذين البلدين أنهما امتلكا هذه السمات منـذ حـصولهما علـى الاستقلال (المغرب عام ١٩٥٦ ولبنان عام ١٩٤٦)، وإن كانا قـد عرفـا درجـة واسعة من تقييد الحريات العامة، في المغرب منـذ منتـصف الـستينيات وحتـى منتصف السبعينيات, وفى لبنان خلال الحرب الأهلية (١٩٧٥ – ١٩٨٩). ويمكـن القول إن الأردن قد أصبح يقترب منذ سنة ١٩٨٩ من هذا النموذج.

والنموذج الثاني الذي تعرفه البلاد العربية هو مـا يـسود فـي الوقـت الحاضر في الدول التي تسير على طريق التعددية السياسية, مثل مـصر وتـونس واليمن والجزائر والسودان وموريتانيا وربما يمكن أيضاً إضافة كل مـن الكويـت والبحرين.

في هذه الدول مازال الاستخدام التعسفي لـسلطة الدولـة أمـراً مألوفـاً، وخصوصاً في مصر وتونس، كما أن هناك قيوداً شديدة على حرية التنظيم بالنـسبة لبعض القوى السياسية والاجتماعية وبالذات بالنسبة للإسلاميين في مصر وتـونس والجزائر، حتى مع وجود أحزاب إسلامية في الجزائر تعترف بها الحكومة، إلا أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ ما تزال محظورة.

وفى اليمن يخشى أنصار الأفكار الاشتراكية على حيـاتهم ، وقـد اغتيـل العديد من قيادات الحزب الاشتراكي على يد أنصار جبهة الإصـلاح الإسـلامية. وتؤثر أوضاع عدم الاستقرار التي يعرفها السودان على تمتع بعـض الجماعـات

الإثنية بحقوقها الأساسية, وذلك على النحو الذي يعرفه أبناء إقليم دارفور في غرب السودان.

ومع أن وجود الأحزاب السياسية محظور في كل من الكويت والبحرين، إلا أن حرية التنظيم خارج الإطار السياسي قد أصبحت مكفولة إلى حد كبير، وخصوصاً بعد السماح بتكوين اتحاد عام لنقابات العمال مؤخرا في البحرين. وقد تنضم العراق إلى هذه المجموعة من الدول في أعقاب ما يسمى بانتقال السلطة إلى العراقيين, وفى ظل استمرار الحظر على حزب البعث.

والنموذج الثالث الذي تعرفه الدول العربية هو نموذج الحزب القائد أو المسيطر، وربما تكون سوريا، والى حد ما ليبيا، هما البلدان الوحيدان اللذان ينتميان إلى هذا النموذج في الوقت الحاضر. وتخضع كافة التنظيمات النقابية والمهنية في سوريا لقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي، وتهيمن ما تسمى باللجان الشعبية على كافة مثل هذه التنظيمات في ليبيا، والتي تسلك مسلك الحزب الواحد، حتى وإن كانت لا تسمى بذلك رسميا. ويخضع الداعون إلى حرية المجتمع المدني في سوريا لقيود شديدة تصل إلى حد السجن وبدون محاكمة، وقد سبق لليبيا في فترة سابقة أن ألغت كافة التنظيمات النقابية والمهنية تماماً، وإن عادت بعد ذلك في صورة تخضع بمقتضاها لسيطرة اللجان الشعبية.

والنموذج الرابع الذي تعرفه الدول العربية هو ذلك الذي كان يمارس أشد القيود على حرية التنظيم، فلا توجد فيه حتى الآن أحزاب سياسية ولا نقابات عمالية، بل إن بعض الدول التي تنتمي إلى هذا النموذج لم تعرف حتى أيام قليلة وجود نقابات مهنية، مثلما كان الحال في السعودية قبل الانتخابات الأخيرة لجمعية الصحفيين. وكل هذه الدول هي من دول الخليج وتأتى في مقدمتها السعودية والإمارات، كما كانت كل من قَطَر وعُمان تنتميان إليه حتى عهد قريب.

إن هذا التصنيف لدرجة تطور المجتمع المدني في الدول العربية لا يكشف تماما عن طبيعة هذا المجتمع المدني "الناشئ"، لأنه تصنيف ينظر إليه من الخارج، ولكن النظرة المدققة إليه تكشف عن سماتٍ أخرى لهذا المجتمع. من هذه السمات

مثلاً أنه إذا كان المجتمع المدني المقصود، حتى لو كان ناشئا، هو المجتمع المـدني "الرسمي" أو "المنظم"، أي الذي يعلن عن نفسه في صورة نقابات مهنية أو نقابيـة، أو غرف تجارية وصناعية, أو اتحادات لرجال أعمال ومـزارعين أو فلاحـين، أو حتى مؤسسات دينية إسلامية ومسيحية ويهودية، فإنه مازال يمثل تجمعاً نخبوياً إلى حد ما، لأن معظم المواطنين لا ينتمون إليها. فمعظم المواطنين فـي الـدول التـي تعترف بحرية التنظيم مازالوا إما فلاحين أو فقراء المدن الذين يضمهم مـا يـسمى بالقطاع غير الرسمي، وهؤلاء لا وجود لهم داخل المجتمع المدني.

وحتى إذا ما توسع تعريف المجتمع المدني ليشمل أيـضاً المجتمـع غيـر الرسمي، فإنه من الصعب الإحاطة بالتكوينات الداخلة فـي هـذا المجتمـع غيـر الرسمي، ولا يبدو من الكتابات العربية التي تحتفي بالمجتمع المـدني فـي الـدول العربية أنها تلقي أي اهتمام لهذا المجتمع غير الرسمي.

ومن ناحية ثانية فإنه لا يمكن تصور العلاقة بين المجتمع المدني "الناشـئ" والدولة كما لو كانت علاقة بين قطبين متناقضين، فعلاقات التداخل قائمة من خلال قيادة شخصيات حكومية أحياناً ومؤسسات المجتمع المدني. فإذا كان منتدى الحـوار في المملكة العربية السعودية هو صورة لمجتمع مدني ناشئ فإن الذي يـدعو إلـى دورات هذا المنتدى هو الأمير عبد الله ولي العهد. كما أن نقابة المعلمين في مصر يرأسها منذ عهد طويل الدكتور مصطفى كمال حلمي رئيس مجلس الشورى, والذي كان هو نفسه وزيراً للتعليم من قبل.

ويبدو هذا التداخل مرة أخرى في كون قيادات منظمات المجتمع المدني هم أيضاً أعضاء مستويات قيادية في الحزب الحاكم, وهذا هو الحال في مصر وسوريا وربما كذلك في تونس. ويتضح ذلك بصورة أكبر فـي النقابـات العماليـة التـي تحرص معظم النظم العربية وخصوصا الدول التي تنتمي إلى النمـوذجين الثـاني والثالث على أن تكون مجالسها القيادية في أيد "مأمونة".

والسمة الثالثة لهذا المجتمع المدني "الناشئ" هو أنه قد لا يكون مدنياً تماماً، فإذا كان المقصود بالمدني هو التمييز بين "المدني" و"الـديني" فـإن الكثيـر مـن

مؤسسات هذا المجتمع في الوطن العربي في الوقت الحاضر - وقد يكون ذلك هـو أحد أسباب أزمته- هي تحت قيادة إسلاميين. ليس هذا هو حـال مـصر وحـدها, ولكنه حال الأردن وفلسطين والكويت على الأقل. ولاشـك أن تعريـف المجتمـع المدني لا يستبعد وجود مؤسسات دينية، ولاوجود من يسترشدون بالقيم الدينية فـي قيادة أي من مؤسساته الأخرى، ولكن بشرط أن يقبل كل هؤلاء حق كل المواطنين في أن تكون لهم عقائدهم ورؤاهم بالنسبة لأمور الدنيا والدين. ولا يبـدو أن هـذه القيادات الإسلامية لمؤسسات المجتمع المدني قد قبلت ذلك تمامـاً أو أقنعـت كـل المواطنين في قبولها ذلك.

والأزمة التي تعرض لها مثقفون يطرحون رؤى أو يقومـون بأنـشطة لا ترضى عنها المؤسسات الدينية أو أنصار الحركة الإسلامية فـي مـصر والأردن ولبنان من أمثال "فرج فودة" و"نصر حامد أبو زيد" و"يوسف شاهين"، وفى الوقـت الحاضر دكتورة "نوال السعداوى" في مصر, و"مارسيل خليفة" في لبنـان، وحتـى "أسما خضر" في الأردن, هي دليل على أن قبول الحق في الاختلاف مازال قـضية غير محسومة في العديد من المجتمعات العربية في الوقت الحاضر, لا مـن حيـث المبدأ ولا من حيث حدود الاختلاف.

والملاحظ في كل هذه الأمثلة أن أياً من هؤلاء المثقفين لم يجـاهر بعدائـه للدين، ولكنهم إما طرحوا له تفسيراً لا ترضى عنه المؤسسة الدينية الإسـلامية أو الإسلاميون, أو إنهم أخرجوا أعمالاً فنية أو اتخذوا مواقـف سياسـية لا يرضـون عنها.

والسمة الأخيرة في هذا المجال هي عدم التكـافؤ فـي توزيـع المـوارد السياسية داخل منظمات المجتمع المدني، أو بعبارة أخرى التفاوت في توزيع القـوة داخل هذا المجتمع. وقد أخذت كل من منظمات رجال الأعمـال وكـذا المنظمـات الإسلامية في البروز باعتبارها الأقوى تأثيراً من بين كل منظمات المجتمع المـدني الأخرى في العديد من الدول العربية. فمنظمات رجال الأعمال في مصر والمغرب والكويت منظمات نافذة تحظى- وخصوصا ما خرج منها عن سـيطرة القيـادات

الحكومية - بموارد مالية لا تتاح لغيرها من المنظمات, وبصلات واسعة ومتنوعة مع قيادات الدولة والمؤسسات الإعلامية, وبتأييد واسع من المنظمات المالية الدولية ومقدمي المعونة في حالة احتياجها لها.

وتملك المنظمات الإسلامية موارد مالية واسعة وتأييداً كبيراً في صفوف الطبقة المتوسطة, وبصلاتٍ وثيقة مع مثيلاتها خارج أوطانها. وإذا كانت حركة الإخوان المسلمين لا تحظى بوجود رسمي في مصر، فان التنظيم الدولي للإخوان المسلمين يجمعهم مع الإخوان في فلسطين والأردن والجزائر وسوريا, وكذلك أنصارهم في الدول الغربية.

صحيح أن المنظمات العمالية في دول المغرب العربي تملك موارد مهمة وكان لها دورها في حركة التحرير من الاستعمار في صورته التقليدية، كما يمتلك العمال اللبنانيون تنظيماً فاعلاً ومؤثراً، ولكن من المشكوك فيه أن يتوافر لهم ما يتوافر لمنظمات رجال الأعمال والمنظمات الإسلامية من مصادر القوة في الحاضر أو المستقبل.

مظاهر التغير

حتى تكون دراسة التغير في تكوين المجتمع المدني ووظائفه واضحة، فلابد من تحديد نقطة بداية هذا التغير. وربما تكون نهاية حرب الخليج الثانية في فبراير ١٩٩١ هي نقطة بداية ملائمة، لأن التغير في تكوين المجتمع المدني لا يحدث بين يوم وليلة، ولأن أهم التغيرات التي حدثت في المجتمع المدني في الدول العربية هي تلك التي حدثت في دول الخليج، كما أنه يمكن النظر إلى الوجود العسكري الأمريكي في العراق في الوقت الحاضر باعتباره نتيجة متأخرة لحرب الخليج الثانية، أو في عرف مجموعة المحافظين الجدد المحيطة بالرئيس الأمريكي جورج بوش، هي استكمال لمهام حرب الخليج الثانية.

لعل أهم التغيرات التي طرأت على وضع المجتمع المدني في الوطن العربي هي بالفعل ما جرى في دول الخليج، وإذا كان انتخاب مجلس الأمة في

الكويت هو استئناف لمسيرة بدأت منذ استقلال الكويت في سنة ١٩٦٠، حتـــى وإن اعترضت هذه المسيرة بعض العثرات نتيجة تكرار حل هذا المجلس بسبب خلافات معظمها مع الأسرة الحاكمة, متمثلة في وزراء من أعضائها، إلا أن الجديد حقاً هو ما جرى في دول الخليج الأخرى مثل عُمان والبحرين وقطـــر والمملكـــة العربيـــة السعودية.

ويمكن النظر إلى هذه التغيـــرات فـــي ســـياق التطـــور الـــسياسي لهـــذه المجتمعات، فهي تمثل بداية للفصل بين الأسر الحاكمة ومهـــام الحكـــم فـــي هـــذه المجتمعات، والتشديد هنا على كون هذه التغيرات تمثل مجرد بدايـــة، لأن الأســـر الحاكمة في هذه المجتمعات ما تزال تمسك بالمناصب الرئيسية في حكوماتها، إمـــا بجمع رئيس الدولة - الذي يتولى منصبه بالوراثة- بين رئاســـة الدولـــة ورئاســـة الوزراء, كما هو الحال في المملكة العربية السعودية وعمان، وإما أن يتـــولى هـــذا المنصب أحد أعضاء الأسرة. ولكن الاعتراف بانفصال سلطة التشريع عن ســـلطة التنفيذ، والسماح بأن تكون عضوية السلطة التشريعية عن طريق الانتخـــاب، فـــإن ذلك يفتح الباب أمام درجة من المشاركة الشعبية في مهام الحكم، ويمهـــد الطريـــق أمام إخضاع أعضاء السلطة التنفيذية, بمن فيهم أفراد الأسرة الحاكمـــة, للمـــساءلة أمام مجلس منتخب.

وقد يثور تساؤل عن ماهية علاقة كل ذلك بالمجتمع المدني. هذا كله يتعلق بتغيير في تكوين مؤسسات الحكم، وليس بالمجتمع المدني، والواقع أنه حتـــى مـــع الاعتراف بأن العلاقة بين التطور الديمقراطي وظهور مؤسسات المجتمـــع المـــدني علاقة معقدة، فلاشك أن بداية أي توجه نحو الديموقراطية - مهما كان متواضـــعا- من شأنه أن يفتح الباب أمام ظهور هذه المؤسسات وتبلورها. وهكذا فـــإن إصـــدار قانون أساسي في المملكة العربية السعودية, وتشكيل مجلس شـــورى معـــين عـــام ١٩٩٣, والذي أعقبه بعد عشر سنوات انتظام حوار يتبناه ولـــي العهـــد الـــسعودي يدور حول قضايا أساسية في المجتمع السعودي, مثل قضايا التطرف ودور المـــرأة في المجتمع شارك فيه مثقفون من اتجاهات متعددة وشـــاركت فيـــه نـــساء للمـــرة

الأولى، وكان هذا الحوار الذي انتهت دورته الثالثة منذ أيام استجابة مـن الأسـرة الحاكمة لمطالبات المثقفين السعوديين عبر ثلاث بيانات هامة خلال السنوات الأولى للقرن الحادي والعشرين. وفي هذه الأجواء جرت أيضاً انتخابـات فـي الغـرف التجارية في المملكة شاركت فيها نساء، كما تكونت جمعية للصحفيين ذات مجلـس إدارة منتخب, كذلك فقد طالب المثقفون الشيعة بوقف التمييز ضد أبنـاء عقيـدتهم، كما تكرر الانتقاد العلني لدور المؤسسة الدينية في المملكة. وأخيـراً بـدأ تـشكيل مجالس عمالية كخطوة أولى نحو الاعتراف بتنظيم نقابي للعمال.

وربما كانت التطورات في المملكة العربية السعودية هي أكثر التطـورات تواضعاً فيما يتعلق بفتح الباب أمام تطور المجتمع المدني في دول الخلـيج، بينمـا كانت التطورات في البحرين هي الأبعد مدى. فقد وعد الميثاق الوطني أن تتحـول البحرين إلى ملكية دستورية، وهـو أمـر له مغزاه في منطقة الخليج التي تحكمها حتى الآن نظم وراثية يسود فيها رئيس الدولة ويحكم. ومع أن الوضع في البحرين مازال بعيداً عن نموذج الملكية الدستورية التي يسود فيها الملك ولا يحكـم بـسبب السلطات الواسعة التي مازال يتمتع بها رئيس الدولة وأعضاء عائلته، إلا أن مجرد التلويح بهذا المبدأ لن يمر بدون أن يستخلص منه مواطنـو هـذه البلـدان مغـزاه الصحيح، وهو عدم شرعية السلطات الواسعة التي يمارسها أفراد الأسـر الحاكمـة في كل هذه البلدان. كما وعد الميثاق الوطني بتشكيل مجلس شورى منتخـب إلـى جانب مجلس أعلى معين ويتساويان من حيث السلطة، وتم بالفعل انتخاب مجلـس الشورى والذي مارس على الفور دوره في الرقابة على الحكومة، بل وكاد يتـسبب في استقالة بعض الوزراء.

ولكن الأهم من منظور المجتمع المدني كان إقرار العديد مـن الحريـات السياسية للمواطنين, بما في ذلك حقهم في تكوين جمعيات، وبذلك اقتربت البحـرين من الوضع السائد في الكويت التي يسمح دستورها بتكوين جمعيات ولكنه لا يسمح بتكوين أحزاب سياسية، وتكونت على إثر ذلك العديد من الجمعيات في البحـرين،

ولكن التطور الأهم في مغزاه كان السماح للعمال البحرينيين ليس فقط بتكوين نقاباتهم، ولكن حقهم أيضاً في تكوين اتحاد عام لنقابات العمال.

وتقف عُمان وقَطَر في موقف وسط بين البحرين والمملكة العربية السعودية، تقترب فيه الأوضاع في عُمان من أوضاع البحرين من حيث وجود مجلس شورى منتخب، وتقترب فيه قَطَر من السعودية حيث تم إصدار دستور جديد. ولكن التطور الديمقراطي توقف حتى الآن عند إجراء انتخابات بلدية, والسماح بتشكيل نقابات عمالية, مع منح المرأة حق المشاركة السياسية، ولكن لم يتم بعد انتخاب مجلس الشورى الجديد وفقاً للدستور.

وقد كان التطور في أوضاع المرأة في كل من البحرين وعُمان وقَطَر من العلامات البارزة على اتساع المجتمع المدني وأجهزة الدولة لمشاركة نصف المجتمع. لم يقف الأمر عند حد الإقرار للمرأة بحقوق واسعة تشمل الحق في المشاركة السياسية، ولكن امتد هذا التطور ليشمل مشاركة المرأة في انتخابات محلية وقومية انتخاباً وترشيحاً, وتوليها مناصب وزارية في البلدان الثلاث.

أما بالنسبة لدولة الإمارات فقد توقف الوضع فيها عند ما جاء في دستورها الاتحادي، فمجالسها النيابية لا تتشكل بالانتخاب، ولا تجرى الانتخابات فيها على أي مستوى، ومع ذلك يسمح الدستور بتكوين الجمعيات، وهناك العديد من الجمعيات المهنية النشطة التي لم تكتسب بعد وضع النقابة المهنية.

ومع ذلك فقد ساهمت دول الخليج من خلال أجهزتها الإعلامية في فتح آفاق جديدة أمام تطور المجتمع المدني العربي، فقد أطلقت قَطَر قناة الجزيرة الفضائية, والتي مارست الحرية في إعلام المواطنين العرب بما يجري في أوطانهم وفى العالم، وتجاوزت الخطوط الحمراء التي كان يلتزم بها الإعلام المحلي في كل الدول العربية، على نحو لم يتسبب فقط في مضايقة العديد من الحكومات العربية في المغرب والمشرق على حد سواء، ولكن أثار حنق الولايات المتحدة ذاتها, وهى التي تدعي الدفاع عن حرية التعبير في العالم أجمع، وخصوصاً عندما أذاعت هذه القناة رسائل لخصوم الولايات المتحدة الألداء مثل "أسامة بن لادن" و"أيمن

الظواهري" من قادة ما يسمى إعلاميا بتنظيم القاعدة، وفصَّلت في وصف الفظـائع التي ترتكبها سلطات الاحتلال في العراق ومقاومة الشعب العراقي لهـذه القـوات، وتبعت قنوات فضائية أخرى في منطقة الخليج نفس المنهج وفـى مقـدمتها قنـاة العربية، مما دعا الحكومة الأمريكية ليس فقط لانتقاد هاتين القنـاتين علنـاً وعلـى لسان كبار المسئولين في إدارتها، ولكن استهدف جنودها مراسليهما فـي العـراق أكثر من مرة، وذهب بعضهم ضحية أمانتهم في أداء واجبهم الإعلامي والتنويري، ولم يحل هذا دون استخدام الولايات المتحدة لهاتين القناتين عنـدما أرادت إيـصال رسائل مهمة للرأي العام العربي، حيث كان أبرز مثال على ذلك خطـاب الـرئيس الأمريكي إلى الشعب العربي في شهر مايو/أيار الماضي بمناسبة مـا جـرى فـي سجن "أبو غريب" في بغداد، والذي لم يصل فيه الرئيس الأمريكي إلى حد الاعتذار عن هذه الجرائم.

أما خارج منطقة الخليج فقد تراوحت التطورات ما بين انطلاق المجتمـع المدني في لبنان بعد انتهاء الحرب الأهلية فيه وإبرام ميثاق الطـائف عـام ١٩٨٩, وكذلك في المغرب, وخصوصاً بعد انتخـاب حكومـة ائتلافيـة تقودهـا أحـزاب المعارضة، والاعتذار غير المسبوق في أي دولة عربية عن جرائم انتهاك حقـوق الإنسان بإبقاء مواطنين أسرى السجون سنوات عديدة دون محاكمـة مـع وجـود وزارة لحقوق الإنسان، وإقرار مدونة جديدة لحقوق المرأة تتيح لها اتـساعاً كبيـراً في حقوقها الشخصية.

وكان الحد الأدنى من التطورات في ليبيا، والتي على الرغم من الحـديث فيها عن حقوق الإنسان وتخصيص جائزة دولية لها, إلا أنها مازالـت تقـف دون إقرار حقي التنظيم والرأي للمواطنين بدون أي قيودمقبولة. بل كان هناك مـا هـو أسوأ, وهو غياب المجتمع المدني في بعـده الأخلاقـي الـذي يـصون حريـات المواطنين, في ظل حرب أهلية لا تتوقف في الصومال وفى جنوب الـسودان ثـم غربه, وانهيار الأمن تماماً للمواطنين في العراق. وفيما بين هذين القطبين تراوحت أوضاع المجتمع المدني في الدول الأخرى.

وربما تستحق دول النموذج الثاني قدراً أكبر من التفصيل، فقد جرت فيهـا تطورات أكدت على أن الطريق أمام انطلاقة جديدة للمجتمع المدني فيها مسدود في الوقت الحاضر على الأقل، وقد ثبت أن ما حدث فيها لم يكن مسيرة تفـضي إلـى أوضاع أكثر ديموقراطية، وإنما هي تقديم ذلك القدر من التنازل لقوى المعارضـة السياسية والمجتمع المدني بحيث يتم التوقف عند نقطة نهاية أبعد مـا تكـون عـن أوضاع ديموقراطية، ولكنها في نفس الوقت ليست الصورة المألوفة لنظم سلطوية.

وبعبارة أخرى فإن ما جرى في هذه البلدان هو درجة من التحرر السياسي تحول دون إمكانية تغيير السلطة الحاكمة عن طريق صـندوق الانتخـاب، بـل إن حتى هذه الدرجة من التحرر السياسي يمكن تضييقها في أي وقت من الأوقات.

وهكذا توقفت الانتخابات في كبريات النقابات المهنية فـي مـصر، وتـم العدول عن مبدأ الانتخاب في اختيار عمد القرى وعمداء الكليات بالجامعات. وعلى الرغم من النزول على إرادة القضاء ووضع انتخابات مجلسي الـشعب والـشورى تحت رقابة القضاء في كل الدوائر الانتخابية، إلا أن تدخل الشرطة كان يحول بـين المواطنين وأداء واجبهم الانتخابي في الدوائر التي ينتظر أن يفوز فيهـا مرشـحو المعارضة.

وفى تونس أصبحت الإجراءات التعسفية في مواجهة الصحفيين ونـشطاء حقوق الإنسان أموراً روتينية. وفى الجزائر، وعلى الرغم من انخفـاض مـستوى العنف الذي أعقب إلغاء الانتخابات النيابية في يناير سـنة ١٩٩٢، إلا أن الحظـر على الجبهة الإسلامية للإنقاذ مازال مستمراً. وخلال فترة احتدام الحـرب الأهليـة تعرض العديدون -خصوصاً من المثقفين والنساء- وكـذلك مواطنـون عـاديون, فضلاً عن قوات الأمن للاغتيال, ربما على أيدي الفصائل المـسلحة فـي الحركـة الإسلامية أو التي تدعى الانتساب إليها، ومازال العنف مـستمراً وإن كـان علـى نطاق أضيق من السابق بكثير. كما ظهـرت بحـدة مـشكلة الأقليـة الأمازيغيـة، واقترنت بدورها بالعنف إلى حد ما. ومع أن حكومة الرئيس "عبد العزيز بوتفليقـة"

أبدت بعض الاستجابة لمطالب الحركة الأمازيغية، إلا أن ذلك لم يكن كافياً من وجهة نظر الحركة. وينطبق ذلك على الدول الأخرى المنتمية إلى هذا النموذج.

وإذا كانت حدة العنف قد هدأت إلى حد ما في الجزائر على نحو سمح لمعظم مؤسسات المجتمع المدني بمزاولة نشاطها، إلا أن الأمر كان أسوأ في عدد من الدول العربية الأخرى التي انهارت فيها الدولة, إما تماماً كما هو الحال في الصومال، وفي العراق في أعقاب الاحتلال العسكري الذى تقوده الولايات المتحدة منذ أبريل سنة ٢٠٠٣، أو في بعض الأقاليم، كما هو الحال في الأقاليم الجنوبية والغربية في السودان. حيث واجهت مؤسسات المجتمع المدني القائمة أقسى الاختبارات التي لا يبدو أنها استطاعت الصمود أمامها أو حتى مجرد بقائها في أماكن نشاطها, سواء في غرب السودان أو فى الصومال. ومع أنها تمتعت بقدر من الحرية في مزاولة بعض أنشطتها في العراق، إلا أنه يبدو أن أكثرها قدرة على الصمود كانت تلك التي ارتبطت بالمؤسسات الدينية السنية والشيعية, أو التي زاولت نشاطها في المناطق الكردية شمال العراق. وفى الحالة الأخيرة يمكن القول بأن المؤسسات الدينية السنية والشيعية قد جاهدت بنجاح لتأكيد الهوية المشتركة للعراقيين أيا كانت انتماءاتهم الدينية في وجه محاولات عديدة سلمية ومسلحة لتأكيد الانقسام الطائفي في العراق.

وعلى أي الأحوال فقد عرفت كل المجتمعات العربية تطورين هامين خلال الفترة موضع الدراسة, يتعلق أولها بتكوين المجتمع المدني ذاته والذي تمثل في ظهور فاعلين جدد داخل المجتمع المدني، في مقدمتهم منظمات حقوق الإنسان ومنظمات الدفاع عن البيئة. وقد ارتبطت معظم المنظمات الجديدة - في بداياتها على الأقل- بالمنظمة العربية لحقوق الإنسان، وتعرض الكثير منها للهجوم من جانب أنصار الحكومات القائمة، واتهمت بالعمالة لقوى أجنبية لاعتماد معظمها على تمويل خارجي، ولكن انتهى الأمر في عدد من الدول العربية إلى الاعتراف بشرعية المطالبة باحترام حقوق الإنسان، بل والاعتراف بمنظمات حقوق الإنسان كطرف فاعل في المجتمع المدني، كما كان الحال في الأردن ومصر والمغرب.

وتمثل التطور الثاني منذ أوائل القرن الحادي والعشرين في تسارع حركة المجتمع المدني الناشئ في الوطن العربي, وتكثف نشاطه, وبدء استخدامه أدوات جديدة في مزاولة نشاطه. فقد تعددت لقاءات منظمات المجتمع المدني في العام الأخير، على الصعيدين القطري والقومي، وخصوصاً في بلاد مثل سوريا والسعودية والبحرين ومصر. فعلى المستوى القطري عقدت لقاءات في بيروت والإسكندرية وعمَّان، أكدت كلها على ضرورة رفع القيود على نشاط مؤسسات المجتمع المدني، والاعتراف بها، بل وتنظيمها لقاءات على هامش لقاءات القمة العربية، وحتى في المدن التي يلتقي فيها قادة الدول الصناعية المتقدمة الذين أبدوا اهتماماً مفاجئاً بقضية الديموقراطية في البلاد العربية, وطرحوا الكثير من المبادرات في هذا الخصوص.

لقد بدأت بعض منظمات المجتمع المدني الناشئ في استخدام أساليب جديدة في نشاطها مثل تعبئة المواطنين في أعمال احتجاجية واسعة, كتلك التي شهدتها مدن عربية عديدة أثناء حرب الخليج الثانية والعدوان الأمريكي على العراق، وكذلك تضامنا مع انتفاضة القدس. وإذا كانت هذه الأساليب معهودة لدى منظمات المجتمع المدني في المغرب العربي فقد كانت جديدة على منظمات المجتمع المدني في دول أخرى مثل مصر, بل لقد كسبت هذه المنظمات للمواطنين حقهم في التظاهر السلمي, وسلمت بذلك السلطات المصرية, علماً منها بقوة الشعور المعادى لتدخل الولايات المتحدة العسكري في العراق، ثم تعاملت مع ممارسة هذا الحق بانتقائية بعد ذلك، وان كانت بعض منظمات المجتمع المدني وأحزاب اليسار قد لجأت إلى استخدام هذا الأسلوب بعد ذلك وسمحت به سلطات الأمن، ولكن مع تواجدها في أماكن التجمع بكثافة هائلة.

أخيراً فقد عرفت منظمات المجتمع المدني العربي كيف تنسق نشاطها في إطار حركة دولية مثل تآلف إيقاف الحرب الذي اجتمع في القاهرة مرتين, أولاهما في ديسمبر ٢٠٠٢ قبل شن الحرب على العراق، ومرة أخرى بعد هذه الحرب، واستخدمت حركة مناهضة الحرب وحركة حقوق الإنسان أساليب البريد

الإلكتروني في التواصل مع أعضائها وإبلاغهم بموعد وأماكن التجمع للتظـــاهر أو تنظيم مسيرات. واستخدمت منظمات المجتمع المدني كذلك أسلوب جمع التوقيعـــات على نطاق واسع، وربما كان أشهر هذه الحالات قيـــام داعيـــة المجتمـــع المـــدني السوري "أكثم نعيسة" باستخدام هذا الأسلوب ونجاحه في جمـــع توقيعـــات ٧٥٠٠ سوري يطالبون بوقف القيود على حركة المجتمع المدني في سوريا، كما نجح فـــي تنظيم تجمع احتجاج صامت لنفس الغرض، وعاقبته الحكومة السورية علـــى ذلـــك بالسجن الذي لم يخرج منه حتى كتابة هذه السطور.

وأخيراً فقد اقترن هذا التطور بتـــشديد الرقابـــة مـــن جانـــب الحكومـــات والسلطات العربية على الجمعيات الخيرية الإسلامية خصوصاً، وبدرجة أكبر فـــي دول الخليج وفلسطين, استجابة لشكوك الحكومة الأمريكيـــة فـــي أعقـــاب أحـــداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ في أن تكون هـــذه الجمعيـــات مـــصدر تمويـــل للمنظمات التي تصنفها وزارة الخارجية الأمريكية باعتبارها منظمات إرهابية، وقد كان لذلك أثر سلبي للغاية على نشاط هذه الجمعيات, وخصوصاً في الضفة الغربية وغزة.

أسباب هذه التطورات:

قد يسارع بعض المراقبين إلى الاعتقاد بأن سبب هـــذه التطـــورات هـــو مجاهرة الولايات المتحدة بتبنيها الدعوة إلى نشر الديموقراطية في الشرق الأوســـط, وخصوصاً في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر, التي نسبها كتاب أمريكيون إلى غياب الديموقراطية في البلاد العربية، مما يؤدى إلى أن تصبح هـــذه البلـــدان بؤرة لتفريخ الإرهاب. وربما كان سبب نشر هذا الاعتقاد في الولايات المتحدة هـــو رغبة أصدقاء إسرائيل في إبعاد المسئولية عنها باعتبار أن السبب الحقيقـــي لنقمـــة الشعوب العربية على حكومة الولايات المتحـــدة هـــو تبنيهـــا المطلـــق للمواقـــف الإسرائيلية المتطرفة التي لا تلقى بالاً, سواء إلى القانون الدولي, أو إلى التزامـــات حكومات إسرائيلية متعاقبة إزاء الشعب الفلسطيني بموجب اتفاقـــات وقعتهـــا مـــع

السلطة الفلسطينية وبحضور أمريكي. ويدلل أصحاب هذا الرأي على ذلك بتسارع هذه المبادرات العربية، بما في ذلك قرارات القمة العربية الأخيرة في تونس, بعد أن عرفت الحكومات العربية بأفكار الإدارة الأمريكية في إطار المشروع المسمى بالشرق الأوسط الكبير.

والواقع أن هذه التطورات هي نتيجة لأسباب متعددة, بعضها داخلي وبعضها الآخر خارجي، كما أنه لم يكن لها نفس الأثر على حركة المجتمع المدني العربي.

فمن حيث الأسباب ذات الأثر الإيجابي على حركة المجتمع المدني, يمكن القول بأن الشعوب العربية في الخليج كانت مؤهلة بالفعل للانتقال إلى علاقة جديدة بين المواطنين والدولة، فقد ارتفعت مستويات التعليم بين مواطني هذه الشعوب، كما ارتفعت مستويات رفاهتهم، وعرفوا التنقل بأعداد كبيرة إلى دول أخرى تسودها أوضاع أكثر ديموقراطية، بجانب ضعف قدرة حكومات هذه البلدان على إجزال العطاء للمواطنين لشراء ولائهم, وذلك مع انخفاض أسعار النفط في منتصف الثمانينيات الماضية، كذلك فقد خشي حكام دول الخليج من خروج دعوات مماثلة لما صدر عن النظام العراقي في صيف ١٩٩٠ بشأن الثورة عليهم لارتباطهم الوثيق بقوى أجنبية هي التي تحمى بقاءهم على عروشهم. ويمكن فهم التطورات التي جرت في المملكة العربية السعودية ومنذ سنة ١٩٩٢ في هذا الإطار.

وقد كان توسيع نطاق الحقوق السياسية للمواطنين هو الوسيلة التي اتبعتها حكومات ذات شرعية مهتزة لكسب قدر من الشرعية من المواطنين، ولذلك جاء توسيع الحقوق السياسية للمواطنين أحيانا في أعقاب مظاهرات عارمة تحتج على السياسة الاقتصادية للحكومات القائمة. وقد كان ذلك هو الحال خصوصا في كل من الجزائر والأردن، والتي جاء التحول إلى التعددية السياسية في كل منهما في أعقاب المظاهرات المعروفة بمظاهرات الخبز في سنة ١٩٨٨ في الأولى و١٩٨٩ في الثانية. أو جاء ذلك في بداية حكم جديد يريد رئيس الدولة فيه أن يكسب

الشرعية بالتمايز عن سياسات سلفه التي سببت قدراً من السخط بين المواطنين. وينطبق ذلك على التطورات التي حدثت في قَطَر والبحرين, وربما أيضاً في المغرب والأردن في أعقاب الخلافة على رئاسة الدولة في كل منها, كما ينطبق بدرجة محدودة على مصر وسوريا بعد وصول كل من الرئيس أنور السادات إلى السلطة ونجاحه في وضع خصومه من القادة الناصريين في السجن، وكذا في الانفراجه المؤقتة المحدودة التي حدثت في سوريا في أعقاب تولى بشار الأسد الرئاسة خلفا لوالده الرئيس حافظ الأسد.

وفي المقابل فقد تمثلت التطورات الداخلية ذات الأثر السلبي على حركة المجتمع المدني في احتدام المنافسة بين الحزب الحاكم وجماعات المعارضة، وخشية الحزب إما من تولي المعارضة السلطة بدلاً منه باستخدام وسائل سلمية أو عنيفة، أو من نمو شعبية بعض قوى المعارضة, وبما يؤثر على استقرار نظام الحكم. وقد كانت العلاقة المتوترة بين حكومات الجزائر ومصر وتونس وقوى المعارضة الإسلامية خصوصاً هي السبب في حالة الجمود السياسي التي تقف كل منها فيها في الوقت الحاضر، وإن كان ينبغي على الفور ملاحظة أن هذا التوتر يمتد في الحالات الثلاث إلى قوى معارضة أخرى ليبرالية ويسارية في مصر وتونس، وإسلامية وأمازيغية في الجزائر.

ويرى كاتب هذه السطور أن هذه الأسباب الداخلية هي الأهم في تفسير مسيرة المجتمع المدني الناشئ في الدول العربية، وذلك لأن الحكومات العربية لا تعتقد في جدية دعوة الحكومات الغربية إلى الديموقراطية في الشرق الأوسط، فسلوك هذه الحكومات - وخصوصاً الحكومتين الأمريكية والبريطانية- تجاه الوطن العربي لا يتفق مع أي مفهوم للديموقراطية:

* **فهما يدللان حكومة إسرائيل التي تنتهك يومياً مبادئ الديموقراطية في تعاملها مع الشعب الفلسطيني.**

* كما ترفض حكومة الولايات المتحدة التعامل مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات على الرغم من أنه منتخب ديمقراطياً.

* كذلك فقد مارست الحكومتان أرخص صور الكذب على الرأي العام لـدى كـل منهما لتبرير حربهما غير القانونية وغير الشرعية وغيـر العادلـة علـى شـعب العراق.

* كما أن أسلوب البلدين في حكم العراق, وممارسة أبشع صـور التعـذيب ضـد المواطنين العراقيين, والذي يتنافى مع أبسط مفاهيم حقوق الإنسان, لا يعطـي أيـاً منهما مصداقية في الحديث عن الديموقراطية.

ولهذا تُظهر الحكومات العربية, وفي السعودية ومصر خصوصاً, أنهـا لا تعترض على الدعوة للإصلاح السياسي، وأنها تمارسه بالفعـل. ولـذلك فـان أداء بعض الطقوس شبه الديموقراطية مثل: إنشاء منتدى الحوار في المملكـة العربيـة السعودية, والحديث عن الإصلاح في مكتبـة الإسـكندرية لا يـضر، ولكـن دون الذهاب إلى اتخاذ أي خطوات حقيقية نحو تطور ديمقراطي، فهذا مالا يريده حكـام هذه البلاد, ولا ما تريده حكومة الولايات المتحدة، لأن ذهاب المـواطنين العـرب إلى صندوق الانتخاب دون أن تعد الحكومات العربية عدتها لذلك قد يـأتي بأسـوأ النتائج لهذه الحكومات ولأصدقائها في الغرب, وهذا هو درس التجربة الجزائريـة في يناير سنة ١٩٩٢. وليس هناك أدنى شك لدى الحكومات العربية فـي أن الإدارة الجمهورية في واشنطن لا تريد مواجهة مثل هذا الموقف.

بل إن هذه العوامل الخارجية هي نفسها ذات أثـر سـلبي علـى حركـة المجتمع المدني العربي، فقد استجابت حكومات عربية لشكوك الإدارة الأمريكية في كون الحركات الإسلامية في الوطن العربي هي مصدر مساندة وتمويل للحركـات المسلحة التي ترفع راية الإسلام السياسي، ومن ثم أخذت حكومات مصر والـيمن والمغرب والسلطة الفلسطينية في تـضييق الخنـاق علـى الحركـات الإسـلامية ومنظماتها فيها، بما في ذلك الجمعيات الخيرية التي قد لا يكون لها شـأن بالعمـل السياسي، وفعلت حكومات الخليج وخصوصاً في السعودية والكويـت والإمـارات نفس الأمر. وقد وضع ذلك بعض أهم الفاعلين في حركة المجتمع المدني العربـي موضع الشك، وقيد من تفاعلهم مع غيرهم من الفاعلين في هذا المجتمـع المـدني

الناشئ، وجعلهم يبدون كطرف غير مرضى عنه، رغم أنهم قد يكونوا أكثر الفاعلين في حركة المجتمع المدني ارتباطاً بالمواطنين.

أبعاد دور منظمات المجتمع المدني ومدى فاعليتها

كما تتعدد منظمات المجتمع المدني تتعدد أدوارها، أو مجموعة التوقعات المرتبطة بها، كما تتداخل هذه الأدوار، بحيث يندر أن تقتصر منظمة في المجتمع المدني على أداء دور واحد، فالمنظمات النقابية هي منظمات مطلبية وخدمية وأدوات تعبئة سياسية في نفس الوقت، والمؤسسات الدينية تشكل وعى المواطنين وتقدم لهم خدمات أيضا.

ويمكن إجمال الأدوار التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني الناشئ في الوطن العربي فيما يلي:

١- **منظمات مطلبية**: أي تطرح مطالب للمواطنين غالباً في مواجهة سلطات الدولة.

٢- **تقديم خدمات**: تقدم بعض منظمات المجتمع المدني خدمات للمواطنين في مجالات التعليم والصحة والاتصالات وغيرها، وربما كان ذلك من أول أدوار هذه المنظمات.

٣- **تقديم الرعاية**: توفر بعض منظمات المجتمع المدني الرعاية للمواطنين ذوي الحاجة مثل المقعدين وكبار السن والمعوقين.

٤- **التنمية الاقتصادية**: تقوم بعض منظمات المجتمع المدني بدفع تنمية المجتمعات المحلية والوطنية, إما مباشرة بالقيام بأنشطة اقتصادية في مجال الصناعات الصغيرة مثلا، أو تطرح أفكاراً بالنسبة لهذه التنمية.

٥- **نشر الثقافة**: تقوم بعض منظمات المجتمع المدني بنشاط ثقافي, مثل تشجيع الفنون الجميلة، ونشر ثقافة التسامح.

٦- **النهوض بالبيئة**: تهتم بعض منظمات المجتمع المدني بخدمة البيئة وبالنهوض بها وحمايتها من صور الاعتداء البيئي المختلفة.

٧- **التعبئة السياسية**: ترتبط بعض منظمات المجتمع المدني بحركات سياسية معينة، وتقوم بتعبئة الأعضاء لصالح هذه الحركات السياسية.

٨- **التواصل مع شعوب أخرى**: فجمعيات الصداقة هي من بين جمعيات المجتمع المدني التي تسعى لتوثيق علاقات الود والتفاهم بين الشعوب.

٩- **مكافحة الحروب**: وجماعات السلام هي من بين منظمات المجتمع المدني التي تهتم بتوطيد السلام ومكافحة الاتجاهات العدوانية.

١٠- **مراقبة الحكومات**: تهتم بعض منظمات المجتمع المدني بمراقبة الحكومات, إما بدعوى مكافحة الفساد, أو لحماية حقوق المواطنين والوقاية من الاعتداء عليها.

١١- **دفع التطور السياسي**: في الاتجاهات التي يحبذها أعضاء هذه المنظمات, سواء نحو مزيد من الليبرالية السياسية والاقتصادية, أو تعميق الديموقراطية، أو تحقيق الوحدة العربية.. الخ.

والأمر المؤكد أنه من الصعب تقويم نشاط منظمات المجتمع المدني العربي في كافة هذه الأدوار، ولكن الانطباع الغالب هو أن هذه المنظمات تعمل في بيئة غير مواتية تماماً، ولذلك فإن مجرد بقائها هو في حد ذاته نجاح. فهي قد لا تحظى بتمويل كاف، أو تواجه تعقيدات إدارية وقانونية، أو تتعرض للقمع من جانب سلطات الأمن، أو تواجه ثقافة اتكالية لا تشجع على المشاركة. ومع ذلك فلا يمكن أن يكون هذا الوضع مُرضياً، ولذلك يقتضي الأمر التفكير في أساليب تفعيل عمل هذه المنظمات، لأن تفعيل دورها هو بكل تأكيد خدمة للمجتمع. ويمكن أن تتمثل اتجاهات التفعيل فيما يلي:

١- **نحو المواطنين**: بتنمية العلاقة مع المواطنين بالعمل معهم لتأكيد أن هدف هذه المنظمات هو خدمة هؤلاء المواطنين بالأساس، والرقى بأحوالهم، بتبني الخطاب الذي يفهمه هؤلاء المواطنين، وبجعل المنظمة وثيقة القرب من اهتماماتهم.

٢- **نحو السلطات الحكومية**: بتأكيد أن دور هذه المنظمات هو في جانب منه يتكامل مع دور الحكومة ولا يتعارض معها، وذلك بافتراض أن هذه الحكومة من النوع الذي يقبل مثل هذه العلاقة, وقد لا يكون ذلك متاحاً في كل الدول العربية, ولا بالنسبة لكل منظمات المجتمع المدني.

٣- **نحو المنظمات الأخرى المشابهة**: بالتعاون وليس بالدخول في علاقات تنافسية معها, أو على الأقل تحديد مجالات للتعاون وأخرى للمنافسة إذا كان لابد من المنافسة، فلا شك أن هناك أهداف مشتركة لكل هذه المؤسسات, وهي توسيع نطاق حركة استقلال المجتمع المدني.

٤- **نحو المنظمات العربية**: بتوثيق الصلات معها وتنمية الجهود المشتركة. إذ إنه يوجد قدر كبير من التلاقي في الأهداف والمشاركة في نفس بيئة العمل.

٥- **نحو منظمات دول الجنوب**: بتنمية فرص التعاون خدمة للمصالح المشتركة, وللتعلم من التجارب الناجحة في بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية خصوصاً.

٦- **نحو منظمات المجتمع المدني في الدول المتقدمة ذات التوجهات المتشابهة**: لتوثيق عرى الصداقة وللتعلم من تجاربها, والاشتراك في مهام نضالية خدمة لأهداف مشتركة.

٧- **نحو العاملين في المنظمة ذاتها**: لرفع مستوى كفاءتهم وتعزيز مهاراتهم وتنمية شعورهم بالانتماء لمنظمة تعمل في مجال المجتمع المدني, ولكي يتشربوا قيم حقوق الإنسان الضرورية لوجود مجتمع مدني فاعل.

* * *

ثانياً: التعقيبـــات

د.عز الدين سعيد الأصبحي*

أحضر منذ شهرين تقريباً ندوات متتالية حول التحديات التي تواجه الوطن العربي، كانت آخرها مناقشة حول خطة العمل الصادرة عــن الــدول الــصناعية الثمانية, والتحديات التي تواجه الإصلاح في الوطن العربي.

وصلت البارحة إلى الإسكندرية بعد رحلة فيها الكثير من التحديات, وفوجئت بأن علي أن أعقب على ورقة د. مصطفي كامل السيد فقلت هذه أيضاً إحدى التحديات التي تواجه المجتمع المدني العربي. أن تعقب على ورقة بهذه الأكاديمية وأكاديمي مثل د. مصطفي كامل السيد، وأن يرأس الجلسة د. عزمي بشارة فهذا تحدٍ آخر في هذه الجلسة.

يقول الباحث نفسه إنه يجد صعوبة في الحديث عن هــذه الورقــة وهــي موضوع صعب للغاية، وبالتالي سيكون التعقيب عليه صعباً إلي حــد مــا، ولــذلك فسوف أقتصر في تعقيبي علي بعض الملاحظات الأساسية التي عنَّــت لــي أثنــاء قراءتي لها. ومن ثم فإن ما يجب أن أشير إليه بداية في حديثي أن هذه الورقة وهذا العنوان هو المحور والقلب الحقيقيان لندوة ولحلقة نقاش متكاملــة تــدرس معــالم التغيير في المنطقة ودور منظمات المجتمع المدني في هــذا التغييــر، وأثــر هــذا التغيير على المجتمع المدني، وأيضا دور المجتمع المدني في إحداث هذا التغيير.

هذه في الواقع هي العلاقة الجدلية في الموضوع, ولذا فإنني أعتقد أن هــذه القضية من الأهمية بمكان بحيث إنها تتجاوز ورقة عمل واحدة، وتتجاوز أكثر مــن حلقة نقاش إلى ندوة حقيقية. تُرى إلى أي مدى يكون هذا التغيير حقيقي في المنطقة العربية، وما هو دور المجتمع المدني بما فيه الأحزاب والنقابات والمنظمــات فــي هذا التغيير؟

---

* مدير مركز التدريب والتأهيل لحقوق الإنسان، اليمن

الملاحظات الأساسية التي رأيت أن أتحدث عنها في عجالة سريعة تتمثل فيما يلي:

الملاحظة الأولى: أبدأ من مسألة ما نسميه - كما سبق أن قال د.عزمي بشارة - مأزق المفهوم، وكل الأوراق التنظيرية التي تُطرح عن المجتمع المدني قد تبدأ بهذه المشكلة التي ربما لم نخرج منها كثيراً خلال السنوات الماضية, وهي مفهومنا للمجتمع المدني، من حيث حدوده وتحدياته.

يمر مفهوم المجتمع المدني في الوطن العربي بحالة من فوضى التعريف إلى حد كبير، ما يجعلنا نرى بأن وصف هذا المجتمع يكون أكثر دقة من مسألة وجود تنظير دقيق للمفهوم. ولكن هناك وصف حقيقي للمجتمع المدني في الوطن العربي, ربما ليس فقط هذه المؤسسات التي نعني بها المؤسسات غير الحكومية والمؤسسات المستقلة والطوعية، ولكن نقصد بها أيضاً تلك التي تمارس مهام تحديث المجتمع، وأنها تمارس الديموقراطية داخلها وفيما بينها، وكذلك يجب أن يكون لديها ما يميزها عن المؤسسات التقليدية. إنها تؤمن وتدعو إلى القبول بالتعددية والاختلاف والحوار والتسامح، وكذلك كمنظومة قيمية أخلاقية تلتزم بها نظرياً وتمارسها سلوكاً.

وعليه, فلابد إذن من توفر صفات أساسية في مؤسسات المجتمع المدني وهي: الفاعلية والإنجاز، والشفافية والمساءلة، والالتزام القيمي والأخلاقي لدى العاملين في هذه المنظمات، وخلق تقبل مجتمعي لها وتبادل الثقة.

الملاحظة الثانية: أن الورقة قد ركزت بشكل أساسي على إرجاع مظاهر التغيير في المنطقة إلى حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، وهي نقطة أساسية ربما يثيرها الباحث لأن المنطقة مرت بالتغيير الحقيقي فيها بسبب الحرب, وله بالفعل الكثير من الحق في ذلك, لأن حرب الخليج الثانية ربما شكلت زلزالاً حقيقياً على كل المستويات السياسية والثقافية والعلاقات, وحتى على مستوي المفاهيم التي بقيت راسخة لخمسة عقود في المجتمع العربي. ولكن السؤال الأساسي هو: إذا كانت التغييرات التي حدثت في عام ١٩٩١ بسبب الحرب قد أثرت بشكل أساسي على

الأنظمة السياسية القائمة في المنطقة العربية، فإلى أي مدى أثرت علـى المجتمـع المدني؟ بمعنى آخر هل أثر الانفراج السياسي والهامش الديمقراطي الذي حدث بعد ١٩٩١ في المنطقة بفعل عامل الحرب والعوامل الداخلية والخارجية بشكل أساسـي على وجود مجتمع مدني قوي ونشط بالمنطقة؟ قد يكون الأمر غيـر ذلـك، ولكـن هناك ملاحظة طرحتها د.أماني قنديل تقول بأن هذه الأحداث ربمـا تكـون أثـرت على شكل النظام السياسي، ولكنها لم تؤثر على شكل المجتمع المـدني ودوره فـي المنطقة.

من جانب آخر هل يعني وجود هامش من الديموقراطية وحرية الـصحافة وحرية الرأي وجود مجتمع مدني قوي وفعال؟ فإذا غاب الهامش الديمقراطي فـي بلد مثل المغرب وألغيت وزارة حقوق الإنسان أو حدثت مصادرة لحريـة الـرأي والصحافة, هل يعني ذلك غياب مؤسسات المجتمع المدني؟ إنني أرى العكـس, إذ أعتقد أن مؤسسات المجتمع المدني ظلت فاعلة وقوية برغم ضمور هذا الهامش في بلدان مثل الأردن أو المغرب, وربما مثل اليمن, وبالتالي فلا يمكـن الـربط بـين مسألة وجود هامش سياسي ديمقراطي ووجود انتعاش حقيقي لمؤسـسات المجتمـع المدني.

الملاحظة الثالثة: وتتعلق بمسألة الربط بين انتـشار حالـة العنـف فـي المجتمع العربي واختفاء دور مؤسسات المجتمع المدني، والمثل الذي طـرح هـو الجزائر. والسؤال هو: هل عمل انتشار العنف في الجزائر خلال الفتـرة الماضـية على إلغاء دور مؤسسات المجتمع العربي .. أم العكس؟ ربمـا العكـس, ذلـك أن انتشار العنف قد خلق منظمات قوية من أجل نشر التسامح والثقافـة، ومـن أجـل الحوار الديمقراطي, ولحل النزاعات السلمية, والدفاع عن الديموقراطيـة وحقـوق الإنسان.

وسأضرب على ذلك مثلاً سريعاً بما قمنا به في الشبكة الدولية للحـد مـن سوء استخدام الأسلحة الصغيرة, فقد كنا نبحث عن بعض الحالات التي تنتشر فيهـا الأسلحة الصغيرة في المنطقة العربية ومنها الصومال، وكان التصور الأوّلي كمـا

ورد في ورقة د. مصطفى كامل السيد بأن شكل الدولـــة قـــد انتهـــى تمامـــاً منـــذ ١٠سنوات أو ١٣سنة, ومن ثم فلا يمكن أن يوجد فيها مجتمع مدني، ولكن كانـــت المفاجأة لنا جميعاً أثناء البحث بأن هناك العشرات من المنظمات غيـــر الحكوميـــة ومؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في الصومال. كذلك يوجد لـــدينا نمـــوذج آخـــر بالنسبة لحالات العنف وهو نموذج فلسطين.

الملاحظة الرابعة: كنت أتمنى أن نقف كثيراً أمام التغييرات التي طـــرأت على مؤسسات المجتمع المدني ذاتها بالمنطقة العربية، وما إذا كان هناك تحـــسن أو تطور, أو حدث نوع من التراجع عن الفكرة منذ بداية نشوء المجتمع المدني وبداية حركة حقوق الإنسان عام ١٩٨٣ عندما أنشئت المنظمة العربية لحقـــوق الإنـــسان، وإلى أي مدى أحدثت التغييرات الحديثة في التسعينيات, سواء الخارجية أو حـــرب الخليج أو الإصلاحات السياسية الداخلية نوعاً من التحـــسن الـــداخلي فـــي مـــسألة المجتمع المدني العربي ذاته؟ من حيث طبيعة التغيير داخل هذه المنظمـــات بـــشكل أساسي، وظهور جيل جديد من مناضلي حركة حقوق الإنسان؟ ومدى فعاليته بسبب حرب الخليج أو غيرها.

الملاحظة الخامسة: وهي تخصني شخصياً لأنني أتيت مـــن الـــيمن وقـــد رأيت أن الورقة تغفل الإشارة إلى تطور وتنامي مؤسسات المجتمـــع المـــدني فـــي اليمن، وأعتقد أن هذا الجزء من الوطن العربي بحاجة إلى دراسة أعمـــق ونظـــرة أكثر دقة، ربما لأن لدينا تجربة أخرى تختلف تماماً عن بعـــض الـــدول العربيـــة الأخرى, كما أن هناك أسباباً داخلية غير مسألة حرب الخليج ودعـــوات الإصـــلاح الخارجية قد تكون تلبية لاحتياجات المجتمع اليمني، أو ربما لأن اليمن قد مر منـــذ سنة ١٩٩٠ بالوحدة اليمنية وإعلان الديموقراطية والانفراج السياسي، وظهر هنـــاك أكثر من ٢٠٠٠ منظمة. كما يوجد أيضاً نشاط حقيقي للمجتمع المدني وللمعارضـــة ينبغي أن يلقى عليها الضوء بشكل أكثر إيجابية.

أخيراً هناك نقطتان إضافيتان:

النقطة الأولي: وتتعلق بأبرز التحديات التي تواجــه مؤســسات المجتمــع المدني بسبب التغييرات الحالية، وقد تناولتها الورقة بشكل عميق إلى حــد كبيــر, ومن ثم فسوف أجملها في نقاط سريعة كنوع من ترتيب الأفكار. وذلك على النحــو التالي:

* **تحديات قانونية:** تتمثل في الاعتراف بشرعية المجتمع المدني، حيث قام الوسط العربي بعمل ما يمكن أن نسميه بالمطاردة القانونية والتشريعية لمؤسسات المجتمع المدني من حيث الاعتراف أو عدم الاعتراف بهذه المنظمات.

* **تحديات ثقافية**: فلا تزال مسألة الثقافة والقبول بالآخر والثقافة المدنية تقف بقــوة كتحدٍ أساسي أمام مؤسسات المجتمع المدني.

* **تحديات على مستوى التمويل والإدارة**: وهي أيضاً تحديات حقيقية ولا علاقــة لها بالتغييرات الحالية, وتتعلق بمسألة التنظيم والافتقار إلى الكوادر البشرية داخــل هذه المنظمات.

نلاحظ أن د.مصطفي كامل السيد قد طرح في أول الورقة سؤالاً أساســياً، وكنت أتمنى أن تركز الورقة كلها في الإجابة على هذا السؤال وأن يعطى حقه من الإجابة في حلقة النقاش الحالية. ويدور هذا السؤال حــول ماهيــة دور مؤســسات المجتمع المدني في التغييرات الجارية في المنطقة، وكذلك دورها المــستقبلي إزاء هذه التغيرات الحادثة. وهو بلا شك سؤال هام وعلى جانب كبير مــن الخطــورة, ويجب أن نتوقف أمامه بقوة, حيث يحتاج منا جميعاً وليس مــن الباحــث فقــط أن نركز عليه بشكل أساسي.

وبشكل مختصر وسريع, فإنني أرى أن دور المجتمع المدني يتمثــل فــي الآتي:

* دعم جهود تحقيق التنمية الشاملة.

* فتح قنوات شرعية للمشاركة الشعبية وتنمية الديموقراطية, خاصة مــع تراجــع دور الأحزاب بالمنطقة العربية، وتغيير مؤسسات المجتمع المدني الحديث بشكل

إيجابي بحيث أصبحت تعتبر مدارس أولية للديموقراطية والرأي الآخر.

* خلق مواطن قادر علي التغيير من خلال اكتسابه ثقافة مدنية تتمحور حول قيم الإنجاز والمشاركة والمبادرة والعمل الجمعي.

* بلورة مفهوم المواطنة ذات الحقوق المدنية والسياسية.

* تفعيل العلاقة الاجتماعية وفق أطر مؤسسية حداثية تتجاوز العلاقات العصبية, خاصة في هذه المنطقة.

* * *

ثالثاً : المناقشات

رئيس الجلسة (د.عزمي بشارة)

الهدف الذي جئنا من أجله هو مناقشة دور المجتمع المدني في عملية الإصلاح الذي هو عنوان الندوة. في اعتقادي من خلال ملاحظة ما تم في الجلسة السابقة هو أننا نفتح عدداً من المحاور ثم نتركها, وقد نفتح الآن المزيد ونتركها مفتوحة أيضاً, بينما يجب أن يكون هناك تراكمية للمعرفة. من ثم علينا أن نحصر النقاش في محور أو اثنين ولا داعي للحديث حول ما أغفله الباحث من التنظيمات, أو ما فات عليه أن يقوله.. إلخ. فإذا تركنا الحوار ليأخذنا إلى تحقيق أكاديمي في ماهية المجتمع المدني, وماهية الحداثة, ولا علاقة لها بموضوع هذه الندوة.

ففي اعتقادي أنه موضوع طويل جداً وتم تشخيصه أوروبياً عند "هيجل" و"مونتسكييه" و"لوك" و"آدم سميث"، فماهية المجتمع المدني، كان تشخيصاً لعملية الحداثة, وكيفية نشأة المجتمع بدلاً من القبيلة ocitey أو من الأهل Community لذلك فإنني أرى أنه من الأنسب التعامل مع لب الموضوع. هناك تحديات أدت إلى طرح تغيرات طارئة, وذلك بالإضافة إلى التغيرات التي طرأت على دور المجتمع أو القوى المجتمعية خارج الدولة في التأثير على عملية الإصلاح. وأعتقد أننا إذا تعاملنا مع هذه القضايا فسيكون ذلك مفيداً للجميع.

أ. محمد سؤال

هناك بعض المشكلات التي أعتقد أننا حسمناها في المغرب.. المشكلة المطروحة اليوم هي كيف يمكن لنا في إطار توافق سياسي أن نوزع الأدوار بشكل ناجح بين وظيفة الدولة في صياغة مشروع مجتمعي وضمان التضامن والانسجام المجتمعي, وضمان استتباب الأمن للأفراد والمجموعات، ودور القطاع الخاص والمؤسسات العمومية المنتجة في خلق الثروات والتوزيع المنصف، وأخيراً دور المجتمع المدني في المرافعة والدفاع، وكذلك كرافعة للاقتصاد التضامني. وكل هذا

في إطار التحديات التي تكلم عنها د.عزمي بشارة, تحديات الانتقـال الـديمقراطي وبناء مجتمع ديمقراطي حقيقي. لأنه رغم كل ما قيل عن المغرب, وهـو صـحيح حيث اتسع مجال الحريات بشكل كبير جدا مقارنة بما كنا نعيشه في فترة سابقة، إلا أننا مازلنا نؤسس لتحول ديمقراطي حقيقي.

إن التحديات المطروحة على المجتمع المدني هي كيف يمكن أن يساهم في ضمان أن تعمل كل المؤسسات -عمومية وخصوصية ومجتمع مدني- معاً لتـوفير الرفاهية للمواطن؟ وكيف لهذه النخبة أن تلعب دورها في الـسير قـدماً بـالمجتمع برمته والرفع من مستواه العام ومستوى كل فئاته، بـدلاً مـن اسـتغلال مكانتهـا لتكريس امتيازاتها في إطار صراع بين النخب.

أعتقد أنه لابد أن نفكر في هذه التحديات بدلاً من أن نـضيع الوقـت فـي تعريفات تم تجاوزها.

د. منيرة فخرو

أشكر د. مصطفي على هذه الورقة المتميـزة، وسـوف أكتفـي بـبعض الملاحظات, وذلك على النحو التالي:

أولاً: أشارت الورقة إلى أن تشكيل الجمعيات السياسية مسموح بـه فـي البحرين الآن, وفي واقع الأمر فإنها تخضع للقانون العام للجمعيات, بمعنـى أنهـا مهددة بالإغلاق في أي لحظة تريدها السلطة.

ثانياً: أتفق مع الكاتب أن عام ١٩٩١ هو نقطة بداية التغيير فـي تكـوين المجتمع المدني، ولدينا تجربة البحرين حيث جاءت بدايات الحركة السياسية التـي حدثت في التسعينيات بعد حرب الخليج. فقد تلاشى الحاجز النفسي والخـوف مـن الأنظمة بعد هذه الحرب، ذلك أن الأجنبي الذي جاء من الخارج هـو مـن حـرر الكويت, بينما لم تتمكن الأنظمة من حماية سكان المنطقة.

وقد تمثلت البداية في جمع التوقيعات والقيـام بالمظـاهرات وبتحركـات متعددة إلى أن احتدمت عام ١٩٩٥، وبعد ذلك حدث الانفراج عام ٢٠٠١.

ثالثاً: أتفق مع الباحث أيضاً فيما ذكره حول التأثير الإيجابي لقناة الجزيرة في فتح قنوات مشابهة, ومن ثم ازدياد الحوار العلني حول القضايا المسكوت عنهـا والتي تثار عادة ضمن التجمعات الصغيرة في الـوطن العربـي. ولكننـي أود أن أضيف أيضاً تأثير العولمة، وما تبعها من انفجار فـي المعلومـات وتـوفر هـذه المعلومات لمن يطلبها, سواء عن طريق الفضائيات أو الوسائل المتعـددة الأخـرى مثل شبكة المعلومات. كما أود التركيز على استخدام جمع التوقيعات علـى نطـاق واسع من قبل منظمات المجتمع المدني، هذا ما حدث في الحركـة الـسياسية فـي البحرين في التسعينيات، وكذلك في الحركة الدستورية الحالية التي تـدور أحـداثها في البحرين حالياً.

رابعاً: أود الإشارة إلى أهمية الخارج في إحداث هذه التغييـرات بالنـسبة لمنطقة الخليج على الأقل، وهنا أختلف مع الكاتب فـي هـذا الـشأن، فترتيبـات المصالح بالنسبة لدول الغرب والخليج، جعلت الخارج يتدخل لكي يضمن اسـتمرار تدفق النفط على الأقل، وما حدث من تغييرات هناك يرجع سببه الرئيسي إلى نشاط جماعات الضغط الداخلية، وتأييد الخارج لهذه الضغوط.

خامساً: فيما يتعلق بما ذكره الباحث بأن قدرة حكومات الخليج على إجزال العطاء للمواطنين قد ضعفت مع انخفاض سعر النفط، أرى أن المسألة أعمـق مـن ذلك بكثير ولها علاقة بالوعي، حيث ارتفع الوعي بين المواطنين بـصورة كبيـرة, وبحيث كان هو المحرك الأساسي لمطالبات الجماعات السياسية لمزيد من الحقوق.

أ. هاني الدحـلة

أشكر د.مصطفي على ورقته الجيدة، وأشكر المعقب أيضاً على ما ذكـره بأن لليمن وضعاً خاصاً. أما النقاط التي أود الإشارة إليها فهي:

أولاً: أن بعض الدول تعتبر مؤسسات المجتمع المـدني بمثابـة جماعـات معارضة. فنرى أن بعض الدول القمعية تقـدم علـى اعتقـال الهيئـات الإداريـة لمنظمات حقوق الإنسان إذا وجدت أنها تقوم بدور نشط. وقد حدث في إحدى الدول العربية أن اعتقلت الهيئة الإدارية لإحدى هذه المنظمات وحكم علـيهم بالـسجن ٥

سنوات. أعتقد أنه لكي تقوم مؤسسات المجتمع المدني بـدورها الفعـال والحقيقـي خاصة في دولنا العربية يجب أن يتوفر لها جو من الديموقراطيـة والحريـة، وأن تقوم المنظمات الدولية لحقوق الإنسان بدعم منظمات المجتمع المـدني الإقليميـة. فعندما يكون هناك دور فاعل للأمم المتحدة والمنظمات الدولية فإن هذه المنظمـات تستطيع أن تدعم منظمات المجتمع المدني الإقليمي وتوفر لها غطاء دولياً، أو علـى الأقل تمنع انتهاكات حقوق الإنسان.

ثانيا: هل تشارك مؤسسات المجتمع المدني فـي صـنع القـرار؟ علـى المستوى الداخلي يجب أن يكون في كل دولة لجنة وطنية لحقوق الإنسان، ولا يـتم تشكيلها من قبل الدولة, ذلك أنه عندما تشكل الدولة لجنة لحقـوق الإنـسان فإنهـا تصبح عبارة عن مرفق من مرافق الدولة يقوم بواجبه في حمايـة الدولـة وتبنـي وجهات نظرها.

ومن ناحية أخرى يجب أن تبتعد مؤسسات المجتمع المدني أيضاً عن تلقي التمويل المشبوه، فهناك بعض المنظمات التي أساءت إلى أعمال حقوق الإنسان بتقاضيها أموالاً من جهات مشبوهة، وهو ما يقلل من مصداقية منظمات حقوق الإنسان ومن ثم يجب عليها تجنبه.

وعلى المستوى الدولي يجب أن يتم تعديل ميثاق الأمم المتحـدة، فالـدول الكبرى هي التي تسيطر على قرارات المنظمة, بحيث تجعل المقاومـة المـشروعة إرهاباً، وتجعل إرهاب الدولة دفاعاً عن النفس، وهذا الوضع لا يـساعد منظمـات حقوق الإنسان، ولا يشجع على ممارستها لعملها.

ثالثاً: وتتعلق هذه النقطة بدور مؤسسات المجتمـع المـدني فـي الـوطن العربي. إذ إنه ينبغي على منظمات حقوق الإنسان العربية بشكل خاص أن تتعـاون وأن تنسق فيما بينها. لقد رأينا أن المنظمة العربية لحقوق الإنسان عندما ذهبت إلى مؤتمر "ديربان" استطاعت أن تقنع المجتمع المدني هناك بإصدار توصيات خاصـة بفلسطين تبنت فيها وجهة النظر العربية، بينما فشلت الدول العربية في أن يـصدر

مؤتمر "ديربان" الحكومي أي توصية لصالح القضية الفلسطينية، بل تبنـــي وجهـــة النظر الأمريكية/الإسرائيلية/الصهيونية.

هنا يبرز دور مؤسسات المجتمع المدني في صنع القرار وعلينا أن نركـــز عليه.

أ. هدى الخطيب

أؤكد على أهمية الورقة والإضافات التي أتى بها التعقيب ولكنني أتوقـــف عند نقطة حمل القضايا المطلبية فأتساءل: هل بالفعل حملـــت مختلـــف قطاعـــات المجتمع المدني قضايا مطلبية انطلاقا من الاحتياجات الواقعية؟ وهل شـــكلت هـــذه القضايا المطلبية قوة ضاغطة ساهمت في تغيير القرار السياسي؟ وهل لديها معرفة بآليات التحرك لرسم السياسات العامة؟ وأبعد من ذلك هل لدى المـــواطن العـــادي ثقافة المشاركة في إعداد قرارات السياسات العامة؟ وأتوقف هنا عند نقطة أعتبرهـــا جوهرية .. هل نجحت النخب العربية في قيادة مجتمعاتها من الناحية الفكرية.

إذا كانت الأجوبة على هذه الأسئلة لا توفي بالمراد، فالواقع الحـــالي يـــدل على أن هناك ثغرات واسعة بين ما هو قائم وما نصبو إليه، وإذا لم نـــضع أيـــدينا على الخلل فإننا لن نستطيع أن نخرج بنتائج واضحة لرؤية مستقبلية أفضل.

أ. بوجمعة غشير

لازلت على عطشي كما يقول الفرنسيون. العنوان: المجتمع المـــدني فـــي واقع متغير، والورقة لم تتحدث إطلاقاً عـــن هـــذا الموضـــوع، واكتفـــت بإعـــادة المحاضرة التي طرحها د. باقر النجار, والمجتمعـــات العربيـــة تعـــرف تحـــولات سياسية واجتماعية واقتصادية مرتبطة ببعضها البعض فيما يتعلق بالمواطنة. فهـــل يمكن لشخص يفتقر إلى المواطنة الاجتماعية, وليس لديه عمل أو سكن, ومهمـــش, أن يكون فاعلاً في المجتمع المدني؟

إذن فعملية التغيير التي يعرفها المجتمع العربي, ســـواء فـــي المجـــالات الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية تتطلب الوقوف مع كل مرحلة في كل مجـــال

من هذه المجالات. هناك بعض التغييرات الإيجابية بالفعل مثل وجود دساتير، ولكن هل تطبق هذه الدساتير؟ في تونس كان هناك دستور عام ١٨٨١ ولكنــه لا يطبــق, حتى أن المحاضر يعطي أمثلة سيئة جداً في تعامل السلطة مع المنظمات .. فدخول الحزب الحاكم في تونس في نقابة المحامين يعد إساءة لمحــامي المجتمــع المــدني وليس تعاوناً. فالتفاعل مطلوب بين المجتمع المدني والحكومات، وعندما يــستدعي رئيس الحكومة التونسية نقيب المحامين ويتشاور معه في تغيير بعــض القــوانين، فهل يعتبر ذلك أمر جيد؟ أم أنه يريد الاستيلاء على نقابة المحامين؟ إذن فهذه هــي الكارثة والطامة الكبرى.

حقيقة إن ما يجري في دول الخليج شيء جديد ويجب تحيته، ولكنه لــيس بالمثال الجيد في الوطن العربي. ولا يمكن أخذه كنموذج. وهنــا أشــكر د.منيــرة فخرو التى أثارت هذه الإشكالية بكل وضوح. فهل نعتبر التغييرات السياسية التــي حدثت في الوطن العربي، والتي أدت في كل الحالات وفــي جميــع المجتمعــات العربية إلى وراثة الحكم، سواء عن طريق البيولوجية أو الأيديولوجيــة، إمــا مــن الأب للابن أو من نفس العائلة الأيديولوجية تغييرات إيجابية؟

إذن ما هو دور المجتمع المدني في كل التغييــرات الحاليــة؟ ومــا هــي تأثيراته خلالها؟ وهل كان له دور فيها بالفعل؟ أعتقد أن الورقة أغفلــت كــل تلــك الأمور، وكان من الواجب أن نتطرق إليها لأننا في أشد الحاجة إلى معرفتها.

رئيس الجلسة

هذا المحور هو محور المواطنة، وقد طــرح الأخــوة المغاربــة علاقتــه بالقومية، وأعتقد أن هذا مدخل جيد, فموضوع المواطنة سابق على الديموقراطيــة. ونحن على الأقل في تجربتنا في الداخل طرحنا مسألة الــصراع مــع الــصهيونية وسميناها دولة المواطنين، كمقابل للدولة اليهودية ومفهوم الدولة اليهوديــة، وحتــى الآن يقض هذا المفهوم مضاجعهم. ولكنني أعتقد أن أية دولة لا يمكــن أن تكــون

ديموقراطية إلا إذا كانت دولة المواطنين, وإلا إذا كان مفهوم المواطنة سابق - مثله في ذلك مثل سيادة القانون – على مفهوم الديموقراطية.

د. صادق الشامي

أولاً: أشيد بالورقة، وأبدأ من عبارة حاكمة وردت في بدايتها بأنه لابد من وصف المجتمع العربي وصفاً حقيقياً، ولكنني أعتقد في ضوء هذا الوصف أن الدراسة كانت أكاديمية أكثر منها عملية، فقد اعتبرت السودان يدخل ضمن الدول التي يمكن تصنيفها بأن لديها تعددية سياسية، وأظن أن الباحث قد اعتمد في ذلك على ما ورد في الدستور السوداني. ولكن من الناحية العملية فالسودان دولة يحكمها حزب واحد وهو حزب المؤتمر، وكان نصيب هذا المؤتمر في آخر انتخابات١٠% ولكنه يحكم السودان الآن، بينما جميع الأحزاب الأخرى- بما في ذلك أكبر تلك الأحزاب مثل حزب الأمة والحزب الاتحادي- محظورة.

إنني أعتقد أن أي عملية للإصلاح لابد أن تبدأ من تشريح وتوصيف المجتمع العربي توصيفاً حقيقياً، فبينما يؤسس الدستور السوداني على المواطنة، إلاّ أنه يوجد تمييز ديني وعرقي، وتمييز بين الرجل والمرأة. لذلك فإن أي بحث يعتمد على الدساتير فقط أو المستندات والوثائق يعتبر بحثاً قاصراً, لأنه لم يأخذ في اعتباره الواقع العملي.

ثانياً: تحدثت الورقة عن حالات التعسف، وكنا نود لو أنها فصّلت حالات التعسف، وقوانين الطوارئ، والمحاكم الاستثنائية والاعتقالات التحفظية، والقيود على حرية النشر وحرية الصحافة، حيث هذه من أهم الأمور التي تساعد منظمات المجتمع المدني على القيام بدورها. لذلك فإن تعميم التعبير في القول بحالات التعسف يكون بالتالي غير كافٍ.

ثالثاً: وردت عبارة في الورقة لم أتمكن من استيعابها تقول إن المجتمع المدني هو تمييز بين المدني والديني، وأنا أعتقد أنه لا تمييز بين المدني والديني،

صحيح أنه بعد ذلك وضع تحفظات على تلك العبارة ولكننى أظن أنها تحتاج إلـــى تفسير.

أ. عزة سليمان

أتضامن مع كل من شكر الورقة. وأود أن أضيف فيما يتعلــق بالأســباب التي أدت إلى التطوير والمتغيرات التي حدثت في المجتمع المدني، والتي قد تكون أكثر وضوحاً في مصر وفي بعض البلدان الأخرى.

عندما حدث تقليص للديموقراطية وبدا أن هناك تفريغ للمؤسسات السياسية كالأحزاب والنقابات هربت بعض الشخــصيات الــسياسية إلـــى العمــل التنمــوي والاجتماعي، ولكن برؤية مختلفة تماماً, ذلك أن دخول هذه الشخصيات إلى العمــل الاجتماعي أدى إلى تغيير المجتمع المدني. وإذا قمنا بتشريح المجتمـــع المــصري فسوف نتأكد من ذلك, لا سيما من خلال ظاهرتين:

أولاً: طرح موضوعات على أجندة الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمـــع المدني لم يسبق طرحها من قبل، مثل مناهضة التعذيب، والعمــل بــشكل حقــوقي وليس من خلال مفاهيم خدمية تنموية أو غيرها.

ثانياً: بدء ظهور نوع من أنواع الرقابة على الحكومات بصورة لــم يكــن من المتوقع حدوثها من جانب الجمعيات الأهلية. لذلك فكما حدث نوع من التحايــل من جانب بعض الشخصيات للدخول إلى المجتمعات المدنية, فقد بدأ يظهر نوع من التحايل الأكبر من جانب الحكومات حتى يقيدوا هــذه المنظمـــات التـــي خرجــت بشبكات مدنية, بأن تدخلها في قانون الجمعيات الأهلية الذي يعد في غايـــة الــسوء، ويعتبر من أكبر القيود المفروضة على المجتمع المدني.

ومن هنا فقد بدأت تظهر مواجهات شديدة متواصلة تقــوم علـــى إلــصاق الاتهامات وتلويث السمعة، والحديث عن التمويــل الخـــارجي، كمـــا بـــدأ تكـــوين مؤسسات أو منظمات مناظرة مثل المجلس القومي للمرأة, والمجلس القومي لحقوق

الإنسان, والتي أخذت تتحدث بنفس لغة خطاب المجتمع المدني. لذا فعلينا أن نطرح هذا الأمر, حتى إذا تحدثنا في الإشكاليات فسوف نجدها أكثر صعوبة.

د. أسامة الغزالي حرب

سوف أعقب على بعض النقاط التي وردت في ورقة د. مصطفي كامل السيد بوصفه في المقام الأول أستاذاً للعلوم السياسية. ولي بعض الملاحظات فيما يتعلق بمنهج التعامل مع قضية محددة وهي قضية العلاقة بين نهضة وتطور المجتمع المدني العربي وبين الظروف والعوامل الخارجية.

لقد تبنت الورقة وجهة نظر تفسر الكثير من التطـورات الإيجابيـة فـي المجتمع المدني العربي بعوامل داخلية تتمثل في أن الحكومات العربية قد استجابت للضغوط والتطورات الداخلية، وبما أدى إلى مزيد من النضج في المجتمع المـدني. فهو يقول في ورقته إن البعض قد يسارع إلى اعتبار أن السبب في هذه التطـورات هو مجاهرة الولايات المتحدة بتبنيها الدعوة إلى نشر الديموقراطيـة فـي منطقـة الشرق الأوسط خاصة بعد أحداث ١١سبتمبر، ويصل إلى أن الأسباب الداخلية هي السبب الأكثر والأهم ولكن للأسف ليست هذه هي الحقيقة.

لقد ذكر الباحث مجموعة من التقريرات الخطيرة علميـاً. فمـن الناحيـة المنهجية لا يمكن أن ننكر أن التأثيرات الخارجية كانت دائماً عبر التاريخ المعاصر عنصراً أساسياً في تشكيل الأوضاع الداخلية في بلادنا، فلا يمكـن لنـا أن نفـصل ظهور الحركة الشيوعية في العالم العربي عن ظهورها في الاتحاد الـسوفيتي فـي بداية القرن العشرين, أو ألاّ نربط بين ظهور الحركات الفاشية في بعـض الـدول العربية في الأربعينيات وظهورها في كل من ألمانيا وإيطاليا، أو أن نعزل ظهـور الحركات الإسلامية في العشرينيات والثلاثينيات عن سقوط الإمبراطورية أو إنهـاء الخلافة العثمانية.

نحن نعيش في منطقة – بحكم التاريخ والجغرافيا – تقع في قلـب العـالم, وتتأثر بكل المتغيرات والتطورات التي تحدث خارجها, بـشكل ربمـا يـصعب أن

تقاس به أي منطقة أخرى في العالم. لقد كنا من أكثر بلدان العالم تـأثراً بالـصراع الأمريكي السوفيتي بسبب وجود البترول، ووجود إسرائيل وقربنا مـن المعـسكر الشيوعي. هذه هي حقائق الحياة السياسية العربية والمصرية بالـذات علـى مـدى التاريخ وهي مسألة بديهية من الناحية المنهجية.

وعندما نطبق ذلك على الحالة التي نحن بصددها فليس صحيحاً أن أقـول أن ما يحدث الآن هو نتيجة استجابة الحكومات العربية، ذلك أن ما حدث في العالم بعد ١١ سبتمبر والحشد الأمريكي والأوروبي لتغيير الأوضاع في العالمين العربـي والإسلامي حقيقة موضوعية لا يمكن إنكارها, لـيس لأنهـم يحبوننـا أو يحبـون الديموقراطية, فلا يوجد في التاريخ المعاصر للولايات المتحدة حتى ١١ سبتمبر أي دعم للديموقراطية في هذه المنطقة, بل إنها كانت تدعم الـنظم الديكتاتوريـة فـي المنطقة، فقد دعمت شاه إيران والنظم المحافظة في منطقة الخليج، ولم تكن تـذكر الديموقراطية نهائياً, لأن لها مصالحها في المنطقة متمثلة أساساً في البتـرول وفـي إسرائيل وهكذا.

لقد حدث تغير موضوعي بعد أحداث الحادي عشر من سـبتمبر ٢٠٠١ إذ اكتشفت الولايات المتحدة اكتشافاً حقيقياً وليس وهمياً وهو أن مصدر الخطر عليهـا وعلى أمنها وسلامة مواطنيها هو هذه المشاكل الموجودة في هـذه المنطقـة وفـي العالم الإسلامي كله، وأن تغيير الأوضاع في هذه البلدان مـسألة هامـة وأساسـية لمصالح العالم الغربي، بل وللعالم كله. إن علينا نحن, سواء كنا نخبـة أو علمـاء سياسة, مسئولية أن نوصل هذه المسألة بأن رغبة العـالم ولـيس فقـط الولايـات المتحدة لتغيير الأوضاع في العالم العربي والعالم الإسلامي ليست رغبـة هزليـة، وليست مسألة "تهويش" ولكنها رغبة جادة وسوف نعاني منها, إذا لم نفلـح فـي أن نفهمها جيداً وأن نستجيب لها.

ومن حسن الحظ أن تغيير أوضاع العالم العربي والإسلامي مـسألة فـي صالحنا نحن أيضاً قبل أن تكون فى صالحهم، وبصرف النظر عما ينـادون بـه. وبالتالي فإنني مندهش في الواقع من تقليل الأثر الخارجي على الأوضاع الـسياسية

في بلادنا، وبالذات فيما يتعلق بنهضة المجتمع المدني، ولا أستطيع أبداً أن أقول إن الحكومات العربية في الخليج أو في مصر أو في سوريا بدأت من تلقاء نفسها في مباشرة هذا التغيير ، فليست المسألة بهذا التبسيط.

النقطة الثانية: يقول د.مصطفى في ورقته إن الحكومات العربية قد استجابت لشكوك الإدارة الأمريكية في كون الحركات الإسلامية في الوطن العربي هي مصدر مساندة وتمويل الحركات المسلحة التي ترفع راية الإسلام السياسي، إذن فهو يعتقد أن الحكومات العربية تضرب حركات الإسلام السياسي استجابة للضغوط الأمريكية فقط. إنني هنا أقول العكس، بل هي تضربها لأنها مسألة صراع سياسي بمعني الكلمة، بل الأكثر من هذا فإنني أدعي أن الولايات المتحدة والحكومات الغربية تسعى للاتصال بالحركات السياسية الإسلامية وتدعمها ولا تسعى لأن تضربها الحكومات. وعلى العكس أيضاً فإن مشكلة الحكومات هي في العمل على قطع هذه العلاقة بين الولايات المتحدة وبين هذه الحركات السياسية الإسلامية.

النقطة الثالثة: تحدث د.مصطفي عن موضوع الإصلاح في مؤتمر مكتبة الإسكندرية، وقد شاركت في هذا المؤتمر, فقال إن أداء بعض الطقوس شبه الديموقراطية, مثل إنشاء منتدى الحوار في المملكة السعودية, والحديث عن الإصلاح في وثيقة مكتبة الإسكندرية.. الخ. إنني أعتقد أن ما حدث في مكتبة الإسكندرية أكبر بكثير من أن يكون مجرد طقس شبه ديمقراطي قامت به الحكومات. بالطبع أن ما حدا بالحكومات لدفع هذا العمل كان مسألة معقدة نفهمها جميعاً, ولكن ما حدث في مكتبة الإسكندرية كان عملاً عظيماً ساهم فيه مجموعة من المثقفين من كافة أنحاء العالم العربي، وصدرت وثيقة مشرفة لنا ولهم جميعاً، وهذه الوثيقة نفسها كان لا مناص من الاعتراف بها في جميع أنحاء العالم, وأصبحت أيضاً موضع سجال بين الحكومات العربية والقوى الراغبة في الديموقراطية, ربما لأن البعض كان يستهدف من هذه المسألة مجرد تقديم شيء للعالم الخارجي ثم ينتهي الأمر. ولكننا في الواقع كسبنا شيئاً اسمه وثيقة الإسكندرية

وهو أمر مشرف، وأحد المهام المطروحة علينا هي أن نعمل بجد على تطبيق هـذه الوثيقة وتفعيلها والانطلاق بها إلى الأمام.

د. ناصيف نصار

يدعونا منظمو هذه الندوة إلى التفكيـر فـي دور المجتمـع المـدني فـي الإصلاح, ولا يفتأ رئيس الجلسة أن يذكرنا بضرورة القيام بهذا الواجب، وهو مـا سأحاول القيام به, ولكنني أراني أمام صعوبة أجدها أيضاً على لسان رئيس الجلسة نفسه, حيث إنه يستبعد الاتجاه نحو التفكير النظـري والاهتمـام بتعريـف مفهـوم المجتمع المدني.

ومن هنا أتساءل كيف نستطيع أن نفكر في دور ما للمجتمع المـدني فـي الإصلاح أيا كان هذا الإصلاح إن لم يكن المجتمع المدني يعرف ماهيته؟ ومعرفتـه لنفسه تبدأ بتكوين مفهوم قد لا يكون ولن يكون نهائياً عن ماهيته وعن حدوده وعن تطوره التاريخي، وأجد نفسي أمام مشكلات كثيرة لا أستطيع أن أعالجها لو تقيـدت بحدود الأوراق المطروحة.

في الورقة التي سمعتها للتو يوجد مفهوم واسع جدا للمجتمـع المـدني لا أشعر على الإطلاق بأنني أستطيع أن أستوعبه أو أتعامل معه أو أن أبنـي عليـه، وبخاصة عندما يجعل من المؤسسات الدينية والطائفية بالتبعية جزءاً من المجتمـع المدني، وقد سبقت أوراق أخرى وجعلت المؤسسات الـسياسية والحزبيـة تحديـداً جزءاً من المجتمع المدني.

أمام هذا الوضع أتساءل: ماذا عن المجتمع المدني بالذات؟ ولمـاذا سـمي المجتمع المدني مجتمعاً مدنياً بشكل حصري؟ إنني أود فقط أن أركز على ضرورة الاتفاق المنهجي على مفهوم محصور للمجتمع المدني، ولا أكتفي بـالحلول التـي ارتأتها الثقافة الغربية لهذا المجتمع.

علينا إذن أن نعيد إنتاج هذا المفهوم على مسئوليتنا, حتى نعرف بالـضبط كيف نتعامل معه نظرياً أولاً, وعملياً وتطبيقياً ثانياً، الأمر الذي لـم يحـدث حتـى

الآن, بالرغم من كثرة النصوص المتداخلة حول موضوع المجتمع المدني, والتـــي رافقت بعضها إن لم يكن معظمها.

أريد أن أضيف في هذا السياق نقطة واحدة, وهي أن دور المجتمع المدني في الإصلاح يكون أولاً في الوعي بنفسه, والإمساك بزمام أمـــوره بنفـــسه، وهـــذا يتطلب أن يكون المجتمع المدني متحرراً من سلطات ثلاث على الأقل:

السلطة الأولي: هي سلطة المجتمع الأبوي الأهلي، وقد أشير إلى ضرورة التمييز بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي من قبل.

السلطة الثانية: هي سلطة الدولة الاستبدادية تحديداً.

السلطة الثالثة: هي السلطة الدينية ذات الطابع الشمولي.

هذه السلطات تمثل العوائق الكبرى في الوضع الحاضـــر أمـــام أن يكـــون المجتمع المدني مجتمعاً موجوداً، وفاعلاً. وهذا يعني أن فكرة الحرية ومبدأ الحرية مقرونا بمبدأ المواطنة هو الهدف الرئيسي الذي ينبغي لنا أن نفكر فيـــه وأن نعمـــل من أجله حتى يكون للمجتمع المدني دور حقيقي في المرحلة المقبلة.

وعلى هذا الأساس ينبغي للمجتمع المدني أن يكون قائداً لمسيرة المجتمـــع ككل في اتجاه المجتمع الديمقراطي الليبرالي. وحتى الآن لم تلفظ كلمة ليبرالية فـــي هذه الندوة, ولم أجدها في أوراقها، وأنا أعرف أن هناك خوفاً كبيراً من هذا اللفظ.

إنني لا أستطيع أن أفكر في الحريات العامة التي ندافع عنها كثيراً إلا على أساس المجتمع الليبرالي والفلسفة الليبرالية. وينبغي أن تكون لدينا الشجاعة فـــي أن نتحزب للديموقراطية في صورتها الليبرالية, على ألا نستورد الصيغ الليبرالية التي أنتجتها الأيديولوجية والفلسفة في الغرب. ويمكننا بكل بساطة - ولا أقول بسهولة- أن نعيد إنتاج الليبرالية على أساس أنها تعكس حاجاتنا وأوضاعنا. لـــذلك أقـــول إن للديموقراطية أشكالاً كثيرة, ولكننا نتخفى وراء هذه الكلمـــة ونبتعـــد عـــن حقيقـــة الديموقراطية بوصفها ليبرالية.

د. إبراهيم عوض

أود أن أجيب على السؤال الذي طرحه د. مصطفى كامل السيد. لقد قال في بداية ورقته إنه متحير كيف يرد على السؤال الذي طرح عليه، وكل الورقة في الواقع عبارة عن محاولة للإمساك بتلابيب هذا السؤال والرد عليه.

المسألة الأولى: كان من المفيد أن نبدأ قبل الولوج إلى الموضوع الذي تصدى له د. مصطفى أن ننظر إلى هذا الموضوع من المستوي الكلي. "الماكرو"، أي مستوى العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني. وقد كان د. مصطفى على حق, فالمسألة ليست علاقة تخاصم بين الدولة والمجتمع المدني، ولكن مفهوم علاقة التخاصم يتبادر إلى ذهننا نظراً لأن الدول العربية خاصمت المجتمعات المدنية, وإن كان هذا ليس صحيحاً بالضرورة في كل مكان. ولا شك أيضاً أن الدولة القوية ضرورية لقيام مجتمع مدني قوي، ولا نعرف مثالاً على مجتمع مدني قوي إلى جوار دولة ضعيفة. ويعد المثال الذي ضربه د.مصطفي بأنه عندما انهارت الدولة اللبنانية انهار أيضا المجتمع المدني اللبناني هو أفضل الأمثلة على ذلك.

المسألة الثانية: ماذا يراد بالإصلاح بعد ذلك؟ أعتقد أن الرد بسيط للغاية وهو أن نصوغ نظاماً سياسياً / اجتماعياً يمكن بلداننا من أن تعبئ مواردها المادية والبشرية أفضل تعبئة، ثم توظف هذه الموارد أفضل توظيف.

نحن نعرف أن هناك بلداً متخلفاً يضرب الفقر فيه بأطنابه، ورغم أن معدل الادخار فيه ١٦%، فهو لا يستطيع أن يوظف ذلك الادخار. هناك إذن مشكلة حقيقية, ولابد من إعادة صياغة كيفية إدارة المجتمع لذاته. المجتمع يدير ذاته عن طريق الدولة، وهي علاقة فيها فرض وقمع مشروع، وفيها أيضاً احتكار لممارسة العنف المشروع, وتستأثر الدولة ببعض الأدوار, وفيما عدا ذلك فهو عبارة عن علاقة طوعية بين المواطنين يتم فيها التصدي لبقية الوظائف الضرورية في المجتمع الذي يعيشون فيه.

إذن فهو تقسيم للمجتمع بين علاقة فرد وبين احتكار مشروع للقوى من جانب، وعلاقات طوعية من جانب آخر. فلنحدد مساحة الدولة من جانب ومساحة

المجتمع المدني من جانب آخر. إن هذا متغير أساسي يختلف ما بين المغرب وبين عمان، وبين تونس وبين البحرين، لذلك لا ينبغي أن نطلب من د.مصطفي أن يـــرد على السؤال، والواقع أنه صنف البلدان العربية كما صنفها د.بـــاقر وهـــذا شـــيء طبيعي، ولكن الأساس أن نتعرف على المتغير الذي ينبغي أن نعنى به وأن نـــؤثر فيه. وبعد أن نفعل ذلك أعتقد أن بإمكاننا أن نحدد الطريقة. إنني أعتقد أن المتغيـــر الأساسي هو توزيع المساحة في المجتمع بين الدولة من جانب, والمجتمـــع المـــدني من جانب آخر، وبعد ذلك فلننظر ما هي المؤسسات التي تمارس العمل الطـــوعي لحل مشكلات المجتمع. بعد ذلك لدينا كيفية ممارسة الدولة لوظائفها دون أن تجنـــي على المجتمع أو تنتهك القواعد التي توضع, وبحيـــث لا تغتـــصب لنفـــسها أدواراً تركت للمجتمع المدني.

المسألة الثالثة: تتعلق بالمجتمع المدني ذاته، وأعتقد أن له أن يقوم بأدوار في كل المجالات التي لا تستأثر الدولة بها. القضية في الواقع تتعلق بماهية وظائف هذا المجتمع المدني، والوظائف في الواقع هي تعبئة الموارد، ويمكـــن أن يحـــدث التباين فيما بين منظمات المجتمع المدني في تعبئته للموارد ثم في توظيفها لتحقيـــق مصلحة المجتمع ككل.

أ.حجاج نايل

الورقة جيدة بالفعل, ولكنني أتفق مع الرأي القائل بأنها لـــم تعكـــس بدقـــة عنوان الموضوع، وأعتقد أنها كانت عبارة عن ســـرد تحليلـــي تـــاريخي لحركـــة المجتمع المدني في العالم العربي بدون التركيز على دوره بشكل يتفاعل فيـــه مـــع الإرادة السياسية الموجودة، سواء كانت الإرادة السياسية للحكومات العربيـــة علـــى الصعيد المحلي، أو الإرادة السياسية من الخارج, واللتان تشكلان دائما في تفاعـــل مزدوج حركة ودور المجتمع المدني. بمعنى أنه لم يكن هناك تقييم لدور المجتمـــع المدني سواء في الماضي أو في الحاضر, أو حتى في المستقبل, وذلك فـــي ضـــوء التفاعل بين الإرادات السياسية المختلفة للداخل والخارج.

إنني أعتقد أن المجتمع المدني يختلف اليوم عن ذي قبل، وكـذلك الحـال بالنسبة للواقع المتغير الذي يحيط به. فالمجتمع المدني اليوم في العالم العربي علـى المحك في عدد من القضايا التي تشكل في حقيقة الأمر رؤية خلافية واسـعة بـين أطراف أساسية تكاد أن تكوّن عنصراً واحداً من عناصر المجتمع المـدني, فهنـاك خلاف شديد في وجهات النظر داخل منظمات حقوق الإنسان مثلاً بدءاً مـن قتـل المدنيين إلى الموقف من "المثليين". أقصد أن هناك في الواقع في عام ٢٠٠٤ موقفاً متغيراً يختلف كلية عن الظروف التي أحاطت بنشأة وتطور الحركة في السبعينيات أو الثمانينيات. لذا كنا نتمنى أن تقوم الورقة بعمل عصف ذهني لعدد من القـضايا التي تواجه المجتمع المدني عام ٢٠٠٤.

وأعتقد بالدرجة الأولي أن مصمم جدول أعمال هذا المؤتمر كـان يقـصد ذلك بالأساس حينما وضع عنوان هذه الورقة، فلم يكـن يقـصد انعكـاس الواقـع المتغير على أداء المجتمع المدني، ولكنه كان يقصد عجز المجتمع المدني العربـي عن مواجهة عدد من الأسئلة الكبرى، كما يحدث في العراق وغيرها. أي عدد مـن القضايا على الصعيد العربي اليوم، فالمجتمع المدني شأنه شأن غيـره مـن بقيـة المؤسسات العربية, سواء كانت على مستوى النخب أو الحكومات أو الأحـزاب أو النقابات فاشلة تماماً في مواجهة الوضع السياسي والاجتماعي والثقـافي والفكـري بشكل عام. هناك عجز شديد أمام هذه الأسئلة, لذا فقد كان من المفترض أن تحاول الورقة التطرق إلى هذا العجز فيما يخص المجتمع المدني.

د.محمد السيد السعيد

استطراداً للملاحظة السابقة مباشرة، فالتقسيم الذي اعتمدته الورقـة يقـوم بدرجة أو بأخرى على مقدار التسامح بين فئات مختلفة من الدول العربيـة، بينمـا تمر المنطقة بتيارات عاصفة على مستوى الاقتصاد السياسي, والعلاقات الدوليـة، وبالنسبة لدرجات العنف ومدى انتشار الأيديولوجيات العنفويـة، وكـذلك بالنـسبة للترتيبات والتحالفات الاجتماعية التحتية.. الخ.

وعلى كل الأحوال, فمنظمات المجتمع المدني لها وظائف متعــددة, هــي ذاتها وظائف أي فاعل تجاه ذاته، حيث إنه يقوم بوظيفة حمائية، وبوظيفة توزيعيــة وتضامنية وتفاوضية، وعليه أن يقوم بهذه الوظائف في سياقات مختلفة. وعلى ذلك ووفقاً لتنوع هذه السياقات فهناك مستويات مختلفة من الاستراتيجيات التــي يمكــن للمجتمع المدني أن ينتهجها في كل سياق. فلدينا النموذج "النيوليبرالي"، والذي مثــل الجيل الأول من كتابات المجتمع المدني، والذي أعتقد أن لــه أصــولاً أو أســباباً وجيهة للغاية.

هناك دول عربية كثيرة تعمل على حرمان مواطنيها من الحريات السياسية والفكرية، بينما هي تتبنى النموذج الليبرالي الجديد في المجــال الاقتــصادي. وإذا كانت الصيغة القديمة تمثل إخلالاً شديداً بالعقد القديم الشعبوي, والذى كانــت تقــوم فيه الدولة بمصادرة الحريات العامة والفردية، ولكنها تعطــي مزايــا مهمــة فــي مجالات الاقتصاد والمجتمع والتعليم وفرص التشغيل...الخ, فهي في الوقت الحــالي تنتهك هذا العقد وتتحلل من الكثير من الالتزامات الــشعبوية، وتــرد الأمــر إلــى اقتصاد السوق, ولكنها لا تعترف بالحريات السياسية والفكريــة. وبالتــالي فــالأمر المطروح في الواقع أنه عند مستوى معين لابد أن تستكمل الأجندة النيوليبرالية فــي بعض الحالات.

في حالات أخرى أعتقد أن هناك خطاباً جديداً أعلى وأرقــى, وهــو مــن مصادر مختلفة ولكن في جوهرها خطاب البنك الدولي الجديد, الــذي يقــوم علــى فكرة نموذج الحكم الجيد، وهنا تكون القضية هي المحاسبية, والنضال مــن أجــل سياسات بديلة, والشفافية، والتوازن الحقيقي والتشريعي، والتعزيز، والنــضال مــن أجل تشريعات مثل مناهضة الاحتكار وحقوق المستهلك، وحقوق المــرأة والبطالــة واقتصاد الرفاه، والإصلاح القضائي, وغيرها من القضايا. وهذا النموذج يصلح في عدد كبير آخر من الدول العربية.

هناك نموذج ثالث تطرحه بعض الدول العربية, والسودان تحديــداً, بحكــم طبيعة الظروف المطروحة, ولا أريد أن أقول إنه أرقى أو أقل, لكنه ينطوي علــى

إمكانيات كبيرة جداً في التطور الاجتماعي, وهو نموذج يمكن تسميته بنموذج جديد للسياسة، وهو يتحدى نمط الدولة والمجتمع، حيث يتضمن فكرة نشر السلطة وتقريب السلطة للناس وإعادة التفاوض بين المركز والهامش، وكثير من هذه الأشياء .. صفقه اجتماعية جديدة، وموضوع العلاقة بين الإثنيات والجماعات الدينية. هنا إعادة هيكلة الدولة لضمان إعادة توزيع السلطة، وفي الحقيقة فإن المجتمع المدني والسياسي يقوم بدور أكبر بما لا يقاس في عملية إعادة تكوين الدولة والنموذج السياسي.

لكن لدينا في نفس الوقت حالة جديدة, وهي حالة البلدان العربية التي إما أنها خضعت لظروف حرب أهلية ولم تقم فيها الدولة من جديد، أو تلك الحالة التي تناضل فيها من أجل الاستقلال الوطني، كحالة كل من فلسطين والعراق على وجه التحديد.

وفي اعتقادي أن كل من هذه المستويات يحتاج إلى معالجة وأجندة من نوع مختلف، وتتعرض لظروف مستوى الاقتصاد السياسي والمستوى السياسي الصرف بشكل مختلف، وعلينا أن نفكر في أداء الوظائف الأساسية للمجتمع المدني انطلاقا من هذه النماذج المختلفة في كل حالة على حدة، مع الاعتراف بأهمية التضامن والتشابك.

د. أحمد يوسف القرعي

لقد كان الفكر السياسي العربي بصفة عامة واعياً لحركة المجتمع والحراك الاجتماعي. وعندما رجعت إلى كتب علم السياسة التي صدرت أوائل الخمسينيات الماضية وجدتها قد ذكرت الدولة والسلطات الثلاث دون الحديث من قريب أو بعيد عن أية منظمات أهلية أو مجتمع مدني. ولكن مع منتصف الخمسينيات وتحديداً أعوام ١٩٥٧ – ١٩٥٨ وجدت أن أساتذة العلوم السياسية بدأوا يُدرجون جماعات الضغط لتعبر عن المجتمع المدني ومنظماته واتحاداته. وقد بدأت عمليات الرصد

تلك في طبعات جديدة, وظل التوسع مستمراً حتى جاء الجيل الجديد وقتذاك, الـــذي بدأ يفرد للمجتمع المدني كتباً خاصة به.

أقول ذلك على أساس أن المجتمع المدني المــصري والعربـــي بــدأ منـــذ سنوات أطول ومنذ ٥ سنوات احتفلوا بمرور مائة عــام علـــى إنــشاء أول نقابـــة مصرية. وبدأ المجتمع المدني ينمو ويأخذ حظه أيضاً في الفكر السياسي, في الكتابة والتعليق.

لقد كانت هذه نقطة البداية على أرض الواقع أيــضاً, لأن نــشأة الاتحـــاد الدولي لنقابات العمال العرب في منتصف الخمسينيات كانت قوية ولم تكــن- كمـــا قال د.مصطفى- مجرد منظمات مطلبية أو خدمية، بل على العكس لقد كان الشعور السياسي متوفراً جداً لأن هذه المنظمة الوليدة قادت بعد مــرور أربـــع أو خمـــس سنوات من نشأتها مقاطعة السفن الأمريكية مقابل مقاطعة السفينة كليوباترة.

كذلك فقد نشأت أيضاً الحركة العربية الواحدة، ربمـــا كـــان هنـــاك دافـــع حكومي، لكن هذه الحركة التي أعلنت في بداية الستينيات كانت تعبيراً أساسياً عـــن منظمات المجتمع المدني بوجهها السياسي الحزبي.

هذه النقطة تقودني إلى أننا في حديثنا كله ندور حـــول قــضية المجتمـــع المدني وكيفية مشاركته في الإصلاح، وتفعيل دوره، ولكننـــي أعتقــد أن المجتمـــع المدني شيء هلامي وغير مجسد أو محسوس، ربما أقيمت شــبكات، مثـــل شـــبكة تجمعات المجتمع المدني بالنسبة للبيئة والكثير غيرها, وأنوه هنا إلى الدور الكبيـــر الذي تقوم به د.أماني قنديل في هذا الأمر، لكن هذا ليس كافياً لأن إصلاح المجتمع المدني مطلوب.

أتمنى لو أننا تجرأنا وناقشنا عـــدم إقامـــة اتحـــادات عربيـــة للمنظمـــات والاتحادات تناظر تلك المشابهة في المجتمع المـــدني فـــي المجـــالات المهنيـــة أو الفئوية. بل هناك خطوة جريئة لا أعرف متى نقدم عليها، وهي أن نطلق التعدديـــة النقابية كما أطلقنا التعددية الحزبية, بمعنى ألا يكون هناك اتحـــاد نقابـــات عمـــال مصري واحد, بل أكثر من اتحاد. فطالما تقبلنا التعددية السياسية والحزبيـــة علـــى

المستوى السياسي في إطار الإصلاح الديمقراطي، فلابد أن نبحث بجرأة كيف نوصي أن تكون التعددية سمة في المجتمع المدني العربي، لأن التكتل في التوجهات والأفكار ليست هي لغة أو أسلوب العصر، فربما يقود ذلك إلى ظهور أفكار جريئة، لا أعتقد أن أياً من المنتديات العربية قد بدأ في بحثها حتى الآن.

د. فريدة العلاقي

أعتقد أنه من الصحيح أن تتواجد كل هذه الأطراف، والتي تواجدت منذ عشرين عاما مضت، وبحكم تجربتي الشخصية التي قادتني إلى أن أكون جزءاً من هذه الحركة فإنني أعتقد أن التوافق على المفهوم لن يتم في هذه الجلسة أو حتى في المستقبل، حيث إنه لازالت هناك مفاهيم مطروحة على الساحة العربية تناقش ثم تستجد أمور جديدة فتعاد مناقشتها. ويجدر بالنسبة لنا في المنطقة العربية ألا نكون حساسين أو نتعصب كثيراً لأننا لم نتوصل بعد إلى اتفاق منهجي على مفهوم معين، حتى قضية التنمية وقضية الديموقراطية وغيرهما من القضايا المتعددة مازالت مطروحة، ولكن المهم في الأمر هو أن التحركات التي تنبع من المواطنة لم تكن ترتبط بمفهوم معين، ولكنها بدون أن ندري هي جزء من المجتمع المدني الذي نتحدث عنه.

ما يهمني في كل هذا الأمر, هو أننا هنا كمنظمات وأحزاب ومفكرين وباحثين وممولين ومواطنين نحاول أن نحاسب أنفسنا أولاً. هناك دمار شامل ورعب لأسباب قيلت وستقال، فهل وصلنا إلى مرحلة الوعي دون أن نشير بأصابع الاتهام إلى بعضنا البعض بشأن الاتجاهات الأيديولوجية أو الانتماءات التنظيمية؟ فمن وجهة نظري أن المدرِّسة التي تعمل في روضة أطفال في قرية فلسطينية, مع احترامي لكافة المفكرين والمثقفين, تساهم في تغيير المستقبل العربي لأنها تشجع الأطفال على الخروج وعلى الدفاع عن القضية، كما أن تلك المرأة الأمية التي نراها تُضرب نفس المثل فهما مواطنتان من القاعدة الشعبية.

ليس من المعقول هذا التكبر الذي أصبحت تصاب بـــه النخـــب العربيـــة المفكرة. لذا يجب أن نؤجل مآسي الحكام ونكباتهم وما أوصلونا إليه حتى نحاســـب أنفسنا. هل شارك المجتمع المدني العربي فيما وصلنا إليه وأين موقعه منذ نشأ مـــن حوالي٢٠ أو٣٠ سنة؟ إنني شاهدة على الفساد الداخلي الذي تعيشه بعض – ولـــيس كل- مؤسسات المجتمع المدني، وشاهدة على الديكتاتورية والنفاق وعلـــى شـــراء الذمم. هناك من يقول إن صدام حسين اشترى ذمم الكثيرين بعـــد حـــرب الخلـــيج الثانية عام١٩٩١، وذلك مثل ما يحدث اليوم حيث يشتريهم البترول والديكتاتوريين.

إذا أردنا أن نتحدث عن الإصلاح فعلينـــا أن نتـــساءل مـــن الـــذي يبـــدأ الإصلاح؟ ومن يراقب ويقيم ويحاسب؟ فهناك ديكتاتورية وشخصنة في المؤسسات المدنية إلى درجة تدمير وإبعاد من يريد قولة الحق.

إن ما يجعلني أؤمن بالإنسان العربي ليست المؤســـسات وبيروقراطيتهـــا وصراعتها ولكن عندما أجد العديد من الأشخاص يقومون بأعمال اجتماعيـــة, فـــي مجال محاربة التشرد والفقر. إنني لم أسمع في الأحاديث التي جرت مـــن يتـــساءل حول إمكانية الاستفادة من القاعدة الشعبية, والتي إذا ما بدأنا معها اليـــوم ســـترتفع حتى تتحقق الديموقراطية والإصلاح.

* * *

تعقيب المتحدث الرئيسى د.مصطفي كامل السيد

هناك بعض الكلمات الصريحة التي ينبغي أن تقال:

أولاً: تعاملنا مع المفاهيم، نحن نتفق على أن مفهوم المجتمع المدني مفهوم غربي، وحتى يكون هذا المفهوم قابل للاستخدام ينبغي أن نبقي عليه في صيغته النقية, ولا نخلع على كل مفهوم ما يقال في تراثنا العربي. فمفهوم المجتمع المدني هو تمييز بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، ومن ثم فإن الأحزاب السياسية لا تدخل في المجتمع المدني، وهذه مسألة على درجة عالية من الوضوح.

ثانيا: إن المجتمع المدني لا يشمل منظمات حقوق الإنسان فقط، ولكنه يشمل أيضاً النقابات العمالية، واتحادات رجال الأعمال، والجمعيات الأهلية، ويشمل أيضاً المؤسسة الدينية، وأعود في ذلك إلى أعمال "هيجل" و"جرامشى" اللذين لا يستبعدان هذه المؤسسات من الدخول في المجتمع المدني, ولكنهم يشترطون أن تقبل هذه المؤسسات في إطار المجتمع المدني بحق الآخرين في الاختلاف. فالكنيسة البروتستانتية في ألمانيا التي قادت المظاهرات المعادية للتسلح هي جزء أساسي من حركة المجتمع المدني، ولا يمكن أن يخرج أحد هذه الكنيسة من تعريف المجتمع المدني، ولا يمكن لأحد أن يخرج الكنيسة الكاثوليكية في أي بلد من بلدان العالم من المجتمع المدني. فلماذا إذن نحظر دخول الأزهر والمؤسسات المسيحية في الوطن العربي في المجتمع المدني؟

إذن فالدكتور ناصيف نصار يدعو إلى الاستخدام العلمي للمفهوم، ولكنه يقتصر على المفهوم الليبرالي الغربي للمجتمع المدني. وبالنسبة لي فإن المجتمع المدني هو عكس المجتمع السياسي. وهي نقطة في غاية الأهمية, لأن بعض الكتاب العرب نصَّبوا شبحاً، وهم أنفسهم يعرفون أنه شبح، ثم تعاملوا مع هذا الشبح على أنه حقيقة، فأنتم تريدونني أن أتحدث عن مفهوم المجتمع المدني في الوطن العربي وعن دوره في دفع الديموقراطية والتحرر السياسي واحترام حقوق الإنسان، ولكن أين هذا المجتمع المدني العربي في أي بلد من البلدان العربية؟ فأين هو المجتمع

المدني الذي يطالب بالتطور الديمقراطي في مصر، هل يطالب بذلك رجال الأعمال أو النقابات المهنية أو الجمعيات الأهلية.

أعتقد أننا إذا كنا نريد حصر المسألة في التطور الديمقراطي فيجب إذن أن نتحدث عن الأحزاب السياسية وجمعيات حقوق الإنسان، ويمكن أن ندخل في ذلك أحياناً بعض المراكز الفكرية، أو أندية القضاة. فمن يتحدث عن الديموقراطية في الوطن العربي هو الأحزاب السياسية وامتداداتها داخل النقابات وتنظيمات المجتمع المدني الأخرى، ثم جمعيات حقوق الإنسان.. فإذا كان ذلك هو المقصود فبإمكاننا أن نتحدث عنه, ولهذا قلت من البداية أن هذا سؤال صعب، فلا يمكن أن نتحدث عن دور المجتمع المدني إذا كان هذا المجتمع المدني غير متكامل، وقد اعترف الجميع أن المجتمع المدني ليس موجوداً في أي دولة من الدول العربية، فكيف أقول إن المجتمع المدني غير موجود ثم أنسب إليه أدواراً، وأتوقع منه أن يمارس هذه الأدوار بقدر أكبر من الفعالية؟

إذن فلا بديل عن مفهوم آخر واسع ندخل فيه الأحزاب السياسية وغيرها, ثم نصدق أن الشبح موجود، ونقول إن هناك مجتمع مدني موجود ويقوم بأدوار ونحلل على هذا الأساس. ولكن هذا التحليل غير علمي وضار جداً سياسياً، لأنني أعتقد أن نقطة البداية في معرفة أسباب تعثر التطور الديمقراطي في الوطن العربي كون الحديث عن هذا التطور يقتصر على أمثالنا من أعضاء منظمات حقوق الإنسان وبعض الأحزاب السياسية الموجودة في المعارضة وقليلين من خارج هذا النطاق هم الذين يتحدثون عن التطور الديمقراطى في الوطن العربي، وهذه هي الأزمة الحقيقية. إن التطور الديمقراطي في الوطن العربي ليس تطوراً جاداً ولا يمكن اعتباره تطوراً جاداً إلا إذا دخلت فيه الجماهير، ولكنه في واقع الأمر قاصر على النخبة، وإذا ما سألنا أعضاء هذه النخبة عن مفهومهم للديموقراطية فسوف تظهر بينهم خلافات كبيرة.

ثالثاً: لا أحب أن يبدأ أحد الحديث معي بالقول: فلنتحدث بلغة العلوم السياسية, ذلك أن هذا الافتراض يعني أن أستاذ العلوم السياسية الذي كتب هذه

الورقة جاهل، ولكنني أيضاً, وباستخدام لغة العلوم السياسية, أقول إن ما حدث فـــي البحرين لم يكن استجابة لضغوط أمريكية, بل كانت هناك أزمة داخلية في البحرين أدت إلى هذه التطورات, وإن ما حدث في كل من الأردن والجزائر كان على نفس الوتيرة، ولو قرأنا الورقة جيداً لعرفنا أن ما حدث في الأردن لم يكن نتيجة مطلـــب للديموقراطية, ولكن بسبب الأزمة الاقتصادية التي لم تستطع الحكومة حلها, ومـــن ثم فقد حاولت شراء رضاء المواطنين بتقديم بعض التنـــازلات الـــسياسية. ونفـــس الأمر بالنسبة للجزائر. وعندما جرى توسيع نطاق الحرية السياسية في مصر بعـــد اغتيال الرئيس السادات عام ١٩٨١، هل يمكن القول بأنه كان هناك مطلـــب مـــن الولايات المتحدة الأمريكية بتوسيع نطاق الديموقراطية؟ وهـــل احتجـــت الولايـــات المتحدة عندما ضاق نطاق الحريات السياسية في مصر في حقبة التسعينيات؟

إنني أؤكد على أهمية التطورات الداخلية، ولم أقل إن هذه التطـــورات قـــد وقعت بعد أحداث ١١ سبتمبر, ولكن ما هو نوع استجابة الحكومات العربية لـــدعوة الولايات المتحدة لتطبيق الديموقراطية في الوطن العربي؟ وأين حـــدث أي تحـــول جاد في أي من الدول العربية بناء على حديث الرئيس بوش عن الديموقراطية فـــي الوطن العربي؟ حسب علمى لم أسمع عن ذلك، ومن ثم أعتقد أن مشكلة المـــشاكل هي قدرة النظم العربية على التكيف مع هذه الضغوط الخارجية، ووثيقة الإسكندرية ما هي إلا جزء من هذا التكيف. وأقول هنا بكل صراحة ووضوح -وقد شـــاركت في مؤتمر الإعداد لهذه الوثيقة – إن وثيقة الإسكندرية أيضاً بمثابة أننا نقيم شـــبحاً، ونعتبر أن هذا الشبح موجود، فما هو الأثر الذي ترتب علي وثيقة الإسكندرية حتى الآن؟ فهل حددت الوثيقة أطرافاً يقومون بتنفيذها؟ وهل حددت آجالاً زمنية لذلك؟

بتحليل وثيقة الإسكندرية أذكِّر بفقرتين هامتين:

* عندما تتحدث الوثيقة عـــن التداول السلمي للسلطة تضيف عبارة "حسب ظروف كل دولة عربية". إذن فقد انتفت المسألة.

* عندما تتحدث الوثيقة عن رفع القيود عن تشكيل الأحزاب السياسية تقول "وفـــق القانون".

إذن أين هو الانتقال الكبير؟ إن كل النظم العربية تقول إنها تؤمن بالتـداول السلمي للسلطة, ولكن حسب ظروفها. ففي مصر هنـاك حريـة مطلقـة لتكـوين الأحزاب السياسية, ولكن وفقاً لما ينص عليه القانون, الذي يأتي ليضع الكثير جـداً من القيود على هذا التشكيل.

والخلاصة, إننا لا يجب أن ننصب شبحاً ونتعامل معه على أنه موجود، ثم نعاقب الذين يرفضون الاعتراف بهذا الشبح.

رابعاً: بالنسبة للتحليل، لقد أدخلت السودان في النموذج الثاني الذي تحدثت عنه فيما يتعلق بالدول التي تسير على طريق التعددية السياسية، لأنه بعـد صـدور قانون التوالي قبل عدد من قادة الأحزاب الـسياسية الـسودانية أن يعـودوا إلـي السودان، وهنا فإنني لم أقل إن النموذج الثاني الذي تمثله كل من مصر وتـونس - وإلى حد ما الجزائر واليمن- نموذج ديمقراطي، ولكنني ذكرت أن هذه الدول تسير على طريق التعددية السياسية. أما إلى أي حد سارت على هذا الطريق فهي مـسألة تتفاوت من دولة إلي أخرى، ولكنني ميزت بوضوح بينها وبين كل مـن المغـرب ولبنان. ومن ثم فإنني لا أعتبر أن السودان أو أي من هذه الدول يعـد مـثلاً علـى الديموقراطية أو التعددية السياسية الحقيقية. فمصر ليست نموذجاً للتعددية الـسياسية الحقيقية، ولكن يبقى هناك الخلاف حول التوصيف, وهذه مسألة مشروعة.

ويهمني أن يكون هذا التوضيح مفيد أيضاً ليس علمياً فحسب، ولكن سياسياً أيضاً، حتى نعرف بالفعل طبيعة الأزمة التي يواجهها ما نـود أن يكـون تطـوراً ديمقراطياً في الوطن العربي.

رئيس الجلسة:

أثق أن بعض النقاشات ستتواصل في الجلسات القادمة وبخاصـة النقـاش حول الإصلاح، وما إذا كان بتأثير أجنبي أم لا، ومن الواضح أن حديث د.أسـامة الغزالي كان عن الموجة الحالية في الحديث عن الإصلاح, بينما تحدث د.مصطفي كامل السيد عن الإصلاح الذي أنجب الأنظمـة الحاليـة، وهـو إصـلاح نهايـة

الثمانينيات الذي كان نتيجة انتفاضات الخبز في الأردن، وهنا في مصر عام ١٩٧٧, وما تلاها من إصلاحات في المغرب أو غيره.

أعتقد أن هذا الكلام على مستويين مختلفين, وسنرى ماذا سوف تنجب موجة الحديث عن الإصلاح حالياً، إلى درجة الحديث عنه في اجتماع القمة العربية الأخيرة. بمعنى أن ما يناقشه الزعماء العرب الآن هو ماذا سوف ينجم عنه من نتائج، فمن الواضح أنه تجتاح المنطقة موجة من الحديث عن الإصلاح حتى أن الأمر يحتاج إلي تنظيم، ما هو في الداخل وما هو من الخارج, وكيف نواجه ذلك, وهما أمران مختلفان.

لدي أيضاً ملحوظة حول ما ذكر بشأن الفساد، حيث أعتقد أن ذلك الكلام يساعد الأنظمة. فالديموقراطية نظام حكم للدولة وليس في المنظمات غير الحكومية، ومن المفيد الآن إدارة هذه المنظمات شأنها في ذلك شأن إدارة الأسرة والجامعة وغيرها بمنهج ديمقراطي، لأن هذا أمر يتعلق بالثقافة الديموقراطية السائدة. أما نظام الحكم الديمقراطي فهو أمر يختص بالدولة وليس بالمنظمات غير الحكومية، ولا نستطيع أن نصادر ونقارن فنقول أن هناك انعدام للديموقراطية بالدولة, وكذا في منظمات حقوق الإنسان وجميعنا نتشابه، فهذا كلام غير واقعي فحتى في الدول الديموقراطية يوجد الفساد، ومن قال إنه توجد داخل كل من الحزب الديمقراطي أو الجمهوري في الولايات المتحدة ديموقراطية، وحزب ميرتس في إسرائيل, وهو أكثر الأحزاب ديموقراطية, هو أقلها ديموقراطية في داخله, ومع ذلك فهذا لا يمنعه من أن يطالب بتطبيق نظام ديمقراطي.

هذه قضايا أخرى تنظمها القوانين, وأحياناً لا تقوم بتنظيمها، ولكن لا تقارن المنظمات غير الحكومية بها، ويبقي أن التحدي الأكبر هو نظام الحكم.

* * *

الفصـــــل الثالث

إشكاليات الأداء

(الإشكاليات الخاصة بواقع منظمات المجتمع المدني)



تقديم رئيس الجلسة

د.أماني قنديل [*]

تعتبر هذه الجلسة من أهم جلسات هذا المؤتمر. فقد تحدثنا كثيراً في متن المناقشات والأوراق عن تحديات وإشكاليات، وقد تحدثت شخصياً بطريقة مباشرة عن إصلاح المجتمع المدني، وللأمانة لابد من التنويه إلى اعتراض الكثيرين على هذا بدعوى أننا حينما نتحدث عن إصلاح المجتمع المدني فإن ذلك يعد بمثابة دعوى حكومية.

ولكن فلنتابع إشكاليات المجتمع المدني, والتي من المعروف أن مصدر بعضها هو الدولة ذاتها والتشريعات، بينما مصدر البعض الآخر هو البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تنشط فيها مؤسسات المجتمع المدني, والمصدر الثالث هو داخل المؤسسات ذاتها وأهمها إشكالية بناء القدرات.

فلنر معاً ما الذي تطرحه الأوراق، والذي تثيره التعقيبات.

* * *

---

[*] سكرتير عام الشبكة العربية للمنظمات الأهلية, وباحثة في مجال دراسات المجتمع المدني العربي.

أولاً: أوراق العمــل

(١)

مداخل أولية حول إشكاليات الأداء في منظمات المجتمع المدني

(حالة منظمات حقوق الإنسان)

أ.الحبيب بلكوش*

لاشك أن التطرق لإشكالية الأداء داخل منظمات المجتمع المــدني تحيلنــا على المناخ الذي انبثقت داخله هذه المنظمــات والمــؤثرات الــسياسية والثقافيــة والتشريعية المحيطة بها. ويزاد الأمر تعقيداً عندما نلامس الموضوع مــن خــلال نموذج المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان, نظراً لحساسيته بالنسبة للأنظمة, ولواقع السياسات المتبعة من قبلها في تقييد الممارسات الديمقراطية، ولمسار إحداث هذه التنظيمات ضمن مخاض سياسي عام داخل كل بلد من البلدان العربية.

لقد شكلت منظمات حقوق الإنسان في الأصل واجهات النضال من أجــل الحقوق المدنية والسياسية, في ظل سياسات التضييق على الحريات العامة, وقمــع القوى السياسية المناهضة لتوجهات الدولة. لذلك فإنها في كافة دول المنطقة تتبنــى - عن حق وبالأساس- شعار إطلاق سراح المعتقلين السياسيين, وعودة المنفيــين, وضمان تعددية التنظيمات السياسية والنقابية والجمعوية, وحرية الإعلام. وإذا كانت مشروعية هذا التوجه قائمة، فقد اندرجت مقابل ذلك في جــدول أعمــال سياســي للأحزاب المستهدفة من قبل الدولة، التي شكلت أطرها القاعدة الأساسية لولادة هذه الحركة. وهذا ما سيجد له انعكاسات على مستوى برامج وأساليب العمــل والثقافــة المبنية عليها وطرق التدبير.

وسنحاول هنا تقديم مجموعة من المداخل الأولية التي كانت لها انعكاساتها على أداء المنظمات الحقوقية :

---

* مدير مركز التوثيق والإعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان – المملكة المغربية.

١ - **الإطار القانوني** :

يعكس تتبع نشأة منظمات حقوق الإنسان بشكل جلي مدى توفر الإطار المساعد على التعددية بكافة تعبيراتها ضمن سياسة الدولة. وهكذا نلاحظ أن أولى المنظمات عرفت النور في شمال أفريقيا (الرابطة الفرنسية ١٩٧٧، الجمعية المغربية ١٩٧٩ وتلتهما فيما بعد المنظمة المصرية), ارتباطاً بالانفتاح السياسي النسبي الذي عرفته هذه البلدان. أما الدول التي لم تشهد هذا الاختيار فلازالت التعبيرات الحقوقية لا تجد فضاءاتها القانونية إلى الآن (عدد من دول الخليج). إلا أن هذه النشأة لم تخل كذلك من انعكاس مخلَّفات سياسة التضييق والقمع, سواء عبر الملفات ذات الأولوية (الحريات السياسية), أو القوى الداعمة والمحتضنة للمشروع, والمتمثلة في ضحايا القمع من تنظيمات سياسية ونقابية أو شخصيات منتمية لهذا الحقل النضالي. وقد عانت مجموعة من التنظيمات الرائدة من تقلبات سياسة الدولة مثل ما هو الحال في تونس ومصر.

والواقع أن القيود المفروضة قد تأخذ أشكالاً متعددة (تهدف إما إلى خنق التنظيم والتمويل), أو تركه في منزلة معلقة (الاعتراف القانوني), أو محاولة الهيمنة عبر العضوية, أو غير ذلك من الأشكال.

وإذا كانت بعض التجارب قد استطاعت إيجاد صيغ تمكنها من الوجود والعمل مثل الشركات غير الربحية، أو المساطر القانونية الممتدة لسنين، فإن الوضع العام في المنطقة كان هو الميل إلى التضييق على العمل الحقوقي وتعطيله ووضع العراقيل أمامه.

وفي ظل وضعية جنينية لإرهاصات الفكر الحقوقي (والمدني بشكل عام) ومضايقات سياسة الدولة والحضور الوازن للفاعل السياسي (الأحزاب)، فإن الحركة الحقوقية تجد نفسها أمام تحديات كبرى تصل أحياناً إلى الانشقاق وطموح للهيمنة السياسية على مكوناتها.

٢ - النخبوية والجماهيرية

لقد طرحت هذه الإشكالية باستمرار داخل منظمات حقوق الإنسان, ولازالت إلى الآن مطروحة في بعضها. وفي اعتقادنا أننا أمام أحد موروثات العمل السياسي, ولسنا في صلب عمل المجتمع المدني. إذ من الملاحظ أن عمل المجتمع المدني حتى في الدول الديمقراطية، نخبوي في بنائه وإدارته وخبرته، وفئوي أو جماهيري في خدماته وتفاعله مع القضايا المطروحة. أما في منطقتنا فقد أخذ بعداً آخر يتمثل في التعامل مع العضوية: هل تعمل منظمات حقوق الإنسان على تنظيم أوسع الجماهير الممكنة, أو تخص عضويتها لنخب ذات كفاءة وخبرة لبلورة البرامج وتدبيرها وبناء الأداة المناسبة للتفاعل مع المكونات المجتمعية الفاعلة والتأثير في سياسة الدولة ؟

والواقع أننا أمام تعدد المقاربات في التنظيمات الحقوقية بين بناء مركزي أو توافقي بين تيارات سياسية وشخصيات بما يسمح بإيجاد التوازن المطلوب للعمل المشترك، وبين مؤسسات مغلقة على شكل مراكز ومؤسسات بحثية وتدريبية. إن المقاربة الأولي (البناء المركزي أو التوافقي) تشكل الاتجاهين معا (الجماهيري والنخبوي)، وهذا ما نلاحظه في عدد من التنظيمات, سواء في المغرب أو مصر أو تونس أو لبنان أو غيرها.

فالملاحظ أن أهم التنظيمات الحقوقية العربية عرفت ميلادها من داخل رحم قوى سياسية معارضة ومقصية من تدبير الشأن العام، بل وتعاني من مضايقات السلطة على عدة مستويات. الأمر الذي يجعلها تبحث عن أشكال مختلفة للتعبير عن آرائها وتعبئة أوسع الطاقات لترجمة شعاراتها (نقابات، جمعيات ...). وهذا ما نجد له انعكاسات على مستوى الإدارة والتسيير وأساليب العمل. وإذا كان لكل اختيار تاريخ وأسس وأهداف تتماشى واستراتيجيات الأفراد والهيئات المنبثق عنها التنظيم، فإن القاسم المشترك يتمثل كثيراً في ضعف المهنية لدى جُل التنظيمات, مما ينعكس على الأداء وعلى تعبئة الطاقات والإمكانات اللازمة لنجاعة

الفعل الحقوقي, سواء على مستوى الخبرة أو التمويل, أو الفعل في السياسة العامة للدولة.

ولاشك أن الدعم السياسي للفعل الحقوقي ضروري من حيث التأثير وتحقيق النتائج والمكتسبات، إلا أنه قد يؤدي إلى انعكاسات سلبية تجعل الحقوقي يخضع لأجندة السياسي في التعامل مع القضايا المطروحة والظرفية المناسبة له وفي تحديد الأولويات. وهنا يصبح العمل الحقوقي أداة في استراتيجية السياسي, سواء كان في المعارضة أو الحكم.

وفي اعتقادنا أن هذا الإشكال سيظل قائماً في ظل سياسات الدول المقيدة للديمقراطية في كل المجالات: تدبير الشأن العام، حرية التنظيم والتعبير... الخ، مما ينعكس سلباً على الممارسة الحزبية ويجعلها تبحث عن مواقع داخل جميع الحقول للرد على هذه السياسة، كما لا يسمح ببروز نخبة حقوقية منشغلة فكراً وممارسة بهذه القضية.

٣ - مشكلة التمويل

في ظل هذه الشروط، فإن إشكالية التمويل كانت ولازالت قائمة وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة. ذلك أن الأنظمة التي تضيق على العمل الحقوقي خاصة والمدني عامة على مستوى التشريع والممارسة، لا يمكنها أن تعمل على توفير الشروط المطلوبة لدعم هذا الفاعل. بل إن التشريع والقوانين الجاري العمل بها لا توفر أية تشجيع أو تسهيلات للخواص والمؤسسات الوطنية أو الإقليمية التي قد تدعم المنظمات غير الحكومية، كما أن التمويل الأجنبي محاصر في العديد من الدول, رغم ارتباط هذه الأخيرة أحيانا باتفاقيات شراكة تفتح الباب لذلك (الشراكة الأورومتوسطية مثلا).

إن هذا الوضع لا يتماشى والتحولات الدولية الجارية في ظل العولمة وانحصار دور الدولة في عدة مجالات اجتماعية. كما أن المؤسسات الدولية المانحة أصبحت تبرمج عدداً من الاعتمادات عبر قنوات المنظمات غير الحكومية. وهكذا

تفضل العديد من الأنظمة حرمان قوى مدنية من إمكانيات العمل والمساهمة في معالجة قضايا يعاني منها المجتمع، لسبب واحد هو عدم خضوعها لهيمنة التوجهات الرسمية. كما ذهبت عدة دول إلى تأسيس منظمات "غير حكومية" موالية لها في حقول عدة (المرأة، الطفل...)، ووفرت لها الإمكانيات والدعم لتكون أداتها في مواجهة نشاط المجتمع المدني المستقل، وخلق واجهة تحاول الإيهام بوجود تعدد في البلد كرد على الانتقادات الموجهة لها, خاصة على المستوى الخارجي.

وينعكس هذا الوضع على أداء المنظمات الحقوقية, خاصة في ظل الإكراهات السالف ذكرها (سياسياً)، مما يعيق أداءها وبرامج عملها وتطور بنيتها ومتطلبات توفير الكادر المناسب للتدبير الإداري وتدبير المشاريع.

٤ - إشكاليات الإدارة والتسيير

لقد استطاعت منظمات المجتمع المدني, ومن بينها منظمات حقوق الإنسان, أن تقطع شوطاً في اعتماد مبدأ دورية مؤتمراتها - متى سمحت السلطة بذلك - وتجديد نسبي لقياداتها. إلا أنها مع ذلك لم تستطع بشكل عام بلورة مقاربة عملية للمبادئ الديمقراطية في التسيير, تفتح الباب أمام تجدد القيادات. وهذا ما يُترجم في بقاء القادة لمدد طويلة وفقاً لسياسة التوافق بين التيارات المؤسسة أو المكونة لقاعدتها. وينتج هذا الوضع في نهاية المطاف حلقة مفرغة تجعل الاعتقاد سائداً في عدم توفر الكادر القيادي المناسب، بدلاً من الاعتراف بأن هذا الوضع ما هو إلاّ نتيجة لطرق التدبير الذي لا تنتج أطراً قيادية متجددة.

ويضاف إلى هذا الواقع إشكالية الجمع بين التطوع والمهنية في الأداء، وانعكاس الصعوبات المالية على الرفع من المهنية في التسيير الإداري وإعداد البرامج.

والواقع أنه لسنوات طوال ظل التخوف لدى المناضلين الحقوقيين من المهنية مبنياً على هوس الخضوع لتحكم التكنوقراط في التسيير والتدبير في مجال العمل المدني. وإذا كان الانشغال صحيحاً إلى حد ما، إلا أنه لا مفر منه في ظل

التحولات الجارية وطنياً ودولياً، وحسب متطلبات العمل والبرامج وفـق ضـوابط ومقتضيات تقنية يصعب أن يوفرها الإطار المتطوع بالكامل. لذلك يُطرح التحـدي على العاملين في مجال حقوق الإنسان, ومنظمات المجتمع المـدني عامـة, لرسـم خطط تمكنها من الجمع بين المهنية والتطـوع, باعتبارهمـا مكمـلان لبعـضهما البعض.

إن احتياجات وضع البرامج وإعداد المشاريع ورسـم سياسـات التـدريب وتطوير الخبرة وتقييم الأداء, كلها مكونات تستدعي مهارات وتكوين وثقافة ودراية خاصة في المجال، وهو ما يدعو إلى إعداد الكادر الذي يملـك هـذه المواصـفات والقادر على التفرغ لهذا العمل.

وقد أظهرت التجارب أن هذا البعد يعبئ طاقات المتطوعين بشكل أقـوى, ويوفر للمنظمات الإطار الملائم الذي يستثمر طاقاتهم وقـدراتهم خدمـة لأهـداف المنظمات وخطط عملها. وقد تبينت المنظمات الحقوقية على امتداد الساحة العربية ذلك، مما جعل عدداً من مراكز التدريب تحاول الإجابة على هذه الاحتياجات عبـر برامجها. إلا أن المتتبع لهذا العمل، يلاحظ مع ذلك أن الاستفادة من هذه الخـدمات تساهم في إغناء البعد النضالي (إعداد التقارير المضادة أمام اللجان المختصة بالأمم المتحدة، إعداد التقارير السنوية، نشر مبادئ حقوق الإنسان، تعبئة فئـات الـشباب والنساء..)، أكثر مما يساهم في تطوير طـرق التـدبير والإدارة. ومـن الأسـباب المرجحة لذلك، هو توجهها إلى المتطوع, وعدم توفر الإطـار التنظيمـي الملائـم للاستفادة من هذه الخبـرة، فضلا عن المتطلبـات المادية اللازمة لذلك (مقـرات، تجهيزات، موارد...).

خلاصـات أوليـة

لقد استطاعت التجارب على امتداد المنطقة العربية أن تراكم - إلـى هـذا الحد أو ذاك، وفي جانب أو آخر- عناصر هذا التوتر الداخلي فـي كـل الأبعـاد السابق ذكرها، مما يساهم في رسم معالم تطور جزئي مكَّن العديد مـن تنظيمـات

حقوق الإنسان أن تكتسب مكانة وثقلاً نسبياً على مستوى البلد، وحضوراً أهم على المستوى الإقليمي والدولي. إلا أن المكسب الأهم هو أن حركة حقوق الإنسان على امتداد المنطقة العربية استطاعت أن تجعل قضية الحقوق والحريات حاضرة بشكل أكبر ضمن جدول أعمال الفاعلين السياسيين والنقابيين وعلى مستوى الدولة, التي أصبحت تعمل جاهدة إما للتفاعل إيجابياً مع بعض عناصر ومطالب هذا الخطاب متى توفرت لديها الإرادة السياسية، وإما محاولة احتواء المطلب الحقوقي وتدجينه ضمن استراتيجيتها الخاصة، أو عرقلة تطوره وإشعاعه.

إن الإشكاليات المطروحة على المنظمات الحقوقية والمجتمع المدني عامة هي تحديات مجتمع بأكمله, بكل ما يقتضيه ذلك من الارتقاء بأداء الدولة إلى مستوى تحولات وإكراهات الواقع الوطني والدولي, وما يستلزمه من إرادة سياسية للنهوض بحقوق وحريات المواطن وضمان كرامته وحمايته من التجاوزات والانتهاكات ضمن مشروع مجتمعي تتداخل فيه المكونات والضمانات الدستورية والتشريعية والمؤسساتية والثقافية. وهذا ما يجعل منظمات المجتمع المدني مع ذلك، تساهم بقوة – رغم كل المضايقات والقيود – في وضع لبنات هذا المشروع والدفاع عنها. إلا أنها مطالبة بالتقييم المستمر لأدائها ومتطلبات بلورة شعاراتها ومبادئها ضمن بنياتها, حتى توفر الأطر المؤهلة للاضطلاع برسالتها دفاعاً ونهوضاً وتعميماً لقيم وممارسات جديدة. وهذا ما يستدعي بلورة الرؤى والخطط الملائمة لتقوية الأداء وتعزيز مكانة العمل في معركة البناء الديمقراطي المنشود.

(٢)

إشكاليات الأداء فى منظمات المجتمع المدنى

أ.محسن عوض*

تنطلق هذه الورقة من افتراض أساسي هو أن مؤسسات المجتمع المدني هي مرآة المجتمع، تحمل آماله، وتحمل أيضاً أمراضه، وأنه لا سبيل إلى النظر إليها ككتلة صماء، لا على الساحة العربية ككل، حيث تتفاوت التكوينات الاجتماعية تفاوتاً شاسعاً، ولا داخل كل بلد عربي على حدة، حيث تضم كل البلدان -المتقدمة والمحافظة على السواء- نمط الشمال ونمط الجنوب معاً.

وتتعرض هذه الورقة إلى ثلاثة موضوعات رئيسية:

١- التشوهات الناتجة عن القيود القانونية.

٢- إشكالية التمويل بين تقتير الداخل وشروط الخارج.

٣- إشكاليات الإدارة والتسيير.

وانطلاقا من هذا الافتراض، تأتي هذه الورقة لتتكامل مع الورقة التي أعدها الأستاذ/الحبيب بلكوش بعنوان "إشكاليات الأداء في منظمات المجتمع المدني: حالة منظمات حقوق الإنسان" فتفصِّل في بعض القضايا التي أجملها، وتمد النظر لبعض قطاعات العمل الأهلي خارج منظمات حقوق الإنسان، وتضيف بعض النماذج من واقع خبرة ممارسة مختلفة، قد لا تختلف في الاستخلاصات، ولكنها تتيح زوايا جديدة لرؤية القضية المطروحة للنقاش.

وتعالج هذه الورقة موضوعها، من منظور نقدي انطلاقا من مرتكزين، أولهما : إننا نؤمن بالنقد وسيلة لحفز التقدم، والثاني: إننا طالما ندعي لأنفسنا- وبحق- دوراً في الإصلاح فعلينا أن نبدأ بأنفسنا.

---

*الأمين العام المساعد للمنظمة العربية لحقوق الإنسان

أولا: التشوهات الهيكلية الناتجة عن القيود القانونية والتدخلات الأمنية

تعالج العديد من الدراسات القيود القانونية التي تحد من تأسيس المنظمات غير الحكومية وفاعليتها، وأثرها على انتشارها وأنشطتها. لكن ثمة وجه آخر لهذه الظاهرة لا يحظى بنفس القدر من الاهتمام في التحليلات السائدة رغم وقعه الشديد، وهو أثر هذه القيود على بنية هذه المؤسسات من الداخل، ومن ثم على دورها.

وقد أدت هذه القيود في بلد مثل مصر في ظل القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤، الذي جرى في إطاره تأسيس معظم الجمعيات الأهلية، إلى انصراف كثير من منظمات حقوق الإنسان ومراكز البحوث عن صيغة الجمعيات الأهلية التي يقيدها القانون، إلى استخدام صيغ قانونية أخرى لتلافى هذه القيود، منها صيغة الشركات المدنية التي لا تستهدف الربح، أو صيغة المكاتب المهنية المتخصصة التي تستصدر تراخيص نشاطها من نقابات مهنية. وكانت هذه الصيغ مناسبة لتجاوز القيود القانونية، والقرارات التحكمية من جانب جهة الإدارة، لكنها أدت أيضاً إلى تأثيرات سلبية على هياكل وأساليب إدارة هذه المؤسسات، فنشأت مغلقة العضوية، لا تخضع هيئاتها المديرة للمساءلة، واتسمت هيئاتها الاستشارية بطابع شرفي. وعندما ألزمت هذه المنظمات – طبقا للقانون رقم (١٥٣) لسنة ١٩٩٩ ثم القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٢ - بتوفيق أوضاعها، اتسم هذا التوفيق بطابع شكلي لمجاراة النصوص القانونية، دون تغيير حقيقي في بناها المؤسسية.

وتمتد هذه التأثيرات السلبية "لمنظمات العضوية"، فمع استمرار سعي منظمات العضوية لالتماس مخارج قانونية لأوضاعها مثل صيغة "تحت التأسيس"، "وإعادة التأسيس" للتلاؤم مع تعدد القوانين وتقلبها انصرفت عن توسيع عضويتها، وأرجأ بعضها آلافاً من طلبات العضوية لسنوات عديدة، وثمة منظمات طرحت ثلاث صيغ بتشكيلات مختلفة للحصول على الصفة القانونية.

وخضعت الجمعيات الخيرية لوطأة الضغط الأمني، وجرى التشديد على هذه الجمعيات منذ مطلع التسعينيات، في ظل اعتقاد بأنها مصدر لتمويل أنشطة الجماعات الإسلامية المتطرفة، ووسيلة لتجنيد الأعضاء، والنفاذ إلى المجتمع،

وتفاقمت هذه النظرة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وامتـدت إلـى معظـم البلدان العربية، وأصبح الشاغل الأساسي للجمعيات العاملة في حقل العمل الخيـري ليس تعزيز نشاطها, وإنما تبرئة نفسها من تمويل الإرهاب.

وبالمثل فقد تعرضت الحركة النقابية أيضاً لمثل هذا التأثير، وأدت القيـود التي فرضها القانون رقـم ١٠٠ لـسنة ١٩٩٣ بعنـوان: "ضـمانات لديمقراطيـة المنظمات النقابية المهنية في مصر" إلى شل العديد من النقابات المهمة مثل نقابـات المحامين، والمهندسين والأطباء، ومواجهة ما يسمى "بدكتاتورية الأقليـة وتحكمهـا في الأغلبية"، كما أدت هذه الضغوط إلى إثارة نزاعات داخلية عميقة داخل بعـض هذه النقابات, حتى إنها عطلت نقابة مهمة مثل نقابة المحامين عـن أداء واجباتهـا المهنية ودورها الفاعل في تعزيز الحريات لأكثر من ست سنوات. وتعاني نقابـات عربية أخرى عديدة من ضغوط مماثلة على الـساحة العربيـة مـن بينهـا نقابـة الصحفيين في اليمن.

وتصنع القيود القانونية أيضاً نمطاً فريداً من مؤسسات المجتمـع المـدني، ففي بلد مثل الكويت، التي تحظر النشاط الحزبي، تأسست منـابر وكتـل سياسـية وبرلمانية تمارس وظيفة الأحزاب بدون اسمها، وفى بلد مثل البحرين الذي خـوّل الجمعيات ممارسة الشأن العام بعد المصالحة الوطنية، فقد تأسست بالفعل جمعيـات سياسية تمارس العمل السياسي، وأتاح لها الأمر الملكـي رقـم ٣٠ لـسنة ٢٠٠٢ (بإلغاء المادة ٢٢ من قانون مجلس الشورى والنواب الـسابق) الـسماح بممارسـة النشاط السياسي، وأصبحت بدورها تقوم بدور الأحزاب دون مسماها.

والواقع أن أثر القيود القانونية والتدخلات الأمنية على مؤسسات المجتمـع المدني، تتجاوز تأثيراتها المباشرة على بنيتها التنظيمية وأدائها، إلى التأثير على ما يمكن وصفه بالديمقراطية القاعدية، فأهمية هذه المؤسسات لا تتوقف عنـد حـدود نشاطها وتلبية احتياجات اجتماعية معينة، ولكن تكمن أيضاً في دورها كأحد مداخل بناء الديمقراطية في قاعدة المجتمع، والتدريب عليها, خاصة مع الإضعاف المستمر للأحزاب السياسية، والقيود الأكثر شدة المفروضة عليها.

ثانيا: إشكالية التمويل بين تقتير الداخل ... وشروط الخارج

تعد صعوبات التمويل إحدى الإشكاليات الجوهرية التي تعاني منها المنظمات غير الحكومية في البلدان العربية، اتساقاً مع مستوى تطور المجتمع، والظروف السياسية والاجتماعية السائدة، وضعف الموارد المتاحة، ورؤية الحكومات لمنظمات المجتمع المدني. ولكن تزداد الأمور صعوبة في حالة منظمات حقوق الإنسان، والسريان المتصل لقوانين الطوارئ في عدد من البلدان العربية.

وتشمل مصادر التمويل المتاحة للمنظمات غير الحكومية بصفة عامة ثلاثة مصادر:

أولاً: ما توفره الحكومات من تمويل للمنظمات التي تدعم برامجها, مثل تلك العاملة في مجال التنمية أو الصحة أو خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة, أو تلك المصنفة كجمعيات نفع عام. ورغم أنه لا تتوافر للباحث أرقام حول قيمة الدعم الذي تقدمه الحكومات لمثل هذه المنظمات، إلا أن بعض المصادر الصحفية في بلد مثل مصر تعكس شكوى هذه المنظمات من ضعف الاعتمادات المخصصة، وعدم مراعاة تطور تكلفة الخدمات التي تقدمها مثل هذه المنظمات، بل وأشار بعضها إلى أنه حتى التسهيلات التي يكفلها قانون الجمعيات, مثل الأسعار المخفضة لاستهلاك الكهرباء والمياه, تبددت بعد تحول هيئات الكهرباء والمياه إلى شركات.

ثانياً: ما يرد من دعم المجتمع للمنظمات غير الحكومية, والمفترض أن يكون هذا الدعم هو المصدر الأساسي للتمويل، حيث يعبر عن مساندته لتلبية الاحتياجات الاجتماعية التي تقدمها هذه المنظمات. لكن في الواقع أن هذا المصدر يواجه عدة عوائق أهمها:

* أن التشريعات القائمة لا تشجع مثل هذا التوجه على النحو القائم في الدول **المتقدمة مثل الخصم من الوعاء الضريبي، بل أحيانا تكبحها مثل الأمر العسكري رقم (٤) الصادر عن الحاكم العسكري في مصر.**

* ندرة المؤسسات المعنية بتقديم الدعم لمنظمات المجتمع المدني. ولم يصل لعلم الباحث سوى عدد محدود للغاية من هذه المؤسسات مثل برنامج الخليج العربي

لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية الذي يرعاه الأمير طلال بن عبد العزيز، ومؤسسة ساويرس التي يرعاها رجل الأعمال المصري نجيب ساويرس.

* غياب هذا التقليد كتوجه عام لدى المقتدرين، وانصراف الجزء الأساسي من تبرعاتهم إلى دعم الأنشطة الإنسانية، وكذا نقص خبرة المنظمات ببرامج جمع المعونات.

المصدر الثالث: التمويل الأجنبي المثير للجدل، وتخضعه معظم الدول العربية لشروط صارمة، ومن ذلك أمر الحاكم العسكري في مصر السابق الإشارة إليه, ويقضي بضرورة الحصول على تصريح منه لتلقي التبرعات، وقد وضع هذا القيد القانوني المنظمات غير الحكومية -وخاصة العاملة في مجال حقوق الإنسان- في دائرة مغلقة وزاد من اعتمادها على التمويل الأجنبي بدون تصريح, ومن ثم لجأت السلطات إلى محاولة التأثير على الجهات الأجنبية المانحة، كما شنت حملات قوية على المنظمات التي تحصل على مثل هذا التمويل، وأحالت بعضها إلى المساءلة القانونية.

لكن بعيداً عن "توظيف" قضية التمويل الأجنبي في الصراع بين الحكومات والمنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان، فقد كانت القضية ولا تزال مثارة بشدة على الساحة السياسية/الثقافية العربية، بل وداخل المنظمات نفسها، ويدور النقاش حول عدة محاور أهمها:

* أثر هذا التمويل على روابط هذه المنظمات بالمجتمع، وتأثيره على برامجها.

* مدى قدرتها على بناء شراكة مع الهيئات المانحة بدون مساومة على الاستقلال الذاتي.

* كيفية تحديد أولويات التمويل, سواء داخل المنظمات غير الحكومية أو مع الجهات المانحة. وهل يتم ذلك في إطار عملية ثابتة, أم يكون موضوعاً للتفاوض؟

* هل يعد تزايد الاعتماد على التمويل الأجنبي عاملاً إيجابياً أم سلبياً؟ وإذا كان قد أفضى إلى انتشار العديد من منظمات حقوق الإنسان, فهل يجدر تأييد هذه التعددية المتزايدة، أم نأسف على تفتيت الجهود الرامية إلى إحداث التغيير؟

يذهب مؤيدو التمويل الأجنبي إلى أنه في حالة منظمة أصيلة لحقوق الإنسان، لديها مشروعات واضحة ومحددة، وقادرة على إدارة شئونها، تصبح فرص التأثير الأجنبي بلا أهمية. وينفون محاولة المنظمات المانحة التأثير على البرامج، أو وجود صلة بين تزايد عدد منظمات حقوق الإنسان والمنافسة على التمويل الأجنبي. ويرون أن أغلب المبادرات جاءت استجابة لاحتياجات حقيقية، وأن ما يطلق عليه التفتيت قد أدى إلى تقسيم ضمني للعمل، حتى وإن كان قد حدث بدون تخطيط أو اتفاق مسبق. كما أن عدداً من هذه المنظمات قد أثبت، فعاليته في الاستجابة للاحتياجات المحلية. ومع ذلك لا ينكر مؤيدو التمويل الأجنبي أنه ترك أثراً سلبياً في حالات بعينها، حيث أدت سياسات الهيئات المانحة إلى وقوع صراعات ونزاعات داخل بعض المنظمات.

وفي المقابل يرى ناقدو التمويل الأجنبي أن تأثيره كان "سلبياً إلى حد كبير", وأن تأثيره على البرامج أمر واقع. فالتمويل الأجنبي يأتي مقترناً ببعض الشروط التي قد لا تطرح صراحة، ولكنها تحدد مجالات معينة للعمل، وهي مجالات تتفق وأولويات الجهات المانحة, ولا تتناسب بالضرورة مع احتياجات حركة حقوق الإنسان. ومن أكثر الأمثلة إثارة للانتباه الأولوية التي يعطيها التمويل للحقوق المدنية والسياسية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية, والتركيز على قضايا الحريات الدينية وحقوق الأقليات في تناغم مع اهتمام قطاعات من المنظمات الغربية لحقوق الإنسان, والمراكز البحثية المهتمة بشئون مجتمعات الشرق الأوسط. فضلاً عن إنه يجرف أولويات المنظمات المتلقية بعيداً عن تعبئة الدعم المالي والبشري الوطني, ويقلل من شأنه, فيفقد الحركة تماسكها مع قاعدتها الفعلية, أو حتى قاعدتها المأمولة.

وينظر الباحث لإشكالية التمويل الأجنبي من منظور أنه لا يقع في إطار العمل الخيري، بل يتم في إطار استراتيجيات سياسية واجتماعية تتبناها الهيئات المانحة، وتساءل عن تحقيق أهدافها. وعندما يقع التوافق بين احتياجات المجتمعات المتلقية وأسبقيات الهيئات المانحة يتحقق النفع والفائدة، وإذا تناقضت الأسبقيات

يتأثر جدول أعمال المنظمات المتلقية حتى بغير شروط مسبقة. وليس بعيداً أن إحدى الهيئات الدولية المانحة المرموقة قد تعرضت لمساءلة حول مساندتها لمشاركة منظمات عربية غير حكومية في المؤتمر العالمي الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري الذي عقد في "ديربان" في سبتمبر/أيلول٢٠٠١، بعد الآراء التي أبدتها هذه المنظمات في محفل المنظمات غير الحكومية.

وإذا كانت معظم المنظمات المانحة تلجأ لسياسة الجذب, وليس الضغط, للتأثير على توجهات المنظمات غير الحكومية، فبعضها لا يتردد في إملاء شروطه، ومن ذلك فقد اشترطت بعض الهيئات المانحة التعاون مع منظمات إسرائيلية كشرط لتمويل بعض البرامج، ومن ذلك أيضاً اشتراط هيئات أمريكية توقيع بعض المنظمات الفلسطينية غير الحكومية إقرارات بعدم مساندة المنظمات "الإرهابية" كشرط لتقديم المعونة، وهو مصطلح لا يعني منظمات المقاومة المشروعة فحسب ، بل يعني أيضاً الخدمات التي قد تقدمها المنظمات الفلسطينية لضحايا الاعتداءات الإسرائيلية وعائلاتهم.

وقد أتيح للباحث متابعة العديد من المناقشات الجادة في بحث إشكاليات التمويل على مدار العقد الأخير. ووردت عشرات الاقتراحات اتسم بعضها بمثاليات في واقع تعوزه المثالية, سواء بالنسبة للجهات المانحة أو المتلقين، مثل تأسيس صندوق من الهيئات المانحة يقوم بتوزيع الموارد المتاحة، أو إعطاء جهة محلية أو إقليمية صلاحية تحديد الجهات المتلقية، أو بحث فرص التمويل الحكومي الوطني، أو إرسال المنح للهيئات المختصة في الأمم المتحدة لتقوم هي بتوزيعها. وقد وجدت هذه المقترحات رفضاً قطعياً من جانب المانحين والمتلقين على السواء.

ولكن عبر هذه المناقشات المطولة، وردت مقترحات أخرى ذات طابع عملي، منها على سبيل المثال, ما يلي:

* وضع ضوابط للتمويل مثل تنوع مصادر التمويل، أو التأكيد على ضرورة توافر الحد الأدنى من المصروفات الجارية من مصادر محلية, وقصر اللجوء للتمويل الخارجي على الأنشطة والبرامج.

* ضرورة تطوير فهم المنظمات المانحة لاحتياجات الواقع المحلي مـن البـرامج والأنشطة, وتطوير آليات التفاوض بين الجهات المانحة والمتلقية لتلافي المفارقـات بين أسبقيات الجهات المانحة وبين الاحتياجات النابعة من البيئة المحلية.

* الحرص على التأكيد العملي لطابع الشراكة في هذا التعاون.

* ضرورة التعامل بشفافية في كل ما يتعلق بالتمويـل الأجنبـي, سـواء بتـوفير المعلومات الكافية عن الجهات المانحة ومصادر تمويلها، أو إعطاء اهتمـامٍ كـافٍ لتطوير معايير أداء يتفق عليها, أو إعلان المنظمات المتلقية عـن المـنح المقدمـة إليها، وسبل الرقابة على إنفاقها (تفعل ذلك بعض المنظمات تفصيلاً).

ورغم الطابع العملي لبعض هذه المقترحات يظـل مـن الـضروري ألا ينصرف الاهتمام والجهد عن السعي لتنمية موارد محلية، ليس فقط لأن ذلـك لـن يظل مستحيلاً، رغم الصعوبات التي تواجهه اليوم، ولكن أيضاً لأنه معيار لاعتبـار وجود هذه المنظمات كاحتياج للمجتمع، يدعمه ويعززه، ولـيس مجـرد مبـادرات نخبوية معزولة عن مجتمعها, فضلاً عن دورها في تعبئة المشاركة.

وتتبنى هذه الندوة مناقشة مقترح بتأسيس صندوق عربي لدعم مؤسـسات المجتمع المدني.

ثالثا: إشكاليات الإدارة والتسيير

١ - التدريب

يعد التدريب أحد المرتكزات الرئيسية في تطوير كفاءة منظمات المجتمـع المدني، ودعم قدراتها التنظيمية، وزيادة الكفاءة المهنية والفنية للعاملين فيهـا. كمـا تتجه في جانب منه إلى تعميق وعي النشطاء بقضايا العمل العام, وفهمهم للمعـايير القانونية, وآليات العمل على المستويين الوطني والدولي.

وتتوافر لمؤسسات المجتمع المدني أشكال متعددة للتدريب في القطاعـات النقابية المهنية والعمالية، والمؤسسات الإعلاميـة، والمنظمـات غيـر الحكوميـة, خاصة العاملة في مجال حقوق الإنسان، والبيئة، وحقوق المرأة، والطفل، وغيرهـا

من الأنشطة المماثلة. وتسهم في هذه الأنشطة التدريبية منظمـــات حكوميـــة مثـــل المجالس القومية للمرأة والطفولة والأمومة في مجالات اختصاصها، ولكـــن يقـــوم بالجانب الأكبر من الأنشطة التدريبية مؤسسات المجتمع المدني من منظمات نقابية، ومؤسسات إعلامية، ومنظمات غير حكومية وطنية وقومية ودوليـــة، كمـــا بـــدأت الجامعات ومراكز البحوث الأكاديمية تلعب دوراً نشطاً في بعض القطاعات.

وتركز هذه الورقة على ملامح المشهد التدريبي في مجال حقوق الإنـــسان, حيث يمثل التدريب الذاتي داخل منظمات حقوق الإنسان، أحد الوســـائل الرئيـــسية الشائعة للتدريب، من خلال نقل خبرة العـــاملين القـــدامى إلـــى العـــاملين الجـــدد، والاحتكاك المباشر بالأداء اليومي للعمل. كما تنظم بعض المنظمات العاملـــة فـــي مجال حقوق الإنسان دورات تدريبية للعاملين فيها. ويتوفر إلى جانب ذلك فـــرص للتدريب من خلال معاهد ومراكز ومؤسسات متخصصة، مثـــل المعهـــد العربـــي لحقوق الإنسان في تونس، ومركز القاهرة لدراسات حقـــوق الإنـــسان, والمركـــز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة في القاهرة، ومركز الإعلام والتوثيق والتكـــوين في مجال حقوق الإنسان في الرباط، ومركز التأهيل في مجال حقوق الإنسان فـــي تعز، ومركز عمان لدراسات حقوق الإنسان فـــي عمَّـــان. كمـــا تـــوفر البـــرامج الأكاديمية، ومراكز البحوث الجامعية أيضاً فرصاً للتدريب, حيـــث يـــنظم بعـــضها برامج تعليمية متخصصة وثيقة الصلة بمجال حقوق الإنسان.

وتتيح المنظمات الدولية غير الحكومية بدورها عدة فرص تدريب ســـنوياً، مثل الدورات ذات الصلة التي تنظمها منظمة "أميدست"، والمعهد الـــدولي لحقـــوق الإنسان في ستراسبورج كما توفر البرامج الأكاديمية في الولايات المتحدة وبعـــض الدول الأوروبية بدورها فرصاً لتدريب بعض العناصر، ومنها جامعتي "هارفـــارد" و "كولومبيا" في الولايات المتحدة، وجامعة "أسكس" في المملكة المتحدة.

كذلك تقوم المنظمات المهنية التي تتبنى برامجاً في مجال حقوق الإنـــسان بمهمة إضافية في مجال تدريب المنخرطين فيها، مثل اتحاد الـــصحفيين العـــرب، واتحاد المحامين العرب. وقد نظم الأخير دورات تدريبية للمحـــامين الـــشبان فـــي

مصر في أفرع القانون الدولي المستجدة مثل "التحكيم"، و "الإغـراق"، و "الملكيـة الفكرية", وذلك بالتعاون مع عدد من الوزارات المعنية. كما توفر النقابات العماليـة والاتحاد العام لعمال مصر فرصاً واسعة للتدريب في مجال الحقوق النقابيـة عبـر الجامعة العمالية، وبعض مراكز التدريب النقابية. وقد سـعت كـل مـن المنظمـة العربية لحقوق الإنسان واتحاد المحامين العرب واتحاد العمـال العـرب لتأسـيس مركز للحقوق النقابية يختص بهذا النمط من التـدريب، ولكـن واجهـتهم بعـض الصعوبات التي عرقلت تنفيذه.

ويختلف المشهد التدريبي المتاح للنشطاء فـي أهدافـه ومحتـواه وآلياتـه بالضرورة عن ذلك المتاح للعاملين في المنظمات. إذ إنه يهدف فـي المقـام الأول إلى زيادة وعي النشطاء المستهدفين بقضايا حقـوق الإنـسان، وتعميـق إدراكهـم للقضايا المختلفة المطروحة. ويتم تصميم محتوى البرامج التي تعد في هذا الـشأن اتساقاً مع هذا الهدف العام، وفى إطار نوعية المـشاركين المـستهدفين (الـشباب- المرأة... الخ). كما تختلف آلياته كذلك، إذ لا تقتصر على البرامج التدريبية فقـط، بل تشمل الندوات وحلقات البحث وإدارة نقاشات حول موضوعات محددة.

وتعتبر الملتقيات الفكرية الدورية والندوات والبرامج الثقافية التي ينظمهـا العديد من منظمات حقوق الإنسان أحد الملامح الثابتة في هـذا المـشهد، ويـنظم بعضها لقاءات دورية منتظمة.

وتظهر الاحتياجات التي يتلقاها المعهد العربـي لحقـوق الإنـسان إقبـالاً متزايداً على التدريب، كما تظهر الدراسات أن هناك حاجة لتعميق محتوى البـرامج التدريبية في بعض المجالات، ومنها التدريب على إعداد التقارير، وتطوير التوثيق، وهي مهمة بدأت بالفعل ولكن لا تزال تحتاج لكثير من الجهـد. ويمكـن أن يتجـه الجهد أيضاً لتأهيل عناصر من بين هؤلاء العـاملين لرسـم اسـتراتيجيات العمـل ووضع البرامج التفصيلية على نحو علمي.

كذلك توجد مجالات مهمة لم تتجه إليها برامج التدريب وتمثل ثغـرة فـي برامجه المطروحة، ومنها جسور الربط بين قضايا حقوق الإنـسان وغيرهـا مـن

القضايا ذات الصلة مثل التنمية، وتسعى المنظمة العربية لحقوق الإنسان إلى سد هذه الثغرة من خلال برنامج طموح, بالتعاون مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي, والذي تنتظم في إطاره هذه الندوة. بينما تظل هناك قضايا أخرى ملحة غير مطروحة على البرامج التدريبية رغم أهميتها، ولم يصل إلى علم الباحث أن هناك خططاً لمعالجتها, مثل التدريب على تقييم الأداء.

ورغم تعدد إمكانات التدريب والمؤسسات القائمة عليه, فإنها تعمل كجزر منفصلة ولا يتوافر قدر كافٍ من التنسيق بينها، وإن كانت الحلقات البحثية للتفكير في قضايا التدريب التي نظمها المعهد العربي لحقوق الإنسان والمنظمة العربية لحقوق الإنسان منذ العام ٢٠٠١ تمثل جهداً رائداً في هذا الاتجاه. فمن الواجب أن تنبثق صيغة للتنسيق بين المؤسسات المعنية تعنى في حدها الأدنى بالإعلان المبكر عن برامجها. وقد أجرى المعهد العربي لحقوق الإنسان دراسة رائدة حول قياس أثر التدريب الذي قام به في أربع دول، ونوقشت نتائجها الأولية في ورشة عمل بالقاهرة لكن لم تكتمل نتائجها النهائية بعد.

على أن مشكلات تدريب العاملين في منظمات حقوق الإنسان لا تتوقف عند البرامج والمحتوى، إذ إن هناك إشكاليات تنظيمية داخل المنظمات تؤثر على التدريب بشدة, منها مدى استفادة المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان من الخبرات المكتسبة لدي المتدربين, حيث يتم أحياناً إيفاد متدربين إلي دورات تخصصية لا تتعلق بالأداء الوظيفي للمتدرب. كما يتم في أحيان أخرى نقل المتدرب الذي حصل على خبرات تدريبية متخصصة من وظيفة معينة إلى وظيفة أخرى بعيدة عن التخصص الذي تدرب عليه. ومنها كذلك مشكلة التسرب بانتقال الذين تم تدريبهم إلي مجالات بعيدة عن حقوق الإنسان, فيتم تبديد ما تم بذله من جهد.

وطبقاً لاستخلاصات الباحث ومناقشاته مع العديد من المهتمين بقضايا التدريب, يمكن إجمال احتياجات التدريب في الآتي:

أ- توسيع نطاق الفئات المستهدفة من التدريب، فمع استمرار التركيز على فئة العاملين في المنظمات، ينبغي إعطاء اهتمام كبير لفئتين أخريين (المنتخبون، والأعضاء), وتصميم برامج تدريب تتلاءم مع مسئوليات كل منهم للنهوض برسالة المنظمة.

ب- إعطاء اهتمام للجوانب العملية في التدريب, مثل إعداد التقارير وتقارير الظل والتوثيق، وتوسيع نطاق مجالات التدريب لتشمل المجالات التي لم تحظ باهتمام كافٍ, مثل تخطيط ورسم البرامج، وعلميات التقييم، وجسور الربط بين القضايا الكلية مثل حقوق الإنسان والتنمية، وحقوق الإنسان والديمقراطية.

ج- إعطاء اهتمام أكبر لمسألة متابعة المتدربين.

د- توفير قدر من التنسيق بين البرامج التدريبية المختلفة, بما يتيح لكل جهة معنية أن تضع في حسبانها البرامج المطروحة عند رسم خططها التدريبية، وبحث عقد لقاء دوري تشاوري بين من يقبل من الهيئات المعنية بالتدريب.

٢– نظم المعلومات وتقنيات العمل

تعد قضية المعلومات محور عمل منظمات حقوق الإنسان والتنمية ومراكز البحوث، ومناط قدرتها وكفاءتها، فبمقدار قدرتها على النفاذ إلى مصادر المعلومات وكفاءتها في تدقيقها وتوثيقها، تكون قدرتها على التحليل والتقدير، أو قدرتها على التدخل الفعال.

وتكمن المشكلة – كما عبر عنها بحث صادر عن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في مصر في ما أسماه: عملية احتكار المعلومات علي المستوى القومي، وتتمثل في أن المعلومات عن جوانب مهمة في الواقع الاجتماعي، والتي تتحمل ميزانية الدولة أعباء ضخمة في سبيل جمعها، لا ينتهي أمرها على النحو الذي يفترض أن ينتهي إليه، فالمفروض أن ما لا يمس الأمن القومي من معلومات ينشر ويتاح لمختلف مستويات اتخاذ القرار، أو على الأقل تتاح الإفادة منه لمن يعدون مستفيدين أو مستهلكين مشروعين، وفي مقدمتهم المؤسسات العامة وغير الحكومية، والباحثون والدارسون ومن إليهم، وربما

الشخص العادي المهتم. ولكن الذي يحدث في حالات غير قليلة هو أن يقتصر تداول تلك المعلومات على مؤسسات وأجهزة بالذات. ويحظر على من سواها الاستفادة منها، بل وحتى الوصول إليها. ولا يستبعد أن يجري توظيف بعض المعلومات على نحو قد ينطوي على الإضرار بالمصالح المشروعة لقطاعات من المواطنين والمؤسسات التي تمثلهم أو تخدم مصالحهم.

وتختص المعلومات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان بإشكاليات خاصة تميزها عن غيرها من المعلومات. فهي:

أولاً: تصدر عن مصادر "منحازة" بطبيعتها، مثل شكاوى ضحايا هذه الانتهاكات أو المتضررين من وقوعها. ومن ثم فهي عرضة للمبالغة أو التحريف تحت وطأة الشعور بالألم أو الرغبة في إثارة الاهتمام.

ثانياً: عادة ما تأتي ناقصة أو مبتورة، وتغفل جوانب مهمة, نتيجة نقص الوعي وضعف الثقافة القانونية, أو صعوبة معرفة هذه التفاصيل الضرورية، وتحتاج إلى جهد إضافي لاستجواب الضحايا أو المبلغين لاستكمالها.

ثالثاً: تتعرض في كثير من الأحيان "للتسييس", بهدف دفع المنظمات إلى تقييمات معينة، أو تكون "مدسوسة", بهدف جر المنظمات لمآزق التشهير.

ويتميز التعامل مع المعلومات الخاصة بالانتهاكات بصعوبات خاصة في تدقيقها وتقييمها؛ لأنها تعبر عن انتهاكات للقانون "أي جرائم تتم خفية" مثل التعذيب، وعادة ما تكون موضع إنكار من السلطات المعنية، بل وأحياناً ما يشارك الضحايا أنفسهم أو ذويهم في إخفاء المعلومات، مثل ضحايا الاعتداء الجنسي تحت وطأة الشعور "بالعار", أو الرغبة في تدارك الآثار السلبية لتسجيل مثل هذه الوقائع على مستقبل طفل أو فتاة.

وعلاوة على هذه الصعوبات النمطية تزداد الصعوبة في تدقيق المعلومات في معظم البلدان العربية بفضل التقاليد البيروقراطية التي تضفي طابعاً صارماً على تداول المعلومات الرسمية، وتنظر بشك وارتياب لطلب أية معلومة. وطبيعي

أن تزداد مثل هذه الصعوبة عندما تكون الجهة التي تطلب هذه المعلومات موضع جدل مثل منظمات حقوق الإنسان.

وثمة حالة نموذجية نوردها للتوضيح، عندما أرسلت إحدى المنظمات مندوباً عنها إلي إدارة إحدى الجامعات لتطلب عناوين كليات الحقوق وأسماء عمدائها بهدف دعوتهم للمشاركة في إحدى الندوات، حيث أحيل المندوب إلى مكتب الأمن في الجامعة وخضع لاستفسارات مطولة عن المنظمة الموفد منها، وأسباب الدعوة وبرنامج الندوة وأسماء المشاركين فيها، وأسئلة أخرى عديدة، ثم طُلب إليه الحضور مرة أخرى بعد فترة طويلة حددها المكتب المذكور، حتى يتم النظر في طلبه. ولم يكن الأمر يحتاج مثل هذه الإجراءات المطولة، فقيد خطوات من مقر هذه الجامعة كان مكتب منظمة اليونسكو العالمية يضع على أرفف مكتبته كتاباً توثيقياً شاملاً لكل هذه المعلومات. وبادر المكتب بإهداء المنظمة نسخة منه. والواقع أن هذه الواقعة المعبرة – على بساطتها – لم تكن سوى نموذج لحالة عامة.

ورغم مضى وقت طويل على هذه الواقعة، فقد بقيت نظرة البيروقراطية إلى المعلومات تميل إلى التقييد إلى حد بعيد، ولا تكف الحكومة عن بحث وسائل جديدة لإعاقة تدفق المعلومات، حتى بالوسائل التشريعية. لكن المثير للدهشة أن تصاب بعض المنظمات غير الحكومية بالعدوى، ففى غضون الأيام القليلة الماضية اشترطت منظمة غير حكومية لتوفير وسائل الاتصال بهيئتها المديرة تلقى مراسلات رسمية، بينما كانت متاحة على موقعها على شبكة المعلومات الدولية.

في إطار هذه الصورة العامة تعاني منظمات حقوق الإنسان بشدة في تدقيق المعلومات التي تصلها، وتُخضع أداءها في تقييم المعلومات لمعايير صارمة، ليس فقط لأن رأسمالها الحقيقي هو مدى صدقيتها لدى الرأي العام، بل أيضاً بسبب طابع التربص الذي تتعرض له أحياناً، ونمط المشاكل التي يمكن أن يتسبب فيها عدم الدقة أو الانسياق وراء أخبار مغرضة. ويذهب معظمها إلى مخاطبة السلطات المختصة بالشكاوى التي تصلها قبل النشر، لكن نادراً ما تستجيب السلطات لطلب

الإيضاحات، وعادة ما تلجأ إلى التشكيك في نزاهة المنظمات، بل وتتهمهـا أحيانـاً باتهامات مشينة, على نحو ما فعل أحد وزراء الداخلية العرب فى مـؤتمر رسـمى فى بداية العام الحالى باتهامها بتشجيع الإرهاب.

ولا تتوقف الصعوبات المتعلقة بالمعلومات عند الصعوبات "المهنيـة" فـي التدقيق والتقييم، ولكن يمتد الأمر بقدر مماثل لصعوبات "فنية" مماثلـة فـي مجـال التوثيق. إذ لا يزال كثير من المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان يعتمد على نظم الحفظ اليدوية, بما يرافقها من إشكاليات, مثل تضخم حيز المحفوظات نتيجـة التراكم، وصعوبات الاسترداد للمعلومات بالسرعة الواجبة، وكل المشاكل المعروفة المرتبطة بنظام الحفظ اليدوي. وبينما نجحت بعض المنظمات في تطوير هذا الواقع واعتماد نظم المعلومات الحديثة، فلازالت المشكلة بعيدة عن الحل في كثيـر مـن المنظمات، حيث يقف دون الوصول إلى مثل هذا الحل العديد من المشاكل الماليـة والإدارية والفنية.

٣ - الإعلام والنظام الاتصالي

يعتبر الإعلام والنظام الاتصالي عموماً من أهم آليـات عمـل المنظمـات العاملة في مجال حقوق الإنسان، ويتحقق هذا الإعلام علـى مـستويين: مـستوى مباشر تبثه المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان عبر إصداراتها المختلفة من تقارير ودوريات ونشرات وبيانات..الخ. والمستوى الآخر هو نفاذها إلـى وسـائل الإعلام المحلية والعربية والدولية المختلفة. ويعتمد تطور النظام الاتـصالي أساسـاً على قدرة المنظمات على الاستفادة من تقنيات الاتصال الحديثة وتأسيس الشبكات.

وتعد التقارير الدورية أبرز إصدارات منظمات حقوق الإنـسان. ويـصدر عدد منها تقاريراً سنوية. كما يصدر بعضها تقارير نوعية لرصد ظواهر محددة أو مجالات معينة. أو سلاسل إصدارات في مجالات معينة، ويصدر عدد آخـر منهـا نشرات دورية. وبخلاف المطبوعات الدورية، تستخدم المنظمات العاملة في مجـال حقوق الإنسان البيانات الصحفية للإعلام عن نتائج تحقيقاتها, أو دراساتها الميدانية, أو الإعلام عن أنشطتها المختلفة.

ولا تفسح وسائل الإعلام الرسمية (الإذاعة المرئيـــة والمـــسموعة) مكانـــاً للإعلام المتخصص في مجال حقوق الإنسان إلا نادراً، ويرتبط ذلك بمدى توافقـــه مع سياسات الحكومة, مثل إدانة أعمال الإرهاب، أو إذا ما ارتبط بنشاط شارك فيه أحد مسئولي الدولة، أو بحضور رفيع المستوى من الأمم المتحـــدة فـــي القـــضايا موضع التوافق, مثل بعض قضايا المرأة أو التنمية, أو موضوعات نزع الألغام.

ولكن يختلف الأمر بالنسبة للصحافة, إذ يفسح بعضها المجال لتنوع الآراء بما يسمح بمناقشة بعض القضايا التـــي تثيرهـــا المنظمـــات، أو عـــرض بعـــض تقاريرها، فضلاً عن اهتمام بعض الصحفيين البارزين في المؤســـسات الـــصحفية الحكومية بعرض أو مناقشة بعض تقارير المنظمات. ويبقى المنبر الرئيسي المتـــاح أمام إنتاج هذه المنظمات هو الصحف الحزبية والمستقلة؛ إذ تهتم هـــذه الـــصحف بالفعل بتقارير المنظمات وأيضاً بمتابعة هذه المنظمات ذاتها، وكثيراً مـــا تـــستخدم أدبياتها في نقدها لأداء الحكومات، لكن لا يعنى هذا الاهتمام بالضرورة توافقاً فـــي الآراء, بل كثيراً ما يحدث العكس.

ولن تقف هذه الورقة عند نقد إعلام المنظمات العاملة في مجـــال حقـــوق الإنسان, وهو أمر يستحق الجهد في إطار آخر، لكن ما تستهدفه هو معالجة البـــث الإعلامي كآلية من آليات عمل المنظمات. وهي مسألة تتأثر بالإطار القانوني، كمـــا تتأثر بالبيئة الثقافية/الاجتماعية، وبمدى الاستفادة مـــن تقنيـــات وســـائل الاتـــصال المتطورة.

ويتأثر إعلام المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنـــسان بـــشدة بالبيئـــة الثقافية/الاجتماعية السائدة، بدءاً بتباين المرجعيات، وهي قضية تظهر بحـــدة تجـــاه بعض القضايا الحساسة، وانتهاء بصبغ هذا الإعلام بالطابع القانوني في الأســـاس, تأثراً بالإعلام الدولي المتخصص في مجال حقوق الإنسان.

وتتفاوت قدرة المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان علـــى الاســـتفادة من تقنيات الاتصال الحديثة، فبينما استطاع معظمها الاستفادة من شـــبكة الإنترنـــت في بث رسائله الإعلامية بالبريد الإلكتروني، فإن معظمها لم يـــستطع أن يؤســـس

مواقع ثابتة على الشبكة الدولية. ورغم نجاح بعضها في النفاذ إلى الرأي العام عبر الفضائيات العربية والدولية، فقد ظل ذلك مرتبطا في الأساس بمناسبات معينة أو قضايا مثيرة للجدل، وارتباطاً بأشخاص المتحدثين وليس بمنظماتهم.

٤– تقويم الأداء وقياس الأثر

تعرّف الدراسات العلمية التقييم بأنه "الكشف عما إذا كانت المنظمة أو البرنامج يقوم بما ُصمم من أجله, وإلى أي حد يتم ذلك", أي أنه قد يتجه للمنظمة ككل للتأكد من أنها تحقق أهدافها، أو قد يتجه إلى برنامج من برامجها.

وتبين دراسة مهمة للدكتورة أماني قنديل بناء على استطلاع لحوالي ٣٠٠ منظمة غير حكومية مقيمة في مصر, أن ٣,٥% فقط منها قد قام بالتقييم، وأن أغلب الحالات التي تم فيها التقييم كان مرتبطاً بمشروعات ممولة من الخارج. وتخلص إلى ما يعنيه ذلك أن التقييم لم يتم بمبادرات داخلية من المنظمات، وإنما تم في إطار إرادة المانح لتقييم مردود تمويله لمشروعات معينة، ولم يتم على مستوى برامج المنظمة ككل أو على مستوى قدراتها المؤسسية وعلاقاتها بالبيئة الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تنشط من خلالها. كما تستدل الدراسة على محدودية الاهتمام بافتقار برامج التدريب، على كثرتها، إلى برنامج تدريبي عن التقييم، وغياب موضوع التقييم وإشكالياته ومنهجيته عن حلقات البحث التي ينظمها القطاع الأهلي.

وتكمن الصعوبة المتعلقة بتقييم عمل المنظمات المعنية بحقوق الإنسان والبرامج المعنية بتعزيز الوعي، في عدم توافر معايير معتمدة متوافق عليها، ولا تتوقف هذه الصعوبة عند منظمات الجنوب، بل تعكس النقاشات الدولية أن المنظمات المانحة تواجه هذه الصعوبة أيضاً.

وتعاني المنظمات المصرية العاملة في مجال حقوق الإنسان من هذه الصعوبة أيضاً، ولكن تختلف حدة المشكلة ومداها وفقا لعاملين: الطبيعة التنظيمية للمنظمات العاملة، ونوعية الأنشطة. إذ توفر الجمعيات المفتوحة العضوية آليات

داخلية للتقييم من خلال هياكلها التنظيمية المنتخبة، وجمعياتها العمومية، بينما لا تتوافر مثل هذه الآليات للمراكز المغلقة العضوية وتعتمد على تقييم مجالسها الاستشارية.

وبالمثل يتأثر التقويم بطبيعة الأنشطة، فثمة أنشطة يمكن قياسها قياساً كمياً, مثل أنشطة المساعدة القانونية التي يمكن قياسها بعدد القضايا التي ساهمت فيها, أو قياس مردودها بعدد الأحكام القضائية التي حصلت عليها من أجل فتح السجون لزيارة أهالي السجناء مثلاً..الخ. بينما يظل كثير من الأنشطة الأخرى التي تتعلق بتعميق الوعي بقضية حقوق الإنسان موضع اختلاف كبير في التقييم.

ويثور الجدل حول قضية محورية، عما إذا تقييم هذا الأداء يتحدد بحجم نجاح المنظمات في مساعيها, من أجل إطلاق سراح سجناء الرأي أو السجناء السياسيين على سبيل المثال، أو في تحسين أوضاع معنية.. إلى غير ذلك مما تتبناه من أهداف. أم يكون المعيار هو مقدار ما تبذله من جهد وفق الأصول المرعية, بغض النظر عن النتائج المتوخاة؟ بمعني هل يكون معيار النجاح هو "الالتزام بنتيجة, أم الالتزام بغاية"؟

وإزاء عدم وجود معايير متفق عليها لتقييم أداء منظمات حقوق الإنسان، يثور العديد من المناقشات في الجمعيات العمومية لمنظمات حقوق الإنسان حول تقييم أداء منظماتها، لكنها تصطبغ عادة بالخطاب الانتخابي. وتظهر هذه المشكلة أيضاً في الحملات الموجهة للرأي العام بقصد دعم أو نقد هذه المنظمات. كما تظهر في علاقة منظمات التمويل الدولية بالمنظمات التي تساعدها في إطار تقييم جدوى برامج المساعدات التي تقدمها هذه المنظمات. وتعكف هذه الأخيرة على وضع معايير لقياس الأثر، لكن لم يتم حتى الآن التوصل إلى معايير محددة.

والواقع أنه لا يمكن الاعتداد بمبدأ الالتزام "بالنتيجة" في تقييم أداء منظمات حقوق الإنسان، فحقيقة الأمر أنه يؤدي إلى نتيجة خادعة أحياناً، حيث يضفي قدراً من "إرضاء النفس" بتحقيق نتائج. فبينما قد تفخر منظمة بالمساهمة في إطلاق سراح بعض المحتجزين تعسفياً يظل غيرهم قابعاً في السجون، وينضم إليهم زملاء

جدد. ومن ناحية أخرى فإن نوعية الإجراءات المتبعة، وهي ذات طابع إصلاحي ولا تهدف إلى تغيير "راديكالي" لا تظهر آثارها في المدى القصير، ولا بشكل قطعي، ولكنها تتم عبر تراكم طويل المدى يؤدي إلى تغيير نوعي في النهاية.

على أن هذا الإطار العام لا يحجب بعض المعايير المتفق عليها في تقييم الأداء، وهي التزام الأهداف المحددة في اللوائح الداخلية لهذه المنظمات، والتزام المعايير القانونية الدولية المتفق عليها، وجدية الأداء، وتكافؤ التكلفة مع برامج النشاط.. الخ.

* * *

ثانياً : التعقيبـــات

د.ريما الصبان*

لا شك أن ورقة أ.الحبيـــب بلكـــوش اســـتطاعت أن تـــضع يـــدها علـــى الإشكاليات والقضايا الأساسية بالنسبة لحقوق الإنسان. أما ورقة أ. محسن عـــوض فكانت إضافة جيدة؛ لأنها تعمقت في نفس الأبعاد التي طرحتها الورقة الأولى. فقـــد طرحت البعد القانوني والتمويل والإدارة, وقد أعجبنـــي بُعـــد آخـــر فـــي ورقـــة أ.محسن, وإن لم يتطرق له بالتفصيل, لذا فسوف أقوم من ناحيتي بإضـــافته، وهـــو دور البعد الإعلامي أيضاً.

وفي رأيي أن الورقتين أراهما في الإطار العلمي والمعرفي والواقعي الذي نعيشه اليوم أنهما لا تزالان في إطار البنى التحليلية الفكرية الأمسية الماضية بـــأي معنى، لأننا لا نزال, كما أثبتت لنا الأطروحات اليوم, ننظر إلـــى واقـــع المجتمـــع المدني بعلاقة جدلية بين الدولة (السلطة) والمجتمع المدني، وفي اعتقادي أن هـــذه النظرة متأخرة عن الواقع الذي نعيشه اليوم.

بالنسبة للواقع الذي نعيشه اليوم، وهنا أشكر د.أسامة الغزالي لأنـــه طـــرح الخارج كبعد أساسي، وأعتقد أن علينا أن نتحرك في فهم المجتمـــع المـــدني اليـــوم بمثلث الدولة والمجتمع المدني والخارج، وهذا المثلث ليس بسيطاً، ولكن توجد فيـــه تعقيدات. وأؤكد هنا على أهمية هذا البعد الخارجي, وأنه عنصر أساسي فـــي كـــل الأبعاد التي طرحتها الأوراق التي حددت الإشكاليات. فهو أساس في تحديد الفكـــر الذي نتحرك من خلاله، وهو جزء من مرجعيتنا ومن قضايانا. فالأســـس الإداريـــة التي نمارسها في مؤسسات المجتمع المدني على علاقة جدلية بالخارج, والتمويـــل الذي يمكن أن نتحدث عنه باستفاضة يشترك فيه الداخل والخارج.

أريد أن أركز على قضية أساسية طرحت وكأنها مسلمة، وبأن الخصخصة والبرجوازية الاقتصادية ستقوي المجتمع المدني, أو أنها تساهم أو تعبـــد الطريـــق لتقويته. لقد كان هذا صحيحاً في الماضي أيضاً، وربما كان صحيحاً في المجتمعات

---

*أستاذة جامعية, وخبيرة دولية- دولة الإمارات العربية المتحدة.

الغربية، أما في مجتمعاتنا اليوم فنحن في مثلث السلطة والمجتمع والخارج فإن ذلك لا يحدث، وخصوصاً وأن هناك صورة فاقعة لهذه المسلمات النظرية، فـإذا أخـذنا دول الخليج, حيث الليبرالية الاقتصادية والخصخصة تمضي على أشـدها، وتتقـدم فيها العولمة, ربما أكثر من أي مكان آخـر، وهـذا لـن يـسمح أو يتـيح تقويـة المجتمعات المدنية، بل على العكس فإنه يضعفها، وأعطي هنا مثـالاً, بإحـدى دول الخليج لا تصل فيها نسبة مشاركة المواطنين في القطاع الخاص إلى ١%, فكيـف إذن ستؤدي هذه المشاركة إلى تقوية المجتمع المدني؟

نقطة أخرى, لقد أتيت إلى هنا من الأردن، وهي ترتبط بما نـسميه اليـوم بالمناطق الحرة التي نراها في الخليج, التي بدأت في الأردن ومصر, هذه المنـاطق الحرة لها ارتباطات دولية وعالمية تعتبر أمراً مخيفاً, وهي مخيفة في الخليج بشكل كبير، ولكنني سـأتحدث عـن تجربـة الأردن، فالمنـاطق الحـرة ومـا يـسمى *"Qualified Industry Zones"* تشترط في الأردن أن يكـون الـشريك إسـرائيلي, ورغم ما يفترض من أنها تحرر الاقتصاد وتخفف من بطالة العمالة الوطنية فإنهـا تأتي بعمالة أجنبية، بينما تكون العمالة الوطنية فيها أقـل حجمـا، وتوضـع هـذه المناطق في أطر يوضع بمقتضاها العامل الوطني في مرتبـة أقـل مـن العامـل الأجنبي, ولكنه مع ذلك يضطر إلى العمل, مثلما يحدث بالنسبة للعمالة الفلـسطينية. وهي قضية جديرة بالاهتمام لأننا ننطلق من مسلمات ينقضها هذا الواقع.

وأنتقل إلى نقطتين, وهما الخارج والبعد الإسلامي, ونظرة الخـارج إلـي الإسلام والجمعيات. إنني لا أريد أن أبدو وكأنني ضد التوجهات الدينيـة، وعلـى العكس فإنني أعتقد أن الفصل بين الديني والمدني في أوروبا كان فـصلاً تعـسفياً وبدأوا يعدلون عنه، فالحضور الديني مقبول في الغرب، ولكنه يرد علينا ويـرفض. ونحن نحتاج إلى مناقشة هذه الأبعاد، والخروج بعلاقة سليمة بيننا وبين المؤسـسة الدينية.

وختاماً أتمنى أن ننتهي بقضية أخرى أربطها بقضية حقوق الإنسان وهـي قضية حقوق الشعوب، فنحن نحتاج إلى أن ننتقل إلى ما هو أبعد من قضية حقـوق

الإنسان, فنحن نحتاج في العالم العربي إلى طرح مبادرة بالنسبة لحقوق الـــشعوب, لأن العلاقة هنا بالخارج، فهناك الخارج الداعم، وهناك أيــضا الخـــارج المتـــسلط، فبالنسبة للخارج الذي يتسلط علينا فإنه ينطلق من مفهومه للدولة ويمارس إرهـــاب الدولة, كما هو بالنسبة لإسرائيل والولايات المتحدة. ومن هنا أتمنى لو خرجنا مـــن هذا اللقاء بمبادرة تركز على مواجهة هذه الدول المتسلطة, لأنه دائماً ما يركز علي حقوق الفرد, بينما نحتاج في الواقع إلى مبادرات أبعد من هذا.

* * *

ثالثاً : المناقشـــات

د.أماني قنديل

أود أن أشير إلى أن اللجنة الدولية لحقوق الإنسان ستعقد اجتماعاً في جنيف خلال الفترة من ٧/٢٦ – ٢٠٠٤/٨/١٤، وستكون إحدى القضايا الأساسية التي تبحثها هي مسألة التضييق القانوني وملاحقة نشطاء حقوق الإنسان, التي تعتبر نوعاً من النقلة النوعية للانتقال إلى مستوى المجتمع المدني.

وتحتاج مسألة قياس الأثر, أي مؤشرات قياس أداء أي منظمة, التي طرحتها ورقة أ. محسن عوض إلى بحث مكثف، نظراً لما تمثله هذه المسألة من أهمية، وهو موضوع ضخم تحاول أن تتصدى له الشبكة العربية في عامي ٢٠٠٥/٢٠٠٤ من خلال مشروع بحثي طويل المدى.

ولا يفوتني أيضاً أن أشير إلى أن د.فريدة العلاَّقي دعت عام ١٩٨٩ إلى أول اجتماع عربي للمنظمات غير الحكومية. ويوثق هذا المؤتمر كأول مؤتمر عربي مهم ناقش قضايا المنظمات غير الحكومية أو ما يطلق عليه في العالم العربي المنظمات الأهلية، وقد توصل المشاركون في هذا المؤتمر إلى وضع خريطة لعملية بناء القدرات, والتي لم تكن موجودة أصلاً في ذلك الوقت, لأنه مصطلح من المصطلحات الحديثة التي صدرتها إلينا الأمم المتحدة فيما بعد، ولكننا لو حللنا توصيات ذلك المؤتمر لوجدناها جميعاً عمليات بناء قدرات (قواعد بيانات – تدريب – مجالات – اتصالات – مؤتمرات...).

وإذا كنا قد بدأنا بهذا عام ١٩٨٩ فلم تنقطع هذه المسيرة، ونحن في عام ٢٠٠٤، نؤسس من خلال الشبكة العربية للمنظمات الأهلية لأول أكاديمية عربية لبناء قدرات المجتمع المدني في لبنان، وهناك شراكة بين كل من مؤسسة الحريري والشبكة وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية. وهذه الأكاديمية سوف تحدث نقلة على المدى الطويل في الإعداد المهني والفني لنشطاء المجتمع المدني.

لقد كانت لدينا جلسة ثرية أثارت العديد من النقاط الهامــة، أود أن أقتــرح التوجه إلى مناقشة موضوع هذه الجلسة وهو إشــكاليات الأداء, وهــي إشــكاليات متنوعة بعضها مصدره الدولة، والبعض الآخر مصدره البيئة الاجتماعية والسياسية والثقافية، والبعض الثالث يتعلق بأداء منظمات المجتمع المدني ذاتها، وربما أثيــرت هنا إشكالية عامة بمناسبة موضوع حقوق الإنسان التي أتــصور أنهــا تــستحق أن نعطي لها جزءاً من اهتمامنا وتتعلق بسؤال محدد: هل نحن حركــة جماهيريــة أم حركة نخبوية؟ وفي هذا المجال أشير إلى مؤتمر هام للغاية عقد بالقــاهرة فــي ٧ مارس ٢٠٠٤ بمناسبة الاحتفال بمرور عشرين عاماً علي تأسيس المنظمة العربيــة لحقوق الإنسان، وقد حاول هذا المؤتمر الإجابة على سؤال واحد فقط، وهــو: هــل تحولت منظمات حقوق الإنسان إلى حركة أم إنها لا زالت نخبة ومنظمات فرديــة تعمل؟ هذا السؤال يسهل أن نمده إلى المنظمات غير الحكومية على وجه العمــوم، وما إذا كانت منظمات جماهيرية أم أنها لازالت في إطار حركة نخبوية.

أ. سارة الخثلان[*]

أختلف مع وجهة نظر د.ريما الصبّان فيما يتعلق بالسعودية، فالكل يعــرف أن المملكة السعودية تواجه الآن مع الأسف الكثير من المــصاعب الأمنيــة، وقــد وُضعت المملكة في خانة يبدو فيها المواطن وكأنه شبح, لــيس للمــؤتمرين فقــط، ولكن في أجزاء أخرى من خارج الوطن العربي, فقد وضعتها مؤسسة "راند" فــي أربع خانات أو أربع مسارات وهي الأصولي, والتقليدي, والعلماني, والحداثي. هذه المربعات التي أسميها "شطرنجية" لم تتــرك هنــاك أي مجــال للخــروج منهــا. وباعتباري مواطنة سعودية بسيطة فإنني لست مع هؤلاء، ولي شخصيتي المــستقلة ولست شبحاً، وهاأنا أمامكم إنسان بسيط له توجهاته الدينية, لكن تظل لي شخصيتي المستقلة، وليس من حق "راند" أن تستبعد هذا أو تخرج ذاك.

---

[*]قدمت ورقة حول الموضوع بعنوان "حقوق الإنسان بين الخارطة الجينية وذراع الرغبة – مدخل لإصلاح المكائن المطفأة"تم إدراجها فى الطبعة الإلكترونية للكتاب على موقع المشروع.

ورغم أنني من المملكة السعودية فقد استطعت أن أكون لنفسي هذه الشخصية المستقلة بهيبتها واستقلاليتها. فأن تقول د.ريما عن السعودية بأنها قنبلة تكاد أن تنفجر فهذا ينطبق على الوطن العربي كله، ولكنها لن تنفجر بإذن الله, لأننا نسعى إلى الإصلاح، وأستطيع أن أذكر قولاً وفعلاً أننا كسيدات سعوديات نستطيع أن ننظم حياتنا بشكل مستقل وحر، فإذا منعونا من دخول المنتدى الثقافي الخاص بالرجال كوّنا لنا منتدى خاصاً بالمرأة, حتى يعودوا ويمدوا يد التعاون بين المرأة والرجل.

أردت أن أقول فقط إن هناك منطلقات تنطلق منها المرأة تختلف فيها عن غيرها, ولكننا نمد أيدينا لكم وننطلق معكم كمجتمع عربي أخوي لا توجد فيه أي فوارق, اللهم إلا هذا التنميط الذي وصفوه لنا، وهو تلك المربعات "الشطرنجية".

يجري التركيز الآن على المملكة السعودية, ولكنني أمامكم الآن أمد يدي لكم كأخوة وأحباب، ولنبدأ سوياً العمل المدني الاجتماعي، نركز على الاقتصاد وعلى تطوير ثقافة العمل التي ندعو إليها دائماً بدءاً من المراحل الدراسية الأولى في المدارس.

أ. هاني الدحلة*

لدى ثلاث ملاحظات:

الأولى: لم تشر الأوراق إلى أن هناك بعض الدول العربية التي لا توجد فيها أية منظمة لحقوق الإنسان، ولا يسمح فيها إطلاقاً بقيام أي منظمة لحقوق الإنسان. والدول الأخرى التي تسمح بمنظمات حقوق الإنسان بعضها لا يعطي أية تراخيص إلا بموافقة الأجهزة الأمنية، رغم أن القانون لا يشترط ذلك. لذلك يلجأ البعض إلى الحيلة عن طريق الشركات غير الربحية، ويسجل منظمات حقوق الإنسان باسم بعض أقاربه, وقد رأينا كيف تتصرف مثل هذه الشركات في كافة

---

*قدم ورقة حول الموضوع بعنوان :"واقع منظمات المجتمع المدني ودورها فى صنع القرار" تم إدراجها فى الطبعة الإليكترونية للكتاب على موقع المشروع.

شئونها, لاسيما من حيث التمويل الذي يرد إليها من بعــض المنظمــات الأخــرى المشبوهة. لذلك يجب الحذر من مثل هذه المنظمات حتى لا تسئ إلــى منظمــات حقوق الإنسان التي تعمل باستقلال ولها هيئات عامة ومنتخبة.

والملاحظة الثانية: تتعلق بالتمويل. فهناك بعض المنظمات التــي تتلقــى أموالاً من السفارات, وهذا لا يجوز بالطبع، لأن أي سفارة لابد أن يكون لهــا رأي في الموضوعات المطروحة، وعلى سبيل المثال تركز بعض السفارات فــي الأردن على موضوعات معينة مثل جرائم الشرف، وأي منظمة تقدم مشروعاً لتمويل ندوة أو محاضرة أو مؤتمر عن جرائم الشرف يستجاب لها على الفور، لأنهم يريــدون من مجتمعاتنا أن تسير على النمط الأوروبي. نحن ضد جرائم الــشرف بــالطبع، ولكن التركيز على تلك الجرائم يدل على وجود نوايا غير سوية. كذلك الأمر أيضاً بالنسبة لقضايا المرأة، فكلنا مع حصول المرأة على حقوقهــا، ولكــن لا يجــوز أن تأتي التمويلات لهذه المواضيع فقط، بل يجب أن تختار المنظمــات الموضــوعات وهي التي تقوم بتمويلها بنفسها.

و**الملاحظة الثالثة**: تتعلق بمسألة المناطق الحرة التي جرت الإشارة إليها، وفي الواقع عندما نعرف أن الأردن يصدر من البضائع إلى الولايات المتحدة بمــا قيمته نحو مليار دولار سنوياً فعلينا أن نعرف بالتالي أن هناك رأس مال إســرائيلي يدخل في هذه البضائع، وإلا فمن أين للأردن أن يصنع منتجات بهذا الحجم الكبيــر ليصدرها إلى الولايات المتحدة؟ ومن هنا ندرك حجم الخطورة التي ينطوي عليهــا وجود تلك المناطق الحرة.

د. ناصيف نصار

لدي تعليقان:

الأول: من المهم أن تركز حركات حقوق الإنسان اهتمامها على النــواحي العملية وأن تحاسب نفسها، وهذا شأن كبير ويجب أن يسجل لها، ولكن إلى جانــب ذلك ينبغي علينا أن نسأل هذه الجمعيات على امتداد العالم العربــي عــن الأســس النظرية التي تعتمدها لمفهوم حقوق الإنسان، وإنني أعتقد من خلال مواكبتي لهــذه

الحركات أنها كسولة في هذا المجال، حيث لا يوجد في إطار هذه الجمعيات أو في إطار الكليات التي تعنى بتدريس القانون - إلا نادراً- مادة باسم فلسفة الحقوق، وإذا وجد شيء من ذلك فإن القائم على هذه المادة يهتم بتاريخ الأفكار والنظريات الحقوقية، وليس لدي علم بأن هناك كتابات لفلاسفة حقوق في العالم العربي تتأسس عليها أو تشتق منها مفاهيم حقوق الإنسان. ونحن في هذه الناحية أمام حاجة أساسية لا يشعر بها العاملون في المجال العملي، ولكنها في الواقع تكمن في الضعف الذي يعانيه المجتمع العربي في ثقافته الحقوقية.

وبالنسبة لنا فالحقوق تأتي من مصدرين، إما من الله عبر الدين, أو من السلطان الذي يرمز إلى القوة. ولكن الإنسان بصفته إنساناً هل هو صاحب حق, ومن أين يأتي له هذا الحق؟ هذا يحتاج إلى تأسيس نظري لابد لنا من القيام به فوق ما أتى به الغرب من نظريات في هذا المجال.

وباختصار علينا إذن أن نعيد فلسفة حقوق الإنسان على مسئوليتنا وانطلاقاً من مفاهيمنا وتراثنا وحاجاتنا.

الثاني: جميل أن نركز على حقوق الإنسان، ولكن في نفس الوقت علينا أن نركز على واجبات الإنسان أيضاً. فلا أعرف حقوقاً منفصلة عن الواجبات، وإذا جمعنا الحقوق والواجبات فإننا نحصل على ما يسمى في فلسفة الأخلاق بنظرية العدل. وهنا نلمس كسلاً وضعفاً كبيراً في مجال ثقافتنا الحقوقية يتمثل في غياب أو ضعف فلسفة العدل، وما أحوجنا إلى فلسفة من هذا النوع إذا نظرنا إلى مشكلاتنا، ليس فقط الفردية أو الجماعية أو السياسية, ولكن إلى وضعنا على المستوى الدولي. وهذه الفلسفة لا ينبغي أن نستوردها لا من الأمريكيين ولا من الأوروبيين، ولا حتى من التراث، ولكن علينا أن نبتدعها بأنفسنا لأنفسنا ولأولادنا من بعدنا.

د. جمعة أحمد عتيقة

أرى أننا جئنا إلى هنا لنبحث دور المجتمع المدني في عملية الإصلاح، فإذا بنا نواجه أسئلة الاستعصاء الأولى حول العوائق التي تقف في سبيل تكوين

المجتمع المدني، وهذا يؤدي بنا في الواقع إلى تقرير حقيقيـة وهـي أن المجتمـع المدني لم يتكون عندنا ولم توجد أسسه بالفعل.

ولكن هناك نقطة لاحظتها في الأوراق التى طرحت ولم يشر إليها وأراهـا في غاية الخطورة والأهمية، وهي التعرض إلى نسيج العلاقـات العـشائرية فـي المجتمعات العربية، وهذه العقبة هي التي تقف فعلاً فـي سـبيل إنـشاء المجتمـع المدني، وهي لم تبحث ولم يتم التعرض إليها، خاصة وإننا نجد مثالاً صارخاً لهـا الآن في العراق، فبعد كل ما حدث أصبحت المحاصصة عشائرية، وانتهت القـصة كلها إلى نوع من التوزيع العشائري أو الثقل العشائري الـذي غُلِّـب حتـى علـى الاعتبارات الأخرى.

هناك قضية أخرى لم يتم التركيز عليها, وهي تحتـاج إلـى نـوع مـن الشجاعة والجرأة, وهي تحديداً موقف الدين من تمكين المرأة. وعندما أقول الـدين أقول مفهوم الإسلام لدور المرأة وتمكينها, دون الخوض في عموميات ومماحكـات أن الإسلام مع المرأة. ولكن إذا رجعنا إلى الحقائق الكبرى فـي الـنص المؤسـس سنجد الكثير من العوائق التي تقف في سبيل إنـشاء المجتمـع المـدني بمفهومـه المعاصر والمعتمد، وللأسف فكثيراً ما نختبئ وراء العديد من الاعتبارات, ولا نجد الجرأة على اقتحامها، ونتجنبها بالكثير من المبررات.

أ. بوجمعة غشير

أشير إلى أن هناك عائقاً هاماً جداً أغفله المتحدثان، وهو العـائق الثقـافي الموجود في المجتمع، والذي صبغ بلونه منظمات المجتمع المدني، حتى أن نشطاء المجتمع المدني صاروا، لا أقول كسلاء، ولكن نوعاً ما غير متضامنين أو معنيين. وهناك مثال رغم بساطته لا تخفى أهميته, فقد اقترح أحد الحاضرين فـي الجلـسة الصباحية وهي لفتة نبيلة وإنسانية جداً أن نتمنى الشفاء للسيد الرئيس مبارك، ولكن لم يتكلم أحد عن إطلاق أكثم نعيسة من السجن، أو عما قامت به المملكة الـسعودية فيما يخص الأستاذ الأكاديمي الذي ألقي القبض عليه، كما لم ينطق أحد بشيء عـن

أي شخص آخر يتعرض للتهديد. وهو ما يعني إذن أن ثقافة المجتمع قد انتقلت إلي ثقافة المجتمع المدني وأثرت فيه.

هناك عائق آخر يتعلق بالتشبيك، ليس هناك أي تشبيك بين منظمات المجتمع المدني، حيث تعمل كل منظمة بمفردها وفي إطار منغلق, دون أن يكون هناك أي تضامن. وأعطي لذلك مثالاً آخر، لقد عشنا في الجزائر مرحلة قاسية للغاية كنا نتلقى خلالها رسائل التضامن من كل شعوب العالم إلا من العرب.

ليس هناك إذن أي تضامن أو ثقافة للعمل في المجتمع المدني أو لتضامنه. كذلك فإن المجتمع المدني ليس ثلاثية، بل رباعية, وهي: الدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والممولين، وعلى ذلك فإن أي دراسة للمجتمع المدني ينبغي أن تكون من خلال هذه الرباعية.

أ.عزة سليمان

النقطة الأولي: أبدأها بما استهل به أ. محسن عوض عندما تحدث عن العمل الجماعي, فنحن في المجتمع المدني ليس لدينا عمل جماعي، لذلك فهم يتصيدوننا وينالون منا بسهولة, لأننا لا نمثل قوة ضاغطة لها شأنها لديهم، وقد حان الوقت لنعمل بشكل جماعي حتى نمثل هذه القوة, وحتى لا يخفينا شيء حول دور مؤسساتنا أو قضية التمويل.

النقطة الثانية تتعلق بالتمويل، وأود أن أوجه حديثي إلى من يتحدث عن الشروط الخاصة بالتمويل، إننا في مؤسستنا نتلقى تمويلات كثيرة، وقد سألت الكثيرين من زملائي عما إذا كانت تفرض عليهم أية شروط فنفوا ذلك، هناك إذن من يستخف بنا. وعلى أية حال يمكن أن تتصدى الدولة لمن يقبل بمثل تلك الشروط, إذا كانت تمثل إضراراً بمصالح المجتمع.

وفي سياق مسألة التمويل أيضاً, فعندما تحدثنا عن الديمقراطية قام البعض ليقول إن هذه الموجة جاءت من الولايات المتحدة وإنه ليست لدينا أزمات، ونسي فعلاً طبيعة المشاكل والأزمات التي نعاني منها بالفعل في ظل عدم وجود الديمقراطية. فهل القضايا التي نطرحها مثل قضايا الشرف، وتلك القضايا الخاصة

بالمرأة تمثل بالفعل معاناة حقيقة داخل المجتمع، أو أنها تطرح لمجرد الحصول على بعض الأموال من الخارج. إننا نحتاج إلى وقفة في هذا الأمر. لا شك أن التمويل العربي يمثل أيضاً إشكالية كبيرة، فلو اتجه هذا التمويل نحو الأعمال الخيرية أو الخدمية فلن نجد ما يوجه إلى العمل على رفع القدرات ونشر الوعي والتدريب.

النقطة الثالثة: وتتعلق بالتدريب. فلا شك أن وجود أكاديمية للتدريب شيء طيب, ولكننا نود لو أنها قامت على التجارب الأخرى ووفقاً للاحتياجات الحقيقية لمؤسسات المجتمع المدني.

د. بشير البكري

إننا نحتاج إلى الحكم الجيد داخل المجتمعات المدنية بقدر احتياجنا إليه في الحكومات. وأود أن أركز على ضرورته شأنه شأن الإدارة. وبهذه المناسبة فإن أول أخطائنا هو عدم الاهتمام بالبعد الخارجي، فيجب أن نهتم بما يجري في المنبر الاجتماعي العالمي، ونحن كعرب لم نتصل حتى الآن بهذا المنبر، بينما قمنا في السودان بالاتصال به بالفعل, لأنه لا يقل أهمية عن منتدى دافوس فيما يتعلق بالعولمة، ولكن هذا المنبر يأخذ طريقاً آخر غير العولمة.

كذلك لم يشر أحد للأسف إلى مشكلة المياه بصفة عامة, وفي الشرق الأوسط خاصة, وهي مشكلة كبيرة بالفعل. فلابد أن يهتم المجتمع المدني بقضية إدارة المياه إدارة متكاملة وترشيدها, باعتبارها إحدى الأزمات الخطيرة, التي يجب وضعها على أجندتنا.

أود أيضاً إلى جانب هاتين المشكلتين أن نتحدث عن الموارد، ولا نتحدث عن التمويل، لأن الموارد تشمل التطوع وأشياء أكثر وأعم من التمويل، والتطوع بلا شك مورد هام جداً في مجال تنمية المجتمعات المدنية.

ومن الناحية المعنوية فإن المجتمع المدني يقوم بخدمات للدولة بصفة عامة, وهي خدمات الرقابة، وأقصد هنا رقابة الضمير.

د.أسامة الغزالي حرب

أشير إلى مداخلة أ.هاني الدحلة بشأن الأمثلة التي أراد أن يضربها لتدخل القوى الأجنبية لفرض أولوياتها علينا. وقد انزعجت مما ذكره حول ترحيب السفارات الأجنبية بأن تناقش منظمات حقوق الإنسان بعض القضايا بعينها، مثل قضايا الشرف وغيرها، وقوله إن هذا يمثل نوعاً من التدخل في قيمنا وتقاليدنا وعاداتنا الاجتماعية.

ولكن من جهة أخرى فإنني سعيد شخصياً بهذا التدخل في هذه القيم, حتى ولو كانت بمثل هذه الأولويات. ذلك أن لدينا الكثير من الحساسية لفكرة الاعتراف بأن ثقافتنا وتقاليدنا تتضمن بعض العناصر السلبية، ولا شك في أننا سنكون أفضل حالاً إذا لم تكن هذه العناصر موجودة، ولابد أن نمتلك الشجاعة ونعترف بذلك ونحارب تلك السلبيات، ولن يعيبنا أو يصيبنا بالحساسية أن يأتي الآخرون ويضغطوا من أجل ذلك.

حقيقة قد يكون هذا الضغط من أجل مصالحهم أو وفقاً لرؤاهم الذاتية، ولكن ليست هذه هي القضية، وإنما قضيتنا أن هناك أخطاء في مجتمعاتنا وعلينا أن نتصدى لها, لا أن نقاوم الإصلاح بدعوى أنه يتضمن اعتداء على خصوصيتنا, أو تدخلاً في تقاليدنا وفي أولوياتنا.

وحتى بالنسبة للديمقراطية فكثيراً ما يقال إنهم يريدون أن يفرضوا علينا الديمقراطية بالطريقة التي تتنافى مع عاداتنا وتقاليدنا وثقافتنا، وهذا أمر لا أستطيع أن أفهمه، فالديمقراطية هي الديمقراطية ومبادئها وأسسها معروفة للكافة، ونحن نعلم أيضاً أن الديمقراطية تختلف من مجتمع لآخر عند التطبيق, فلا يمكن أن نقول إن الديمقراطية في الهند هي نفسها التي في اليابان أو في فرنسا أو في الولايات المتحدة، فهناك بالقطع اختلافات، ولكن من المؤكد أن معنى الديمقراطية واحد بكل مشتملاتها من حرية التعبير والتنظيم، والانتخابات الدورية.. الخ. فقد أصبحت قيماً عالمية، ولا ينبغي أن نخجل من أن يسعى الآخرون لكي يعلموننا إياها، بل يجب علينا أن نسعى لكي نتعلمها منهم. وبالتالي فإن علينا أن نتخلص من الحساسية

الناجمة عن إضفاء القدسية على كل ما يرتبط بالتراث والتقاليد تحـت أي معنـى. وعلينا أن نتسلح ببعض التواضع ونتعلم من الآخرين.

أ.عمر الفاروق حسن

يقود الحديث عن العوائق التي تواجه منظمات المجتمع المدني ومنظمـات حقوق الإنسان بالضرورة إلى الحديث عن الوعاء القانوني الذي يجب أن تعمل هذه المنظمات من خلاله، ذلك لأنه إذا كان الوعاء القانوني مقيداً لهذه المنظمات, أو أن يكون مانعاً وليس جامعاً فهي لابد بالـضرورة أن تُعـاق ولا تحقـق أهـدافها أو غاياتها. وهي مسألة أعتبرها في غاية الأهمية بالنسبة لتلك المنظمات.

وفي الأساس, يجب أن تعمل منظمات المجتمع المدني ومنظمـات حقـوق الإنسان من خلال قانون فضفاض واسع يهيئ لها أكبر مـساحة ممكنـة لممارسـة نشاطها وتحقيق أهدافها، وأعطي مثالاً على ذلك بمنظمات المجتمـع المـدني فـي السودان التي كانت تعمل من خلال قانون "تسجيل الجمعيات" الصادر عـام ١٩٥٧, وهو قانون بسيط يبيح للدولة التدخل بقدر محدود لفرض المصلحة العامة, بقصد أن تكون المنظمة في حالة شفافية وأن تعمل بمنهج ديمقراطي. ولكن في ظـل النظـام الحالي بالسودان، وبسبب الهواجس الأمنية, استبدل هذا القانون بآخر يسمى "قـانون العمل والتطوع الإنساني", والذي صدر بغرض أساسي وهـو ضـبط المنظمـات الإنسانية التي تعمل في منطقة الجنوب ومناطق الحرب لدواعي أمنيـة، ووضـعها تحت الإشراف الأمني، وبحيث أصبحت منظمات المجتمع المدني بهـذا الـشكل لا تستطيع أن تجد الوعاء القانوني الذي تعمل من خلاله، ومن ثم فقـد لجـأت إلـى تسجيل نفسها تحت قانون الشركات بصفتها منظمات ربحية، والأسـاس فـي هـذا القانون هو الاقتصاد والمال، ولذا فإن إجراءات التسجيل من خلاله طويلة ومعقـدة، كما أن هناك قيوداً كثيرة ترد على الهيئات المسجلة في إطاره، الأمر الـذي أحـبط أهداف منظمات المجتمع المدني.

لذلك أقترح أن يكون هناك قانون نموذجي لكل منظمات المجتمع المـدني، يتأسس على تعريف وظيفي وإجرائي لهذه المنظمـات، بمعنـى أن يوضـح أنهـا

منظمات طوعية غير ربحية وليس لها أهداف سياسية (ولو أن هذه المسألة مختلف عليها, لأن السياسة قد تتداخل خصوصا فيما يتعلق بحقوق الإنسان.. لذا فإنني أعني ألا تكون منظمة سياسية بشكل مباشر وصارخ)، وأن يكون تدخل الدولة محدوداً, ربما بقصد كشف مصادر التمويل في إطار الشفافية. ويجب ألا تكون هناك حساسية من مصادر التمويل الخارجية, طالما أنه خضع للكشف والمراجعة، لأن التمويل الخارجي لمنظمات حقوق الإنسان ينبع من عالمية هذه الحقوق، ومن ثم فإن حصول هذه المنظمات في دول العالم الثالث على إعانات مالية خارجية ينبع في الأساس من مبدأ عالمية حقوق الإنسان, ومن سيادة الفكر الليبرالي في العالم.

أما بالنسبة للتساؤل حول ما إذا كانت حركة حقوق الإنسان جماهيرية أم نخبوية، فإنني أرى أنها تجمع الاثنين معاً، فهي جماهيرية من خلال حشد الجماهير حول فكرة حقوق الإنسان، وجعلها تتغلغل في وجدانها وتفكيرها، كما أنها نخبوية من واقع أن فكر حقوق الإنسان فكر متقدم ومتنوع الأهداف بحيث لا يعرفه إلا النخبة، ومن ثم فإن النخبة هي التي تتولى قيادة الجماهير.

رئيس الجلسة

أشار التعليق السابق إلى نقطة في غاية الأهمية وهي التعريف الوظيفي والإجرائي لمفهوم المجتمع المدني، وأريد أن أطمئنكم أن هذا هو الاتجاه الحديث الذي يؤخذ به للتركيز على الوظائف والأهداف التي يقوم بها المجتمع المدني والإطار الذي ينبغي أن يحكم ممارساته.

أ.هدى بدران

بالنسبة لما قيل بأن هناك حاجة إلى أن ننظر إلى فلسفة مفهوم الحق، وأن هذه الفلسفة مفروضة علينا من الغرب. في الواقع أن الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان ليست مفروضة علينا، وقد اشتركنا في صياغة هذه الحقوق، ومن واقع خبرتي العملية لدى مشاركتي في صياغة الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، فقد ظلت

الدول المختلفة – ومن بينها الدول العربية والإسلامية – تناقشها نحو عشر سنوات حتى تكون معبرة بالفعل عن فلسفة الحق، وليس فقط من وجهة نظر الغرب.

إن فلسفة الاتفاقية وجميع أنواع الحقوق موجود في الديباجة، وهي لا تعبر عن مفهوم الغرب فحسب, ولكننا شركاء فيها. وبعد أن يتم التصديق عليهـا أيـضاً يكون لنا عليها بعض التحفظات. لذا فإننا لا نريد أن نعود إلى الوراء ونـدخل فـي مجادلات على اعتبار أن لكل دولة خصوصيتها بالنسبة لفلسفة ومفهوم الحق.

أ.عبد الله الولادي

النقطة الأولى: فيما يتعلق بمسألة النخبوية, أعتقـد أن مناضـلي حقـوق الإنسان ليس لهم اختيار إلا أن تكون النخبة هي المجموعة التى تشتغل فـي هـذا المجال لسبب بسيط، وهو أن ميدان حقوق الإنسان ميدان ثقافي في الأصـل، فـلا يمكن أن أطلب من شخص ليس لديه الأدوات الضرورية للتحليل أن يشتغل كقائـد في ميدان حقوق الإنسان، لأن طبيعة هذا الميدان تستلزم درجة معينة من الثقافـة. ثم إن الاشتغال الشعبوي في ميدان حقوق الإنسان لابد أن يؤدي إلى انزلاق خطيـر أن تصبح "سياسويا". بدل أن تبقى في حدود العمل الحقوقي.

النقطة الثانية: لقد سمعت كلمتين أثارتا انتباهي, أن تكون لنا علاقة سلمية مع ما هو ديني في ميدان حقوق الإنسان. إنني لا أتـصور وجـود هـذه العلاقـة السلمية مع مجموعة من الأصوليين الذي يقتلون الناس في الشوارع، والذين يدعون بتكفير غيرهم، ولا أعتقد أن هذه العلاقة ممكنة مـع الأشـخاص الـذين يكوِّنـون الأحزاب ويتخذونها ذريعة لخرق الديمقراطية.

ولكن هناك كعلاقة سلمية فعلاً, ومن الأهميـة القـصوى، توضـيح هـذه العلاقة, وهي أن علينا كنشطاء حقوق الإنسان أن نتواضع قليلاً من أجل النظر فـي ثقافتنا نحن، وأن نبتدع ثقافة جديدة يفرضها علينا الواقع الذي نعيشه، لأننـا لـسنا باحثين على مستوى أكاديمي فحسب، ولكننا نشطاء على أرض الواقع فـي نفـس الوقت. ولذلك يجب علينا بالضرورة أن نلتفت إلى هذا المكوِّن في ثقافتنا والموجود

في مجتمعنا وهو العنصر الديني, لكي ننظر إليه نظرة مرجعية في بعض الأحيـــان إذا كان يرفع من شأننا، ويأتي بإضافة إلى المبادئ الكونية.

النقطة الثالثة: وتتعلق بإشكالية التمويل، وأعتقد أن علينا أن نـــنفض عـــن ذهننا هذا الخوف من الأجنبي على أساس أنه مستعمر. قد يكون هذا الخوف مقبولاً في الخمسينيات والستينيات, أما الآن فقد أصبحنا رشداء في ميدان السياسة وحقوق الإنسان, ويوجد الآن بيننا في هذه الجلسة خبراء وعلمـــاء ومختـــصون ووراءهـــم تجارب ممتدة, لذلك فإننا أصبحنا قادرين على مواجهة هذا الأمر. وفي نفس الوقت فإنني أعتقد أن لدى الأجانب أنفسهم خططاً لتقديم المساعدات التي تـــرتبط بحقـــوق الإنسان في صورتها الحقيقية.

النقطة الرابعة: تستطيع المنظمة العربية لحقوق الإنـــسان أن تلعـــب دوراً هاماً في ميدان التمويل، وذلك بأن ترفع هـــذا المفهـــوم عـــن التمويـــل الـــدولي، بالتدريبات والعلاقات والأخبار، وأن تدرب على إعداد المشاريع باعتباره شيئا فـــي غاية الأهمية من أجل الوصول إلى تقنيات لإعداد المشروع.

وأخيراً فهناك التدريب بصفة عامة، فالمنظمة العربيـــة لحقـــوق الإنـــسان مقصرة في هذا الشأن بالفعل، ولا يمكن لنشطاء حقوق الإنسان القيام بـــواجبهم دون أن تكون لهم التقنية الضرورية، وأنتم المسئولون عن ذلك ويمكنكم القيـــام بأشـــياء كثيرة.

د. إبراهيم عوض

المسألة الأولى: تتعلق بمثلث المجتمع المدني والدولة والخارج. فالخـــارج كان موجود دائماً وليس ذلك بجديد، أما الدولة والمجتمع المدني فهما نظام سياســـي واجتماعي تحيط به بيئة دولية، وهذا الأمر موجود بصفة دائمة في كل الدول, حتى أثناء فترات الاستعمار.

بإمكاننا أن نقاوم البيئة الخارجية إذا كان النظـــام الاجتمـــاعي/الـــسياسي, بشقيه: الدولة والمجتمع المدني قوياً، نستطيع حينئذ دفع العامل السلبي الـــذي يجـــئ

من البيئة الخارجية، ونستطيع الأخذ بالعامل الايجابي القادم من الخارج، فليس كـل الخارج شراً، وليس كل الداخل خيراً.

المسألة الثانية: بالنسبة للمناطق الاقتصادية الخالصة، يجب أن نميز بـين المفاهيم، إن هذا ليس بمجتمع مدني وإنما هي مؤسسات اقتصادية، ولكن إذا وجـد مجتمع مدني قوي، وإذا وجدت نقابات قوية لأمكن الوقوف في وجه ما نشكو منـه. وإذا كانت النقابات قوية في الأردن لكانت قوية أيضا فـي المنـاطق الاقتـصادية الخالصة. فلا يجب أن نخلط ونقول إن المجتمع المدني هو الذي يأتي برأس المـال الإسرائيلي.

المسألة الثالثة: هل حركة المجتمع المدني نخبوية أم شعبية؟ هي بـالطبع نخبوية، فأي عمل عام شعبي يقوم به قلة من أجل مصلحة الأغلبية، هو شعبي مـن حيث المستفيدين، ولكن الذين يقومون به قلة، وهم بالضرورة نخبة.

المسألة الرابعة: بناء القدرات والتدريب، ومعها على مـا أظـن قـضية محاربة الفساد، ومسألة الموارد الأجنبية. هذه كلها أشياء هامة ينبغي الاهتمام بها.. فلابد من تعزيز القدرات، ولابد أيضاً من محاربة الفساد، والقوانين موجودة بالفعل، ولكن المجتمع المدني لن ينمو بمحاربة الفساد, أو بمحاربة التمويـل الأجنبـي، أو بتعزيز القدرات. إن المجتمع المدني ضـعيف لـيس لـضعف القـدرات التقنيـة للمنظمات، ولكن المشكلة الحقيقية هي في العلاقة الجدلية بـين الدولـة والمجتمـع المدني, حتى لو كان من الضروري تعزيز قدرات المجتمع المدني. إننا نتحدث هنا عن الإصلاح، وبالتالي فهذا هو المتغير الذي ينبغي الاهتمام به.

أ.أمل محمود

أتفق مع ما جاء في ورقة أ. محسن عوض حول الإشكاليات التـي تجابـه المجتمع المدني, ولكنني أضيف إليها مؤكدة ما ذهبت إليه د.أماني قنديل والمتعلقـة بالثقافة السائدة، وكيف أن هذه الثقافة هي أحد المعوقات الهامـة. ولكننـي أعـود فأختلف حول نقطة محددة بشأن المسئول عن هذه الثقافة، حيث إننـا نرجـع هـذا

الأمر أيضاً إلى مسئولية الدولة التي تتولى, عبر وسائط معينة كـالتعليم والإعـلام, مهمة تغيير هذه الثقافة، وهو ما نراه مفقوداً في واقعنا.

أضيف أيضاً إشكالية أخرى تتعلق بتقاعس القطاع الخـاص، وهـو أحـد الأطراف المعنية بالتنمية كشريك رئيسي وفقاً لما اتفق عليه في المجتمـع الـدولي, عن لعب دور في التنمية الاجتماعية في واقعنا العربي. فإذا أشرنا إلى تجربة هنـا أو هناك فهذا لا يعني أن هذا الأمر يمكن تعميمه على القطاع الخاص، ولكن يظـل النسبة الأعظم من هذا القطاع بعيدة تماماً عن أية مـسئولية متعلقـة بالتنميـة فـي الدولة.

وأخيراً فيما يتعلق بالإشكاليات, هناك إشكالية أعتقد أن لها تأثيرهـا البـالغ في إضعاف المجتمع المدني، وهي التشويه المستمر لهذا القطاع. فحينمـا نتحـدث عن المجتمع المدني في مصر على سبيل المثال ونشير إلى أن هنـاك انحرافـات وتمويل وأجندة غربية، وما نسمعه في هذه اللقاءات فإنني أرى ذلك أمـراً غريبـاً جداً، لأننا حينما نتحدث عن المجتمع المدني في مصر فإنما نتحدث عن ٢٣ نقابـة عمالية، وعن ١٧ نقابة مهنية وعن ١٧ ألف جمعية أهلية، وربما تكون الأعداد قـد تعدت تلك الأرقام التي تحت أيدينا الآن، وذلك مع استبعادنا للأحزاب أيضا.

حينما نسمع عن جمعية أهلية واحدة أو أكثر يعمم الاتهام علـى المجتمـع المدني كله، فلماذا لا تعلن الأسماء في إطار الشفافية والمحاسـبية والرغبـة فـي الإصلاح بشكل محدد. يجب علينا أن نتخلى عن هذا التعميم المخل الذي يكون مـن آثاره البالغة في النهاية ضعف قدرة المجتمع المدني على لعـب دور فـي تعبئـة المشاركة الشعبية في اتجاه التأثير في اتخاذ القرار.

رئيس الجلسة

أود أن أطمئن السيدة/أمل محمود وكل من ينتابـه القلـق بـشأن بعـض السلبيات التي تذكر عن المجتمع المدني أنه لا يوجد إطلاقاً من يعمم، ولننظر فـي ذلك إلى الإعلام، إن الإعلام يعشق الآن المجتمع المـدني، ولا يوجـد تـضليل أو تسفيه من هذا القبيل. ولكن عندما نجلس في ندوة كهذه ويقول واحد أو أكثـر مـن

بيننا إن هناك سلبيات في المجتمع المدني وإن هذا المجتمع الذي نعلق عليه كل آمالنا في الإصلاح يعاني هو الآخر من ضعف الدولة فلابد أن نقبل ذلك.

أ.عبد السلام بودرار

أريد فقط أن أصوب ثلاث أفكار أعتبرها مغلوطة, أو تتضمن شيئا من التجاوز:

الفكرة الأولي: التي ترفض الفصل بين ما هو ديني وما هو مدني في المجتمع المدني. إذا كان يراد بهذه الفكرة ألا نقصي الجمعيات ذات الطابع الديني فإنني متفق مع ذلك، ولكن إذا كان يراد بها أن نخضع المدني للديني, فإنني لا أتفق, حيث أرفض أن نخضع الأقلية لفكر الأغلبية في المجال الديني، لأن المجتمع المدني ينبني أولاً على حرية الفرد، وحرية المعتقد هي أم الحريات، بمعنى حرية التدين واللاتدين.

الفكرة الثانية: وهي حقوق الشعوب في مواجهة حقوق الأفراد، حيث أعتبر أن حقوق الشعوب تنتمي إلى عالم القانون الدولي, ولكنها تنتمي أيضاً إلى عالم المجتمع المدني. هناك تقاطع، ولكنه تقاطع على مستوى منظمات المجتمع المدني على الصعيد العالمي. فحق الشعوب في تقرير مصيرها أمر مفروغ منه في القانون الدولي، بينما المجتمع المدني يقوم على حق الفرد في الوجود, وحقه كمواطن كامل المواطنة أياً ما كانت انتماءاته العرقية والدينية والثقافية وغيرها.

الفكرة الثالثة: وهي تتعلق برفض التمويل الخارجي، وأضم صوتي إلى القائلين بأن المشكلة تتمثل في أن كل من يعطي ديناراً لديه أجندة داخلية أو خارجية. والمشكلة ليست في أجندته، ولكن في أجندتنا نحن، فإذا كان ذلك داخل في أجندتنا نقبله من أي طرف كان، ولكن ما لا نقبله هو الابتزاز. والمثال الذي أعطي حول جرائم الشرف، هذا ما أعتبره ضمن ما يجب أن يقوم به المجتمع المدني، وينبغي عليه أن يسعى للحصول علي الموارد لمواجهة هذه الأمور.

رئيس الجلسة

أود أن أستغل هذه الفرصة، فإذا كنا نشطاء المجتمع المدني أو أكـاديميين نجتمع لنناقش وننتقد وندلي بآرائنا.. فإن مثل هذه المناسبات تعتبر محافـل طيبـة لتكريم البعض ممن يمكن أن يفوتنا القيام بواجب تكريمهم في إطار زحام الحياة.

أذكر هنا د.فريدة العلاقّي عام ١٩٨٣ حينما أدخلـت علـى أول مؤسـسة تمويل عربية, وهي برنامج الخليج لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائيـة, أدخلـت تمويل حقوق المرأة وقضاياها ومشروعاتها، وذلك قبل أن يتسع نطاق الحديث عـن المرأة وحقوقها على النحو الحالي.

أحيي أيضاً د.فريدة لأنها دعت بجهدها الخاص, وبمساندة الأمير طلال بن عبد العزيز إلى أول مؤتمر عربي للمنظمات الأهلية العربية عام ١٩٨٩ ولم ينتـه هذا المؤتمر إلى مجرد توصيات ولكنه أسس آلية، وتم تخصيص مـوارد بـشرية ومادية لها، واستمرت لجنة المتابعة في العمل حتى تحولت فيما بعد إلـى الـشبكة العربية للمنظمات الأهلية، والآن تتحول الشبكة إلى أكاديمية لبناء قدرات المجتمـع المدني.

إذن فهي مراحل تحول، وبالتالي فإن الجهد الذي قد نتصور أنه يضيع في زحمة الحياة لا يضيع بالفعل، ولكن تظل النبتة الخضراء موجـودة وتـستمر فـي النمو تدريجياً.

د.فريدة العلاّقي

ينتابني الخجل، لأن ما ذكر أنني قمت بـه لـم يكـن إلاّ مجـرد واجـب ومسئولية، ولن أتحدث بإطالة عما ذكرته رئيسة الجلسة، ولكن يرجع الفـضل فـي تأسيس أول إدارة لتمويل العمل الأهلي في الوطن العربي إلى سيدة سـعودية, لقـد جاءت إلى الأمير طلال بن عبد العزيز حينما أسس برنامج الخليج العربي ليمـول منظمات الأمم المتحدة الإنمائية لمؤازرة النساء والأطفال في العالم الثالث، وقالـت له الأقربون أولى بالمعروف, وأن الجمعيات النسائية تحتاج إلى هذا الدعم، وهـذه حقيقة كان يجب أن تذكر للتاريخ.

ربما يشعر البعض إنني أتأرجح بين اليأس والأمل وهذا صحيح بالفعل، وأريد فقط أن أعقب على ما ذكرته أ.أمل محمود, وما أضافت إليه د.أماني قنديل. إننا نتحدث عن مواجهة الذات, ومواجهة الواقع الحقيقي للمجتمع المدني ليس من منطلق الضعف, وإنما من منطلق القوة. فإذا أردنا أن نحاسب أو نصلح الغير، فلابد لنا من إصلاح ذاتنا من الداخل. وبنفس المنطق, حينما انطلق الهجوم الذي شن على تقرير التنمية الإنسانية العربية قلنا آن الأوان أن نبتعد عن أن نعلق سلبياتنا على "شماعة", سواء كانت داخلية أو خارجية، فهناك مكامن الداء إذا لم نواجهها نصبح في مأزق. هذا لا يعني تعميماً على الإطلاق.

فمن واقع التجربة الشخصية, منذ عام ١٩٨٤ وحتى عام ٢٠٠٢ ونحن نمول العمل الأهلي العربي, وكذلك نتابع ونقيم ونرصد، وبهذه الطريقة أقنعنا مجلس إدارة برنامج الخليج العربي الذي يمثل حكومات دول الخليج أن يرفع قيمة التمويل للعمل الأهلي من ٥% إلي ما يبلغ اليوم نحو ٦٠%، واجهنا تجربة واحدة كان فيها فساد بالفعل. وهذا أمر هام جداً ولكن حينما نتحدث عن الفساد فهو ليس فساد مالي، ولكنه فساد إداري وأخلاقي، وهو فساد داخلي وهو حرب على الآخر الذي يريد أن يقول كلمة حق، فدرجات الفساد متعددة.

الأمر الهام الذي يجدر أن أقوله إنني سألت السيد/ديفيد فرنش, وهو من مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، حيث يهمني دائما أن أسمع وجهة النظر الخارجية، عن تقييمه وهو يتابع مداولاتنا, وكيف يرى هذه المداولات فقال لي إنها على درجة عالية من الأهمية، فهناك مناقشات وآراء وأفكار. أي أنه قدم تقييماً إيجابياً لما نراه نحن سلبياً إلى حد ما. بل إنه ذكر إلي أنه في الجانب الأوروبي بالمقابل يستمع إلى خطابات، بينما أنتم تتحاورون وتختلفون على مستويات كثيرة. وقد ذكرني هذا أيضاً بأول مؤتمر للمنظمات الأهلية العربية, حينما وقف برلماني سويدي قائلاً: لابد أن أعتذر لكم لأنني لم أكن أراكم كمواطنين, ولكن كنت أراكم من خلال عيون حكوماتكم. كذلك فقد قال لي رئيس مجلس المؤسسات الأوروبية

إن هذا المؤتمر من أجمل اللقاءات التي شهدتها في الكثير من مناطق العالم، وإنكم بدأتم بالفعل خطوات تبشر بأنكم على الطريق الصحيح.

ما أريد أن أقوله إن جلد الذات الدائم والمستمر أمر خطير ومتعب، فلماذا نستمر في جلد الذات؟ إننا بالطبع نعترف بأوجه القصور، وكل النواقص التي ذكرت في جميع الأوراق حقيقية وأنا شاهدة عليها، ولكن هناك إنجاز وتعاون وتشبيك وتمويل للذات. نعم نمول المشاريع على المستويات الوطنية, ولكن إذا أردنا أن نقوى على المستوي العربي فإن ذلك يجئ عن طريق بناء المؤسسات العربية، وحينما انطلقنا في بناء المؤسسات جئنا بالجامعة العربية كشريك، في وقت كانت الجامعة العربية تتهم بشتى الاتهامات, ولكن للأمانة أقول إن د.عصمت عبد المجيد حاول وكان له دور، وفتحت لنا أبواب المجالس الوزارية العربية ودخلنا, وأثّرنا في قرارات سياسية كثيرة, ودخلنا في تحالفات حتى على مستوى رسم السياسات في قطاعات مهمة ترتبط بالجانب السياسي وبحقوق الإنسان.

وحينما نتحدث عن حقوق الإنسان الآن, فالجميع يتحدثون عنها كقضية سياسية، كذلك في قضايا المرأة والطفولة والشباب نجد أجندة لنقل تلك القضايا كجزء من قضايا حقوق الإنسان.

ما أريد أن أقوله إنه توجد أزمات بالفعل ولسنا بمفردنا، وقد كنت عضواً في اللجنة الدولية في جامعة "جون هوبكنز" التي أشرفت على دراسة عالمية عن المجتمع المدني، ووجدت أن المشاكل التي نتحدث عنها هنا موجودة في مؤسسات غربية عالمية عريقة, بل إن مشاكلهم لا تقل حدة عن مشاكلنا، ربما قد تختلف، أو أن لديهم إنجازات في مجالات أخرى.

وحينما نقول الإضافة النوعية، فنحن في حاجة إلى الحكم الجيد للمجتمع المدني، من يحاسب الفساد ومن يدافع عن الذين يتعرضون للظلم، إذا لم نستطع مواجهة الحكام فعلي الأقل لا نتيح الفرصة لظهور ديكتاتورية جديدة في المجال الذي أصبح الملجأ الوحيد الباقي.

لقد آن الأوان في مجال المجتمع المدني العربي أن نواجه الجهــات التــي تفسد ولكنني في نفس الوقت لست مع التعميم الخاطئ، ولكن نواجه من يفسد مــن الأشخاص. أعتقد أنه لابد من الحكم الجيد ومن مواثيق الشرف.

تعقيب المتحدث الأول أ.الحبيب بلكوش

لدي ثلاث نقاط:

النقطة الأولي: ما أسميه بتأصيل ثقافة حقوق الإنسان، أعتقد أننــا عنــدما نقول تأصيل يشعر البعض وكأننا نناهض الكونية وننــاهض الالتزامــات الدوليــة، والعكس هو الصحيح، فالالتزامات الدولية مــا هــي إلا التزامــات دول بمحــض إرادتها, وهي ملتزمة بالوفاء بهذه التعهدات أمام المنتديات الدولية وتجــاه شــعوبها أيضاً، ومن ثم فيجب ترجمة هذه الالتزامات, ولكن تأصيلها يعني أنه ينبغي علــى حركات حقوق الإنسان ضمن مكونات أخرى أن تعمل على امتلاك هــذه المبــادئ وترجمتها إلى إنتاج ثقافة. فلا أعتقد أنه يمكن الاكتفاء بالمبادئ، وبالمواد المختلفــة من الإعلانات أو الاتفاقيات المختلفة، بل إن المحامي مثلا مطلوب للترافــع بنــاءً على شهادات معينة، والقاضي مطلوب منه شهادات قضائية، والمربي مطلوب منه بلورة مقاربات تربوية لإيصال ثقافة حقوق الإنسان. هذا ما أقصده بتأصــيل ثقافــة حقوق الإنسان، أي بأن تصبح هذه المبادئ وهذه الكونية جزءاً من ثقافتنا.

النقطة الثانية: وتتعلق بالإشكالية التي طرحت حول مسألة الإسلام التــي أشير إليها، وأعتقد في هذا المجال أنه لا يوجد سلم أو حرب, ولكــن هنــاك ثقافــة للجميع وكيف ندرجها في مشروع مجتمعي، هناك صراع الفكــر بــالفكر، فهنــاك اختلاف بالطبع، ولكن هذا حق يجب الاجتهاد فيه، فقوانين الأســرة علــى امتــداد الساحة العربية ليست واحدة، ومختلف المقاربات في قانون الأســرة نفــسها هــي مقاربات واجتهادات في الإسلام.. فكيف نقرأ التعامل مع قضايا المرأة مــن خــلال الثقافة المحلية. وأعتقد أن هذا مطلوب فيه اجتهادات أيضا.

والاجتهاد في حقوق الإنسان أمر مطروح على الجامعــات والمنظومــات التربوية وعلى أجهزة الدولة المكلفة بذلك، كما أنه مطروح كذلك علــى المفكــرين

في مختلف الواقع، وبالتالي لا يجب أن نحمّل حركة حقوق الإنسان مهام تعـد فـي صميم مسئولية مجتمع بكامله.

النقطة الثالثة: وهي نقطة التمويل, وأعتقد أنها نوقشت بشكل كبيـر، ولا يمكن أن نفكر في لحظة كيف نقدم توصيات ونحصل على التمويـل العربـي، لأن التمويل العربي غير موجود، ومن ثم سوف نخرج بتوصـيات فارغـة. التمويـل الموجود تمويل دولي، فهناك تمويل على مستوى التزامات مثلما هو فـي أوروبـا وغيرها من الدول، وهناك تمويل من جهات دولية أخرى.

أعتقد أننا في مقارباتنا للتعامل مع ذلك لن نستطيع أن نحلهـا بتوصـية أو بخلافه, لأن لكل مقاربته. ولكن عندما نجد من يدعم اختياراتنـا فمرحبـاً بـه دون شروط, أما أن ندخل في أجندة الآخر فهنا تكمن المخاطر. ولهـذا آمـل أن تأخـذ التوصيات في هذا المجال شكلاً جدياً بدلاً من الآمال والأماني التي نتمناهـا لهـذه المنطقة بكل خير.

تعقيب **المتحدث الثاني** أ. محسن عوض

هناك ثلاث ملاحظات سريعة:

الملاحظة الأولي: وردت إشارة عن واجبات الإنسان بدلا من الحديث عن الحقوق وحدها، والحقيقة أن كل القوانين التي تتكدس بها المكتبـات مـا هـي إلا واجبات، وما نتحدث عنه هو القليل مـن الحقـوق, ونطالـب لهـا بالمزيـد مـن الضمانات.

الملاحظة الثانيــة: لقد حذرت عنـد الإشارة إلى النقد الذاتي في المجتمع المدني حتى لا أصل إلى الاستنتاج الذي توصلت إليه أ.عزة سليمان حـول عـدم اختزال الإصلاح في قضية الإصلاح المدني. نحن قادرون بكل عيوبنا أن نواجـه على الساحة العربية، ولكن تدعيم جهودنا بإصلاح أنفسنا سوف يساعدنا علـي أداء واجباتنا.

الملاحظة الثالثــة: تتعلق بالشروط الخاصة بالتمويل. نعم هنـاك شـروط خاصة بالتمويل، نحن لا نتحدث عن اللمم من الشروط، فعلى الـساحة الفلـسطينية

اشترطت هيئة تمويل أمريكية نبذ الإرهاب, وعدم مساعدة أسر ضحايا الاعتــداءات الإسرائيلية. هناك أيضاً شروط أخرى طرحت لتعاون منظمــات حقــوق الإنــسان عربية مع منظمات إسرائيلية لحقوق الإنسان.

إننا نحذر من الانسياق وراء هذه الشروط، فنحن لدينا أجنــدتنا الوطنيــة، وعلينا أن نتبعها، وعندما تتوافق شروط التمويل مع شروط هــذه المنظمــات يقــع الخير ويتهيأ بالتالي الدعم الصحيح.

* * *

الفصل الرابع

مداخل الإصلاح: نموذج وثيقة الإسكندرية



تقديم رئيس الجلسة

د. سهام الفريح*

وإن كانت وثيقة الإسكندرية قد حملت أفكاراً وأهـداقاً بنـاءة، ونأمـل أن تكون مطابقة لما جاء في إعلان مؤتمر الإصلاح العربي وهـو الرؤيـة والتنفيـذ، فنتمنى لهذه الرؤى ولهذه الأفكار أن تتحول من حيز التفكير إلى حيز التنفيذ.

وهناك جانب آخر قد التقطناه من الصدى الذي دار حول هذه الوثيقـة إن كان حول الديموقراطية، أو ما دار بالأمس من أحاديث بـأن منظمـات المجتمـع المدني يجب ألا تحمّل فوق طاقتها، وأن يكون الدفاع عن الديموقراطيـة والتأكيـد عليها في مجتمعاتنا العربية من أعمال الأحزاب, وليس من جهود وأعمال منظمات المجتمع المدني.

فلو توقفنا عند هذه الناحية, واسمحوا لي أن أضرب مثالاً بسيطاً، ببلد مثل الكويت الذي يتمتع بفسحة من الحرية، وبه برلمان، ولكن هناك بعـض القـصور والنقص في الديموقراطية من حيث عدم منح المرأة حقوقها السياسية. وفي الوقـت ذاته, فمع وجود هذه الحرية, لم يصرَّح بالأحزاب السياسية. فمـن سـيقوم بهـذه المهمة بتحقيق كل جوانب الديموقراطية كاملة، وحتى لا تكون عرجاء في هذا البلد الصغير؟ واضح أن هذا الدور يقع على كاهل منظمات المجتمع المدني.

* * *

---

*أستاذ بجامعة الكويت.

أولاً: ورقـــة العمـــل

مداخل الإصـــــلاح

(نموذج وثيقة الإسكندرية)*

د. محسن يوسف**

مقدمة:

تعبر وثيقة الإسكندرية عن رؤية ووجهة نظر المجتمعـــين فـــي مـــؤتمر الإصلاح العربي المنعقد بمكتبة الإسكندرية خلال الفترة من ١٢ – ١٤ مارس عام ٢٠٠٤ في أسلوب وطرق الإصلاح في المجتمعات العربية ، وذلك على اعتبار أن المفكرين العرب الذين اجتمعوا في هذا المؤتمر يمثلون عدداً من المنظمات المدنيـــة العربية؛ لذا فقد كان من الطبيعي أن تركز الوثيقة علـــى دور منظمـــات المجتمـــع المدني بكل أنواعها في عملية الإصلاح الشامل, كما تطرقت الوثيقة إلى الخطـــوات التنفيذية, والتي تركز على ضرورة التعاون بين الهيئات الأهلية والقطـــاع الخـــاص والسلطات التنفيذية في نسق متوازن لتحديد ملامح مرحلة جديدة يبدأ فيهـــا العـــالم العربي فهم وتفعيل القواسم المشتركة بين أقطاره, في سبيل كيـــان عربـــي أكثـــر إيجابية وفاعلية وتأثيراً على الصعيد الدولي.

الإصلاح السياسي:

تركز الوثيقة في المحور السياسي على بناء الديموقراطية الحقيقيـــة التـــي تكون فيها الحرية قيمة عظمى لا يمكن التنـــازل عنهـــا علـــى أي مـــستوى مـــن المستويات, والتي يجب أن يصحبها أعلى قـــدر مـــن الـــشفافية ودعـــم الحقـــوق. والديموقراطية الحقيقية يجب أن تبدأ بإصلاح ما عفى عليـــه الـــزمن مـــن بعـــض

---

* أعد الورقة منتدى الإصلاح العربي.

** أمين عام منتدى الإصلاح العربي, مكتبة الإسكندرية.

التشريعات والأطر القانونية في بعض الدول, والتي تستلزم إعادة النظر في صياغتها في ضوء أهداف المرحلة الجديدة.

كما تؤكد الوثيقة أن الإصلاح الحقيقي يجب أن ينطلق من دولة مؤسسات تخضع لسيادة القانون, ولا يكون فيه مجال للاستثناء, أياً كانت مبرراته أو أشكاله, وبالتالي تلغي كافة الإجراءات الاستثنائية القائمة في بعض الدول.

إن دولة المؤسسات والديموقراطية لا يمكن أن تقوم في ظل قوانين مقيدة للحريات؛ لذلك تؤكد الوثيقة على ضرورة إطلاق كافة الحريات في إطار المواثيق الدولية, مثل حرية تشكيل الأحزاب السياسية وإعلان برامجها, وحرية الصحافة ووسائل الإعلام, وحرية تشكيل الجمعيات الأهلية والنقابات والاتحادات التطوعية. كما تنادي الوثيقة بضرورة الاهتمام بقياسات الرأي التي تعبر عن الحقائق التي يعتمد عليها في أعمال الإصلاح المختلفة.

الإصلاح الاقتصادي:

تمتد الحرية بطبيعة الحال للجانب الإصلاح, فيكون تحرير الاقتصاد الوطني هو أولى الخطوات التي تخرج به من النطاق المحلي إلى النطاق الإقليمي, ثم إلى المستوى العالمي, وأن تهدف السياسة الاقتصادية إلى التوافق مع آليات السوق المحلية والعالمية, مما يستلزم ضرورة إعادة هيكلة الجهاز الإداري الحكومي وتقليص البيروقراطية. هذا بالإضافة إلى ضرورة إعداد قاعدة بيانات مكتملة للاقتصاديات العربية, تكون بمثابة نقطة الانطلاق نحو تفعيل التعاون الاقتصادي وتحرير التجارة, وتنظيم انتقال العمالة بين الدول العربية.

وتؤكد الوثيقة أن للجامعة العربية دوراً هاماً في النهوض بالإصلاح الاقتصادي العربي, وما يتبع ذلك من خطوات تنفيذية يمكن أن تنهض به للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي, ومنها تأسيس إدارة متخصصة على درجة عالية من الكفاءة, لتمكين الدول العربية من الانخراط في منظمة التجارة العالمية.

إن من أهم خطوات الإصلاح على الصعيد الاقتصادي, والتي أشارت إليها الوثيقة, الاهتمام بإلغاء كافة معوقات الاستثمار, والاهتمام بقـضايا الفقـر بأبعـاده المختلفة, وتشجيع الابتكار, فضلاً عن الاهتمام بقضايا عمالـة الـشباب, وتـشجيع عمالة المرأة وتمكينها, مع تطوير برامج المشروعات الصغيرة والمتناهية الـصغر. وقد اقترحت الوثيقة على الجامعة العربية أن يتم التعاون مـع منتـدى الإصـلاح العربي في عقد سلسلة من المؤتمرات والندوات التي تناقش هـذه القـضايا بحيـث تضع ملامح التحركات الاقتصادية للـدول العربيـة علـى المـستويين القطـري والإقليمي, خاصة فيما يتعلق منها بالتجارة البينية وغيرها.

وفي إطار هذا كله تضع الوثيقة جانباً كبيراً من المسئولية فـي المرحلـة المقبلة على مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني, بعد تحريرها ورفع كافـة القيـود عنها.

الإصلاح الاجتماعي:

يقوم الإصلاح الاجتماعي على مقومات أساسية ثلاث, تحـددها وثيقـة الإسكندرية على النحو التالي:

* بناء الفرد المتميز المستقر, من خلال تطوير نمط العلاقات الأسرية التي تـشكل الفرد.

* بناء الثقافة العامة للمواطن.

* توجيه المجتمعات العربية نحو اكتساب المعرفة ونشرها وإنتاجها.

وتضع الوثيقة الخطوات الأساسية لتحقيق ذلك من خلال ما يلي:

* ضرورة إصلاح التعليم في كافة مراحله, وإنـشاء هيئـات للجـودة والاعتمـاد والرقابة على التعليم.

* التركيز على دعـم البحث العلمي, وإزالـة كافة المعوقات البيروقراطيـة التـي تعرقل حرية البحث وإنتاج المعرفة.

* التوجه نحو اللامركزية في إدارة المؤسسات التعليميــة, وفــتح المجــال أمــام مؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في تمويل التعليم.
* ضرورة القضاء على الأمية, والاهتمام باللغة العربية وتطوير مناهجها لمواكبــة التقنيات الرقمية لعصر المعلومات.

كما اهتمت الوثيقة بمشاكل المهمشين وضرورة احترام حقــوق الإنــسان، وتمكين المرأة والقضاء على كافة أشكال التمييز ضدها. وذلك جنباً إلى جنب مــع الاهتمام بالشباب والأطفال, والتعامل الإيجــابي مــع ذوي الاحتياجــات الخاصــة والمسنين.

الإصلاح الثقافي:

تدعو الوثيقة إلى ترسيخ الفكر العقلاني والعلمي, وذلك بتــشجيع البحــث العلمي, وإطلاق حرية المجتمع المدني في دعمه. كما تدعو إلى تجديــد الخطــاب الديني سعياً إلى تجسيد الطابع الحضاري التنــويري للــدين, والتــصدي لــصور التطرف والتشدد والوصاية, أو الإرهاب الفكري باسم الدين. كما تدعو إلى تجديــد الخطاب الثقافي وتخليصه من معوقات قبول الاختلاف وقبول الآخر, مــن خــلال إصلاح مؤسسات الثقافة العربية.

ويعتمد تحقيق ذلك على إلغاء كافة أشكال الرقابة, وكفالة الحريــة الكاملــة للمبدعين والمفكرين, ورفع أشكال الوصاية عنهم.

كما تحفز الوثيقة على تشجيع العمل الثقافي القومي, من خلال رفع القيــود الرقابية والجمركية على المنتج الثقافي, وتنمية مــشروعات النــشر الإليكترونــي المتبادل, ومؤسسات الترجمة. بالإضافة إلى التفاعل الثقافي مع العالم كله,بما يؤكــد ثقافة التنوع البشري الخلاق لتحقيق الاستفادة من فكر الآخرين, وبالطريقة التــي لا تتعارض مع خصوصية الميراث الثقافي العربي الأصيل.

كما تعرضت الوثيقة إلى الآليات الخاصة بطرق المتابعــة مــع المجتمــع المدني متمثلة في تأسيس منتدى الإصلاح العربي بمكتبــة الإســكندرية, وتــشكيل

لجنة لمتابعة أعماله تنعقد كل ستة أشهر,و تأسيس مرصد اجتماعي عربي لمتابعة نشاط المجتمع المدني العربي, وعقد المؤتمر السنوي الثاني للإصلاح العربي, الذي سيهتم بعرض التجارب الناجحة لمؤسسات المجتمع المدني في كل أنحاء العالم العربي, حتى تشيع عدوى النجاح وتقدم الحافز على المزيد.

صدى وثيقة الإسكندرية في الصحافة العالمية

شكلت وثيقة الإسكندرية رأياً عاماً على المستويين المحلي والعالمي. وقد تعددت الرؤى والآراء, وتنوعت بين التأييد الكامل للوثيقة, أو تأييد بعض أجزائها. وكذلك بعض الآراء التي عارضت أجزاء منها.

ويتابع "منتدى الإصلاح", الذي أقامته المكتبة في الإطار التنفيذي للمؤتمر, تلك الرؤى والآراء في محاولة للاستفادة منها, وإيماناً من المنتدى بأن الاختلاف في الرأي لا يفسد للود قضية, ويثري المناقشات, ويسمح بالخروج برؤى أكثر شمولية.

وعلى الرغم من تعدد الآراء وتباينها, إلا أنها أجمعت على عدة أشياء, كان من أهمها:

أولاً: **أن** المجتمعات العربية في حاجة إلى إصلاح جذري وشامل, سواء على المستوى القطري أو الإقليمي[١] , وأن هذا الإصلاح لابد أن يخرج من حيز الفكر النظري إلى الواقع التنفيذي[٢]. وأن هناك الكثيرين قد تعرضوا من قبل لقضية الإصلاح من جانب أو آخر, إلا أن وثيقة الإسكندرية تعتبر فريدة من حيث التفعيل, وذلك لكونها وثيقة فكرية وعملية في آن واحد[٣].

ثانياً: أن وثيقة الإسكندرية قد قدمت أساساً لورقة إصلاح عربية تسد الطريق على خطط الإصلاح التي تحاول القوى الخارجية فرضها كمدخل لسيطرة من نوع جديد على منطقتنا[٤], وأن الإصلاح لابد أن ينبع من إرادة وطنية ذاتية[٥], تتوافق مع خصوصية المجتمعات العربية وخصوصية تراثها, الذي ترسخ على مدى العصور الحضارية منذ القدم, ويجب أن تكرس الجهود للحفاظ على الهوية العربية والإسلامية[٦]. ولذلك جاءت وثيقة الإسكندرية كمبادرة نبعت من داخل

المجتمعات العربية[٧], لا تعتمد على نماذج مستوردة, أو قوالب معدة سلفاً لا تراعي الهوية التاريخية العربية.

إن هذه المبادرة استطاعت أن تقدم لمجموعة الثمانية الكبرى بديلاً عربياً جاداً وشاملاً لما قامت به الولايات المتحدة من مشروع الشرق الأوسط الكبير[٨], والذي تم تعديله بناء على المقترحات العربية, والعمل الذي قدمته وثيقة الإسكندرية[٩]. كما أن معارضة دعاوى ومبادرات الإصلاح من الخارج تؤكد على أن مشروع الإصلاح المتكامل الذي أطلقته وثيقة الإسكندرية له مصداقيته لأنه نابع من الداخل, ولذلك يجب أن يتحول إلى مشروع وطني تتبناه الدول الراغبة في الإصلاح والتحديث بعيداً عن المناورات والمزايدات. وذلك على الرغم من خشية البعض, وعلى حسب تعبيرهم, من أن تكون الوثيقة "حبلاً غليظاً صنعناه لأنفسنا بخيوط من أفكار دخيلة ومدسوسة"[١٠]. في حين رأى البعض الآخر أن وثيقة الإسكندرية طوق نجاة لعالم عربي يشرف على الغرق[١١], وإنها والمؤتمر الذي أنجزها قد جاءا في توقيت مناسب رداً على الزوبعة الهائلة التي هبت على الشرق الأوسط, فأمطرت العديد من المبادرات متعددة الجنسيات[١٢].

كما أشار البعض الآخر إلى أن الوثيقة قد تجاهلت جميع المبادرات التي قدمتها أحزاب المعارضة. والحقيقة أن الدكتور إسماعيل سراج الدين, رئيس المؤتمر ومدير المكتبة, قد تحدث مراراً عن المحاولات السابقة في طريق الإصلاح, وأشاد بالجهود التي بادر بها الآخرون, مثل اجتماعات الدوحة وجدة وصنعاء ودبي والعقبة والرياض, وأن الوثيقة قامت بمعالجة القضايا على المستوى العربي وليس على المستوى الوطني, ولكن إلى جانب ذلك فإن منتدى الإصلاح العربي – ضمن خططه التنفيذية- سوف يركز على فتح ملفات الإصلاح الداخلي في مصر, من خلال مؤتمر ينظمه عن مشاكل التعليم في مصر, وغيرها من المشاكل.

ثالثاً: أن وثيقة الإسكندرية تمثل صحوة جديدة للمجتمع المدني[١٣], وأن الوقت قد حان ليسهم المجتمع المدني بصورة إيجابية في عملية الإصلاح. كما أن

الوثيقة توفر الحافز للحكومات العربية لتحقيق التواصل مع المجتمـــع المـــدني[١٤], ليتحقق بذلك ما يطلق عليه مثلث المحكومية, والذي يتكـــون بطبيعـــة الحـــال مـــن الحكومة والقطاع الخـــاص والقطاع الأهلـــي, وهـــو مـــا ركـــزت عليـــه وثيقـــة الإسكندرية[١٥].

وبالرغم من أن موضوع الإصلاح ليس بالموضوع الجديد على العـــرب, ولا هو وليد لحظة أو موقف مـــا, فتـــاريخ العـــرب الحـــديث ملـــيء بـــالمفكرين والتنويريين, الذين أطلقوا من قبل الدعوة للإصلاح هنا وهناك, غير أن ما اتـــسمت به وثيقة الإسكندرية من شمولية غير تقليدية لكافة القضايا, يقدم علاجـــات تـــضمن شمولية الإصلاح واستمرار مسيرته[١٦], من خـــلال تناولـــه التفـــصيلي لمختلـــف القضايا. وقد اتفقـــت معظـــم الآراء علـــى مـــصداقية مـــا ورد بالوثيقـــة بـــشأن الديموقراطية, سواء من حيث المفهوم أو الممارسة الفعلية. حيث قـــدمت تـــصوراً داخلياً يراعي واقع المجتمعات العربية بدلاً من الصياغات التي تقترب مـــن كونهـــا شعارات بعيدة عن إمكانيات التطبيق[١٧]. كما أوضـــحت الوثيقـــة أن: بنـــاء نظـــم ديموقراطية يجب أن ينطلق في غير إبطاء أو تردد, وأن هذا البناء يقع على عـــاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص"[١٨].

وقد زعم بعض المعلقين على الوثيقة أنها قد "هبطـــت بالباراشـــوت", ولا نعرف من أين جاءوا بهذا الحديث أو لا على ماذا يستندون, حيث إن الوثيقـــة لـــم تكن مسودة, وإنما استمدت جميع نصوصها من الحوار بين المـــشتركين فـــي كـــل محور, وأن الطرح المبدئي لورقة العمل الأساسية جاء في المـــؤتمر التحـــضيري وفي جلسات المؤتمر نفسه, كما عرضت على المشاركين في المؤتمر كنـــوع مـــن الطرح المبدئي لفتح أبواب المناقشة. وإن الوثيقة لا تحتوي – كما يـــرى الـــبعض- على تعريف حكومي فضفاض للديموقراطية, يشبه ما جاء في الميثـــاق الناصـــري الذي لم يتحقق منه شيء"[١٩].

والحقيقة أن كل الصفات التي سبقت الإشارة إليها لا يعيبها سوى أنهـــا لا تنطبق على الوثيقة, فهي تقتصر بالفعل على ما اتفق عليه جميع المشاركين, فهـــي

تورد في الفقرة السادسة تعريفا وتفصيلاً للديموقراطية المنشودة لا يحتمل التأويـــل, حيث تقول الوثيقة: "وعندما نتحدث عن نظم ديموقراطية - بوصفنا ممثلي المجتمع المدني العربي- فإننا نقصد بها دون أدنى لبس الديموقراطية الحقيقيـــة التـــي قـــد تختلف في أشكالها ومظاهرها, وفقاً للتغيرات الثقافية والحضارية من بلـــد لآخـــر, ولكن جوهرها يظل واحداً.. فهي تعني ذلك النظام الذي تكون الحريـــة فيـــه هـــي القيمة العظمى والأساسية, بما يحقق السيادة الفعلية للشعب الذي يحكم نفسه بنفـــسه من خلال التعددية السياسية التي تؤدي إلى تداول السلطات, وتقوم على احترام كافة الحقوق في الفكر والتنظيم والتعبير عن الرأي للجميـــع. ومـــع وجـــود مؤســـسات سياسية فعالة, على رأسها المؤسسات التـــشريعية المنتخبـــة, والقـــضاء المـــستقل, والحكومة الخاضعة للمساءلة الدستورية والشعبية, والأحزاب الـــسياسية بمختلـــف تنوعاتها الفكرية والأيديولوجية".

وقد أشار البعض الآخر إلى أن الوثيقة تخلو من الإشارة "إلـــى ضـــرورة الحرية الكاملة لنشأة الأحزاب"[٢٠]. وكان من الممكن أن يكون هذا الكلام مقبولاً لو أنه نشر قبل صدور الوثيقة التي تنص في الفقرة الثانية عشرة منها على: "إطـــلاق حريات تشكيل الأحزاب السياسية في إطار الدستور والقانون, بما يـــضمن لجميـــع التيارات الفكرية والقوى السياسية المدنية أن تعرض برامجها وتدخل تنافـــساً حـــراً شريفاً على الحكم بشكل متكافئ, تحت مظلة الحريـــات المنـــصوص عليهـــا فـــي المواثيق الدولية".

وقد نوه كثير من المعلقين بأهمية تعرض الوثيقة لهموم العـــرب الملحـــة. فشغلت قضية التكامل الاقتصادي الفعلي للعالم العربي حيزاً كبيراً مـــن اهتمامـــات الوثيقة, مع التأكيد على ضرورة تحرير الاقتصاد الـــوطني[٢١], وتـــسييره حـــسب مقتضيات السوق[٢٢]. ويتضمن ذلك تشجيع المبادرات الفردية, على ألا تكون علـــى حساب المسئولية الاجتماعية للدولة, وعلـــى ألا تنـــال مـــن الـــسلام والاســـتقرار الاجتماعي. ونبهت الوثيقة أيضاً إلى الارتباط بين آليات السوق والديموقراطية[٢٣],

فالهدف في الواقع هو التنمية, أي تنمية طاقات المواطن حتى يعيش حياة أفضل, وتنمية المجتمع وإدخاله عصر المعرفة[٢٤] بكل ما فيه من معطيات.

كما اهتمت بعض الآراء بمعالجة الوثيقة لأهمية تمكين المرأة[٢٥], والذي أفردت له جلسة كاملة من جلسات المؤتمر. ورأى أصحاب هذا الرأي أن صدور وثيقة الإسكندرية أتاح للمرأة أن تدخل عصراً جديداً تصبح فيه مؤهلة للحاق بعالم يتسابق على طريق الألفية الثالثة[٢٦]. واهتم آخرون بالجلسة الخاصة بعمالة الشباب[٢٧], والتي انعكست نتائجها في الوثيقة فكانت إحدى إيجابياتها, فضلاً عن تعرضها لمشكلات المهمشين.

وعن مؤتمر الإصلاح العربي الذي أثمر هذه الوثيقة, فقد رأى الكثيرون أنه نقلة نوعية جديدة للاستفادة من مكتبة الإسكندرية, بما تحمله من مكانة تاريخية عالمية[٢٨]. وعلى النقيض من هذه الفكرة أشار البعض الآخر[٢٩] إلى أن المكتبة قد توغلت في مجال السياسة, وكان يجب عليها أن تترك السياسية للأحزاب, وتكتفي بكونها منارة للحضارة, وحافظة أمينة للتراث والمعرفة.

ورغم ذلك يرى آخرون[٣٠] أن المكتبة بتنظيمها واستضافتها لمؤتمر الإصلاح العربي قد اكتشفت دورها وأدته بإتقان, وهو دور مركزي في عملية الإصلاح الشامل, لأن المكتبة في عصرنا لم تعد مجموعة من الكتب المرصوصة على الرفوف, أو قاعات بحث فاخرة, وإنما المكتبة "دور". كما أن المكتبة لا يمكن اعتبارها كتباً أو دوراً فقط, وإنما هي رسالة, بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى. ولو حق لمكتبة ما أن تكتفي بالكتب أو بالدور, فإن مكتبة الإسكندرية غير مسموح لها بذلك, فتاريخها يشهد بأنها غيرت الفكر العالمي, ليس في مجال المعرفة الإنسانية فقط, وإنما في مجال الحياة بأكملها, بما تشمله من توجهات سياسية وفلسفية ودينية وغيرها. وسوف يحاسبنا التاريخ لو تقاعسنا عن الاستمرار في أداء هذه الرسالة السامية لمجتمعاتنا ونحن في أشد الحاجة إليها.

لقد تحمل مؤتمر الإصلاح العربي مسئولية استكشاف الجديد في مجال الفكر, مما يستطيع أن ينقذ المنطقة من دوامات التبعية أو الغرق في الصراخ الذي يلغي القدرة على التفكير(٣١).

وتحقيقاً لهذا الهدف الملح دارت أعمال المؤتمر في جو حر رفعت فيه كافة القيود التي من شأنها أن تكبل الفكر(٣٢). وأعلن الدكتور إسماعيل سراج الدين للجميع في كلمة الافتتاح أنه: "لا توجد في مؤتمر الإصلاح العربي خطوط حمراء أو صفراء أو خضراء". كما انتهج المؤتمر منهجاً اتسم بالشفافية واحترام عقلية المشتركين, وعدم الخضوع للقوالب النمطية(٣٣). وكانت للمشاركين كل الحرية في اختيار المحور الذي يرغبون في المشاركة فيه, على حسب رؤيتهم لمناسبته لفكرهم ومجالات عطائهم.

وعلى الرغم من ذلك جاء من يقول إن المؤتمر قد عقد في سرية انتابت كل أعماله(٣٤). ونحن نتساءل أية سرية في مؤتمر افتتحه السيد رئيس الجمهورية بنفسه ليعلن للداخل والخارج أن قاعات مكتبة الإسكندرية ستشهد نقاشاً جاداً حول قضايا الإصلاح؟ أية سرية في مؤتمر فتح أبوابه عقب كل جلسة لممثلي وسائل الإعلام المختلفة ليطّلعوا, ويطلعوا العالم على ما يدور داخل قاعات المؤتمر؟ وأية سرية في مؤتمر يصوغ نتائجه تفصيلاً في وثيقة يعلنها للعالم أجمع, ويشارك في صياغتها ثمانية وعشرون مشاركاً, ويأخذ في الاعتبار ثلاث وستين مداخلة من المشتركين في المؤتمر.

ورأت بعض الآراء أن الوثيقة لم تتعرض لبعض القضايا العربية الساخنة, وخصوصاً قضية فلسطين وقضية العراق(٣٥). وعلى النقيض من هذه الآراء صرح آخرون بأن الإصلاح واحد من الأبعاد المنسية للصراع العربي/الإسرائيلي, وأن جوهر العربدة الإسرائيلية يعود إلى الاختلال الكبير في عناصر القوة المادية والمعنوية بين إسرائيل من جانب وكل العرب من جانب آخر(٣٦).

والواقع أن وثيقة الإسكندرية لم تقصر في التعرض لقضيتي فلسطين والعراق, وإن هذا الأمر واضح كل الوضوح, ولا يحتاج إلى تحليلات شخصية أو

تفسيرات, ذلك إنه قد جاء بالفقرة الثانية من الوثيقة نص صريح لا لبس فيه, إذ تقول: "وينبغي ألا يحجب الإصلاح الداخلي عن منظورنا أهمية معالجة القضايا الإقليمية التي تفرض نفسها على جدول أعمالنا, وفي مقدمتها الحل العادل للقضية الفلسطينية طبقاً للمواثيق الدولية التي تقضي بإقامة دولتين مستقلتين, لكل منهما سيادة حقيقية كاملة. وتحرير الأراضي العربية المحتلة, وتأكيد استقلال العراق, والحفاظ على وحدة أراضيه".

وترددت مناقشات حول ما يطلقون عليه "الحلقة المفقودة بين التفكير والتنفيذ"[٣٧]. والحقيقة أن لأصحاب هذه المخاوف من طرح القضايا والحلول دونما خطوات تنفيذية ملموسة بعض العذر في شكوكهم, فنحن لدينا تاريخ لا يستهان به من الأطروحات والأفكار التي امتلأت بها كثير من القاعات في مشرق العالم العربي ومغربه, دون أن ينفذ منها سوى النذر اليسير.

ولكن مكتبة الإسكندرية عندما بادرت بعقد هذا المؤتمر, وضع منظموه نصب أعينهم ألا يكون مؤتمر الإصلاح العربي ووثيقة الإسكندرية حبراً على ورق بأي حال من الأحوال, أو أن "تبقى الخرائط التي رسمها بيان الإسكندرية نوعاً من النيات الطيبة"[٣٨].

إن الهدف من المؤتمر لم يكن أبداً الضغط على حكومات أو مساءلة أية جهات, إلا أن إنشاء منتدى الإصلاح في نفس يوم إعلان الوثيقة, وإعلان موقع المنتدى على الإنترنت للمشاركين في المؤتمر ولممثلي وسائل الإعلام المختلفة, قبل أن يغادر الناس مبنى المكتبة, كان يحمل في طياته رسالة مؤداها أننا نبدأ بأنفسنا, وأننا نفتح باب الإصلاح لمن يريد إصلاحاً.

لقد تمنى البعض أن يكون مؤتمر الإصلاح باكورة سلسلة من المؤتمرات تنهض بها منظمات المجتمع المدني العربي ممولة من القطاع الخاص[٣٩]. ويبدو أن ذلك قد بدأ يتحقق إلى حد كبير على المستويين المحلي والإقليمي, فأخذت الهيئة العامة لقصور الثقافة تنظم أكثر من ندوة ومؤتمر بمحافظات مصر المختلفة لطرح الشق الثقافي من الوثيقة.

وجدير بالذكر أيضاً أن المحور الثقافي قد نال جانباً كبيراً مـن الاهتمـام, انطلاقاً من أهمية تجديد الخطاب الثقافي, مع الحفاظ على الهوية الثقافيـة لأقطـار العالم العربي, بما تمثله من حضارة ذات معالم يجب ترسيخها واحترامها. وقد بلـغ عدد المشاركين في المحور الثقافي بالمؤتمر من مفكرين وأدباء ومتخصصين مـن مصر والعالم العربي أربعة وثلاثون مشاركاً, وذلك على عكس ما ذكـره الـبعض من أن جلسات المؤتمر قد خلت من حـضور الأدبـاء. وإن نظـرة علـى قـوائم المشتركين توضح بجلاء عدد الأدباء والمثقفـين الـذين اشـتركوا فـي المـؤتمر التحضيري, والمؤتمر نفسه في مارس عام ٢٠٠٤.

ولقد بدأت نقابة الصحفيين حوارات متصلة لاسـتكمال الرؤيـة القوميـة للإصلاح. وقام الحزب الوطني بدراسة الوثيقة[٤٠]. كما قام المركز الثقافي بالربـاط بدراسة بنود الإصلاح[٤١]. وتعد المكتبة الآن لمؤتمر الإصلاح الثاني المزمع عقـده في مارس عام ٢٠٠٥, مع الحرص على أن يشمل المؤتمر محاور تقدم فيها بعض التجارب الناجحة على مستوى العالم العربي, بهدف أن يدرك الجميـع أن العـرب قادرون على الإنجاز, وليس الكلام فقط, وحتى تساعد المعرفة بالتجارب الناجحـة على تعميم عدوى النجاح بدلاً من عدوى الفشل واليأس, فيتلاشـى الخـوف مـن الأمل[٤٢]. كما تعد المكتبة في نفس الوقت عدداً آخر من الأنـشطة, التـي سـوف نتعرض لها في فصل آخر من هذه الورقة.

وقد شدد بعض أصحاب الرأي بأن أهم النتائج الفعلية لكل مـن المـؤتمر ووثيقة الإسكندرية جاءت عندما أعنت الحكومة الأمريكية إنهـا قـد عـدَّلت مـن خططها بالنسبة لمشروع الشرق الأوسط الكبير[٤٣]. وإنها استندت على ما جاء فـي خطاب الرئيس حسني مبارك في الجلسة الخاصة لمؤتمر قضايا الإصلاح العربـي, وكذلك ما جاء في وثيقة الإسكندرية, والذي بناءً عليه تم تعديل المـشروع المقـدم لاجتماعات الدول الثمانية المنعقد فـي ولايـة جورجيـا بالولايـات المتحـدة الأمريكية[٤٤]. فقد بات واضحاً أن بعضاً من أعضاء المجتمع المدني فـي الـدول

العربية عندما تحركوا بشكل جماعي, ووضعوا رؤية مشتركة واضحة لقضايا الإصلاح العربي, استطاعوا أن يفرضوا على الآخرين الإصغاء إليها[٤٥].

إن كفاح الشعوب من أجل النهوض والتغلب على ما يواجه قضاياها المصيرية لا يمكن أن يختزل في مؤتمر, ولكن لابد من بداية جادة. ويعلمنا الدرس التاريخي أن الشعوب لا تنهض من كبواتها فجأة, وإنما بجهود متصلة لا تعرف اليأس, من علمائها ومفكريها, من فلاسفتها وحكمائها, من أدبائها وفنانيها, من أغنيائها وفقرائها, من أفرادها ومؤسساتها. بهذا كله تنهض الأمم.

ومؤتمر الإسكندرية قد حقق فيما أنجزه, اتفاقاً من المشتركين فيه على الحدود الدنيا للإصلاح[٤٦], قد حقق توافقاً ضمنياً بين كافة النخب العربية على أطر الإصلاح. وإن المكتبة تهدف إلى تحويل مفاهيم الإصلاح المعبرة عن إرادة المشتركين فيه إلى ثقافة, وإلى أن تصير الشفافية منهجاً وطريقاً.

ماذا بعد وثيقة الإسكندرية؟

طرحت وثيقة الإسكندرية تصوراً للإصلاح العربي الشامل, بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية, انطلاقاً من منظور أن إصلاح الأوضاع المتردية في العالم العربي أصبح قضية مصيرية, فلا بقاء لمجتمع جامد في عالم سريع التحرك والتغير, ومن لا يواكب ويشارك في الثورة العلمية والمعرفية العالمية رافضاً للجديد يستسلم لانتحار بطيء, وسيترتب على ذلك عدم المشاركة العربية في مسيرة التطور العالمي, إلا إذا سادت الدول العربية نظم ديموقراطية تسودها الحرية والعدالة والعقلانية.

ولذلك جاءت وثيقة الإسكندرية تعبيراً عن خلاصة تيار شامل من الفكر الإصلاحي, أنضجه مجموعة من المثقفين وأصحاب الرأي من منظمات المجتمع المدني في البلدان العربية, حيث وضعوا فيها رؤيتهم للإصلاح المعتمد على تأكيد الهوية, المُراعي لخصوصية المنطقة العربية, والمرتبط بحل مشكلاتها الساخنة.

وقد أكدت الوثيقة على أن الرؤية العربية للإصلاح وآليات التنفيذ يجب أن تنبع من الإيمان بضرورة انبثاق مشروعات الإصلاح من حاجات الناس, وأن

تستجيب لتطلعاتهم, وإنها لا يمكن أن تفرض عليهم من الخـــارج. كمـــا يجـــب أن تراعي الواقع القائم في الدول العربية, وتحافظ على المقومـــات والكيـــان العربـــي, وخاصة ما يتعلق بتنمية الحركات الإصلاحية الـضاربة بجـذورها فـــي تاريخـــه القريب, وفي نفس الوقت تغذي الاتجاهات الإيجابية في المجتمع العربـــي, إذ مـــن غير المجدي أن نهتم بتشذيب أوراق الشجرة وتوجيه فروعها دونما تغذية حقيقيـــة للجذور التي تأسست عليها.

وقد تعجب البعض من أن وثيقة الإسكندرية لم تدخل في تفاصيل الأوضاع في شتى الدول العربية. ولكن لم يكن هذا هو التصور الـــذي قـــام عليـــه مـــؤتمر الإصلاح العربي, والذي تأسس في إطار أنه خطوة من بين الخطوات الأولى فـــي مسيرة الإصلاح العربي, يمكن استكمالها من خلال أربعة أمور:

أولاً: معالجة تفاصيل الإصلاح في كل بلد عربي بخصوصياته ومـــشكلاته بمؤتمرات ودراسات لاحقة, وبحوار مفتوح مع السلطة التنفيذية فـــي الـــبلاد, مـــع الاستئناس بتجارب الدول الأخرى التي سبقتنا في مسيرة الإصلاح.

ثانياً: دراسة المشاكل الفنية التي تعوق التكامل العربي والتحرك العربـــي المشترك من خلال أهداف موحدة, مثل "السوق العربية المشتركة", أو زيـــادة وزن وفعالية العالم العربي على الساحة الدولية, وأن تكون محـــصلة الإصـــلاحات فـــي الأقطار العربية أكبر من مجرد أن تكون مجموع التطورات في كل دولـــة عربيـــة على حدة, والقيام بدراسة وتنسيق السياسات المصرفية والاســـتثمارية فـــي العـــالم العربي, والاهتمام باقتراحات محددة لتغيير التشريعات والنظم في الدول المختلفة.

ثالثاً: تعميق مفاهيم معينة مثـــل "حريـــة التعبيـــر", و"المـــنهج العلمـــي", و"العقلانية", ودراسة تجارب الإصلاح المختلفة في شتى أنحاء العالم التي خـــدمت شيوع هذه المفاهيم بصورة جادة وصحيحة.

رابعاً: تقوية مؤسسات المجتمع المدني العربي, لأن التجربة العالمية أثبتت أن الديموقراطية, والشفافية, والمساءلة, وسيادة القانون, تتواجد في المجتمعات التي تقوى فيها منظمات المجتمع المدني, وتغيب في المجتمعات التي تضعف وتـــضمر

فيها تلك المؤسسات, فهي التي تضمن التعددية, وزيادة مــشاركة المــواطنين فـــي العمل العام. والمشاركة والتعددية هما أساس الديموقراطية.

ولذلك جاء برنامج وثيقة الإسكندرية محدداً للأعمال المطلوبة في كل مـــن المحاور الأربعة, بدءاً بتقوية عمل المجتمع المدني العربي, من خلال أمور ثلاثة:

الأول: إيجاد آليات للمتابعة تعتمد على المجتمع المدني مثل تكوين منتـــدى الإصلاح العربي, وإقامة شبكة عربية عبر الإنترنت, وتكوين لجنة متابعة لأعمالنا.

الثاني: إقامة المرصد الذي نصت عليه وثيقة الإسكندرية فـــي مقترحاتهـــا الختامية على جزأين: جزء إليكتروني, وآخر يعتمد على الدراسات والتقارير.

الثالث: ممارسة العمل الديموقراطي في كل خطوة من خطـــوات العمـــل, وذلك من الخطوة الأولى في التفكير في مؤتمر الإسكندرية.. وربمـــا يكـــون مـــن المفيد هنا أن نذكر بما حدث في الإعداد لمؤتمر الإسكندرية, وكيف تمت صـــياغة وثيقة الإسكندرية.

اتسمت كل خطوات مؤتمر الإسكندرية بالحوار الجاد والحر, في ممارســـة ديموقراطية حقيقية, بدأت بفكرة مبدئية طرحها بعض المثقفين المــشغولين بهمـــوم الأمة العربية ومستقبلها وسط عالم سريع التغير, أصبحت فيه المعرفة والمعلومـــات الأساس الموجه لمسيرته. لذا حرص منظمو مؤتمر الإصلاح على أن تخلو جميـــع حواراتهم واجتماعاتهم من الخطوط الحمراء, وأن تتميـــز بالمـــصداقية والـــشفافية, والحرص على المشاركة الفعالة لعدد من منظمات المجتمع المـــدني, والجمعيـــات الأهلية العاملة في الدول العربية. كما حرصوا على استبعاد المسئولين الحكـــوميين, ضماناً لعدم تأثر الأفكار المطروحة بمقتضيات المناصـــب أو الـــسياسات العامـــة للدول, مع استثمارها لهامش الحرية الكبير.

وكما نعلم فإن مؤتمر الإصلاح عقد تحت رعاية السيد رئيس الجمهوريـــة, تأييداً ورغبة منه في التعرف على آراء واقتراحات أصحاب الفكر والخبـــرة مـــن مختلف الأعمار, وتشجيع النقد البناء الذي يبغي المصلحة العليا, وتفـــضل الـــرئيس

بافتتاح المؤتمر في جلسة خاصة منفصلة قبل بداية أعمال المؤتمر, أكد فيها على أهمية الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني في عملية الإصلاح.

بدأ الترتيب للمؤتمر بعقد مؤتمر تحضيري في شهر فبراير اشترك فيه أكثر من مائتي شخصية مصرية, ساهموا جميعاً بجدية واحترام كامل لجميع الآراء في التحضير لمجموعة من الأوراق الخاصة بالمؤتمر وجدول أعماله. كما عقد في الأسبوع الثالث من شهر فبراير اجتماع تحضيري آخر شهدته مجموعة من الشخصيات المعروف عنها حرية الفكر وعمق الرؤية من الدول العربية الأخرى, حيث عرضت عليهم نتائج المؤتمر التحضيري الأول مما أسفر عن تعديلات هامة في المحاور والمقترحات المطروحة.

وعندما عقد المؤتمر الرئيسي في شهر مارس اشترك فيه مائة وخمس وستون شخصية عربية, يمثلون ثماني عشر دولة عربية, واتسمت المناقشات فيه بالمشاركة الواسعة, والحرية التامة, والديموقراطية, والتي امتدت إلى مرحلة الصياغة. حيث قامت لجنة مكونة من ثمانية وعشرين مشاركاً, ومقرراً للجلسات, وممثلاً لهيئات المجتمع المدني بصياغة الوثيقة النهائية, آخذين في الاعتبار جميع الملاحظات والتعليقات التي أضافها المجتمعون, مما جعل الوثيقة تعكس بوضوح ودقة مطالب الإصلاح الحقيقي في جميع المستويات, على أساس تفعيل جهود المجتمع المدني, لبلورة الرؤى المشتركة والملائمة للمنطقة العربية.

ولأن المنهج الذي اعتمد عليه المشاركون في المؤتمر لتحديد المطالب الإصلاحية وتوصيف وسائل تنفيذها لا يهدف إلى تحميل السلطات التنفيذية المسئولية كلها, فإنه قد ركز على دور المجتمع المدني بمنظماته المختلفة في خلق المناخ الملائم لجعل الإصلاح أكثر جدوى وجدية, على أساس من الشراكة في القرار والمصير, طبقاً لرؤية مدروسة تتجاوز الظروف المميزة لكل بلد من البلدان العربية, لتضع التوجهات الأساسية التي تنطلق منها عمليات الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي, ويبقى لكل دولة بعد ذلك أن تقوم بدورها على النطاق المحلي بتفعيل هذه المنظمات, وعقد التحالفات الإيجابية الناجحة, بين ممثلي

المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في المنطقة العربية كلها, كي تصل إلى تفاهم يؤدي إلى إعداد مشروعات مناسبة, يمكن تنفيذها محلياً وإقليمياً.

منتدى الإصلاح العربي:

وفي سبيل تحقيق الطموحات التي قدمتها الوثيقة تأسس عقب المؤتمر منتدى الإصلاح العربي, وبدأ عمله بإعداد برنامج تنفيذي بدأ فعلياً بإنشاء موقع إليكتروني على شبكة الإنترنت, باسم منتدى الإصلاح العربي www.arabreformforum.com, يستعرض فيه جميع جوانب الأنشطة التي سيقوم بها المنتدى, والأخبار والحوارات والمراسلات مع المهتمين بقضايا الإصلاح العربي, وعرض الأفكار والآراء على اختلاف توجهاتها فيما يتعلق بقضايا الإصلاح, كما اعتبره البعض منبراً يستطيعون من خلاله المساهمة, أو المقارنة مع بعض التجارب الإصلاحية الأخرى.

وفيما يلي عرضاً لأهم الأنشطة التي يخطط منتدى الإصلاح العربي لإقامتها, وحتى انعقاد المؤتمر الثاني للإصلاح العربي:

١– ورشة عمل لمدة يومين في ١٦-١٧ يونيو ٢٠٠٤ بمكتبة الإسكندرية إعداداً لمؤتمر "حرية التعبير", الذي سيعقد في ١٨-٢٠ سبتمبر ٢٠٠٤. وستساهم ورشة العمل هذه في تحديد محاور مؤتمر سبتمبر الخاصة بقضايا حرية التعبير وتحديد التكليفات المتعلقة بإعداد أوراق بحثية في الموضوعات المرتبطة بكل من الرقابة, وحرية التعبير, وغيرها من الموضوعات الأخرى في هذا الشأن.

٢- مؤتمر مشترك بين منتدى الإصلاح العربي والمنظمة العربية لحقوق الإنسان في ٢١-٢٢ يونيو ٢٠٠٤, يحضره حوالي ٨٥ مشتركاً من مختلف الدول العربية، يمثلون منظمات ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة, وتتركز أعماله على المحاور التالية:

- واقع المجتمع المدني في الإصلاح في البلدان العربية.
- دور المجتمع المدني في ظروف الواقع المتغير.

- الإشكاليات الخاصة بواقع المجتمع المدني.
- مداخل الإصلاح – وثيقة الإسكندرية.
- وضع استراتيجيات لتعزيز وتفعيل دور المجتمع المدني.

٣– ورشتا عمل تستغرق كل منهما يومين في يوليو وأغسطس ٢٠٠٤, إعداداً لمؤتمر إصلاح التعليم, الذي سوف يعقد في نوفمبر ٢٠٠٤ بمكتبة الإسكندرية. وستناقش ورشتا العمل هاتان المحاور التالية:

- تأكيد الاتجاه نحو اكتساب ونشر وإنتاج المعرفة.
- تأكيد الحاجة للتنمية الإنسانية, وأولوية تطوير التعليم.
- تحقيق التطوير التكنولوجي, وتوفير بنيته الأساسية.
- تطوير استراتيجيات البحث العلمي.

كما سيناقش ارتباط هذه المحاور بقضايا الإصلاح في مراحل التعليم المختلفة:

- مرحلة ما قبل المدرسة.
- مرحلة التعليم ما قبل الجامعي.
- مرحلة التعليم الجامعي.
- البحث العلمي.
- برامج التدريب والتعليم المستمر.
- تعليم الكبار ومحو الأمية.
- الازدواجية بين التعليم الديني والمدني.

٤ – مؤتمر حرية التعبير في ١٨-٢٠ سبتمبر بمكتبة الإسكندرية, وهو مؤتمر دولي يقوم بالإعداد له منتدى الإصلاح العربي, وتتلخص أعماله المبدئية في المحاور التالية:

- صور الرقابة.
- الإعلام وحرية التعبير.
- حرية الفكر والإبداع.

- حرية التعبير: تحديات مستقبلية (الإنترنت – الملكية الفكرية).
- المكتبات وحرية التعبير.
- حرية التعبير وحقوق الطبع من منظور كوكبي: التركيز على الشرق الأوسط.
- التركيز على أفريقيا: التقاليد والحرية الفردية.
- الاستماع لجيل الشباب.

وسوف تضم أنشطة المؤتمر حلقات نقاش وورش عمل.

٥- مؤتمر عن إصلاح التعليم في مصر بمكتبة الإسكندرية في نوفمبر ٢٠٠٤, وسيتناول قضايا الإصلاح في مراحل التعليم المختلفة, كما تم الإشارة إليه آنفاً.

٦- ورشتا عمل عن الإصلاح الاقتصادي تعقدان في أغسطس وسبتمبر ٢٠٠٤, بالتعاون مع مجلس الأعمال العربي, عن قضايا الإصلاح الاقتصادي التي ناقشتها وثيقة الإسكندرية, ومن بين هذه القضايا: التجارة البينية, ونظم الاستثمار..الخ.

٧- اتفاق مبدئي بخصوص عقد مؤتمر مشترك في عمّان بالمملكة الأردنية, بين منتدى الإصلاح العربي بمكتبة الإسكندرية, ومنتدى الفكر العربي بالأردن, وسوف يتم تحديد الموعد لاحقاً.

٨- خمس زيارات للبلدان العربية المختلفة (دولتان أو ثلاث في كل زيارة), إعداداً لمؤتمر الإصلاح العربي السنوي الثاني في مارس ٢٠٠٥, والذي سيعقد بمكتبة الإسكندرية.

٩- تنظيم مؤتمر في مصر في يناير ٢٠٠٥ عن الإصلاح, يركز على الإصلاحات التشريعية وإطارها العام, وسوف يدعى إليه كل المتخصصين في الشئون التشريعية, ويسبق انعقاده ورشة عمل تحضيرية للإعداد له.

١٠- عقد اجتماع مشترك بين المصريين والعرب, وآخر للمصريين فقط, لأعمال متابعة قضايا الإصلاح النابعة من أعمال منتدى الإصلاح العربي, وسوف يعقد الاجتماع الأول لكل من لجنة المتابعة العربية والمصرية في سبتمبر ٢٠٠٤.

١١- طبقاً لتوصيات مؤتمر "الإصلاح العربي" قام منتدى الإصلاح العربي باتخاذ عدة خطوات في سبيل إنشاء مرصد اجتماعي يتكون من وحدتين: الـ"Info Mall", ووحدة المرصد الاجتماعي البحثي. وقد تم بالفعل وضع ملامح وتصورات أساسية لأهداف المرصد الاجتماعي, وتنقسم هذه الملامح إلى جزئين:

* التصور المبدئي للـ "Info Mall" بأن يُنشأ موقع على الإنترنت يحتوي على تسجيل لجميع أنشطة ومؤسسات المجتمع المدني ومنظماته في الدول العربية, وسيحتوي على قاعدة بيانات تضم خرائط وأشرطة فيديو وصور, كما سيكون هناك جزء خاص بالأخبار. بالإضافة إلى منتدى يتبادل فيه المهتمون بقضايا الإصلاح الآراء والأفكار, ويمكن لهم أن يدخلوا هذا الموقع عن طريق كلمة سر, ثم يقومون بالبحث عن الموضوعات التي تمثل اهتماماتهم. وسيضع منتدى الإصلاح العربي القواعد التي تنظم أنشطة كل مكونات الـ "Info Mall" وتحكمها, وذلك لتنظيم التعامل معها.

* سوف يتم إجراء بحوث لإنشاء المرصد الاجتماعي لتحقيق الأهداف التالية:

- دراسة علمية عن التحول الديموقراطي في العالم العربي.
- دراسة المشكلات المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي في العالم العربي.
- وضع استراتيجية اجتماعية لمعالجة قضايا الفقر والتهميش الاجتماعي, وتحسين الرعاية الصحية, ودور مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في التنمية.
- دراسة ظاهرة الصراع الثقافي في العالم العربي, والمؤشرات المتعلقة بالتفكير العلمي والإنتاج الثقافي وتبادل المعرفة, عن طريق المكتبات وجلسات النقاش.

ومن أجل تحقيق الأهداف سالفة الذكر, والخاصة بمشروع المرصد, سـيتم عقد ورشة عمل لتبادل الأفكار والآراء تتكون من عدة جلسات يشترك فيهـا مـن ١٠إلى ١٥ خبيراً من أجل تنفيذ المشروع. بالإضافة إلـى تنظـيم ورشـة عمـل مشتركة بين منتدى الإصلاح العربي وكل من معهد التخطـيط ومعهـد الاقتـصاد الكمي بتونس, وستعقد في مكتبة الإسكندرية لتحقيق تنفيذ مشروع المرصد.

١٢– مؤتمر الإصلاح العربي الثاني الذي سيعقد في مارس ٢٠٠٥ بمكتبة الإسكندرية, وستتركز أعماله حول دور المجتمع المـدني, وخاصـة فيمـا يتعلـق بمجالات التنمية المستدامة المختلفة, وسوف تختار مؤسسات المجتمع المـدني فـي كل قطر عربي عدداً من نماذج مشروعات الجمعيات غير الحكوميـة, ومنظمـات المجتمع المدني الناجحة في مختلف المجالات, وذلـك لعـرض نـشاطاتها وبيـان مردودها الاجتماعي. وستتم دعوة كل من شارك فـي مـؤتمر قـضايا الإصـلاح العربي, الذي عقد بمكتبة الإسكندرية في مارس ٢٠٠٤ للاشتراك في هذا المؤتمر, بالإضافة إلى توجيه الدعوة إلى آخرين. وسيصل عدد المشتركين في هذا المـؤتمر إلى حوالي ١٥٠ – ٢٠٠ مشترك من البلاد العربية.

خاتمـــة

أدت وثيقة الإسكندرية إلى زيادة الثقة في فعالية منظمات المجتمع المـدني, وقدرتها على أن تتجاوز مرحلة انتظار القرارات من السلطات التنفيذيـة لإحـداث التغييرات المنشودة, وذلك بأن تجعل هذه القرارات محصلة لـوعي عـام, وثمـرة لجهود يقوم بها المشاركون في هذه المؤسسات, بحيث تصبح ضـرورة لا يمكـن تجاهلها.

وفي هذا الصدد فقد تشكلت قناعة متنامية لدى قطاعـات عريـضة مـن المشاركين في هذه المؤسسات بأن عملية التغيير لا تتم بطريقة فوقية تملـى فيهـا إرادات السلطة, وتنفذ توجيهاتها, وإنما تتخذ مسارها الطبيعي من القاعدة المتمثلـة في الهيئات والمنظمات والجمعيات الأهلية القادرة علـى ممارسـة الديموقراطيـة, وفرض تجاربها الناجحة على الساحة, مما يؤدي إلى تغيير شامل في ممارسات

الحكومات والشعوب المختلفة.

فإذا نظرنا إلى الحركة العالمية من أجل البيئة, فقد انبثقت من المجتمع المدني, وأدت إلى خلق مناخ عام أصبح من الصعب معه على أي حكومة في العالم أن تتجاهل قضية البيئة, وكثيراً ما جاءت التشريعات المحققة لهذه الرؤية مبنية على اقتراحات ودراسات قام بها المجتمع المدني.

ولدينا العديد من التجارب الدولية التي تؤكد قناعتنا بأن الإصلاح لا يأتي من أعلى, وإن كنا نرحب بكل القرارات الإصلاحية, وأن الإصلاح لكي يكون باقياً وعميقاً فيجب أن تشارك قوى المجتمع المدني في صناعته.

يتطلب ذلك رفع سقف العمل في منظمات المجتمع المدني, بحيث تمارس دورها الفعال في المشاركة السياسية, والدعوة لإصلاح الأحزاب القائمة في كل بلد, ووضع الضوابط الوطنية لطرائق تمويلها وعلاقتها بالخارج.

كما أصبح من الضروري إعادة النظر في جميع التشريعات المعوقة للمسيرة الديموقراطية, وإجراء حوار حر وصريح لتعديلها في أقرب وقت.

كذلك تنمية الوعي الديموقراطي لدى الشعوب, الذي يجب أن يعتمد على الشفافية في القرارات المصيرية, ومحاربة الفساد, وتحرير الصحافة من هيمنة الحكومات, والحرص على استقلالها الحقيقي, وإطلاق حرية إنشاء مراكز البحوث المتخصصة, ومراكز قياس الرأي, مع التأكد من قيام الهيئات التنفيذية بأخذ نتائجها في الاعتبار عند صياغة القرارات المصيرية.

وبذلك يمكن اعتبار وثيقة الإسكندرية نموذجاً للدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي, يمكن من خلاله تحقيق أمل الشعوب في التغيير الإيجابي، من خلال خطوات جادة وملموسة لتعميق الدراسات وبلورة الاقتراحات, وتقوية أواصر التعاون بين منظمات المجتمع المدني, والتي تسهم فيه بزمام المبادرة, والتغلب على حالة الانتظار والإحباط, وتجاوزها إلى مرحلة الفعل المؤسس على الثقة في الخطوات المنهجية المدروسة, الذي يمكن أن يسفر عن تحولات حقيقية في المستقبل المنظور لمنطقتنا العربية.

الهوامش:

١– محمد الرميحي, مؤتمر الإسكندرية والخطة الاستباقية للإصلاح, الحياة ٢٠٠٤/٣/١٧ محمد سيد أحمد, حول مؤتمر الإسكندرية, الأهرام ٢٠٠٤/٣/١٨ ؛ طلعت جاد الله, الإصلاح السياسي..الهوجة والمدخل, الوفـد ٢٠٠٤/٣/٢٠.

٢– طارق الطاهر, الأسئلة الحرجة تظل حرجة حتى إشعار آخر, أحداث, ٢٠٠٤/٣/٢١ محمد بركات, القمة العربية وتحديات الإصلاح, آخر ساعة ٢٠٠٤/٣/٢٤.

٣– إبراهيم نافع, الإصلاح في العالم العربي مسئولية الجميع..ومؤتمر الإسكندرية خير مثال, الأهرام ٢٠٠٤/٢/١٧؛ أحمـد يوسف القرعي, وثيقة الإسكندرية... رسالة عربيـة لكل مـن يهمـه الأمر, الأهـرام ٢٠٠٤/٣/١٨ ؛ طارق الطاهر, الأسئلة الحرجة تظل حرجة حتى إشعار آخر, أحداث ٢٠٠٤/٣/٢١.

٤– مكرم محمد أحمد, هل تصلح وثيقة الإسكندرية أساساً لمبادرة الإصلاح, المصور ٣/١٩ /٢٠٠٤.

٥- طلعت جاد الله, الإصلاح السياسي .. الهوجة والمدخل, الوفد ٢٠٠٤/٣/٢٠.

٦– أشرف العشري, الأهرام العربي, ٢٠٠٤/٣/٦.

٧– خليفة أدهم, منتدى تحضيري للإعداد لمؤتمر قضايا الإصلاح العربي وآليات التنفيذ, الأهرام ٢٠٠٤/٢/١٩.

٨– السفير أحمد طه محمد, مبادرات الإصلاح كبرامج معونات, الأهرام ٢٠٠٤/٤/٢٦.

٩– الإصلاح الضروري, الأهرام ٢٠٠٤/٣/٢٧.

١٠ –في الهواء نحن..والحكومة..والثقة الغائبة, الوفد ٢٠٠٤/٤/٦.

١١– أحمد بهجت, وثيقة الإصلاح, الأهرام ٢٠٠٤/٣/١٨.

١٢– إبراهيم سعدة, فكر متطور وتوصيات عقلانية, أخبار اليوم ٢٠٠٤/٣/٢٠.

١٣- أحمد يوسف القرعي, وثيقة الإسكندرية... رسالة عربية لكل من يهمه الأمر, الأهرام ٢٠٠٤/٣/١٨.

١٤– إبراهيم يسري, صحوة عربية بين ندوة بيروت ومؤتمر الإسكندرية, الأهرام المسائي ٢٠٠٤/٣/١٤.

١٥- إبراهيم نافع, الإصلاح في العالم العربي مسئولية الجميع...ومؤتمر الإسكنـدرية خير مثال, الأهرام ٢٠٠٤/٢/١٧ ؛ عبد الله كمال, السلطة الخامسة, روز اليوسف ٢٠٠٤/٢/٢٠.

١٦– عبد الله كمال, الحكم الرشيد لشعوب تريد, روز اليوسف ٢٠-٢٠٠٤/٣/٢٦.

١٧– محمد سيد أحمد, حول مؤتمر الإسكندرية, الأهرام ٢٠٠٤/٣/١٨.

١٨– الفقرة ٥ من نص الوثيقة.

١٩– حلمي سالم, مؤتمر الإصلاح العربي: ضرورة خارجية أم داخلية, القاهرة ٢٠٠٤/٣/١٦.

٢٠- حلمي سالم, مؤتمر الإصلاح العربي: ضرورة خارجية أم داخلية, القاهرة ٢٠٠٤/٣/١٦.

٢١ – السيد عزت قنديل, العرب بين الإصلاح والقولية, ٢٠٠٤/٤/٢٢.

٢٢- أحمد يوسف القرعي, وثيقة الإسكندرية ...رسالة عربية لكل من يهمه الأمر, الأهرام ٢٠٠٤/٣/١٨.

٢٣– حازم الببلاوي, بين الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي, الأهرام ٢٠٠٤/٣/٢٨.

٢٤– هشام الشريف, مجتمع المعرفة العربي والإصلاح, الأخبار ٢٠٠٤/٣/٢٨.

٢٥- أحمد يوسف القرعي, وثيقة الإسكندرية... رسالة عربية لكل من يهمه الأمر, الأهرام ٢٠٠٤/٣/١٨.
٢٦- محي الدين رجب البنا, الإسكندرية بوابة مصر للألفية الثالثة, أكتوبر ٢٠٠٤/٣/٢١
٢٧- مصطفى عبد الغني, على هامش الإصلاح والكوميديا السوداء, الأهرام ٢٠٠٤/٣/٢٩.
٢٨- هشام الشريف, مجتمع المعرفة العربي والإصلاح, الأخبار ٢٠٠٤/٣/٢٨.
٢٩- مجدي سرحان, في الهواء نحن..والحكومة..والثقة الغائبة, الوفد ٢٠٠٤/٤/٦.
٣٠- أسامة سرايا, مبادرة مكتبة الإسكندرية, الأهرام ٢٠٠٤/٣/١٤.
٣١ - منير عام, مؤتمر المستقبل في مكتبة الإسكندرية, صباح الخير ٢٠٠٤/٢/١٠.
٣٢- محمد الرميحي, مؤتمر الإسكندريـــة والخطة الاستباقيـــة للإصلاح, الحياة ٢٠٠٤/٣/١٧؛ مصطفى شريف, انطباعات عن مؤتمر الإسكندرية, الأخبار ٢٠٠٤/٣/١٨؛ مكرم محمد أحمد, هل تصلح وثيقة الإسكندرية أساساً لمبادرة الإصلاح, المصور ٢٠٠٤/٣/١٩؛ سلامة أحمد سلامة, إصلاح يأتي ولا يأتي, الأهرام ٢٠٠٤/٣/٢١؛ محمد بركـــات, القمـــة العربيـــة وتحـــديات الإصـــلاح, آخـــر ســـاعة ٢٠٠٤/٣/٢٤.
٣٣- عبد القادر همام, مؤتمر قضايا الإصلاح العربي من منظور إداري, الأهرام٢٠٠٤/٣/٢.
٣٤- إبراهيم دسوقي أباظة, مؤتمر سري جداً, الوفد٢٠٠٤/٣/٢٥.
٣٥- محمد سيد أحمد, حول مؤتمر الإسكندرية, الأهرام ٢٠٠٤/٣/١٨.
٣٦ - عبد المنعم سعيد, من الإسكندرية إلى غزة وبالعكس, الأهرام ٢٠٠٤/٣/٢٩.
٣٧ - جهـــاد الخازن, عيون وآذان, الحيـــاة ٢٠٠٤/٣/١٧ ؛ إبراهيم دسوقي أباظة, مؤتمـــر سري جداً, الوفد٢٠٠٤/٣/٢٥؛ عادل حمودة, خارطة الطريق إلى الديموقراطية, صوت الأمة ٢٠٠٤/٣/٢٢.
٣٨- عادل حمودة, خارطة الطريق إلى الديموقراطية, صوت الأمة ٢٠٠٤/٣/٢٢.
٣٩- إبراهيم نافع, الإصلاح في العالم العـــربي مسئولية الجميع...ومؤتمر الإسكندرية خير مثال, الأهـــرام ٢٠٠٤/٢/١٧ ؛ عبد الله كمال, السلطة الخامسة, روز اليوسف ٢٠٠٤/٢/٢٠.
٤٠- إبراهيم سعدة, فكر متطور وتوصيات عقلانية, أخبار اليوم ٢٠٠٤/٣/٢٠.
٤١- أخبار الأدب, ٢٠٠٤/٤/٤.
٤٢- محيي الدين اللاذقاني, الخوف من الأمل, الشرق الأوسط ٢٠٠٤/٣/١٠؛ سهيلة نظمي, مبادرة مصرية وعربية في مؤتمر الإسكندرية للإصلاح العربي, الأهرام ٢٠٠٤/٢/٢١.
٤٣- عبد الحي عبيد, السياسة في مصر خلال عقدين من الزمان, الأهرام ٢٠٠٤/٤/٢٧.
٤٤- حنان البدري, مصر هي اللاعب الأساسي في المنطقة..وهي العمق والنفوذ والزعامـــة فـــي العـــالم العربي, روز اليوسف من ٣-٢٠٠٤/٤/٩.
٤٥- إبراهيم نافع, القمة العربية بتونس،هل تكون البداية الصحيحة, الأهرام٢٠٠٤/٥/٢١
٤٦- هالة فؤاد, ماذا بعد وثيقة الإسكندرية, آخر ساعة ٢٠٠٤/٣/٢٤.

ثانياً : التعقيبــات

أ.السيد ياسين*

يحتاج موضوع وثيقة الإسكندرية إلى مناقشة في ضوء المفاهيم السائدة في العلوم الاجتماعية، وفي ضوء لحظة التطور التــاريخي الموجــود فــي المجتمــع العالمي وفي المجتمع العربي. فمن الفصول الغائبة عن كثير من المثقفــين العــرب أن هناك تاريخاً طويلاً لفكرة ومحاولة الإصلاح العربي، وللأسف الشديد لــم يلــق الضوء الكافي على هذا التاريخ المهم.

نقطة البداية في تصوري هي ندوة تاريخية عقــدتها جمعيــة الخــريجين الكويتية باسم "أزمة التطور الحضاري في الوطن العربــي" فــي الكويــت ســنة ١٩٧٤. وهي في رأيي ندوة تاريخية, لأنها بادرت بالنقد الذاتي وشخصت الأزمــة الحضارية التي يمر بها الوطن العربي، وكانت ترتيبات الندوة رائعة فــي الواقــع، فقد كانت هناك أوراق، وتعقيبات مكتوبة متعددة، ومناقشات، وبلغ حجــم الأعمــال المطبوعة نحو ٨٠٠ صفحة، واجتمع فيها أقطاب الفكر العربي في ذلــك الوقــت. كانت تلك هي البداية.. تشخيص الأزمة الحضارية في الوطن العربي.

أما النقلة الكيفية فقد تمت في ندوة حاشدة نظمها مركز دراســات الوحــدة العربية في قبرص سنة ١٩٨٣، وكان موضوعها أزمة الديموقراطية فــي الــوطن العربي، وفي هذه الندوة اجتمع نحو مائة مفكر عربــي مــن مختلــف التيــارات: الإسلامية, والماركــسية, والقوميــة, والناصــرية... الــخ. وأجمعــوا علــى أن الديموقراطية هي مفتاح التطور القادم في الوطن العربي.

وبالمناسبة فإن انعقاد تلك الندوة في قبرص كان بسبب رفض جميع الدول العربية عقدها على أراضيها. وفي آخر يوم من أعمالها تم إعلان قيــام "المنظمــة العربية لحقوق الإنسان" كجمعية عمومية، وكان هذا إعلاناً عــن انتقــال المثقــف العربي من مجال النقد والكلام إلى مجال الفعل، وأصبحت المنظمة العربية مؤسسة

---

*مستشار مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.

عربية معروفة محليا وإقليميا ودوليا.

إذن فندوة أزمة التطور الديموقراطي في الوطن العربي مسألة مهمة, لأنها تحمل أفكار المفكرين العرب حول طموحاتهم نحو ديموقراطية عربية أصيلة.

من هنا يمكن القول إن كل الدعاوى الأمريكية وغيرها عن الديموقراطيــة, ووثيقة الشرق الأوسط الكبير، وهي وثيقة سطحية في الواقــع، ويكفــي أن "ولــيم كوانت" الأكاديمي والسياسي الأمريكي المعروف، ذكر في مقالة منشورة ومترجمة في جريدة الاتحاد أن هذه الوثيقة لو كتبها طالب في الدراسات العليا تحت إشــرافه لرسب في الامتحان، لأنها وثيقة سطحية وفجة، حيث إنها تتجاهل الفروق التاريخية والمجتمعية بين مجتمعات لا صلة بينها بشكل ضروري.

عقد مركز دراسات الوحدة العربية بعد ذلك نــدوة هامــة عــن التــراث وتحديات العصر. وأخيراً عقدت عام ٢٠٠١ ندوة, لم يلتفت إليها الكثيرون للأسف, بعنوان: "نحو مشروع حضاري عربي", طبعت أعمالها في نحــو ١٠٠٠ صــفحة, وصدرت عن مركز دراسات الوحدة العربية، وتحمل في طياتها مشروعاً حضارياً متكاملاً. صحيح أن هذا المشروع قد وضعت خطوطه قبل أحداث الحــادي عــشر من سبتمبر, ولكنها تحمل على الأقل انتقال المفكرين العــرب مــن مجــرد النقــد والتشخيص إلى التأسيس والإنشاء, بتصور مشروع حضاري متكامل. وكــان مــن مميزات هذه الندوة ذلك التمثيل الجيد لكافة التيارات السياسية العربية.

أردت بذلك العرض الموجز أن أشير إلى أننا في التعليــق علــي وثيقــة الإسكندرية، وفي الصخب الخاص بمشروع الشرق الأوسط الكبيــر أو غيــره قــد تجاهلنا تاريخ الفكر الإصلاحي العربي، وهو موجود وموثق، ويحتاج فــي الواقــع من مكتبة الإسكندرية إلى ندوة خاصة.

كيف فكرنا كمثقفين عرب خصوصاً بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ في ممارسة ما نسميه الموجة الثانية من النقد الذاتي.

الموجة الأولى بدأها "قسطنطين زريق" بعد هزيمــة ١٩٤٨, حــين كتــب كتابه: "معنى النكبة". والموجة الثانية جدد "قسطنطين زريق" كتابه بعنوان: معنى

النكبة مجدداً, وشارك في النقد الذاتي "صادق جلال العظمة"، و"صالح المنجد" من الاتجاه الإسلامي, و "أديب نصور" من الاتجاه المسيحي.

لابد إذن أن نرصد هذه المحاولات العربية لتأصيل أن لدينا –كمثقفين عرب- وعياً بالأزمة، وأننا حاولنا بطريقة إيجابية تجاوز هذه الأزمة.

ميزة الورقة التي قدمها د. محسن يوسف أنها لخصت ببراعة المقولات الأساسية التي قامت عليها وثيقة الإسكندرية، وفيها قسم خاص يبين كيف استقبلت الوثيقة. واستقبال الوثيقة نسميه في النقد الأدبي مسألة الـ "*Reception*"، كيف يستقبل العمل، وتتعدد الاتجاهات في عملية الاستقبال وفقاً للأيديولوجيات، ووفقاً لكيفية فهم الوثيقة. وبالتالي فإنني اعتقد أن هذا الجزء من الورقة بالغ الأهمية لمن يريد دراسة كيفية استقبال الوثيقة. ثم تركيزه على آليات التنفيذ فيما يتعلق بمنتدى الإصلاح العربي، وبالمرصد الاجتماعي الإلكتروني ونظيره العادي.

وأريد في تعليقي هذا أن أتجاوز وثيقة الإسكندرية، ولا أريد إعادة إنتاج مقولاتها، وإنما هدفي في الواقع من هذا العرض أن أحول هذه المطالب المتعددة في الوثيقة إلى عملية اجتماعية وسياسية, حتى نفهم كيف ستسير المسائل في إطار الواقع.

فالوثيقة عبارة عن قائمة من المطالب ولكننا إذا أردنا أن نترجم فكرة الإصلاح فلدينا مبحث في علم الاجتماع نسميه "التغيير الاجتماعي المخطط *Plan social Change*", هذا هو الإصلاح. هذا التغيير الاجتماعي المخطط له مكونات في علم الاجتماع, وهي:

أولا: لابد أن ينطلق الإصلاح أو التغيير مما نسميه رؤية استراتيجية محددة، ولمفهومها تعريف محدد في أدبيات التنمية في العلم الاجتماعي المعاصر, فالرؤية الاستراتيجية هي مجموع السياسات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لمجتمع أو إقليم ما في الربع قرن القادم، ليس أكثر. من هنا إذن لا مجال للحديث عن الإصلاح أو التغيير بدون تحديد الرؤية الإستراتيجية .. إصلاح في ضوء أي أهداف. وبالتالي يمكن القول إن نقطة البداية هي الرؤية الاستراتيجية.

هذه نقطة ينبغي أن نتناقش حولها كثيراً، لأن الإصلاح لن ينطبق تلقائيـاً، ولكن لابد وأن نحدد هذه الرؤية الإستراتيجية.

ثانيا: المبحث الثاني في التغيير الاجتماعي هو مـا نـسميه بــ"القـوى الاجتماعية والسياسية التي ستقود التغيير "*Agents Of Change*"، والتي لابـد مـن رسمها وتحديدها في كل بلد عربي. فالسعودية تختلف عن مصر وعن اليمن وعـن تونس. وبالمناسبة فلا مجال للحديث عن الوطن العربي ككل على سبيل التجريـب, ولكن لابد من عمل تصنيف. فهناك دول عربية تفتقر إلى مقومات الدولة الحديثـة، من حيث وجود دستور، وسلطات منفصلة، ونظام قـضائي مـستقل. وهنـاك دول أخرى بها نظام الدولة الحديثة، ولكنها خاضعة لهيمنة حزب واحد، وبالتالي يمكـن القول بأنه لابد من التصنيف والتنميط أولاً, حتى لا نعمم الحديث عـن الإصـلاح العربي أو الدولة العربية.

إذن فنحن في حاجة إلى أن نحدد في كل دولة ماهيـة القـوى الـسياسية والاجتماعية التي ستقود عملية التغيير.

ثالثاً: لدينا ما نسميه مقاومة التغيير "*Resistance Of Change*"، فكل تغيير لابد أن تصادفه مقاومة، ولابد أن نحدد خريطة القوى التي تقاوم التغييـر، وهـي مسألة مهمة للغاية، وهذه الخريطة قد تكون فيها السلطة في حد ذاتها، وقـد تكـون بعض جماعات المجتمع المدني هي التي تقاوم التغيير. وبالتالي فلابد أن نحدد منـذ البداية ما هي القوى التي تقـاوم التغييـر، ثـم لابـد أن نحـدد بالتـالي ماهيـة الاستراتيجيات الديموقراطية التي علينا تطبيقها لمواجهة مقاومـة التغييـر. فبينمـا نقول ديموقراطية فلا ينبغي أن يوجد ميل لاستخدام العنف لمواجهة مـن يقـاومون التغيير.

إذن ما هي الوسائل في علم الاجتماع؟ هناك استراتيجيات مختلفة, سـواء للحث أو تغيير الاتجاهات، أو تغيير القيم، أو الإقناع. لابد من البحث عن ذلك.

رابعاً: وأخيرا, فلابد من عملية التقييم "*Evaluation*" للتغيير. فلابـد بعـد فترة زمنية محددة أن نقيم ما حدث، والتقييم بدوره يحتاج إلى مؤشرات، هل نجحنا

أم فشلنا، وفي أي الميادين تحقق النجاح أو حدث الفشل؟

والنقطة الأساسية هنا في واقع الأمر، إنني عندما قمت بتحليل مضمون أزمة التطور الديموقراطي في الوطن العربي ونشرت ذلك في كتابي بعنوان: "الوعي القومي المحاصر" اكتشفت إيمان المثقفين العرب بمفهوم مركب للديموقراطية يتكون من ثلاثة عناصر رئيسية:

العنصر الأول: الحرية السياسية بكل أبعادها. وقد أخذت الحرية أساساً في هذا المجال من النظرية الليبرالية.

العنصر الثاني: العدالة الاجتماعية، وتؤخذ من الاشتراكية.

العنصر الثالث: ما يمكن تسميته بمسمى غير دقيق، وهو الأصالة الحضارية، ويؤخذ من التيارات الإسلامية التى تركز على دور الدين في المجتمع.

ويجمع المثقفون العرب على هذا المركب، ولكن توجد خلافات بالطبع حول كيفية تحقيق الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية والأصالة الحضارية:

البعد الأول: من ناحيتي فإنني أعتقد أن المطلوب في مجال الحرية السياسية هو تعميق فكرة المواطنة. هناك كتاب مشهور لخالد أحمد خالد بعنوان: "مواطنون لا رعايا"، على أساس أن المواطنين في الدول العربية هم مجرد رعايا للدولة، وليسوا مواطنين حقيقيين، لأن المواطنة تعني حقوق وواجبات والتزامات على الدولة تتمثل في تعميق فكرة المواطنة، ونشر ثقافة الديموقراطية (وهذه رسالة مهمة)، وضمانات حرية التفكير والتعبير، والقبول بالتعددية، وتقنين لقواعد الاختلاف مع الآخر، والإبداع السياسي بتجاوز القوالب الأيديولوجية التقليدية.

لقد انتهى عهد الجمود الماركسي أو الرأسمالي في التفكير السياسي، ويوجد الآن كتاب لأحد علماء الاجتماع يقول: *Beyond Right And Left*, فقد اختلطت الأوراق. وهناك اتجاهات ما بعد الحداثة تقول بأنه قد سقطت الأنساق الفكرية الكبرى، فلا مجال لماركسية متطرفة أو لرأسمالية جامدة. هناك أنساق مفتوحة، وهناك محاولات للتأليف بين متغيرات مختلفة.

البعد الثاني: وهو العدالة الاجتماعية، وحيث ينبغي بمقتضاها العمل على تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص، والمؤسساتية، والشفافية، والمحاسبة، والمسئولية الاجتماعية عن رأس المال، وضبط وترشيد الإنفاق العام, ومواجهة الفساد المعمم الموجود في الدولة العربية، وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني من حيث اقتحام آفاق التنمية للقضاء على ظاهرة الفقر، ونشر ثقافة المجتمع المدني.

البعد الثالث: وهو الأصالة الحضارية، بمعنى الاستناد إلى قيم مشتركة في الإسلام والمسيحية واليهودية، والانفتاح على الآخر، وثقافة التسامح، والتركيز على التنوع البشري الخلاق، وتجديد التأويل الديني.

أريد أن أطرح في عجالة رؤية استراتيجية مقترحة نشرت في العدد الأخير من المستقبل العربي للمفكر اللبناني المعروف "غسان سلامة"، الذي التفت منذ سنوات إلى أهمية ما أسماه بضرورة صياغة عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمواطنين، والذي نشر في كتاب صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية. لقد تكلم عن عقد جديد بين الدولة والمجتمع، حيث يقول في رؤيته الاستراتيجية إن هناك ١٠ معادلات - أكتفي بمجرد الإشارة دون التطرق إليها- وهي بلا شك تحتاج إلى تأمل لأنها تتضمن أفكاراً جديدة خاصة بالعلاقة بين الدولة والمواطنين.

أصل إلى النقطة الأخيرة من هذا العرض، وتتعلق بآليات التنفيذ. فمن المميزات التي فعلتها مكتبة الإسكندرية أنها وعت منذ البداية أنه لا يكفي مجرد إصدار وثيقة بالمطالب، ولكن لا بد من تحديد آليات للتنفيذ، تمثلت هذه الآليات أساساً في إنشاء منتدى الإصلاح العربي، إذ يقوم بمجموعة من الندوات وورش العمل, سواء في مصر أو في البلدان العربية.

الفكرة الهامة الثانية هي إنشاء مرصد اجتماعي عربي. وفكرة المرصد التي اقترحتها تستند إلى خبراتنا في المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية, وقد أنشأنا مرصداً اجتماعياً منذ عام ويعمل فيه ١٥ أستاذا، والهدف هو عمل نظام للإنذار الاجتماعي المبكر بالأزمات والتوترات الاجتماعية وأحداث العنف، بتطبيق مناهج الدراسات المستقبلية.

فمعنى إنشاء المرصد الاجتماعي العربي إنما هو لقياس شيئين:

- مدى نمو مؤسسات المجتمع المدني العربي.
- مدى نمو وتصاعد التغيير المخطط في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

إن تفعيل وتجاوز وثيقة مكتبة الإسكندرية يحتاج كما قلت إلى تحديد الإشكاليات في كل موضوع:

- فموضوع الإصلاح السياسي والتحول الديموقراطي له مبحث خاص، التحول الديموقراطي ومشكلاته.
- والإصلاح الاقتصادي يطرح سؤالاً: هل سياسات التكيف الهيكلي كما ذكرت وثيقة الإسكندرية هي السياسة الاقتصادية المثلى؟ أم أن هناك طرح آخر يقول إنه لابد من التركيز على التنمية المستقلة، هذا أمر لابد أن نناقشه.
- في مجال الإصلاح الاجتماعي, هناك حديث عن العدالة الاجتماعية، والبطالة، واغتراب الشباب، والفقر.
- وفي مجال الإصلاح الثقافي فإن المشكلة الكبرى في رأيي الخاص في المجتمع العربي الآن هي الصراع الثقافي بين اتجاه علماني يركز على شرعية الدولة العلمانية، واتجاه إسلامي متطرف يدعو إلى إنشاء دولة دينية تقوم فيها الفتوى محل التشريع. هذا محك من المحكّات الأساسية للمناقشة.

وأعتقد أننا بصدد التحول في مجال الرصد الاجتماعي إلى بلورة مؤشرات كمية وكيفية تحاول قياس نمو المجتمع المدني من ناحية، والتحولات الديموقراطية في المجتمع العربي من ناحية أخري.

وأرجو بهذه الملاحظات أن أكون قد تقدمت خطوة نحو ما أطلقت عليه تجاوز وثيقة الإسكندرية.

د.أسامة الغزالي حرب*

سوف أقصر حديثي هنا على البعد السياسي في وثيقة الإسكندرية, وبشكل عام.

أولاً: لاشك أن أ.السيد ياسين قد أحسن صنعاً عندما ركز على حقيقة ربما فاتت على كثيرين في تقييم وثيقة الإسكندرية, وهي أنها من حيث الجوهر تمثل امتداداً لجهد كبير قام به المثقفون العرب عبر العقود الثلاثة الأخيرة, يدور حول أهمية الديموقراطية وضرورات التحديث..الخ. وهذه المؤتمرات والمناسبات التي أشار إليها هي بالتأكيد علامات هامة في تطور جهود المثقفين العرب نحو بلورة رؤى معينة للتحديث وللديموقراطية في بلادنا.

فالوثيقة جزء من تيار وسلسلة من الجهود المتوالية. ولكن في الواقع أيضاً لا شك أن الوثيقة كانت في جانب مهم منها استجابة لتحديات وضغوط خارجية لا يمكن إنكارها، وهذا في حد ذاته ليس عيباً، ولكن العيب هو أن نتجاهل هذه الضغوط, أو أن نلخصها فقط في أنها مجموعة من المؤامرات الموجهة ضدنا، أو مثل هذا النوع من التبسيط المخل. فقد كانت هناك ضغوط خارجية بالقطع، وبالقطع أيضاً فقد ارتبطت هذه الضغوط الخارجية بنقاط ضعف خطيرة سائدة في المجتمعات العربية والإسلامية، وليس من العيب على الإطلاق أن نعترف بوجودها، وأن نعترف بضرورة تغييرها. ولكن الأهم من ذلك أن نشدد على أن مثل هذه الضغوط أو المطالب الخارجية ليست ضغوطاً أمريكية أو أوروبية, بل إنني أكرر ما سبق أن ذكرته في هذه الندوة, إنها ضغوط دولية على العالم العربي والإسلامي كله لتغيير كثير من السلوكيات. فهناك قلق يسود العالم من الكثير من التوجهات السائدة في هذه المنطقة, والتي تنتج بالتأكيد تأثيرات سلبية، علينا وعليهم جميعاً.

*رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية

هذه مسألة مشروعة ليس من العيب أن نعترف بهـا، ولكـن العيـب أن نتجاهلها وألا نعترف بالقصور الموجود في بلادنا فـي كثيـر مـن الممارسـات والمفاهيم والأفكار ، وفي الفهم الخاطئ للتراث والدين، فـنحن نـشكو مـن هـذه المسائل.

وهنا أحب أن أربط المسألة ليس فقط بجهود المثقفين العرب فـي العقـود الثلاثة الأخيرة، وإنما بجهود المفكرين والمثقفين العرب والنخبة العربية المثقفة منذ أكثر من مائة عام تحت عنوان الإصلاح والتغيير. وعندما نعود إلى أعمال "رفاعة الطهطاوي", أو "خير الدين التونسي"، أو "جمال الدين الأفغاني", أو "محمد عبـده", مرورا بـ"طه حسين", أو "محمد حسين هيكل", كل هؤلاء المفكرين كانوا يـسعون إلى تطوير العالم العربي وتطوير الثقافتين العربية والإسـلامية، وتنقيـة التـراث العربي، وتنقية الفهم السائد للدين الإسلامي.

كل هذه الجوانب والجهود ليست مجرد ضغوط خارجية، ولكنهـا عيـوب حقيقية موجودة، وهي جهود للتغيير، وفي هـذا الـسياق التـاريخي وفـي إطـار الاستجابة للضغوط أو التحديات الخارجية تأتي الجهود المماثلـة لمـا حـدث فـي الإسكندرية في هذا العام. إذن فهذه الاستجابة في واقع الأمر، وهذه الرؤية لما تـم في الإسكندرية في سياقها التاريخي تمثل علاقة حيوية وأمل فى أن يحدث التغييـر في هذه المنطقة.

ثانياً: من خلال مشاركتي المباشرة في هذه الوثيقة, سواء في إعـدادها أو في إدارة مناقشاتها، فمن المهم ألاّ نغمط ما حدث فيها، أو نغمط المـشاركين فيهـا حقهم في أنهم حاولوا بالفعل أن يعبروا تعبيراً صادقاً عن تطلعات وآمال الـشعوب والنخب العربية في التغيير الـسياسي والاقتـصادي والاجتمـاعي والثقـافي. وأن المناقشات التي دارت في مكتبة الإسكندرية بشأن هذه الوثيقة كانت بالفعل نموذجـاً للمناقشات الحية والجريئة والبناءة، والتي لا يمكن التقليل منها على الإطلاق.

ولذلك فإنني أدعو مكتبة الإسكندرية إلى أن تنشر الأعمال الكاملـة لهـذه المناقشات، ليس فقط في شكل مطبوعات، وإنما أيضاً فى شكل تسجيلات صـوتية

ومرئية حتى تتاح لأكبر عدد من المثقفين، حيث ينبغي لعمل شـــارك فيـــه حـــوالي ١٥٠ أو ١٧٠ مثقفاً أن يكون متاحاً لأكبر عدد من المثقفين بكل الوسائل.

ثالثاً: فيما يتعلق بردود الأفعال على هذه الوثيقة، فقـــد دهـــشت شخـــصياً لحجم الاستقبال الجيد الذي قوبلت به هذه الوثيقة في الخارج، وربما لأنهـــا جـــاءت مستقلة مع المفاهيم الأساسية المتعلقة بالحريات السياسية والاقتـــصادية وبـــالتنوير والإصلاح الثقافي والاجتماعي في العالم العربي. لقد كان استقبالها الخارجي ملفتاً، وبما يعد شيئاً إيجابياً, ويجب أن نفخر به ولا نتضايق منه.

أما على المستوى الداخلي فكانت هناك ردود فعل واستجابات موضـــوعية لا شك في ذلك، كما كانت هناك أيضاً انتقادات، وأتذكر أن أهم تلك الانتقادات قـــد دارت حول أن الوثيقة جاءت شديدة العمومية، من حيث كونها تغطي كل أوضـــاع العالم العربي، بالرغم من الاختلافات المهمة بين أقطاره المختلفة، وهذا بالطبع نقـــد موضوعي سليم. كما كانت هناك أيضاً نقاط موضوعية أخرى بين هذه الانتقـــادات، تتناول واحدة أو أخرى من نواحي القصور العربي التي لم تشر إليها الوثيقة، وهذا كله لا غبار عليه، لأنه من غير المتصور أن تلم أية وثيقة بكل الجوانب أو بكافـــة القضايا والتفاصيل.

وفي المقابل كان هناك جانب سلبي في بعض الانتقادات التي وردت علـــي الوثيقة، وفي الواقع أنني قد ترددت كثيراً أن أذكرها أمام هذا المؤتمر، ذلـــك أننـــي شعرت أن العديد من الانتقادات التي جاءت من البعض, وبالتحديد مـــن قطاعـــات المثقفين أو من إفرادهم الذين لم يشاركوا مباشرة فيها, نبعت من دوافع ذاتية أكثـــر من كونها موضوعية، وتحول النقد الذاتي أو المشكلة الذاتية إلى قضية موضوعية، وأصبحت الوثيقة متهمة لا لشيء إلا لأن شخصاً ما أو آخر لم يشارك في المؤتمر. وهي مسألة قد يبدو من السخف الإشارة إليها، ولكـــن يجـــب أن نعتـــرف بـــبعض نواحي القصور السلوكية السائدة بين المثقفين.

رابعاً: أتصور أن الحديث عن الوثيقة أو التقليل من شأنها من منظور ماذا بعد، أو ثم ماذا؟ فكما ذكر أ.السيد ياسين أن الوثيقة بذاتها لم تفعل شيئاً، وقد تكـــون

مجرد ورقة تضاف إلى آلاف الوثائق التى كتبت من قبل وحفظت وطواها النسيان. المسألة ترتبط في الواقع بكيفية استقبال هذه الوثيقة بين النخب والقوى السياسية العربية لكي تجعل منها أساساً للتغيير والإصلاح، لأن أي وثيقة بذاتها لا يمكن أن تؤدي إلي شيء. لذلك فلا شك أن أحد النواحي الإيجابية للغاية التي تقوم بها مكتبة الإسكندرية هي أنها تحرص على أن تكون هذه الوثيقة أساساً لعديد من الأنشطة التي تمتد إلى أكبر عدد ممكن من المفكرين والمثقفين العرب في كل أنحاء العالم العربي، للمساهمة في حشد الجهود والقوى لهذه الوثيقة.

خامساً: إنني أعتقد أن هذه الوثيقة قد أسهمت بشكل ربما يكون غير مباشر, في إعطاء طابع عربي كما يجب أن يعطى لمكتبة الإسكندرية في مرحلة نشاطها الأولي. فمكتبة الإسكندرية بحكم التعريف ترتبط بالبعد المتوسطي والبعد الأوروبي لمصر، وربما بالنسبة لبعض العرب هنا أو هناك أن هذه علامة علي مصر اليونانية أو الرومانية أو المتوسطية أو بعلاقاتها الأوروبية, وخصوصاً أن هناك تيار بين المثقفين المصريين يؤكد على انتماء مصر لهذه المجالات.

ومن ثم فإن مكتبة الإسكندرية بما قامت به قد وضعت اللبنة الأولى لدور متميز يجب أن تقوم به، وهناك حاجة إليه، ويمثل امتداداً لمنتديات عربية أخرى جمعت المثقفين العرب. وأعتقد أن مكتبة الإسكندرية مؤهلة وتستطيع من خلال هذه البداية أن تلعب هذا الدور بشكل متميز لخدمة ليس فقط المثقفين العرب فحسب، وإنما المجتمعات العربية بأسرها.

* * *

د.سمير رضوان*

يقتصر حديثي على نقطتين هامتين فيما يتعلق بالناحيـة الاقتـصادية فـي وثيقة الإسكندرية:

النقطة الأولي: تتعلق بمغزى الجانب الاقتصادي في الوثيقة. لقد رصـدت الوثيقة الواقع الاقتصادي العربي بشيء كبير من التعميم، نظـراً للاخـتلاف بـين الاقتصاديات العربية، ولكن الحقيقة الأساسية تتمثل في تدني معـدلات الأداء فـي الاقتصاديات العربية خلال العقدين الأخيرين لينعكس هذا التدني على نـسبة النمـو الاقتصادي التي لم تتعد نسبة نمو السكان في معظم البلدان, كما تنعكس في نقـص الاستثمارات, سواء المحلية أو الأجنبية، حيث لا تزيد نسبة تدفق الاستثمارات إلـى المنطقة عن ١,٨% من إجمالي التدفقات العالمية, وذلك رغم كل ما بها من موارد. وينعكس أيضا في ضعف القدرة التنافسية لمنتجات هـذه المنطقـة فـي الأسـواق العالمية. حيث تبلور كل هذا في نتيجتين أساسيتين:

أولاً: قصور الاقتصاديات العربية عن إحداث نمط للنمو يستوعب الزيـادة في اليد العاملة، وبالتالي أصبحت المنطقة هي صاحبة المقام الأول في البطالة بـين المناطق العالم قاطبة متقدمة كانت أو نامية، حيث يبلغ معدل البطالة في المتوسـط نحو ١٨%، ويرتفع هذا المعدل إلى نسبة تتراوح بـين ٣٠-٤٠% بـين الـشباب. وتأخذ مشكلة البطالة أبعاداً مختلفة في دول مثل مصر والمغرب والجزائر وتونس، تتمثل في زيادة اليد العاملة مقابل القصور في معدل النمو، بينما تتركـز فـي دول مثل السعودية ودول الخليج الأخرى في عدم مواءمة مواصفات قوة العمل للطلـب على العمل، فلا يوجد قصور في الطلب على العمل، ولكن قوة العمل غير مؤهلـة لشغل الوظائف المطلوبة.

---

*المدير التنفيذى لمنتدى البحوث الاقتصادية.

وفي ظل هذا الواقع، وما يحدث على مستوى الاقتصاد العالمي جرت مناقشات ثرية للغاية تناولت محاور عديدة للبحث عن الحلول الممكنة, وتوصلت إلى نتيجة مؤداها: أن تكلفة عدم الإصلاح الاقتصادي في المنطقة قد أصبحت باهظة للغاية، وأن هذه الدول لا تستطيع تحمل تلك التكلفة, والتي تنعكس بالأساس في تهميش أعداد كبيرة جداً, سواء من خلال العمل في القطاع غير المنظم، أو استشراء ظاهرة الفقر، أو التمييز بين قطاعات هامة كالمرأة، أو ظاهرة عمالة الأطفال... إلى آخر مظاهر التهميش, من ناحية. بالإضافة إلى ظهور التطرف كنتيجة أساسية لهذا الواقع الاقتصادي, من ناحية أخرى.

لقد رصدنا إذن فشل أنماط التنمية السائدة، وتزامن هذا مع نقد يكاد يكون إجماعياً ضد ما يسمي بالـ *Washington Consensus*, وهو المنهج الذي استبعد كلاً من البنك وصندوق النقد الدوليين، وأصبح الحديث عن هذا المنهج في الوقت الحالي حديثاً عاماً. وقلنا إن برامج التثبيت قد نجحت في معظم الدول العربية التي طبقته ولكنها لم تتعد مرحلة التثبيت إلى مرحلة التغيير الهيكلي أو مرحلة الانطلاق.

وبالتالي فقد تقدمت وثيقة الإسكندرية بخطوط عريضة، وليس بوصفة سحرية, بأنه لابد من تحقيق معدل للنمو يتراوح بين ٦-٧% سنوياً على المستوى القطري, ولمدة لا تقل عن ١٠-١٥ سنة، وهذا من واقع تجارب الدول التي سبقتنا في هذا المضمار.

ثانياً: أن هذا سوف يتوقف على ثلاثة عناصر رئيسية:

العنصر الأول: تحقيق طفرة في الاستثمار.

العنصر الثاني: قيام مؤسسات تكرس وتساهم في استمرارية عملية النمو.

العنصر الثالث: وهو أهم هذه العناصر، ويتمثل في مهارة اليد العاملة العربية, والتي تقل كثيرا في الواقع عن تحقيق الأهداف المرجوة بالنسبة للنمو الاقتصادي.

كان ذلك هو المحور الأول على المستوى الوطني. أمـا علـى المـستوى العربي، فكانت النتيجة التي يتوقعها الجميع، والتي تؤكد أن الوقت قد حـان لكـي نتخلى عن الشعارات الفارغة فيما يتعلق بوحدة العالم العربي وما إلى ذلك, وكـان هناك زميل من دولة الإمارات العربية قال إننا نشتري المنتجات من تايلاند أو مـن الصين فلماذا أشتري من مصر هل لأنها تتكلم اللغة العربية؟

هناك حقائق واقعة لابد أن نعترف بها، وهي أن يقوم الانـدماج العربـي على أساس المصلحة، وأن تكون هنـاك مؤسـسات مثـل المجلـس الاقتـصادي والاجتماعي أو مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وأن يعاد تفعيلهـا. وقـد طالبنـا بإنشاء شيء شبيه بمنطقة الوحدة الأوروبية لكي تراقب وتكون موازيـة للمرصـد الاجتماعي.

خلاصة ذلك أننا إذا ما قارنّا ما يتعلق بالـشق الاقتـصادي فـي وثيقـة الإسكندرية بما جاء في وثيقة الثمانية نجد أن وثيقة الإسكندرية تفوق بكثير ما جـاء في وثيقة الثمانية من حيث العمق والنظرة الاستراتيجية التي تحدث عنهـا أ.الـسيد ياسين.

النقطة الثانية: إن هذا يثير قضية أساسية, وهنا أحاول الربط بين المناقشة التي دارت بالأمس وإقامة بعد بينها وبين الجلسة القادمة. لقد أثارت مناقشة الأمـس موضوعات عديدة، وفي معظم الأحيان على جانب كبير من الاختلافات، والقـضية الأساسية هي: هل هناك فعلا توجه استراتيجي فيما يتعلق بالناحية الاقتصادية؟

هناك مدرسة اقتصادية في أمريكا اللاتينية لها توجه واضح ومحـدد. وإذا ما درسنا تجارب الإصلاح, سواء في ماليزيا أو الصين أو شيلي, نجد أن العنـصر الأساسي المشترك هو وجود توجه استراتيجي واضح بشأن ما هية نوع المجتمـع الذي يراد خلقه. بينما كان ما حدث في العقـدين الماضـيين هـو أن الـسياسات الاقتصادية العربية كانت تصاغ في مؤسسات من خارج المنطقة العربية، وتكتفـي الحكومات بأن تضيف إليها نوعاً من الدهان، وتصوغها وكأنها نابعة مـن الواقـع العربي، وهي في واقع الأمر ليست نابعة منه.

إذن فأولى الأولويات أن تكون هناك صياغة استراتيجية لنمط التنمية في هذه المنطقة، سواء على المستوى القطري أو على المستوى الإقليمي، وهو ما ينبغي أن يقوم به المحور الاقتصادي.

أشير أيضاً إلى ما لاحظته من وجود بعض اللبس والاختلاط في مناقشات الأمس. حول ماهية الموضوع، وماذا نناقش؟

إنني أعتقد أننا نناقش دور المجتمع المدني في دفع عملية الإصلاح، وهذا يثير قضايا عديدة : أولها وأهمها هو التوتر القائم بين دور الدولة, ودور المجتمع المدني.. هذا هو التوتر الأساسي، ولابد أن نجد له حلولاً. هل هناك إمكانية أن نصل إلى موقف يكون الجميع فيه رابحون؟ *"Win Win Situation"*, ونقول إننا جميعا في قارب واحد، وأن هذا هو الهدف في المرحلة القادمة. وهل عملية الصراع بين الأفكار المختلفة المطلوبة في هذه المرحلة؟ وحتى يتم التوفيق بين حركة كل من الدولة والسوق والمجتمع المدني؟ وإذا ما اتفقنا على هذا فما هي الناحية المؤسسية؟ فالناحية المؤسسية غائبة تماماً من المناقشات, بينما هي عصب التغيير المطلوب في تجارب الإصلاح التي حققت النجاح.

كذلك فقد غابت عن المناقشات بالأمس نقطة أخرى بالغة الأهمية, تتعلق بما هية شرعية منظمات المجتمع المدني. ولو نظرنا على سبيل المثال إلى المنظمات التي تعاملنا معها على مستوى العالم نجد أنها تستمد الشرعية من خلال ما لها من عمق جماهيري معين وتبنيها لقضية معينة. لقد عملت فى الثمانينيات مع منظمة في الهند تسمي "سيوا" *" Self employed women association"* وكانت هذه المنظمة قد بدأت متواضعة جداً، واليوم لها عضو في البرلمان وآخر بمجلس التخطيط على مستوى الدولة، لأن لها هدفاً محدداً وتدافع عن قضية جماهيرية محددة، ومن ثم فقد بدأت الجماهير تشعر بذلك.

أيضا خلال عملي في فلسطين في كتابة التقرير السنوي عن الأراضي العربية المحتلة, وجدت أن المجتمع المدني له دور مختلف, ولكنه أصيل في نفس الوقت، لأنه يعبر عن احتياجات واقعية داخل الأراضي العربية المحتلة، وبالتالي

فالمطلوب منه دائماً توصيل خدمات طبية أو احتياجـــات المعيـــشة اليوميـــة إلـــى الجماهير, وذلك على غرار جمعية المقاصد الإسلامية.

من الممكن الاستطراد في هذه الأمثلة، ولكن العنصر الأساسي الذي تيقنّـــا من أهميته هو أن يكون هناك توجه استراتيجي، وأن يعكس هذا التوجه احتياجـــات قطاع عريض من الناس.

وفي الختام, لقد كانت بالفعل تجربة ممتازة, وهي بدايـــة وليـــست نهايـــة. وأعتقد أن الوقت لا يزال متاحاً الآن, ويفرض علينا أن نستمر في صـــياغة توجـــه اقتصادي للمنطقة العربية.

* * *

ثالثاً: المناقشات

رئيس الجلسة

أود أن اركز على نقطة وردت في حديث أ.السيد ياسين تصب في قـضية تفعيل ما جاء في وثيقة الإسكندرية، وهي التي تتعلـق بتحديـد القـوى الـسياسية والاجتماعية, والتي يجب أن يكون تحديدها مختلفاً في كل قطر من الأقطار الـوطن العربي ويمكن أن نخرج بعد هذا الاجتماع, أو في المؤتمر القادم بتحديد الناشـطين, أو بتقديمهم في كل قطر، لأن لكل بلد خصوصيته كما أشار أ.السيد ياسين.

كذلك فإنني أقدر ما جاء في حديث د.أسامة الغزالي من وضـوح بأنـه لا خير بأن نقول إن هذه الوثيقة جاءت استجابة للكثير من التحديات والضغوط.

أيضا أقدر ما جاء في هذه الوثيقة بأنها استطاعت أن تجعل الدول الثمانيـة تعتبرها بديلا عما قدمته الولايات المتحدة الأمريكية في مشروع الـشرق الأوسـط الكبير. ولعل الرئيس الأمريكي في إحدى مقابلاته الصحفية أشار بتقدير إلى مؤتمر الإصلاح العربي، وأنا لا أذكر ذلك على سبيل التباهي، وإنما هـي حقيقـة، بأننـا عندما نتقدم كعرب بأعمال جادة وموضوعية سوف تنال التقدير من الآخر أيا كان.

د. فريدة العلاّقي

لدي بعض الإضافات أو الاستفسارات، وأوجـه حـديثي إلـى د.محـسن يوسف. تحدث البعض في مؤتمر الإصلاح مؤكداً ضرورة تضافر الجهـود علـى الساحة العربية وتحدث عن الإصلاح، فلدينا مؤسسات عديدة مـن بينهـا مؤسـسة الفكر العربي، ومنتدى الفكر العربي، ومركز دراسات الوحدة العربية...الـخ تنفـذ جميعها تقريباً ما تقومون أنتم بتنفيذه. هذه معضلة حقيقيـة، وقـد طالبنـا بتقـسيم الأدوار بين هذه المؤسسات، فنحن نتحدث عن المعاناة مـن التمويـل ومـن عـدم التنسيق بين مختلف الأطراف بينما لازالت هذه الحقيقة قائمة. لقـد تحـدثتم عـن ورشة عمل لإصلاح التعليم، بينما كانت تعقد في بيروت أربعة ورش عمـل فـي أسبوع واحد حول نفس هذا الموضوع، كل منها يتحدث بطريقته. فمن يحاسب إذن

على هذا الهدر للطاقات؟ يجب أن تحاسب منظمات التمويل الدولية على هذا الهدر.

وإذا تحدثنا من الناحية النظرية والفكرية، فإن وثيقة الإسكندرية بالفعل على قدر كبير من الأهمية، ولكن تحضرني دراسة قام بها د.إسماعيل صبري عبد الله حول أسباب فشل استراتيجيات العمل العربي المشترك. وهنا أتساءل عن ضمانات التغيير، فوثيقة الإسكندرية تناقش قضية الإصلاح, ولكن السؤال هنا هو: من بيده مفاتيح الإصلاح؟

وهذا يقودني إلى نقطة أخرى تتعلق بأزمة قائمة حتى على الصعيد الوطني، وهي قضية المصالحة بين الدولة والمعارضة, بينما المجتمع المدني ضائع، ومعه القوى الوطنية التي فشلت في تغيير الواقع, سواء على الصعيد الوطني أو الصعيد العربي. وبمناسبة ما ذكر عن مبدأ "*Win Win*"، فهل هناك بالفعل اتجاه لفتح حوارات جادة.

أتساءل إذن عن الضمان, وما إذا كان في إنشاء مرصد اجتماعي، أم في عقد مجموعة من ورش العمل والمنتديات؟ إن هذا مأزق حقيقي بالفعل.

أتمنى أيضاً أن يكون هناك تركيز في أولويات أنشطتكم، فلا زلت أرى غياباً كاملاً للشباب العربي، وأرجو أن تدعم مكتبة الإسكندرية مؤتمراً خاصاً بالشباب دون الثلاثين عاماً ليناقشوا بحرية وثيقة الإسكندرية, حتى يشاركوا في رؤية المستقبل الذي هو بالأساس مستقبلهم وحدهم.

د. أماني قنديل

تركز مداخلتي على فكرة واحدة فقط لها علاقة بالمجتمع المدني والإصلاح، فنحن نتحدث عن مؤسسات المجتمع المدني, سواء على المستوى القومي أو على المستوى الإقليمي, باعتبارها كتلة واحدة متجانسة. وموقف المجتمع المدني من التغيير والإصلاح مسألة في غاية الأهمية، وكانت هذه النقطة بالذات موضع دراسات خاصة بي شخصيا، حيث أذكر أنه في عام ١٩٩٨ أصدرت كتابا عن هذا الموضوع بعنوان: "التغيير الاجتماعي ومؤسسات المجتمع المدني"، واستمر اهتمامي حتى عام ٢٠٠٠ فظهر لي كتاب آخر عن هذا الموضوع، وكان

السؤال المطروح لدي هو: هل تتوافر لدى المجتمع المدني رؤية للتغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي؟ وهل هناك رؤية نقدية للواقــع؟ وقــد وجــدت أن هنــاك اختلافات شاسعة بين مؤسسات المجتمع المدني, حيث إننا لا نتحدث عــن مفهــوم واحد متجانس، ولكننا نتحدث عن خريطة تختلف عليها مواقع مؤسسات المجتمــع المدني وفقا لموقفها من التغيير:

الملاحظة الأولى: لدينا مؤسسات مدنية حديثة ارتبط معظمهــا بتــسعينيات القرن العشرين، وأوائل القرن الحادي والعشرين, تنزع إلى تغييــر الواقــع أهمهــا المنظمات الدفاعية أو الحقوقية، ومنظمات تــدافع عــن حقــوق المــرأة والفئــات المهمشة، بالإضافة إلى منظمات حديثة توجهت إلى مكافحة الفقر بآليات حديثة.

لدينا أيضاً في نفس النسيج مؤسسات مدنية تقليدية, ليس لها أي رؤية نقدية للواقع وتنزع إلى العمل الخيري التقليدي. فهي علاقة مباشرة بين مــانح ومتلقــي، وينتهي الأمر عند ذلك.

وأود أن أنبه إلى أن الساحة قد شهدت في بداية عــام ٢٠٠٤ نحــو ٣٢٠ ألف منظمة غير حكومية مسجلة تسجيلاً قانونياً في العــالم العربــي ٥٥% منهــا منظمات خيرية محضة، أي علاقة بين مانح ومتلقي. ولا ننــسى أن ٢٢% منهــا منظمات خدمية ورعائية، أي أنها تنطلق من مفهوم وظيفي يتكامل مع الدولة.

يتبقى بعد ذلك نسبة ضعيفة جداً تمثل المنظمــات التنمويــة، والمنظمــات الحقوقية التي تنزع بالفعل إلى التغيير.

الملاحظة الثانية: وهي المرتبطة بذلك, فتتمثل في غلبة مكوِّن المنظمــات ذات السمة الدينية على منظمات العمل الخيري، فعلى سبيل المثال من خلال مــسح ميداني قمت به في مصر حوالي عام ١٩٩٤ كان على الساحة نحو ٨% منظمــات قبطية، ٢٨% منظمات ذات سمة إسلامية. فما هو موقــف هــذه المنظمــات مــن عمليات التغيير؟ إنها تدخل رسمياً أيضا ضمن مؤسسات العمل المدني.

النوع الثالث ويتمثل في المؤسسات التي تتكامل وظيفيا مع الدولة في تقديم خدمات ورعاية.

إذن هناك أجيال متعددة ومختلفة تنشط وتعمل داخل نسيج المجتمع المدني، ومن ثم فإن الوعي بالواقع والرؤية النقدية له والنزوع إلى التغيير تعد عملية مهمة. وإذا قمنا بعمل استراتيجية للعمل المدني فلابد أن يكون في خلفيتنا طبيعة الفاعلين معنا في عملية التغيير. فليست كل هذه المؤسسات تنزع إلى التغيير، بل على العكس فإن هناك نسبة كبيرة منها تميل إلى الحفاظ على الوضع القائم.

الملاحظة الأخيرة: تتعلق بموقف هذه المنظمات من الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان، ذلك أن مؤسسات المجتمع المدني لا تقف جميعها على نفس المستوى بالنسبة لاحترام حقوق الإنسان وإعلاء قيمة الديموقراطية، فقد تبين من خلال سلسلة من البحوث التي أجريت خلال التسعينيات أن مؤشرات الممارسة الديموقراطية في مؤسسات المجتمع المدني محدودة للغاية, سواء من حيث تداول السلطة، أو في مجال حشد وتعبئة الأعضاء في الفترات الانتخابية، وتصل فترات رئاسة بعضها لأكثر من ٢٠ عاما، بجانب محدودية شغل المرأة لمواقع صنع القرار، والتي لم تتجاوز نسبتها ١٨% فقط في مجالس إدارات البعض الآخر من هذه المنظمات.

إذن فالموقف الفعلي لمؤسسات المجتمع المدني من قضايا الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان يتباين بين بعضها والبعض الآخر، وهو ما يجعلنا نتبين مدى الصعوبة التي ستواجه وضع استراتيجية للمجتمع المدني حتى يتحالف مع الإصلاح وتحقيق التغيير، حيث نتعامل مع كتل متنوعة ومختلفة, سواء بين الدول العربية أو حتى على مستوى البلد الواحد.

د. محمد المتوكل

في البداية أود أن أوجه عتاباً بسيطاً إلي د.أسامة الغزالي في اتهامه للذين انتقدوا وثيقة الإسكندرية مشيراً إلى أنها انتقادات ذاتية، وكان الأجدر به أن يطرح الأفكار التي انتقدوا من خلالها الوثيقة، ثم يرد عليها، لأن هذا أسلوب تمارسه السلطة ضد الآخرين.

النقطة الأولى: لماذا لم تذكر وثيقة صنعاء, وهي التى ذكرها الأمريكيون

والأوربيون، وكانت جزءاً من مشروعهم الجديد, بجانب وثيقة الإسكندرية.

النقطة الثانية: وهي عبارة عن سؤال لمن يقولون إنه ينبغي الفصل بـين السياسة ومؤسسات المجتمع المدني، فإنني لا أدري ما هـو مفهـومهم للـسياسة؟ فمؤسسات المجتمع المدني لابد أن تصحح المناخ الذي تعمل فيه، ولابـد أن يكـون هناك سيادة للقانون، وأن يكون هناك فصل بين السلطات، وأن يكون هناك حياديـة مؤسسات الدولة، وهذه كلها عبارة عن سياسة، وإذا لم تناضـل فيهـا مؤسـسات المجتمع المدني فلن تتمكن من ممارسة دورها.

النقطة الثالثة: وتتعلق بطبيعة احتياجات مؤسسات المجتمع المدني حتـى تؤدي دورها.

إنني أعتقد أن هذه المؤسسات تحتاج إلى إعادة البنـاء المؤسـسي، وإلـى الدعم المالي، وإلى الضغط الخارجي، وإلى التطور الثقافي، وإلى الاستقلالية عـن السلطة وعن الأحزاب أيضا.

ولابد أن نتساءل في نفس الوقت عن موقفنا من المبادرات الخارجية، فقـد أصبحت مؤسسات المجتمع المدني اليوم شريكاً مع الدول الثمانية، ومع الحكومات. إذن فما هي القضية التي سوف تطرحها تلك المؤسسات؟ لكـم أتمنـى أن يكـون لمؤسسات المجتمع المدني العربية جميعها موقف محدد وواضح تستطيع أن تقدمـه عندما تبدأ عملية الشراكة.

النقطة الأخيرة تتعلق بالموقف من الدين، فلقد لاحظت للأسف الـشديد أن هناك "طالبيان" علماني و"طالبيان" إسلامي، يرى الأول أن حقـوق الإنـسان ضـد الدين، بينما يرى الثاني أن الدين ضد حقوق الإنسان، وكلاهما غير صحيح، فيجب ألا نتناقض مع ثقافات الشعوب، فقد أخطأت الماركسية عندما جاءت بلغة تختلـف عن لغة الناس وفشلت. لقد تركنا الساحة لهؤلاء المتطرفين، ولو أننـا عـدنا إلـى ثقافتنا التقليدية وقدمنا الإسلام بالطريقة الصحيحة, ما وقعنا فيما وقعنـا فيـه، فـلا يجوز أن نُفشل قضايا حقوق الإنسان كما أفـشلنا قـضايانا القوميـة مـن خـلال الماركسية أو غيرها من الأفكار.

د.إبراهيم عوض

هناك بعض الملاحظات أستهدف بها إلقاء الضوء على عدد من الموضوعات التي قد يكون من المفيد الاهتمام بها عند وضع خطط إجرائية لتنفيذ ما ورد بالوثيقة، أو لتدارك ما غاب عنها.

أولاً: أظن أنه من المهم تشخيص أسباب المشكلة، لقد حدثنا د.أسامة الغزالي فقال إن هناك خوفاً في العالم مما يجري في هذه المنطقة، وهذا صحيح، ولكنني أقول إننا أيضا نخاف، وأظن أن الكثيرين يخشون مما يخبئه المستقبل إذا استمر الحال على ما هو عليه.

وبالتالي فإننا نتساءل من المسئول عن الفهم الخاطئ للدين الذى نأخذه على مجتمعاتنا؟ المسئول عنه هي الدولة في المقام الأول، ثم النظام الدولي، فقد تلاعب النظام الدولي بالدين، ولابد أن يعرف أن تلاعبه بالدين هو الذي أدى إلى هذا الوضع الذي وصلنا إليه, حتى لا يرجع هو وأقطابه إلى فعلته بالتلاعب بالدين مرة أخرى. وتلك مسألة في غاية الأهمية، فلا يمكن أن يعفى الآخرون من المسئولية تماماً، فكيف تعفى الولايات المتحدة من التلاعب بالدين في هذه المنطقة من العالم؟

ثانياً: حدثنا د.محسن يوسف عن عدد من المؤتمرات والاجتماعات القادمة، وإنني أخشى أن تؤدي كثرة المؤتمرات والندوات إلى تمييع المسألة وإغراقها تماماً بحيث تختفي المشكلة الحقيقية. ولقد قرأت الوثيقة بتمعن, ولا أظن أن هناك إصلاحاً اقتصادياً أو اجتماعياً أو ثقافياً، وحتى إذا قرأت ذلك في الوثيقة فمن هو المخاطب بها؟ عندما نقرأ في الإصلاح الاجتماعي أو الثقافي فالمخاطب بهذه الإجراءات في الواقع هو الدولة، وبالتالي فإن هذا إصلاح سياسي وليس إصلاحاً اجتماعياً، فهو إصلاح في المجال الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي. ولقد جرّبنا إصلاحاً اقتصادياً بدون إصلاح جذري حقيقي في السياسة وفي علاقة الدولة بالمجتمع، وهانحن نرى ما وصلنا إليه.

فالمسألة في حقيقتها هي قضية إصلاح علاقة الدولة بالمجتمع.. في البنى، بنى الدولة وفي عملية صنع السياسات، وثقتنا في أن الإصلاح في بنى الدولة، وفي

عمليات صنع السياسات هي التي سوف تنتج السياسات والإجـراءات الـضرورية لإصلاح المجتمعات، والثقافات والاقتصادات، وبدون ذلك سنرجع دائما القهقـرى، تحدث أزمة اقتصادية فيعود الأمر إلى ما كان عليه. لذلك فـإنني أظـن أن هنـاك تمييعاً لمسألة الإصلاح.

ثالثاً: أود أن أقول إن الوثيقة تنتقل من المستوى الكلـي إلـى المـستوى الجزئي فتدخل في دقائق. مسألة المرصد الاجتماعي العربي الموحـد مـثلاً فكـرة ممتازة، ولكنني أتساءل عن المعايير التي سوف يستخدمها هذا المرصـد، ومـا إذا كانت تلك المعايير هي التي ترضي المواطن في المغرب أو في مصر, أم تلك التي تأخذ في الاعتبار مستوى التنمية الثقافية والاجتماعية في المملكة السعودية؟ هنـاك مشكلة حقيقية إذن في هذه البنى الجامعة التي لا تأخذ في اعتبارها الخـصوصيات في مستويات التنمية.

أ.محمود مراد

تحدثنا كثيراً جداً عن وثيقة الإسكندرية، فهل نحن نروج لهـا؟ أو بمعنـى آخر هل هي تحتاج إلى الترويج؟ لقد صدرت الوثيقة وأصبحت حقيقة مؤكـدة, إذن فليست هناك مشكلة، ولا ينبغي قطع كل هذه المسافة في الحديث عنها، وبـصرف النظر عما يوجه إليها من انتقادات من هنا أو من هناك، فهـذه الوثيقـة موجـودة وجادة وحقيقة واقعة، وبالتالي لا ينبغي الحديث عنها من زاوية الترويج لها، ولكـن نتحدث عنها لكي نتجاوزها, ولكي نترجم ما فيها إلى نقاط محددة متفق عليها.

لقد تحدث أ.السيد ياسين عن التجارب الماضية، وهي مسألة مهمة بالطبع، وهناك بالفعل تجارب كثيرة، وإن كان قد أغفل بعض هذه التجارب والمـؤتمرات، ومنها الندوة التي نظمها الأهرام عام ١٩٩٤ وحضرها ٨٦ مفكراً ومثقفـاً عربيـاً بعنوان: "نحو مشروع حضاري عربي"، وأيضاً: "نحو عقد اجتماعي جديد"، وعلـى أية حال ليست هذه هي القضية، ولكن القضية الحقيقية هي كيف يمكـن أن نلملـم حصاد الماضي وكل الجهود أيضاً, بما فيها وثيقة صنعاء, وأن نستفيد مـن ذلـك, حتى نصل إلى هدفنا.

القضية إذن تتعلق بماهية الإصلاح الذي نطالب به, وماهية الإصلاح في الخارج، وهل يرغب الخارج في الإصلاح بالفعل؟ فهل تريد الولايات المتحدة فعلاً تحقيق إصلاح؟ أم إنها تريد أنظمة تابعة وموالية لها تماماً؟ هل تهمها بالفعل الديموقراطية والعدالة الاجتماعية والتنمية. ومن ثم الاستقلال والإرادة الكاملة؟ وهل مهمتنا هنا أن نتحدث عن الإصلاح بمفاهيم غامضة لا نعرف منها طبيعة التوجهات الإصلاحية، فيراه البعض إصلاحاً رأسمالياً، ويراه البعض الآخر اشتراكياً؟ فهل مهمتنا أن نتحدث عن عناوين كبيرة, أم أن نفكك هذه العناوين ونطالب ونتبنى تنفيذ خطوات معينة؟

هنا يجئ السؤال: إذا تبنينا تنفيذ خطوات معينة، فما هي سلطة المجتمع المدني في التطوير والإصلاح؟ إنني أعتبر أن الجمعية الخيرية تقوم بعمل تغيير سياسي، ولكن هل يريد المجتمع المدني أن تكون له سلطة، فالمجتمع المدني ليس بالضرورة دائماً ضد الحكومة أو يتعامل في السياسة بشكل مباشر، ولكن يمكن من خلال الجهود المدنية القيام بذلك, فهناك أعضاء في المجالس النيابية أو في الحكومة يمكنهم أن يتبنوا مواقف معينة، أي أن تترجم المواقف بقدر ما تصل إلى خطوات محددة.

وأختتم حديثي بسؤال واحد: بماذا نخرج من هذه الندوة؟ ماذا نقول حول مطالبنا؟ وما هي نتيجة عملنا خلالها؟ وما هي الخطوات المحددة التي خرجنا بها منها؟

د.مختار هلودة*

سأتناول في حديثي ما نحن في حاجة إليه على وجه التحديد، ذلك أن لدى العالم العربي إمكانيات كبيرة، ولكن أمامنا مثال واضح, فهذا الاجتماع يضم ممثلين لجمعيات اجتماعية وسياسية..الخ, ولكن تتبقى العلوم التقدمية وهي المتعلقة بالتطوير المعرفي والتكنولوجيا وتفعيل التكنولوجيا والمعرفة، ذلك أن هذه الجزئية

---

*قدم ورقة فى الموضوع بعنوان: "الاعتماد المتبادل بين الدول العربية كمدخل لتحقيق التقدم والتنمية" تم إدراجها بالطبعة الإلكترونية للكتاب على موقع المشروع.

هي التي تجعل للدول مكانة. فمجموعة الثمانية هي مجموعة المصنعين، فلابد من أن يتواجد بيننا هنا هذه النوعية من المتخصصين في هذا المجال حتى يستطيعوا الربط ما بين كل هذه الأبعاد.

ثانيا: إن رأس المال البشري في العالم العربي موجود ولكنه ليس مجمعاً، ولا يجتمع أو يتحاور مع بعضه البعض خصوصاً في النواحي العلمية الراقية.

ثالثا: إننا لا نستطيع أن نتعرف عن الفارق ما بين التقدم والتطور والتنمية, ومع ذلك فباستطاعة الجمعيات الأهلية أن تتحدث وتدرس هذه الأمور.

رابعاً: فيما يتعلق بالاعتماد على الذات، ما هي الخطوات التي قام بها العرب حتى يحققوا الاعتماد على الذات؟ هل قاموا بعمل معدات وبرامج خاصة بهم، أم إنهم يكتفون بالتقليد؟ ليس هناك مانع للأخذ عن الخارج, ولكن هناك أمثلة واضحة ينبغي أن نضربها في هذا المجال. فقد كنا نسبق الهند مثلاً في فترة من الفترات، واليوم قامت بعمل ما يسمي بالـ "*Semputer*", أي الكومبيوتر المعدل للهنود، حتى يصلح لغير المتعلمين، فالدول تأخذ الفكرة ثم تطورها بما يلائمها. وقد تمكنت الهند أيضاً في إطار العمل في هذا النظام من استيعاب طاقة عمل بشرية تقدر بنحو ٣ ملايين شخص.

والفكرة هنا حول كيفية تكوين منظومة فاعلة ليست عملية سهلة، ومن المفروض أن يتم التعرف عليها بطريقة جادة. والاعتماد على الذات مسألة هامة، والاعتماد بين الدول العربية بعضها البعض مسألة ضرورية, فقد توسع العالم إلى الدرجة التي لا تستطيع دولة بمفردها أن تفكر في دراسات متكاملة. وأمامنا النموذج الأوروبي الذي أقام نظاماً متكاملاً, سواء بتصنيع طائرات "الإيرباص"، أو نظام فضائي مثل "اليوروسات", وهو ما تم إنجازه بعد تجمع أوروبا مع بعضها البعض، وكذلك ما تم بالنسبة للتعليم وخلافه.

فنحن كدول عربية نحتاج إلى التكامل، وعلينا أن نستفيد من وحدة اللغة, فلو ترجمنا كتاباً سنضمن أن الجميع سوف يقرؤه, في الوقت الذي تتحدث الدول الأوروبية ١١ لغة ومع ذلك يمكن الحصول على أي معلومة عن أي شئ.

فلابد أن يكون لدينا إرادة التحضير، والانتقال من الكلام إلى الموضوعية. نبدأ بالتحضير، ثم نعمل استراتيجية خطواتية, وهي ما تسمى *Process Strategy*، ثم نعمل خطواتها التنفيذية, وكيفية المحاسبة للنفس وللآخرين بعد ذلك.

د. ناصيف نصار

ينصب تعليقي على حديث أ.السيد ياسين، وإنني أؤيده في ثلاث نقاط:

أولا: دعوته إلى تجاوز وثيقة الإسكندرية.

ثانيا: دعوته إلى تبني رؤية إستراتيجية للتغيير كما عرّفها.

ثالثا: دعوته إلى التذكير بفكرة الإصلاح والمحاولات الإصلاحية في العالم العربي, وصولاً إلى وثيقة الإسكندرية وما بعدها.

لكنني أود انطلاقا من النقطة الثالثة أن أذهب إلى ما هو أبعد من التذكير. فمحاولات الإصلاح التي ينبغي أن نسترشد بها، وأن نحدد موقفنا وموقعنا بالنسبة إليها ترقى إلى عصر النهضة الأولى في أواسط القرن التاسع عشر وحتى أواسط القرن العشرين. لا أريد أن أعود إلى هذه المسألة بالتفصيل، ولكن من الضروري أن ننظر إلى تاريخنا الحاضر في إطار التاريخ الطويل نسبياً، وليس فقط بالنسبة إلى المرحلة المنصرمة التي تلت مرحلة الهزائم بعد عام ١٩٦٧.

أريد أن أركز على نقطة واحدة في مداخلة أ.السيد ياسين, وهي ما قدمه خدمة للرؤية الاستراتيجية، وهذا بالطبع ينسحب بقوة على قضية المجتمع المدني. قضية الرؤية الاستراتيجية المركّبة على المفهوم المركّب للديموقراطية, كما استخلصه من الدراسة المقارنة للأدبيات العربية حول هذا الموضوع.

إنني لا أوافق على هذا النوع من التفكير في الديموقراطية للمرحلة القادمة, لأنني أراه أقرب إلي التوفيقية، وبالتالي إلى العجز، لأننا إذا وضعنا أنفسنا في إطار مفهوم مركب بالطريقة التي طرحها أ.ياسين، فإننا لن نتقدم كثيراً.

فكيف يمكننا الجمع على أرضية واحدة بين الليبرالية والاشتراكية, والنظرة إلى الحياة والإنسان؟ هذا مستحيل، فلقد حاول الفكر العربي مرات عديدة أن يقوم

بذلك وفشل. فعلينا إذن أن ننهج نهجاً مختلفاً في الدفاع عن القيم الرئيسية التي تقوم عليها الرؤية الاستراتيجية المتركزة على قضية الديموقراطية.

والرؤية الاستراتيجية يمكن أن تتركز على قضايا وقيم أخرى بطبيعة الحال. لكن ما دمنا نتحدث عن الديموقراطية فلندخل إلى الديموقراطية من باب نظرية محددة، وفي اعتقادي أن هذه النظرية المحددة هي النظرية الديموقراطية الليبرالية حصراً, لأن الديموقراطية الليبرالية تتضمن نظرة إلى الشعب، وإلى الحرية أساساً، وإلى الدين، وإلى العقل وإلى العدل وإلى السلطة وإلى الدولة. كل هذه المفاهيم محددة في إطار رؤية منظمة اسمها الديموقراطية الليبرالية وليست بالضرورة الديموقراطية كما أفرزتها المجتمعات الغربية. فلا شئ يمنعنا من أن نعيد بناء هذه النظرية, وأن ننتجها بحيث تتجاوب مع حاجاتنا وتطلعاتنا.

إنني أدعو إلى الخروج من المنهج التوفيقي إلى منهج راديكالي واضح في التعامل مع قضية الديموقراطية كأساس لرؤية استراتيجية.

أ.هاني الدحلة

دعونا لا نختلف, لأننا بحاجة إلى إصلاح النظام العربي والوضع العربي، ولكن دعونا أيضاً نعتمد على أنفسنا وتراثنا وقيمنا وحاجاتنا، وكذلك على الحضارات الإنسانية الأخرى.

نحن لدينا العلماء والمفكرون القادرون على صياغة وثيقة عربية لإصلاح الوضع العربي، وأشير إلى ما ذكر بالأمس عن قضايا التمويل، فقد أقمنا ندوة في الأردن تحدث فيها قاض شرعي وأساتذة جامعيون وممثلات للاتحاد النسائي, وكان هناك حديث عن جرائم الشرف واستطعنا أن نصدر قانوناً مؤقتاً بتغليط العقوبة, مما دفع إلى التقليل من هذه الحوادث بنسبة تصل إلى نحو ٦٠%.

وبالنسبة للإصلاح، فالأهم هو وضع دستور ديموقراطي قائم على الانتخاب وتداول السلطة ودولة المؤسسات، وعلى حرية الصحافة والإعلام وعدم سيطرة الدولة عليهما، وعلى قضاء مستقل نزيه غير خاضع للأجهزة الأمنية

والتنفيذية، وعلى مشاركة شعبية في صنع القرار عن طريق الأحـزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، وعلى سياسة اقتصادية متوازية ومتوازنة تشجع على التطوير والاستثمار ومكافحة البطالة والفساد وتأمين تكافؤ الفرص، وأن يكون ذلك كله في إطار عمل فعال لتأمين الوحدة العربية، والبدء بالوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة، آخذين بالاعتبار ما رأيناه في أوروبا, حيث لا توجد الآن تأشيرات أو حدود، والعمالة مشتركة، كما سيتم انتخاب رئيس للاتحاد الأوروبي ووزارة خارجية موحدة. أعتقد أن هذا هو الطريق للإصلاح.

أ.عبد الله الولادي

الملاحظة الأولي تتعلق بشروط الإصلاح. أكاد أتصور أننا نقوم بعملية ثقافية وليس بعملية سياسية، مع أن الإصلاح يرتبط في المقام الأول بالسياسة, لأنها هي التي تقود المجالات الأخرى وتدعمها، وهذا العمل السياسي تقوم به الأحـزاب السياسية بالضرورة، والحكام بصفة مباشرة.

أما دور المنظمات غير الحكومية ومنظمات حقوق الإنسان بصفة خاصة فهو مواكبة هذه العملية والتأثير فيها وليس صنع القرار، وهذا هو محك الخلاف فيما يتعلق بدور المنظمات أو الحركات الحقوقية.. أن تتدخل في السياسة فهذا واجب عليها ومن صميم مهمتها، ولكنها لا تصنع القرار السياسي. بمعنى أنها لا تصل إلى مناقشة كيف يصنع القرار السياسي، ولا تناضل من أجل صنع القرار السياسي، ولكنها تدرس وتقترح وتواكب.

لقد عانينا من هذه العملية لمدة طويلة في العالم العربي, فهناك منظمات حقوقية تشتغل بالسياسة كما لو كانت حزباً سياسياً، ونجد في أوساطها أشخاصاً يجرّونها إلى هذا الاتجاه أو ذاك فتصبح قائمة بعمل "سياسوي"، وهذا هو الفرق.

لذا يجب الإلحاح على تدقيق مهمة منظمات حقوق الإنسان. وإنني لا أجد في هذا المؤتمر ممثلين للأحزاب السياسية، لذلك فإنني أعتقد أننا نقوم بعمل حقوقي في الأصل.

الملاحظة الثانية: أعتقد أنه لا يمكن لمشروع الإصلاح أن يقفز على حل المعضلة التي عرفتها جميع الدول العربية والدول المتخلفة بصفة عامة، والمتمثلة في طول فترات الانتهاك الجسيم الذي وقع في هذه المجتمعات بكثافته وخطورته, كالاعتقال التعسفي والاختفاء القسري.. الخ. هذا الملف من الملفات التي تقف حجر عثرة أمام أي إصلاح، لأن الإصلاح يجب أن تقوم به الحكومات والأحزاب الحاكمة، في حين أن ملف الانتهاكات له طرف آخر وله ضحاياه، هم المهتمون بهذا الموضوع.

فهذه المصالحة بين الشعب وتاريخه، وهذه العلاقة والتواصل التي تمت الإشارة إليها من قبل لا يمكن إقامتها إلا بحل معضلة هذه الملفات التي تعوق العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة الحاكمة, سواء كانت الحكومة أو الأحزاب التي ستصبح يوماً ما في السلطة. لذا فإنه سيكون من الخطأ أن ندعي أننا نقوم بالإصلاح دون أن نتصدى لحل هذه المعضلة الكبرى.

أ.بو جمعة غشير

مع احترامي لمن ساهموا في كتابة وثيقة الإسكندرية، فإنني أعتقد أنها تعكس الفكر السياسي العربي السائد، وإلا فلماذا أغفلت تماماً الحديث عن الانتخابات وتداول السلطة، وعندما تتكلم عن السلطات لا تقولها بالاسم وإنما تعبر بضمير هي، ولماذا طلبت فقط الفصل بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية بينما أغفلت تماماً السلطة القضائية.

لم أفهم أيضاً لماذا طالبت فقط بالمصادقة على بعض المواثيق الدولية وأغفلت بعض المواثيق الأخرى, رغم ارتباطها وتكاملها وعدم تجزئتها؟ ومن العجيب أيضاً أنها تطالب بالتصديق على ما لا يزال مشروعاً, وهو مشروع تحديث الميثاق العربي، في حين أنه لا يزال محل مناقشة، وكان المجتمع المدني ضده. وبالتالي فإنني أرى أن هذه الوثيقة في حاجة إلى إعادة النظر والتفكير.

ومع أن الأنظمة العربية قد عجزت عن تسيير مجتمعات متنوعة، فقد

أغفلت الوثيقة مكونات المجتمعات العربية غير العربية وغير المسلمة.

وفيما يخص الجانب الاقتصادي أيضاً فقد أغفلت الوثيقة الفساد الموجود في القطاع الخاص وعلاقته بالسلطة، لأن كل أنظمة القطاع الخاص الموجودة في بلدتنا، إما أنها بأسماء وهمية لحكام، أو ترتبط بالرشوة بدوائر مالية أو حكومية.

د. هدي بدران

أولا: أود أن أشيد بجهد قام به منتدى العالم الثالث في الفكر والتغيير على مستوى بلد كمصر، وقد شارك العديد من المؤسسات ومن الأفراد في وضع تصورات ومتطلبات التغيير المطلوب.

ثانيا: أشار كل من أ.السيد ياسين ود. سمير رضوان إلى بعد معين في التغيير, وهو تكلفة عدم التغيير، وأود أن أنوه إلى تكلفة التغيير نفسه, فهناك تكلفة للتغيير الجذري، وأود الإشارة هنا أيضاً إلى الثمن الذي يدفع عندما يحاول المجتمع المدني أن يساهم في عملية التغيير، ونحن نعرف حالات دفعت فيها بعض الجمعيات الأهلية ثمناً غالياً؛ لأنها نادت بتغيير جذري يتصل بالنواحي السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

يثير هذا البعد تساؤلاً على جانب كبير من الأهمية، يتعلق بكيفية قيام المجتمع المدني بحماية نفسه حينما يحاول الإسهام في عمل تغيير جذري ويتعرض إلى التشكيك، أو يتعرض إلى إغلاقه في أحيان أخرى.

ثالثا: نحن في حاجة إلى أن تقام علاقة بين مؤسسات المجتمع المدني بعضها ببعض.. علاقة بين الأحزاب والجمعيات الأهلية والنقابات, لأن الفصل بين العملية السياسية والاجتماعية في دول العالم الثالث ليس مفيداً، حيث أدى الربط بين عمل الأحزاب والجمعيات الأهلية في بعض دول أمريكا اللاتينية، على سبيل المثال, إلى إعطاء دفعة كبيرة للتغيير، ولكن مما يؤسف له تلك النظرة المتدنية – ولو بدرجة معينة- إلى الجمعيات الأهلية التي تقدم خدمات مباشرة للمواطنين.

في حين أننا إذا رجعنا إلى المفهوم الذي ذكره د.سمير رضوان عن أهمية القاعدة الجماهيرية، فإن وصول هذه الجمعيات إلى الجماهير يهيئ لها القدرة على

البناء على الخدمات المباشرة, فالخدمة الأساسية التي يمكن لها أن تقدمها هي خدمة التشغيل بحكم ما تمثله البطالة من أهمية لدى الناس، الذين ليس بوسعهم الاستماع إلى أحاديث حول حقوق الإنسان بينما يعاني أبناؤهم من البطالة. ولكن لو تم الربط بين تقديم الخدمات المباشرة وبين الوعي السياسي والثقافي وحقوق الإنسان، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تحقيق النتائج الإيجابية المنشودة.

تعقيب المتحدث الرئيسى د.محسن يوسف

أقصر تعقيبي على بعض التعليقات التي قيلت.

أولاً: إن الضمان الوحيد لأي عمل هو الاستمرار، أما بالنسبة للشباب فقد أفردنا لهم جلسة خاصة، وفي ندوة عقدت في الأسبوع الماضي حول حرية التعبير أفردنا جلسة خاصة لهم، كما أن هناك خطة لإضافة عدد أكبر من الشباب بين المشاركين.

ثانياً: لم تغفل الوثيقة أي منظمة من منظمات المجتمع المدني، بل إنها تنادي بمشاركة الجميع، ويضع كل منهم لبنة خاصة حتى يكتمل البناء.

ثالثاً: فيما يتعلق بما ذكر عن إغفال وثيقة صنعاء، فإن ورقة العمل الرئيسية التي بنيت عليها الوثيقة لم تغفل أية جهود، بل إنها أشارت إلى الدوحة وجدة وصنعاء والعقبة والرياض وذكرت كل منها بالتفصيل. إننا نتحدث عن وثيقة الإسكندرية كنموذج من النماذج التي تمت، وليست لأنها الوحيدة, ولكن باعتبارها واحداً من أساليب العمل.

رابعاً: أما عن المحاور فقد تحدثنا عنها بهدف إبرازها في الوثيقة, ولكن تلك الأوراق تؤدي إلى ترابط هذه المحاور مع بعضها البعض, وليس هناك فصل بين التأثيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

خامساً: أما فيما يتعلق بتداول السلطة، فهناك تعريف واضح في الوثيقة في هذا الشأن وكذا بالنسبة للانتخابات وغيرها, فكافة هذه الأمور موجودة في الوثيقة وفي ورقة العمل، وهو الأمر الذي ينطبق أيضا على ما طرح حول الفساد.

الفصل الخامس

نحو استراتيجية لتعزيز المجتمع المدني
وتفعيل دوره في الإصلاح



تقديم رئيس الجلسة

أ. فاروق أبو عيسى*

هذه الجلسة هندستموها أنتم، إذ إن المشاركين بالأمس أبدوا رغبة تجاوبت معها الجهات المنظمة في أن تخصص جلسة مطولة لحديث عن برنـــامج العمــل، ووضع استراتيجية وبرنامج عمل.

إن الظروف المناسبة مهيأة الآن أمام المجتمع المدني كي يسير خطوة إلى الأمام. لذا فإن المناقشات التي دارت منذ الأمس وحتى الآن يمكن أن تكون أساســاً طيباً للخروج بما يشبه الأفق الاستراتيجي لحراك مؤسسات المجتمع المدني لمــدى منظور معقول، وبرنامج عمل محدد من أجل إنجاز رسائل وهياكل محددة تــساعد حركة المجتمع المدني العربية في الاستفادة من الفرصة المتاحة.

بالأمس شخصت الفرصة المتاحة، من حيث ماهيتهــا ومــن أيــن أتــت. والإصلاح الذي نتكلم عنه هو الإصلاح السياسي، والذي يقف في موقع القلب منــه قضية التحول الديموقراطي. ويعنى المجتمع المدني بالدرجة الأولــى بــسيادة قــيم الديموقراطية وحكم القانون واستقلال القضاء ومهنة الدفاع في المجتمع، بما يمكــن كل جماعة تبني مؤسسة مدنية من تحقيق الأهداف التي اجتمعوا من أجلها.

صحيح أن هذه الأسرة وهذا الجسم العربيين انبثقا من رحم الأمة العربيــة, ولكن هناك حقيقة في نفس الوقت أن لكل من هذه المجتمعات في قطْــره ظروفــه الخاصة. ومن ثم يستحيل علينا عمل وصفة طبية واحدة لكل المجتمعات المدنية في كافــة الأقطار العربيــة، ولكن يمكننا عمل إطــار عــام، وهناك موجهات تساعد المجتمعات المدنية القطْرية في النهوض كل حسب مستواه.

وإنني أعتقد, انطلاقاً من المفاهيم التي توصلنا إليها من خــلال مناقــشاتنا بالأمس, أن هذه الجلسة سوف تخصص فقط للقــضايا العمليــة، والحــديث عــن

*عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان.

الاستراتيجية لفترة مناسبة, وبرنامج عمل محدد ناتج عن بعض المقترحـــات التـــي ترددت بالأمس، كما يمكن أيضا أن نأتي بجديد.

نود أن نستفيد من الوقت المتاح أمامنا للخروج ببرنامج عمل, لأن النـــاس يعلمون أن هذه الندوة تبحث موضوعاً هاماً, وشعوبنا أصبحت حساسة وتتابع لأنها تعاني من مشاكل الحياة اليومية, وهي مرهقة ومغلوبة على أمرها، ولم تعد السياسة بالنسبة لهؤلاء الناس حكر على المثقفين والسياسيين المحتـــرفين وحـــدهم، ولكنهـــا أصبحت تخص كل الذين يعانون منها. لذا فإن المواطن العربي يتابع هذا النوع من المؤتمرات باهتمام. ولذلك فإنه يجب على هذه النخبة التي تمثل قلب حركة المجتمع المدني العربية والقوة الرئيسية الضاربة فيها ألا تضيع هذه الفرصة التـــي لا نعلـــم متى تتاح مرة أخرى.

* * *

أولاً: أوراق العمل

(١)

تعزيز المجتمع المدني

د.عزمي بشارة[*]

أولاً: لقد وضح لي منذ بداية النقاش أنكم عندما تتحدثون عن المجتمع المدني تتحدثون عن جمعيات، وفي اعتقادي أن اعتبار الجمعيات هي المجتمع المدني ليس خطأ في المفهوم ولكنه كارثة، لأنه يتبعها مصائب استراتيجية في التخطيط. إن هذا شئ متأخر جداً في أوروبا, وهو أن تكون الجمعيات خارج السوق أي خارج قوانين السوق، وخارج المجتمع السياسي *Political Society*، وخارج الدولة وخارج العائلة. بمعنى أن تسمية الحيز العام *"Public Space"*, الذي تبقي خارج هذا بالمجتمع المدني فهذا نتاج السبعينيات في أوروبا. وهو أشبه بمن يقفز إلى ما بعد الحداثة دون أن يمر بالحداثة بالمرة، فعندما أصبحت المجتمعات تدافع عن نفسها من انتشار قوانين السوق إلى الصحة والتعليم وخلافه، وعندما باتت المجتمعات تدافع عن نفسها من كثرة الأحزاب وفسادها, باتت تبحث عن التواصل العقلاني بين فئات المجتمع خارج السياسة وخارج السوق وخارج العائلة, متمثلة في الجمعيات الأهلية غير الحكومية، وهذا في الواقع أصبح متأخر.

وقد جئنا به إلى هنا واستوردناه من الغرب، مع أنه ليس لدينا اقتصاد سوق يعيد إنتاج هذا المجتمع، فأول مقومات هذا المجتمع هو تدعيم المجتمع المدني, فأي مجتمع مدني نقصد؟ إن تدعيم المجتمع المدني يعني وجود مجتمع ينتج ذاته خارج الدولة، وهذا غير قائم عندنا نقول إن هناك ملكية دستورية في البحرين أو في قَطَر, فهل يوجد فيهما بالفعل مجتمع ينتج نفسه خارج الدولة؟ إن الدولة هي التي تدفع له وليس هو الذي يدفع للدولة، لذلك اختلطت عليّ المفاهيم بعض الشيء،

---

[*] مفكر قومي - فلسطين.

كيف لمجتمع لا يدفع ضرائب أن يحصل على الديموقراطية؟ إنه هو الذي يحصل على ضرائب من الدولة وليس العكس. هذا لا يمكن أن يصنع الديموقراطية.

القضية الأساسية هي أن يكون المجتمع هو الذي ينتج نفسه خارج الدولة, وهي قضية لم تعد تدخل للأسف في منتديات المجتمع المدني، والسؤال الآخر هو: هل المجتمعات العربية قادرة على إنتاج نفسها منفردة أم بتكامل عربي؟ وفي رأيي أن القول بأنه ليس بالإمكان أن نتحدث في إطار عربي متكامل نوعاً من قصر النظر.

ثانيا: إننا لن نستطيع أن نتحدث عن مهمات إصلاح ديموقراطي دون وجود أحزاب ديموقراطية تطرح نفسها للسلطة وللحكم، فكيف نقفز إلى جمعيات دون أن نمر بهذا؟ وكيف نرغب أن تخرج العملية السياسية وإصلاح المجتمع السياسي وتأهيل تيار ديموقراطي على الساحة العربية؟ هل هناك تيار حزبي سياسي منظم على الساحة العربية؟ في الواقع يوجد ديموقراطيون, ولكن لا يوجد تيار سياسي منظم يطرح نفسه كتيار له أيديولوجية وسياسة وخطة واستراتيجية.

ثالثا: إذا كنا لا نستطيع أن نتحدث عن مجتمع, ونحن نقصد "*Community*" وليس المجتمع العضوي مثل القبيلة والعشيرة الذي لم يصبح فيه الفرد مواطنا بعد. لذلك فإننا نتحدث عن مجتمعات تكون الديكتاتوريات وحدها هي التي تحمي الفرد, لأنه لا توجد منظومة حقوق تحمي الفرد في الديكتاتورية، بل يلجأ إلى العائلة والعشيرة. لذلك فعندما انهار النظام في العراق وجدنا العشائر والطوائف هي التي تقوم بحماية الفرد, لأنه لم تكن هناك منظومة حقوق تحميه فلجأ بالتالي إلى عشيرته. ولذلك يخطئ البعض منا عندما يعتقد أن هذا هو المجتمع المدني، ولكن في غياب المجتمع المدني تقوم العائلة والعشيرة بحماية الفرد وتحول بينه وبين الديكتاتورية. وهذه الأمور موجودة في المجتمعات العربية.

في غياب هذا نحن نتحدث عن إصلاح، وبالنسبة لما قيل في الجلسة الماضية فلا يوجد تيار ديموقراطي يطرح نفسه للحكم، نحن لا نستطيع أن نرى في هذه الأثناء, فالاستراتيجية هي أن نقوم بدفع النخب الحاكمة أن ترى أن لها

مصلحة في الإصلاح، فهي لن تقوم بالإصلاح إلا إذا رأت أن مصلحتها في القيام بهذا الإصلاح، وليس ذلك عيباً، لأنها إذا ارتأت أن الإصلاح يتناقض مع مصالحها فلن تقوم به، ولكن ينبغي هنا أن نميز وأن نكون في غاية الدقة بين أن السلطة لها مصلحة في القيام بالإصلاح، أو أن مصلحتها في أن تتحدث عن الإصلاح. وهما أمران مختلفان تمام الاختلاف.

ولو أن النظام القائم في دولة عربية ما توجه إلى المثقفين فيها مبدياً رغبته في القيام بعمل خطة للإصلاح وطالبا المساعدة، لكان ذلك شرفاً كبيراً لهم، ولكن قبل ذلك يجب أن يشخصوا ما إذا كانت لدى هذا النظام مصلحة في هذا الإصلاح, أم أن مصلحته تتمثل في أن يكتبوا له وثيقة عن الإصلاح، ومن ثم فإذا تأكد أن له هذه المصلحة الحقيقية في الإصلاح تثار بالتالي عدة أسئلة حول الكيفية.

لذلك فإنني لا أرى أية مشكلة على الإطلاق في أن يتوجه المثقفون المحسوبون خارج الدولة – سواء كانوا تجمعات أو جمعيات المجتمع المدني أو أكاديميون- ويساهموا في عملية الإصلاح في الدولة, بشرط أن يتوفر الوضوح الكامل في العملية الإصلاحية.

أخيراً، إنني أعتقد أن الحائل الأساسي أمام نشاط القوى الديموقراطية في الوقت الحالي, والتي قد نعتبرها خارج الدولة أو خارج السوق, للمساهمة في عملية التحول الديموقراطي بالوطن العربي هي الازدواجية، والانقسام القائم بين خطابين مهيمنين، ويكبلاننا:

* **الخطاب الأول**: أن نكون ليبراليين ديموقراطيين، وبالتالي موالين لأمريكا, ولسنا وطنيين, ولا مع القضية الفلسطينية, ومستعدون لتقديم تنازلات، ولا نهتم بالقضايا القومية، وبعضنا يظن ذلك نوعاً من التحضر, دون أن يعرف أنه بذلك يخسر الجماهير نتيجة لهذا السلوك، ويترك القضايا الوطنية والقومية للغيبيين، ويحسب أن الديموقراطية والوطنية نوعاً من قلة الوطنية, دون أن يعرف أن الديموقراطيين والليبراليين في الغرب هم أكثر الناس وطنية واستبسالاً في الدفاع

عن أوطانهم. إذن فهذا الخطاب الليبرالي الديموقراطي يعتقد أن علينا أن نكون أقــل قومية ووطنية وأقل اهتماماً بالقضايا القومية.

* **والخطاب الثاني**: ويقوم على مسايرة وتملق الفكر الغيبي غير العقلاني، والذي لا يترك مساحة على الإطلاق لأي عمل الديموقراطي، فهو خطاب متطرف مغامر يحتكر الحديث باسم القضايا.

مهمة قوى المجتمع المدني تتصب في اعتقادي على أمــر واحــد, وهــو تثقيف التيار الديموقراطي العربي، وتثقيف الجماهير بكل الوســائل الممكنــة، مــن خلال منظمات حقوق الإنسان أو بقية منظمات المجتمع المدني، و بلغــة المجتمــع المدني نسميه تدريب "*Training*". هذا الأمر المتعلق بتثقيف النــاس والمجتمعــات وبلورة خطاب وطني يتمسك بالقضايا الوطنية والقوميــة لكــل شــعب ولــلشعوب العربية بأجمعها، وفي نفس الوقت يكون ديموقراطياً.

وفي واقع الأمر, فإنني لا أرى مهمة خلال المرحلة القادمة أقدس من هــذه المهمة, لأنها هي التي تفتح أمامنا المجال للعمل، وإلا فسوف نظــل نتــسلل بــين الخيارين وبين الخطابين الكبيرين المطروحين، مرة نتهم بالتطرف، وأخــرى نــتهم بالخيانة.

* * *

(٢)

المجتمع المدني وعلاقته بالدولة

أ. محمد أوجار*

سوف أتحدث عن تجربة مواطن عربي شاءت الظروف أن يساهم في بلده في واحد من أهم مشاريع الإصلاح السياسية على امتداد الوطن العربي، ولا أود أن أغرق أو أبدي كثيراً من الملاحظات على بعض التدخلات التي أصابتني بالرعب الشديد.

أعتقد, وبكل إخلاص، ومن موقع التجربة, أننا كثيراً ما نبتعد تحت إجراءات أكاديمية وعلمية عن الميدان، لذا سأحاول أن أصب حديثي على أرض الواقع.

لقد قدنا تجربة إصلاح سياسي عميقة وجذرية في المغرب منذ عام ١٩٩٨ بوصول أول معارضة إلى الحكم عبر صناديق الاقتراع. أما كيف وصلنا؟

أولاً: لقد وصلنا بثمن غال وبتضحيات كبيرة من القتلى، وبآلاف من المغاربة دخلوا السجون لكي يصل الوطن إلى هذه الوضعية، وبالتالي لابد أن نخرج من أوهام المثقفين. فالإصلاح السياسي والتغيير لا تصنعه الندوات، ولا تصنعه جمعيات "النجوم الخمس"، ولكن يصنعه النضال في الميدان، وكان ما وصلنا إليه هدية لنا من آلاف مؤلفة من المغاربة المغمورين والمعروفين.

ثانياً: وصلنا أيضاً عبر استراتيجية بناء الثقة مع السلطة الحاكمة، مع الملك الراحل، كيف يحدث في ظل نظام سياسي عربي.. أن يصل محكوم عليه بالإعدام منذ أربعين سنة ليكون الوزير الأول لجلالة الملك؟ لقد بدأنا في أوائل التسعينيات الماضية في حوار عميق لبلورة توافق وطني كرَّسه دستور عام ١٩٩٢وكذلك أيضاً دستور عام ١٩٩٦، وهو الدستور الوحيد في المملكة المغربية الذي صوتت عليه الأحزاب الرئيسية في المعارضة آنذاك، فتوفرت لبلادنا أرضية

* وزير حقوق الإنسان السابق – المملكة المغربية.

توافق مجسدة في وثيقة دستورية تعيد إنتاج كل الهندسة السياسية المتعارف عليها في العالم .. فنحن لم نبتدع أو نكتشف نظاماً جديداً، فالديموقراطية تقوم على التعددية الحزبية، والتنافس الحزبي واستقلالية السلطات، والتداول على السلطة. إذن فإن هذا الدستور جاء في مرحلة تحول.

ثالثاً: كان لابد أيضاً ونحن نصل إلى دستور عام ١٩٩٦ والدينامية التوافقية التي خلقها أن يُطرح سؤال مؤلم، هو: هل نمر إلى المرحلة المقبلة على هذا النحو؟ وهل نقلب الصفحة؟ أم أنه من الضروري أن نقرأ ما حدث من جرائم وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان؟ لقد اختار جيراننا في أسبانيا والبرتغال في مرحلة الانتقال وأن يقلبوا الصفحة, كما أن التحول الديموقراطي في دول أوروبا الشرقية مؤخراً لم ينظر إلى الماضي "الحق في التذكر وفي قراءة ما حدث". ولكن الاختيار المغربي كان اختياراً صعباً، ذلك أنه لإنجاز المصالحة الوطنية الحقيقية كان لابد من قراءة تاريخ البلد بكل شجاعة سياسية وبكل جرأة ومسئولية، وقد لعب المجتمع المدني المغربي دوراً رائداً سأعود إليه لاحقاً.

في هذه الأجواء من الثقة والتوافق حول النظام السياسي بصفة عامة شهدنا أمثلة أخرى في أفريقيا بعد الحروب الأهلية والأزمات السياسية، وهي ما نسميه بالمؤتمرات الوطنية, كيف يجلس الفرقاء السياسيين للتوافق حول تصور لتدبير شئون البلاد.

وفي الواقع فإن الثقافة العربية عامة – باستثناء شمال إفريقيا – تفتقر إلى تصور الديموقراطي واضح. وأشير هنا بسرعة إلى أن أفريقيا كانت أكثر جرأة من العالم العربي في مواجهتها سؤال الديموقراطية والإصلاح السياسي، وأن الإصلاح السياسي الذي تم خلال عقد من الزمن في دول تقل في إمكاناتها الاقتصادية عن الدول العربية وصل إلى جعل التداول علي السلطة ورئاسة الدولة تمريناً عادياً في كل من مالي والسنغال وبنين وفي عدد من الدول الأخرى.

إذن لقد كان سؤال الديموقراطية والإصلاح السياسي يواجه الأحزاب السياسية، وإنني ممن يدفعون في اتجاه تمايز المجتمع المدني عن المجتمع

السياسي، والأحزاب مكوُّن أساسي من مكونـــات المجتمـــع الـــسياسي. فـــضعف الأحزاب السياسية في العالم العربي يدفعها إلى الاحتماء بلافتة المجتمـــع المـــدني، ولابد أن يحدث هذا التمايز الأساسي، إن ما يهمنـــي فـــي المجتمـــع المـــدني هـــو الاستقلالية إزاء الدولة وإزاء الأحزاب السياسية.

وحين كلف جلالة الملك الراحل الحسن الثاني السيد/عبد الرحمن اليوسفي, وهو من قيادات المنظمة العربية لحقوق الإنسان, لتدبير ورئاسة الحكومة ولمواجهة سؤال الإصلاح توليت وزارة أو ورشاً من أهـــم ورش الإصـــلاح فـــي حكومـــة اليوسفي الأولى، وفي حكومته الثانية لتدبير هذا الملف، والذي مر إعداده بمراحـــل أساسية وساهم فيه المجتمع المدني.

لقد طلب مني أن أتحدث هنا عن علاقة المجتمع المدني بالدولة.. إذن بعـــد عقود من احتكار الأحزاب للعمل السياسي وللفعل المدني برزت حركة مدنية مهمة في المغرب امتلكت المبادرة ونجحت في إحداث نقلة جوهرية، هي أن تنتقـــل مـــن ثقافة الاحتجاج والمناهضة إلى ثقافة الاقتراح.

أما فيما يتعلق بمعالجة ملف الانتهاكات الجسيمة في الماضي، فإنني سوف أتحدث عن علاقة الدولة بالمجتمع المدني في هذه النقطة، وهـــي نقطـــة أساســـية ومهمة جداً في المجال الحقوقي، كما سأتحدث عن نقطة أساسية أخرى وهي حقوق المرأة, وكيف أن جمعيات حقوق النساء في المغرب قد تحولت إلى "لوبي" ضـــاغط في الاتجاهين: الاتجاه المحافظ, والاتجاه الحداثي, لدرجة مكنت البرلمان المغربـــي من المصادقة قبل عدة أشهر على مدونة جديدة للأسرة تكرس المساواة بين الرجـــل والمرأة, وتدخل تعديلات ثورية على قانون الأحوال الشخصية في انسجام تام مـــع الدين الإسلامي الحنيف, وفق رؤية اجتهادية متميزة في المغرب.

كيف أسهم المجتمع المدني في هذه النقطة بالذات؟ وسأتحدث أيـــضا عـــن نقطة أخري تثير الحساسية على امتداد العالم العربي وهي الحقوق الثقافية والحـــق في الهوية. فبطبيعة الحال تطرح في شمال أفريقيا مشكلة الأمازيغيـــة، وكيـــف أن النسيج الجمعوي الأمازيغي هو نسيج ديناميكي حيوي متحرك, دفع الدولة إلى اتخاذ

سلسلة من القرارات تجسدت في إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وفي تدريس اللغة الأمازيغية في المناهج التربوية المغربية.

يمكن الحديث أيضاً عن إسهام منظمات المجتمع المدني في الضغط على الدولة, أو في الشراكة مع الدولة من أجل إصلاح وملاءمة القوانين المغربية مع المعايير الدولية، فقد اشتغلنا مع النسيج الجمعوي الذي يضم نحو ٥٧٠ جمعية بالمغرب لإصلاح قانون الجمعيات، علماً بأن القانون الجديد للجمعيات في المغرب، لا يعتمد نظام التراخيص، كما أنه يفتح كل أبواب التمويلات الداخلية والخارجية أمام الجمعيات المغربية، ويلزم هذه الجمعيات في نفس الوقت بالشفافية المالية وبنشر حساباتها.

وأختتم حديثي **بنقطتين أساسيتين**:

أولاً : إن الإصلاح السياسي سؤال جوهري ونحن متخلفون عن هذا الإصلاح، وذلك لتماهي النخب مع السلطة الحاكمة، ولضعف الامتدادات الجماهيرية للجمعيات. فنحن الآن نتحدث باسم المجتمع المدني.. فمن أعطانا مشروعية أن نتحدث باسم الجماهير العربية؟

ثانيا: هناك إغراء الحلول محل المعارضة السياسية مع كل ما يتبع ذلك من بريق سياسي، وهذا واقع عشناه في عدد من الدول، وحتى في المغرب حينما انتقلت المعارضة إلى الحكم أصبح هناك فراغ في المعارضة، لأن الأحزاب التي كانت في الحكم أصبح من الصعب عليها أن تتجه إلى المعارضة.

ولكن في كافة النقاشات التي جرت حول مسلسل الإصلاحات التي قدناها تلاقت إرادة السلطة السياسية وإرادة المعارضة على صنع إصلاح سياسي. ولكن مع كل تلك الإنجازات فلابد أن أتحدث عن سلسلة من النقاط التي ينبغي أن أتوقف عندها. ففي الحكومة الثانية كنا نعتبر أن التحدي الأكبر هو أن ننظم لبلدنا انتخابات شفافة ونزيهة، ونجحنا في تنظيم هذه الانتخابات على المستوى المؤسسي وحياد الإدارة ونزاهة الانتخابات، ولكننا صُدمنا بشيء آخر وهو أننا عجزنا عن تعبئة الجماهير لصالح الديموقراطية، فقد كانت نسب المشاركة في المدن الكبيرة لا

تتجاوز ٣٠ إلى ٣٥% ، في الوقت الذي يعبئ فريق لكرة القدم من الجماهير ما يشاء، وفي الوقت الذي يعبئ كثير من التنظيمات الظلامية لصالح رؤاها الغيبية ما يشاء من الجماهير.

إذن فللمجتمع المدني وظائف أساسية، ولكن لابد أن يدخل مع الدولة من موقع استقلاليته، وحين تنتفي الاستقلالية, وحينما نكون أمام جمعيات ذيلية يوصى بإنشائها أو تمولها الدولة, فإننا لا نكون أمام جمعيات مجتمع مدني على الإطلاق.

لابد للمجتمع المدني أن يكون مستقلا ويبني شراكات ميثاقها المرجعي الانتصار لمشروع ما، وفي العالم العربي يجب أن ننتصر في المرحلة الراهنة للديموقراطية، وللتعددية، وللاحتكام لإرادة المواطنين عبر صناديق الاقتراع. كيف تعبر الأحزاب السياسية عن نفسها في موقع التنافس؟ فلينتصر الإسلاميون ولكن عبر الانتخابات.

إننا كمجموعة إقليمية نعاني عجزاً ديموقراطيا كبيراً حتى أصبحنا المجموعة الإقليمية الأكثر تخلفاً في مجال المشاركة السياسية وولوج الديموقراطية, وحتى إزاء أكثر الدول فقراً في العالم, سواء في آسيا أو أفريقيا أو أمريكا اللاتينية. حينئذ يمكن للمجتمع المدني العربي في المرحلة الحالية في تنظيماته أن يبشر للديموقراطية، وأن يبشر لفكر يرفع هذا الرعب من الإصلاح. يجب أن نقنع نخبنا الحاكمة بأن الإصلاح في مصلحتها ولا يجب أن نتوهم أن المجتمع المدني يمكن أن يقود إصلاحاً سياسياً، ولكن بإمكانه أن يثري الإصلاح السياسي، وأن يغنيه إذا أقدمت عليه القوي السياسية المؤهلة لذلك.

(٣)

المجتمع المدني وعلاقته بالمجتمع الدولي

د. فريدة العلاقي *

لابد أن ننطلق من تعريف لكل من المجتمع الدولي والمجتمع المدني وعلى أي المستويات يتحددان. وسوف أتحدث من واقع تجربة شخصية، وأسلط الضوء على الجمعيات العربية الأهلية التنموية التي أقامت بعض الجسور في المرحلة الحالية مع بعض مؤسسات المجتمع الدولي. ولكن من الأهمية بمكان أيضاً أن نلفت النظر إلى أن هناك علاقات بين بعض القيادات الفكرية العربية مع المؤسسات العلمية والفكرية الدولية من خلال المنظمات والجمعيات والنقابات..الخ. وأيضاً هناك دور لبعض القطاعات المتخصصة, لا سيما في قطاع رجال المال والأعمال, في بناء تحالفات وشراكات جديدة مع مجتمعات المال والأعمال الدولية.

أود طرح بعض النقاط في عجالة:

أولاً: تعد المنطقة العربية من أضعف مناطق العالم تواجداً على المستوى الدولي في كافة المجالات، ودون الدخول في تفاصيل الأسباب التي أدت إلى هذا, فهي معروفة للجميع، كما لن أرجع هذه الأسباب إلى التفسير التآمري أيضاً.

ثانياً: أصبح ينظر اليوم إلى العلاقة بالمجتمع الخارجي بالنسبة لمؤسسات المجتمع الدولي من زاوية أساسية تتمثل في علاقة التمويل والذي يأتي من جهات متعددة (منظمات دولية وإقليمية – حكومات..), ومع ذلك فليست هناك أية دراسة علمية عربية تحليلية لمصادر التمويل ومساراتها وأحجامها، إلى درجة أن سيطر على البعض نوع من الوهم الخاطئ بأن كل تمويل للمجتمع المدني العربي يأتي بالدرجة الأولي من الخارج.

وفي نفس الوقت لا تتوفر لدينا أي دراسات مقارنة لعمليات التمويل في آسيا أو في أفريقيا أو أمريكا اللاتينية على كل المستويات (حقوقية - فكرية -

---

* مستشار رئيس برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية.

علمية - أكاديمية - تنموية - قضايا المرأة والشباب..)، بالنسبة للمنطقة العربيـــة. وذلك رغم الأهمية البالغة لقضية المعلومات والإحصائيات.

ومع ذلك, ورغم ضعف مصادر التمويل العربي بالفعل، فلدينا ما بـــين ٢٠ إلى ٣٠ مؤسسة عربية تقوم بتمويل مشاريع متعددة في الكثير من المجـــالات، وإن كان يمكن القول إن نحو ٨٠% من حجم هذا التمويل يتم هـــدره ولا يـــذهب إلـــى الجهات الأساسية, بسبب غياب التنظيم والتخطيط العلمي الصحيح.

ثالثاً: لدينا واجهات حكومية لشخصيات نافذة في الدول العربية أصـــبحت هي التي تستقطب التمويل الدولي، وتقوم المنظمات الدوليـــة فـــي ســـبيل إرضـــاء شخصيات معينة بإعطاء التمويل إلى هذه الجهات على حساب من يقـــوم بالعمـــل الميداني الحقيقي ، وبما سيؤثر في قضية الإصلاح.

رابعاً: حينما نتحدث عن الجمعيات فهي جزء من كل، ونحن في مرحلـــة نأمل فيها أن تكون الجمعيات هي الوعاء لبداية التدريب الديموقراطي, وأن نغـــرس الشجاعة وننزع الخوف، وأن يكون ذلك بداية التلاحم والتكامل وأن نتوافـــق علـــى مفهوم للمجتمع المدني على المستويات الفكري والبحثي والأكاديمي. إن للجمعيـــات التنموية سلبيات كثيرة, وأن نكون لدينا نظرة كلية متكاملـــة ومترابطـــة للإصـــلاح السياسي على مستوى قواعده الشعبية: الحرية أم رغيف الخبـــز؟ الديموقراطيـــة أم الرعاية الصحية؟ إنها جميعها أشياء لا يمكن تجزئتها.

خامساً: نلاحظ أن المجتمع المدني لم يعط اهتماماً كافياً لقضايانا القومية - وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، والحرب على العراق - فالمصيبة الحقيقيـــة تكمـــن في أن كلاً منا يعايش في داخلة نكبة خاصة به تفوق النكبـــة القوميـــة التـــي كـــان يعايشها خلال مرحلة الستينيات والسبعينيات. فـــأين وعلـــى أي مـــستوى يتحـــرك المجتمع المدني العربي إزاء مشكلة الأطفـــال المـــشردين والـــذين يقـــدر عـــددهم بالملايين، وكذا حيال الانتهاكات التي يتعرض لها ملايين العـــاملين فـــي حقـــوقهم المشروعة.

سادساً: لدينا اليوم حركة عالمية قوية في قضايا المرأة، وكان هنـــاك دور لبعض الوجود النخبوي النسائي، ولكنه كان دوراً ضعيفاً لأسباب كثيرة أساسها قلـــة التمويل والذي كان دائماً ما يؤدي إلى عرقلة المبادرات التي كانت تبذل من جانـــب النشطاء العرب على المستوى الدولي. يجدر بنا ألا ننغلق, ولكننا نلاحـــظ الآن أن هناك نوعاً من الهرولة للحوار مع الغرب، وهنا يثور تساؤل حول من يقوم باختيار هؤلاء الذين يقومون بهذا الحوار، وما هي خلفياتهم أو أجنـــداتهم ورؤاهـــم، وقـــد أصبحت الحكومات اليوم تدفع لأولئك المهرولين. لـــذا نتمنـــى أن يقـــوم المجتمـــع المدني العربي بالاهتمام بالحضور على المستوى الدولي خاصة وأن هناك منظمات لها من القوة على مستوى قضايا البيئة، والحرب والسلام وغيرها ما يؤهلها لذلك.

سابعاً: لقـــد قمنا بمبادرات وبنينا تحالفـــات مـــع منظمات التمويل الدولية والعربية والإقليمية، وأتمنى إقامة لقاء موسع بين مؤسسات التمويل الدوليـــة علـــي تنوعها. وأن تكون هناك جهة معنيـــة تتبنـــي مجلـــساً مـــن المؤســـسات العربيـــة *Arab Council foundation* مثل ما هـــو قـــائم فـــي أمريكـــا *American Council Foundation* ، ونظيره الأوروبي, لأن هذه المؤسسات تمول عـــدة مـــشاريع فـــي أفريقيا وفي دول أخرى، وهو أمر جيد بالتأكيد، لأن الجانـــب الإنـــساني بالنـــسبة للعالمين العربي والإسلامي هام للغاية، إلا أنـــه لا توجـــد لـــدينا أيـــة معلومـــات بخصوص هذه المؤسسات التي يمكن من خلال التحالف معها أن تكـــون مـــصدراً جديداً لمؤازرة المجتمع المدني العربي.

* * *

(٤)

بعض الآليات لتعزيز المجتمع المدني ودوره في الإصلاح

أ. محسن عوض *

تهدف هذه المداخلة إلى تقديم بعض المقترحات العملية للمساهمة في تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني فى الإصلاح، بالتكامل مع الجهود السابقة التي انخرطت فيها العديد من مؤسسات المجتمع المدني، والتي أسهم فيها كثير من المشاركين في هذه الندوة في العديد من البلدان العربية. كما تتصل بأهداف المشروع الذي تنبثق عنه هذه الندوة، والذي يهدف في الأساس للدمج بين مفاهيم حقوق الإنسان والتنمية البشرية.

أولاً: منبر الحوار الاجتماعي

تناولت مقترحات منظمات المجتمع المدني هذه الفكرة بأشكال متعددة، فتناولتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان مثلا, في إطار المشروع الإقليمي حول التنمية البشرية وحقوق الإنسان الذي تنفذه منذ عام ٢٠٠٢ من منظور تأسيس منبر للحوار الاجتماعي، وعقدت في إطاره حوارات حول قضايا التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقضايا المساواة وحقوق المرأة، وتعزيز الحريات الإعلامية، والحوار بين منظمات المجتمع المدني حول دوره في الإصلاح.

كذلك فقد طورت مكتبة الإسكندرية, بالتعاون مع المنظمة وغيرها من منظمات المجتمع المدني, الفكرة في إطار وثيقة الإسكندرية بالدعوة إلى تأسيس مرصد اجتماعي عربي على صلة بإطلاق منتدى الإصلاح العربي بمكتبة الإسكندرية، وتسعى منظمات أخرى على الساحة العربية لتأسيس منابر اجتماعية متنوعة بعضها في إطار أوعية دولية أوسع.

---

* الأمين العام المساعد للمنظمة العربية لحقوق الإنسان.

وتقترح المنظمة العربية لحقوق الإنسان أن تهتم الندوة بتطوير هذه الأفكار بوضع برنامج إقليمي عربي قابل للتنفيذ يجمع مفاهيم الحوار، والرصد، والتضامن يكون واسطة العقد بين حلقتي الحوار الوطنية والدولية، ويكون من مهامه ما يلي:

١- متابعة الحوار الاجتماعي القائم حول قضايا التنمية البشرية والديموقراطية وحقوق الإنسان.

٢- توسيع نطاق مشاركة الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين والإعلاميين، وإيلاء اهتمام خاص لمشاركة قطاعي الشباب والمرأة.

٣- إصدار تقرير سنوي حول حرية المجتمع المدني يقوم برصد أنشطته، وتطوره، وسبل تذليل العقبات التي تواجهه، ويكشف عن احتياجاته في التدريب والدعم المالي والإعلامي وغيرها، ويطرح السبل المتاحة لتلبية هذه الاحتياجات.

٤- أن يكون بمثابة بيت خبرة استشارية للمنظمات الأهلية.

٥- التنسيق مع وسائل الإعلام بقطاعاتها المختلفة لحفز اهتمامها بمؤسسات المجتمع المدني, ونشر الثقافية المدنية, وعرض التجارب الناجحة بشكل دوري منتظم، وإثارة اهتمام الرأي العام بشأن قضايا مؤسسات المجتمع المدني ودورها في النهوض بالقضايا التي تمس الاهتمام المباشر للمواطنين.

ثانيا: معهد لقياس الرأي العام

قد يكون من نافلة القول تأكيد أهمية قياس الرأي العام في النظم الديموقراطية, حيث يفترض أن تراعي الحكومات الرأي العام، ومن المؤسف أنه لا يوجد على الساحة العربية معهد لقياس الرأي العام، ويحدث جدل كبير في الأحوال التي تجرى فيها مثل هذه القياسات.

وتقترح المنظمة العربية لحقــوق الإنسان أن تدرس الندوة تأسيس معهد عربي مستقل لقياسات الرأي العام على أساس علمي، ووفق الأصول المرعية في هذا الشأن, وأن يتم بحث خيارات تأسيسه من الناحيتين القانونية والعملية ومصادر تمويله، وما إذا كان يتم تأسيسه من خلال إطلاق مبادرة جديدة، أو بتبنيه من جانب إحدى المنظمات القائمة، وبشكل منفرد أو في إطار تحالف من مجموعة منظمات

على غرار المعهد العربي لحقوق الإنسان, الذي شاركت في تأسيسه ثلاث منظمات أهلية هي: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، واتحاد المحامين العربي، والرابطة التونسية لحقوق الإنسان.

ثالثا: تأسيس صندوق أو وقفية لدعم منظمات المجتمع المدني

تناولت بعض أوراق العمل المقدمة للندوة إشكاليات تمويل المنظمات الأهلية على الساحة العربية تفصيلاً، وبينت ندرة الصناديق الأهلية التي تتبنى مثل هذا الجهد الهام. كما تقترح إحدى الدراسات المتاحة لأعضاء الندوة دراسة مقارنة، أعدها أحد الخبراء المشاركين، حول إنشاء صندوق تمويل عربي في شكل وديعة أو وقفية, بهدف توفير الدعم المالي للمؤسسات العاملة في حقل العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية.

وتقترح المنظمة أن تهتم الندوة ببحث جوانب هذه الفكرة، وإطلاق حملة لتأسيس مثل هذه الصناديق، لصالح عدد من قطاعات المجتمع المدني التي تعاني من إشكاليات التمويل، خاصة خارج العواصم والمدن الرئيسية.

رابعاً: دعم مقترحات سابقة في مجالات الرصد

* إنشاء مرصد للحريات الصحفية والإعلامية, يتولى إصدار تقرير سنوي يرصد الحريات الإعلامية في ضوء مبادئ حقوق الإنسان.

* المبادرة برصد المنظمات العاملة في مجال التنمية البشرية، والتي تدعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتبادل المعلومات بشأن التجارب الناجحة في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية عبر آلية منتظمة.

* إنشاء آلية رصد دائمة في مجال إعمال وتمكين وتفعيل حقوق المرأة, تتولى نشر تقارير دورية، وتعزيز التواصل مع اللجنة المعنية بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة في جميع مراحل إعداد التقارير.

خامساً: الشباب والمجتمع المدني الدور الغائب

تحظى المؤسسات الشبابية بكثير من الاهتمام في الخطاب السياسي

العربي، والقليل من الجهد في السياسات العربية، وجرى توظيف دورهم خلال العقود الماضية من جانب الحكومات والقوى الحزبية على حد سواء. فيما لمست المنظمة في إطار جهودها للتحضير للمؤتمر العالمي الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، مدى الصعوبة في عقدة ندوة تعبر عن الشباب العربي في هذا المؤتمر الدولي المهم, الذي أولته الأمم المتحدة الاهتمام لأول مرة بتمثيل الشباب فيه بمحفل مستقل تحت ضغط المنظمات الشبابية الدولية.

وتقترح المنظمة بحث بلورة إطار يستوعب اهتمامات الشباب العربي، ويعزز حضورهم في مختلف القضايا الاجتماعية التي تهم بلدانهم، كما يعزز القضايا العربية من خلال حضورهم في الملتقيات الدولية.

سادساً: التنسيق بين المنظمات الأهلية العربية ونظيرتها في المهجر

وبالمثل تنظر المنظمة باهتمام بالغ لقضايا التعاون والتنسيق بين المنظمات الأهلية العربية، ونظيرتها في المهجر، وتتزايد أهمية هذه القضية في ظل الظروف الدولية الراهنة مع تزايد الضغوط الواقعة على عرب المهجر من ناحية، وبلدانهم الأصلية من ناحية أخرى: وكذا تزايد الحاجة لدعم جسور التواصل مع العالم الخارجي من خلال دور هذه الجاليات العربية التي استوعبت الثقافتين العربية والغربية.

ويظل مفهوم المنظمة في هذا الصدد يتمثل في أن اندماج هذه الجاليات في مجتمعاتها الجديدة يوفر المصلحة لها ولمجتمع المنبت، ومجتمع المهجر على حد سواء، لكنه يحتاج إلى تعزيز سبل التواصل.

سابعاً: تأسيس مركز للأمم المتحدة لدعم جهود الحكومات والمنظمات غير الحكومية لتعزيز حقوق الإنسان

تقترح المنظمة دعوة الأمم المتحدة لإنشاء مركز لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان, لدعم الجهود الحكومية وغير الحكومية للنهوض بحقوق الإنسان.

ثامناً: آلية المتابعة

يعتبر ترتيب آلية متابعة لتنفيذ التوجيهات التي تصدر عن مثل هذه الندوة أحد الوسائل المهمة لإنجاز أهدافها، وأحد المؤشرات على جدية السعي لهذا التنفيذ في نفس الوقت.

وتتوافر لهذه الندوة على وجه الخصوص إمكانيات تسمح بذلك, في ظل وجود مؤسسات جادة قادرة على تنفيذ هذه المقترحات, ووجود هيئات بارزة من منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، في مقدمتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية..الخ، وجميعها تملك أواصر وثيقة مع مؤسسات المجتمع المدني في الساحة العربية, وبرامج تعاون مع حكوماتها.

وتقترح المنظمة العربية لحقوق الإنسان أن تنظر هذه الندوة في الخيارات المتاحة أمام تأسيس آلية متابعة. ومن بينها إسناد مهام لبعض المنظمات المشاركة (أو مجموعات منها)، من بينها المنظمتين المشاركتين في تنظيم هذه الندوة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ومنتدى الإصلاح العربي بمكتبة الإسكندرية، أو النظر في تطوير مشروع حقوق الإنسان والتنمية البشرية الذي تنبثق عنه هذه الندوة كي يستوعب هذه الآلية.

* * *

ثانياً: **المناقشـــات**

أ.طاهر المصري

لدى عدة نقاط:

النقطة الأولى: تحدث كل **من** أ.محسن عوض ود.فريدة العلاّقـــي حـــول موضوع التمويل ولن أزيد على ما قالا، وأؤيد إنشاء صندوق لدعم عمل مؤســـسات المجتمع المدني، وإذا حدث ذلك الأمر فيكون بذلك قد غطى ناحية مهمة وخلـــصنا جزئياً من تمويل خارجي قد يكون في بعضه غير مريح. فالتمويل العربـــي مهمـــا كان يبقى مريحاً، ونستطيع أن نتعامل معه بأسلوب آخر.

النقطة الثانية: أتمنى أن يتحدث البيان الختامي للندوة عن مفهوم التكاملية بين دور الحكومات ودور مؤسسات المجتمع المدني، حيث لم يتم التطرق إلى هـــذه النقطة بالذات، ولكنني أعتقد أنها في غاية الأهمية، فهناك تشويش، ولابد أن يتحدد الدور الحكومي ودور مؤسسات المجتمع المدني بصفة تكاملية تعطي لكـــل منهمـــا دوره الهام.

النقطة الثالثة: لقد قرأ معظمنا أو سمع أو حضر عشرات الندوات خـــلال العامين الماضيين, وعنوان كل منها هو إما الإصلاح أو الديموقراطية أو المجتمـــع المدني، وذهبت هذه الجهود إما في نداءات أو قرارات أو بيانات ربما تكون مجمدة الآن. ويجب أن نستفيد من تلك الأفكار القيمة ومن هذه الجهود. وربما يكون لـــدى منتدى الإصلاح العربي القدرة على جمع بعض المسئولين أو القائمين علـــي هـــذه الندوات، وأن يجمع بياناتها ويخرج باستراتيجية عربية تتعلق بكل من هذه العناوين الثلاثة. قد لا يكون ذلك عملاً سهلاً، ولكننا لا نستطيع أن نترك كـــل هـــذا الجهـــد يذهب هباء.

النقطة الرابعة والأخيرة: لابد أن ندعو في بياننـــا الختامي إلى وسائل لتقوية وتدعيم المجتمع المدني. وإنني أعتقد أن أحد أسس تقوية مؤسسات المجتمع المـــدني هو في الدعوة إلى إنشاء اتحادات داخل الدول العربية، قد تكون قطاعية أو مهنيـــة،

بعضها موجود والآخر غير موجود. هذا يجعل للمجتمع المدني ثقلاً, لـيس علـى المستوى القطري فحسب، ولكن أيضاً على مستوى الوطن العربي، وأعتقد أن ذلـك مسألة جديرة بالبحث، وأتمنى أن تذكر في البيان الختامي للندوة.

أ. أمين فهيم

أنتمي إلى أولئك البسطاء الذين تكلمت عنهم د. هدى بدران، ممن يدافعون عن حقوق الإنسان والمرأة والطفل بالاهتمام بالبيئة مهضومة الحق، والتي تعـاني من القهر، والتي تمتلك رغم ذلك قدرات هائلة في التغيير، لأنـه كلمـا ازداد فقـر الإنسان كلما زادت قدرته على التغيير. فلدي أولاً الحلم بمعنى الهدف بعيد المـدى الذي نأمل في الوصول إليه, وأضرب مثالاً عملياً على ذلـك مـن واقـع تجربـة شخصية.

فقد طلب مني أحد المسئولين السويسريين والأمين العام للشبكة السويسرية للمنظمات غير الحكومية, أثناء تواجدي في رحلة عمل في سويسرا, مـشورة فنيـة في مشروع اتفاق كانت الحكومة السويسرية تنوي عرضه علـى مـصر لإنـشاء صندوق سويسري/مصري تتنازل من خلاله عن ديونها، على أن يوجه هذا المبلـغ الذي يقدر بنحو ١٧٠ مليون فرنك سويسري لمساعدة الهيئات غير الحكومية، كمـا قام مسئول من الشبكة بزيارتي في الصعيد للاطلاع على نـشاط جمعيـة الـصعيد وبقية الجمعيات غير الحكومية في مصر. وبعدها أخطرنـي الـسفير السويـسري بالقاهرة بإتمام الاتفاق مع الحكومة المصرية. ولكن عندما طلبنا من الأخيرة وضـع جمعية الصعيد بمجلس الخبراء الذي سيقوم بإدارة هذا الصندوق رفضت.

والمغزى في حديثي يتعلق بالكيفية التي أدارت بها الحكومـة السويـسرية الموقف, من حيث لجوئها إلى الجمعيات غير الحكومية أولاً طلبا للمشورة، وهو ما أقصد بقولي الحلم بعيد المدى، الذي نأمل في تحقيقه.

المشكلة الأساسية التي سأعطي مثالاً عليها، أن وزارة الشئون الاجتماعيـة فتحت في عام ١٩٩٩, وللمرة الأولى, حواراً رسمياً مع المنظمات غير الحكوميـة

حول مشروع قانون جديد للجمعيات الأهلية, حتى تبدي الأخيرة رأيهـا فيـه قبـل عرضه على مجلس الشعب، وامتد الحوار عدة أشهر, وتم إدخال عـدة تعـديلات على مواده، مما أثار إعجاب بل ودهشة الجمعيات. لقد كان هناك تيار في الحكومة المصرية يتزعمه د."فتحي نجيب" ظل لسنوات عدة يكافح من أجل قـضية المـرأة وغيرها, يعبر عن اتجاه منفتح نحو الديموقراطية، ولكن كان هناك تيار آخر يعبـر عن الجانب الأمني, وهو الذي انتصر في النهاية.

هنا أثير تساؤلاً عن دور الجمعيات الأهلية. إنني أعتقد أن دورها هو التقييم والنقد الذاتي وتغيير عقلياتنا قبل أن تحاول تغيير عقلية الحكومة, حتى يمكننا بذلك ممارسة الديموقراطية, ليس كآليات وإنما كروح, واحترام الإنسان لنفسه أولا ثم للآخرين بعد ذلك، وحينئذ ندخل مع الحكومة في حوار نضع بمقتضاه الخطة التي تتقدم بها البلاد نحو الديموقراطية, والتي تقوم على مساهمة من المنظمات الأهلية والحكومة معاً لتربية الشعب وتأهيله لممارسة الديموقراطية. وفي هذه الحالة يمكن تذويب المخاوف المشتركة.

لذا فإنني أقترح أن تتضمن الورقة التي تخرج من هذه الندوة أسلوباً يمسك بخيط قوامه ألا نعادي أحداً ولكن نبني معاً، قد يكون الأمر صعباً في البداية ولكـن بالإمكان تحقيقه.

د. ناصيف نصار

سوف أطرح بعض الاقتراحات, للجمعيات العربية لحقوق الإنسان تحديداً, في إطار العمل على تدعيم المجتمع المدني:

أولاً: أن يتم العمل على تطويـر وتعزيـز مادة التربية المدنيـة, وأفضل تسميتها بالتربية المواطنية في مناهج التعليم العام، وأن توضـع هـذه المـادة فـي المناهج التي لا توجد بها، فهذه مسألة لم نتطرق إليها، رغم أهمية النظام التربـوي في عملية تدعيم وتطوير المجتمع المدني.

ثانياً: التعاون مع المؤسسات المعنية- مثل كليات الحقوق - على ترجمـة أمهات الكتب المتعلقة بفلسفة الحقوق المنشورة بالغرب.

ثالثاً: العمل على تنقية الدساتير والقوانين العربية من كل ما يتعارض مع مفهوم حقوق الإنسان ومشتقاتها.

رابعا: إنشاء مجلة متخصصة باسم المجلة العربية لحقوق الإنسان، سواء على صعيد المركزي أو القطري.

خامساً: إنشاء جائزة سنوية لأفضل كتاب أو بحث متعلق بحقوق الإنسان.

د. أحمد يوسف القرعي

كان حديثنا في الجلسات الماضية وهذه الجلسة حول استراتيجية تعزيز مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل دورها في الإصلاح. وبالطبع لن يتحقق ذلك بمعزل عن تفعيل النظام الإقليمي العربي ككل.

فقد صنَّفت وثيقة الإسكندرية منذ صدورها وأدرجته ضمن وثائق النظام الإقليمي العربي، بمعني أنه من المستحيل تفعيل دور المجتمع المدني إلا بمشاركة الجناح الحكومي في النظام الإقليمي العربي ككل. وإنني أعتبر هذه الوثيقة جزءاً لا يتجزأ من الوثائق العربية التي صدرت للإصلاح العربي منذ بروتوكول الإسكندرية عام ١٩٤٤, وما بين ذلك التاريخ وصدور وثيقة الإسكندرية عام ٢٠٠٤ أي ستون عاما مر الوطن العربي خلالها بمتغيرات كثيرة، وفشلت كافة جهود الإصلاح حتى وثائق قمة عمَّان الاقتصادية عام ١٩٨٠ في أن تترجم على أرض الواقع.

وأيا كان الأمر فإن ترحيل عملية الإصلاح إلى قمة الجزائر عام ٢٠٠٥ لم يجعلنا نتكاسل أو نتمهل في خطواتنا في سبيل تفعيل وتعزيز دور المجتمع المدني. ومن هنا يأتي بيت القصيد.. فالقراءة الواعية لوثيقة الإسكندرية تجعلنا نتأكد أنها تقصد أنه لن يحدث تفعيل للمجتمع المدني إلا بتفعيل النظام الإقليمي العربي، ولذلك أذكر فقط بأنها حرصت على إبراز دور الجامعة العربية في عملية الإصلاح، وهناك إشارات لا تخطئها العين في الوثيقة أوكل فيها المجتمع المدني إلى الجامعة مسئوليات معينة لتقوم بها في إطار المشاركة معاً من أجل الإصلاح:

- عملية رعاية تصديق الدول التي لم تصدق من قبل على منظومة المواثيــق الدولية والعربية, ورعاية مشروع تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
- تشجيع إجراء قياسات الرأي العام وتحريرها من العوائق, بوصفها إحــدى وسائل الديموقراطية الأساسية، والعمل على تأســيس الهيئــات والمراكــز البحثية لاستطلاع الرأي العام العربي بصورة دورية ...الخ.
- الاقتراح بتأسيس إدارة متخصصة, على درجة عالية من الكفاءة في إطــار الجامعة العربية, لمتابعة قضايا التجارة الدولية، وتمكين الدول العربية مــن الانخراط الفعال في منظمة التجارة العالمية..الخ.
- اقتراح باتفاق مكتبة الإسكندرية وجامعة الدول العربية على عقد سلسلة من المؤتمرات العامة والندوات المتخصصة لمناقشة تنفيذ مقترحــات وثيقــة الإسكندرية بالعمق الذي يتناسب وأهميتها ودقتها، وضرورة وضعها فــي إطار عملي يستجيب للتحديات الاقتصادية العربية على المستويين القطري والإقليمي..الخ.

إذن, وفي ضوء ما تقدم, فإن وثيقة الإسكندرية لا تدعو إلــى تفعيــل دور المجتمع المدني فقط، وإنما تدعو إلى تفعيل الجامعة العربية.. ومعاً, بالمــشاركة لا بالانفصالية, يتحقق الهدف المنشود.

أ. أمل محمود

إننا أمام مداخلات أراها من أثرى المداخلات التي قدمت في هــذه الورشــة, وأؤيد كل ما ذكر في مداخلة د.عزمي بشارة و أ.محمد أوجار، والذي يصل بنا إلى أن القضية الأساسية هي قضية الإصلاح السياسي وتحقيق التحول الــديموقراطي، وأن الهدف المنشود من هذا اللقاء هو تفعيل دور المجتمع المدني في هذا الإطــار، وأقف باهتمام شديد أمام الملاحظة المتعلقة بأهمية أن تشمل لقاءاتنا وحــديثنا عــن المجتمع المدني بعد ذلك كل من النقابات والأحزاب, إذا مــا أردنــا فعــلاً حقيقيــا مؤثراً.

وحول مهمة المجتمع المدني المتعلقة بالتثقيف الديموقراطي من أجل تهيئة المناخ لتحول ديموقراطي، وهنا أربط بينها وبين مسألة غاية في الأهمية لدعم قدرات المجتمع المدني، وهي قضية بناء القدرات. ولعلنا سمعنا في هذه الورشة تلك الأفكار عن الأكاديمية التدريبية، ولكنني أود أن أشير إلى ضرورة إعادة النظر في مناهج التدريب القائمة، لأنها تكرس المركزية الشديدة في اتخاذ القرار, حيث تقوم على تراتبية إدارية ترتبط بمركزية السلطة, وما لم تتغير هذه المنهجية في التدريب ويرتبط التدريب بتنشئة الديموقراطية, ويتم ربط هذا بإدارة المؤسسات المختلفة فسنظل نعيد إنتاج نفس أسباب الأزمة.

أنتقل إلى ما بدا لنا خلال هذا الحوار من ملامح انفصال بين بعض المثقفين والأكاديميين والعاملين الميدانيين، وأرى أننا يجب أن ننوه إلى ضرورة سعي كل منهم للآخر، وأن نجد وسائل لسد هذه الفجوة.

وفي مجال الحديث عن الرصد، فقد استمعنا إلى تجربة المغرب، وأعتقد أن لدينا في مصر وفي عدد آخر من الدول تجارب رائدة في هذا المجال، ومن المهم أن يولي المرصد اهتماماً برصد هذه التجارب التي حاولت أن تصل بالمجتمع المدني إلى التأثير في صناعة القرار، ولدينا تجربة ملتقى تطوير العمل الأهلي التي حاولت التأثير في قانون الجمعيات الذي صدر في مصر مؤخراً، وتعرض نشطاؤها لبعض الاضطهاد، وهذا ما يطرح أيضا أهمية إيجاد آلية لحماية هؤلاء النشطاء.

إن رصد هذه التجارب وطرحها يحقق العديد من المزايا، وأهمها تسليط الضوء على النماذج المضيئة، ومواجهة حملات التشويه المستمرة التي تحاول تفريغ جهود المجتمع المدني لصالح بعض التجارب الفاسدة التي يمكن أن تسيء للعمل الأهلي.

أخيراً أعتقد أنه من المناسب أن نفكر في دعوة الشبكات الكبيرة التي تملك من الإمكانيات ما يمكنها من تبني الدعوة إلى مؤتمر دوري, قد يكون كل ثلاث أو خمس سنوات, ليضع استراتيجية للمجتمع المدني العربي تتضمن أولويات القضايا،

وأجندة وطنية غير قابلة للاختراق، وبحيث يصبح التعامل مع الجهات الأخرى قائم على أساس الأولويات الوطنية.

د. أمين مكي مدني

أود أن أتناول موضوع الإصلاح من زاوية حقوق الإنسان، ومن منطلق أن الزاوية الحقوقية ركيزة أساسية في أي إصلاح. وأتفق مع د. عزمي بشارة في مسألة ارتباط إقدام السلطة علي الإصلاح برؤيتها لمصلحتها في ذلك، وأعتقد أنه لابد لأي سلطة أن تعرف أن مصلحتها الحقيقية تتحقق من خلال الإصلاح.

والشيء الهام بالفعل هو أن من واجب مؤسسات المجتمع المدني المساعدة على أن تدرك السلطة ذلك، ولكنني -ومن خلال عملي في مجال حقوق الإنسان في المنطقة العربية خلال العامين الأخيرين- ألاحظ أن هناك محاولات تجري على استحياء لتحسين أوضاع حقوق الإنسان، وقد يكون جزء منها تحت وطأة ضغوط خارجية، ولكنني أعتقد أن منها الكثير في نفس الوقت يأتي ثمرة لجهود المجتمع المدني, وعلى سبيل المثال تكوين لجان أو مجالس وطنية لحقوق الإنسان، خلافاً للمؤسسات غير الحكومية, في كل من مصر والأردن والسودان وقطر والسعودية, خلال العام أو العام ونصف الماضيين.

هناك أيضاً موضوعات كثيرة تتعلق بترك حالة الطوارئ في ثلاث دول، وإصدار الدستور والاستفتاء عليه في قطر، والانتخابات المحلية، ومشروع حكومي يتعلق بالمرأة في الكويت، والصحافة في كل من مصر والأردن واليمن, ورغم أنه لم تصدر قوانين بذلك، إلا أنه طرحت إشارات حول حرية النشر، بالإضافة أيضا إلى موضوع الجنسية, وغير ذلك.

هذا في الواقع ينقلنا إلى الحديث عن موضوع حقوق الإنسان. إنني أعتقد أن المرجعية القانونية في غاية الأهمية، وإذا استعرضنا موقف الدول العربية في هذا الشأن نجد أن هناك حوالي ١٢ أو ١٣ دولة عربية فقط هي التي صادقت على الشرعة الدولية لحقوق الإنسان. كما أن موقفها من قضية التعذيب يتراوح ما بين

عدم المصادقة أو التحفظ، فالمملكة السعودية تتحفظ على اللجنة المعنية بمناهضة التعذيب. كذلك بالنسبة لاتفاقية مناهضة التمييز ضد المرأة نجد إما أن يكون هناك تحفظ على المادة الثانية, والتي تمثل قلب العهد، أو بالقول بقبول الميثاق بما لا يخالف الشريعة الإسلامية، ويترك هنا التفسير وفقاً لما تراه كل دولة في هذا الشأن.

هذا يقودنا إلى موضوع الميثاق العربي لحقوق الإنسان، لقد صدر هذا الميثاق للمرة الأولى من مجلس الجامعة العربية عام ١٩٩٤ ، ولم توقع عليه إلاّ دولة واحدة وهي العراق في العهد السابق. وقد جرت جهود مع المفوضية السامية بمبادرة من أمين عام الجامعة لتحديث الميثاق, تم على إثرها اختيار خمسة من الخبراء العرب العاملين في اللجان التعاهدية في الأمم المتحدة, والذين بذلوا جهداً كبيراً في تحديث الميثاق, حيث كان في صورته الأولى غاية في الضعف وليس له سقف واضح.

وفي رأيي أن الميثاق في صورته الأخيرة بعد التحديث قد تضمن جزءاً كبيراً من الشرعة الدولية، كما وضع للمرة الأولى آلية من ٧ خبراء مستقلين لا يمثلون دولاً معينة. وإذا قارنّاه بغيره نجد أن هناك الميثاق الأوروبي والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وهناك أيضاً ميثاق ومحكمة أمريكيين لحقوق الإنسان، وكذلك ميثاق أفريقي لحقوق الإنسان، ودخلت المحكمة حيز النفاذ، وسيتم تحديد كافة تفصيلاتها في القمة الأفريقية المقبلة. كذلك نلحظ في هذه المواثيق التطور والتدرج، فقد ألحق بالميثاق الأوروبي عشرات البروتوكولات، كما يتضمن العهد الأفريقي أيضا بروتوكولات متعددة, منها ما يتعلق باللاجئين, وآخر للطفل, وأخيراً ما يخص المحكمة. ومع ذلك فكوْن الميثاق العربي يقف في مستوى أدنى من سقف الشرعية الدولية لا يعد سبباً للتخلي عنه، وإلا فسيكون الأمر أشبه بالمضي خطوة إلى الأمام تليها خطوتان إلى الخلف, وهذا ما أختلف معه، وأعتقد أنه من المهم جداً أن نعمل على التوقيع والتصديق على الميثاق, وأن نواصل النضال لتفعيلة وتطويره.

ثالثاً: هناك أيضاً بعض الملاحظات بالنسبة للمجتمع المدني، فقد ذكر البعض بالأمس على سبيل المثال مسألة اللجوء إلى قانون الشركات كنوع من التحايل على القيود القائمة أمام تكوين الجمعيات الأهلية، هناك أيضاً دول لا تزال تطبق القانون العثماني فيما يتعلق بإشهار الجمعيات، وأعتقد أنه من الضروري العمل في إطار الوضع التشريعي بالنسبة للمنظمات.

أما بالنسبة لمسألة الصفة الاستشارية لمنظمات المجتمع المدني العربية في المنظمات والهيئات الدولية، فإن لدينا حوالي ٧ أو ٨ جمعيات على مستوى الوطن العربي تتمتع بهذه الصفة.

وفيما يتعلق بالتقارير الموازية، تقدم الدول تقاريرها بالنسبة للعهود السبعة, ولكن لا تكاد توجد تقارير موازية من جانب المنظمات غير الحكومية، بينما يأتي فقه الاتفاقيات من واقع التقارير التي تقدمها اللجان التعاهدية.

رابعاً وأخيراً: لا تزال حقوق الإنسان في الوطن العربي تتمحور حتى الآن حول الحقوق المدنية والسياسية، بينما لا يوجد اهتمام بقضية إدماج حقوق الإنسان في التنمية، فضلاً عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

د. جمعة أحمد عتيقة

أولاً: أود أن أطرح سؤالاً محدداً فيما يتعلق بعلاقة المجتمع المدني بالدولة وهو: هل توجد دولة من واقع المفهوم السياسي والقانوني والسيادي على مستوى أغلب، ولا أقول كل، الوطن العربي، أم أنها لازالت في مرحلة الحكم المطلق أو حكم الفرد؟ وإن ما نسميه نحن بالمجتمع المدني بكل هذه التشكيلات إنما هو في حقيقة الأمر يعمل على الهوامش التي تعطيها له السلطة، وهي هوامش لم تخلقها هذه الجمعيات.

ثانياً: إن الخطورة الحقيقية تكمن في أن تعمد السلطة, أو تلك المنظومة الفردية الضيقة, إلى استخدام المجتمع المدني كحزام أمان ضد المطالب الحقيقية للجماهير، خاصة وأنه قد طرحت بعض الدعوات هنا لفصل المجتمع المدني عن

العمل السياسي، وخطورة ذلك أنه قد تستخدم أيضاً كأشكال مدجنة لتجميل وجه السلطة، وذلك لإظهارها أمام الداخل والخارج بمظهر ديموقراطي متحضر، بينما هي في الواقع تؤدي دوراً عكسيا.

وهنا ونحن نقترب من نهاية اللقاء فإنني أدعو لأن نواجه الأمور بأسئلتها الحرجة، وأن نشخص واقعنا الفعلي تشخيصاً حقيقياً، وإلا سنجد أنفسنا في ظل ما يحيط بنا من تطورات العولمة وغيرها نحرث في البحر بعد فوات الأوان.

ثالثاً: أقترح إنشاء هيئة عربية دائمة للدفاع عن حقوق سجناء الرأي، وأن يتبنى هذا اللقاء إنشاء منظمة أو هيئة دائمة للدفاع عنهم، ليس بإصدار بيانات التنديد والاحتجاج فحسب، ولكن بأن تعمل وفقاً لقانون الإجراءات في الدول الأخرى عن طريق الإنابة القضائية، وأن تكون مستعدة بشكل دائم وذلك من خلال مرصد يقوم برصد كافة الاختراقات المتعلقة بحرية الرأي والتعبير.

أ. بوجمعة غشير

أولاً: فيما يتعلق بالعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، يجب ألا تشكل تجربة المغرب الشجرة التي تغطي الغابة، ففي أكتوبر عام ٢٠٠٣ اجتمع مدراء الأمن العام في تونس في إطار جامعة الدول العربية، حيث تضمن جدول أعمال الاجتماع ذلك الخطر القادم من منظمات حقوق الإنسان، وكيفية مواجهته. وقد قمت بتقديم شكوى مباشرة بحضور أكثر من ٧٠جمعية عربية باعتباري ممثل المفوضية المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية، ولم أتلق أي رد بشأنها، وأخبرني رئيسها بأنها لم تصل إلى علمه, أو إلى علم مساعده أيضاً.

إذن فأين العلاقة بين المجتمع المدني والدولة؟ بالأمس حوكم في سوريا شخص بأنه قام بفتح شبكة المعلومات الدولية واطلع على تقرير ما، وما زال أكثم نعيسة في السجن لأنه يترأس منظمة حقوق الإنسان. فهذه إذن العلاقة الحقيقية الموجودة ما بين الدولة والمجتمع المدني في الوطن العربي.

ثانياً: بالنسبة للمجتمع الدولي فإن د.فريدة, بكل تاريخها النضالي، تصيبني

في بعض الأحيان بالإحباط، فلماذا تربط المجتمع المدني دائماً بالممولين؟ فهل مؤسسات المجتمع المدني مجرد "بوتيكات" تبحث عن التمويل؟ هذا ليس صحيحاً، فالتمويل وسيلة وليس هدف. إن الانطلاقة الأساسية تتمثل في العلاقة مع المجتمع الدولي, وهو هيئات الأمم المتحدة واللجان التعاهدية, فماذا فعلنا؟ وحتى إذا كنا قد تعاملنا مع الممولين فإننا نتعامل أساساً الآن مع الاتحاد الأوروبي لأنه يمول بلداتنا، ويمكننا التأثير من خلاله على بلداننا وعلى التنمية فيها، ولماذا لا نطبق المادة الثانية من اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية فيما يتعلق بقضية فلسطين وغيرها؟ فلماذا لا نضغط كمنظمات عربية لصالح ما يجري في العراق؟ خاصة وأن اجتماع الثمانية الكبار معنى أيضاً بحقوق الإنسان، وهو الذي يوزع الأموال على مستوى العالم.

ثالثاً: فيما يتعلق بالميثاق العربي لحقوق الإنسان، قد يكون د.أمين مكي مدني بحكم موقعه متفائلاً، ولكنني غير متفائل، ذلك لأن هذا الميثاق العربي في الواقع أقل من السقف الدولي، وأشير هنا إلى فقرة بسيطة وهي أنه يجيز التمييز الإيجابي ضد المرأة، أرجو ممن يفهم هذه العبارة أن يفهمني إياها.

د. عبد الباسط تركي

لقد كان الحديث عن المجتمع المدني العربي، وعلاقة المجتمع المدني بالدولة من القضايا الجيدة التي تناولتها ورقة د. باقر النجار، وفي الواقع فإن كل سلطاتنا ما هي إلا امتداد لدول ريعية أو شبة ريعية، وهي الدولة التي تستطيع أن ترشي الطبقات وتفسد الشرائح وتدمر المجتمعات، وهي الدولة التي تتصرف اقتصاديا من خلال النفقات، فلا نجد دافعي ضرائب. وهي الدولة التي تستطيع أن تشتري النخب وتهمشها.

هكذا واجهنا المشكلة في العراق, وما حدث أن هذه الدولـــة اختفــت ولـــم يوجد هناك مجتمع مدني يدافع عنها. في الستينيات كانت نقابة المعلمين في العـــراق أهم من الوزارة ذاتها، وفي عام ١٩٦٣ أسقطت إضرابات الطلاب الحكومة، وقبلها

عام ١٩٥٦ أسقطت امتدادات الحركة الشعبية للتنظيمات المهنية الحكومة ومعاهـدة "بورتسموث" أيضاً. لكن هذا الدور أسقطته هيمنة السلطة الشخصانية. فكيف نمنـع مثل هذه التجربة من أن تتكرر في الوطن العربي.

إنني سعيد بالمناقشات التي طرحت خلال الندوة, وأثني على ما ذكره د. مدني، ومع ذلك أستذكر ما جاء في اجتماعات أخرى. ففي ٤ يناير ٢٠٠٤ عقد اجتماع للخبراء في جامعة الدول العربية لمناقشة ميثاق العمل العربي، وكان الهدف هو دفع هذا الميثاق إلى الأمام، وقد واجهنا صعوبة أولاً في أن يرضى المجتمعون - وهم يمثلون الدول والحكومات - بأن تكون الورقة المقدمة من الخبراء هي الأساس الذي تجري عليه المناقشة، بدلا من المشروع الأول الموقع عام ١٩٩٤ من دولة واحدة فقط وهي سيدة خروقات حقوق الإنسان.

وعندما انتقلنا إلى مناقشة الفقرات, وكانت هناك فقرة في الميثاق تقول: "لا يجوز الحكم بالإعدام بسبب جريمة سياسية"، فقلت إنه من العار أن يصدر في ميثاق عربي ما يسمي العمل السياسي جريمة، ومن العار الأكبر أن تكون هناك عقوبة على العمل السياسي.. وعلي هذا الأساس طلبت رفع هذه الفقرة, والتأكيد على عدم الحكم بالإعدام على أي فعالية أو عمل سياسي، ولكن انبرت ممثلة واحدة من الدول الخمس التي أوردها د.النجار ضمن تصنيف مجموعة الحرية المحدودة، وليست فاقدة الحرية، واعترضت علي ذلك، فذكرتها مرة ثانية إننا نتحدث عن حقوق الإنسان وليس في مجال اجتماع لوزراء الداخلية العرب، ومع ذلك انتهى أمر الاقتراح.

وإعمالاً لما ذكر من أن نكون مقترحين بدلاً مـن أن نكـون معارضـين، أقترح التثنية على طلب د. أمين مدني بأن نعمل على دفع الحكومات العربية إلـى التوقيع على الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي أقرته جامعـة الـدول العربيـة, والتسريع في التصديق عليه. مع أننا قد ناقشنا ما أشار إليه أ.بوجمعة غشير مطولاً آنذاك, ولكنها بمثابة خطوة أولى, من الممكن أن ترضى بها الحكومات.

وأقترح أيضاً من واقع تجربة قمنا بها في العراق, حيث وجدنا أن هناك

مجتمعاً مدنياً ممزقاً, فاقترحنا إقامة ميثاق عمل إنساني لحقوق الإنسان في العراق، ودعونا إلى هذا الميثاق كافة الفعاليات السياسية- بما فيها ما يوصف بالتطرف- وعرضنا عليهم مسودة, ثم شكلنا لجنة تحضيرية تضم أربعين شخصاً من هذه الفعاليات لتناقش هذا الميثاق. ولم يكن الغرض من هذا هو تكرار ما ورد في إعلان جنيف العالمي، ولكن كان الغرض هو أن نضع أسلوباً للتحاور, فنحن في الوطن العربي لا زلنا في مرحلة العقد الاجتماعي. ولذلك كنت أعتقد أن المهمة الأساسية أن نجد ميثاقاً, ثم يتم بعد ذلك الدعوة إلى مؤتمر عام لكل الفعاليات المجتمعية للتوقيع على هذا الميثاق، وعند ذلك يجري العمل على الالتزام به. لذلك فإنني أدعو جميع الإخوة إلى القيام بعمل مماثل لذلك في بلدانهم أيضا.

أثني أيضاً على مقترحات د.ناصيف نصار، وأطوِّر ذلك بأن أقترح بأن يتضمن المنهج في مادة التربية والواجبات الوطنية ما يتعلق بحقوق الإنسان، كما سعينا إلى ذلك في العراق، وأن تدرس مادة حقوق الإنسان في كليات الحقوق في جامعاتنا العربية.

كذلك فإنني أثني على مقترح د.جمعة عتيقة بإنشاء هيئة لحماية سجناء الرأي.

أ. صادق الشامي

أود أن طرح بعض الاقتراحات الأولية، فيما يتعلق بعمل آليات للتنفيذ:

الاقتراح الأول: أثني على اقتراح المنبر والشبكة, ولكنني أضع بديلا له بأن نسعى إلى إيجاد علاقة بين منظمات المجتمع المدني, وذلك في شكل محدد بين المنظمة العربية لحقوق الإنسان واتحاد الصحفيين والاتحادات المهنية العربية, تبدأ بعلاقة عضوية ثم تتطور فيما بعد حتى تكون هي الشكل الذي يجمع بين منظمات المجتمع المدني.

الاقتراح الثاني: فيما يتعلق بما ذكره د.أمين مكي مدني, أتصور أن يكون الضغط على الدول العربية لدفعها إلى توقيع الميثاق من خلال شن حملة إعلامية ضخمة لشرح هذا الميثاق، ذلك أن استخدام أسلوب المناشدة لن يجدي شيئاً.

الاقتراح الثالث: إنشاء محكمة عربية للنظر في انتهاكات حقوق الإنسان, على ألاّ ترتبط هذه المحكمة بالضرورة بالأجهزة الحكومية، فلا يشترط الانتظار حتى توقع الدول العربية على الميثاق حتى تنشأ المحكمة من خلاله, ولكن من الممكن أن تكون محكمة أهلية، ليس من مهمتها إصدار أحكام بالسجن أو خلافه، ولكن تكون وظيفتها الأساسية هي فضح هذه الانتهاكات.

الاقتراح الرابع: إيجاد علاقة عضوية أيضاً بين هذه الآلية, التي نسعى إلى إقامتها, وبين المنظمة العالمية للشفافية ومكافحة الفساد ومقرها برلين، ومهمتها الرئيسية كشف مظاهر الفساد على مستوى دول العالم. وفي تقرير لها صدر قبل نحو شهر جاءت جميع الدول العربية بعد المائة في الترتيب العام بين دول العالم من حيث الشفافية ومكافحة الفساد, باستثناء سلطنة عُمان التي جاءت في المركز السادس والعشرين.

أ. مها عبد الفتاح

هناك بعض الملاحظات:

أولا: فيما يتعلق بوثيقة الإسكندرية فمع كل الاحترام قد راعت في صياغاتها الحساسيات التقليدية للحكومات بتحديد ماهية المطالب الإصلاحية، لذلك فقد جاءت الصياغة النهائية للوثيقة في إطار تغلب عليه العمومية.

ثانيا: لما كان الإصلاح السياسي هو الأساس، فلا فعالية إذن للتشكيلات الخاصة بحقوق الإنسان دون وجود إصلاح سياسي، وإلا فسندخل في قضايا تتطلب وقتاً طويلاً كالتعليم على سبيل المثال. إن الوقت المتاح أمامنا قصير, ولابد من تحقيق إنجازات واضحة، ومن ثم فلابد من وضع جدول زمني مستهدف.

ثالثا: من المتصور أننا جئنا لبحث الواقع والآفاق، ولقد أخذ منا الحديث عن الواقع فترة زمنية طويلة في النقاش، ولكنني أفهم أن الآفاق ما هي إلا استشراف ونظرة ووضع تصور للمستقبل، وكنت أتمنى أن تتعرض إحدى أوراق العمل لتصور مستقبلي قريب، وماهية الخطوات التى يمكن اتخاذها، ولكننا استغرقنا في التأصيل والتنظير وفي الإشكاليات دون التطرق كثيراً إلى التصور.

رابعاً: أعتقد في ارتباط الدور بحجم التأثير والقدرة على الضغط وقت اللزوم. ولما كان المجتمع المدني يواجه الآن قضية هامة وهي قضية الإصلاح السياسي، وهذه القضية هي أفضل حافز له للتحرك، فالسؤال هنا هو: "كيف يستطيع هذا المجتمع أن يباشر تأثيره وضغطه على الحكومات؟

في اعتقادي أنه لابد من وجود تواصل مؤسسي بين كافة مؤسسات المجتمع المدنى في كل دولة, وعلى مستوى الدول العربية ككل. وقد تمكنت التجمعات المدنية من دول مختلفة في مؤتمر "ديربان" من إثارة الضجة التي حدثت هناك, حتى إنها تفوقت على المواقف الحكومية. وبحيث يمكن وصف هذا التواصل المؤسسي بما يشبه الجامعة.. ويمكن مناقشة كيفية تحقيق ذلك من خلال الخبراء والمتخصصين.

خامساً: لابد من أن يكون هناك خيار أخير للحركة، ورقة أخيرة في يد المجتمعات المدنية للضغط بها وقت اللزوم، فلا توجد حكومة تتجه إلى الإصلاح أو تقبل بالتخلي عن سلطاتها بإرادتها. وبالطبع فإن وسائل المجتمع المدني لابد أن تكون سلمية.

سادساً: لقد ذكر مسمى الجمعيات الخيرية بشكل متكرر، وأعتقد أن هذه العبارة من مخلفات الماضي، وأعتبر أن الأنسب هو أن نستخدم تعبير العمل التطوعي, فمسمى الجمعيات التطوعية له قيمة أكبر, حيث يتوافر فيه الالتزام والمسئولية، حيث يتطوع كل شخص بجزء من وقته وجهده لصالح المجتمع، ومن هنا تأتي قوة المجتمع المدني ولا أقول أيضاً الجمعيات الأهلية, التي ترجع تسميتها إلى عهود الاستعمار.

سابعاً: لقد أنعشت الورقة الأخيرة لدينا قدراً من التفاؤل بدلاً من الإحباط, حيث إنها بلورت بعض الأمور التي يمكن تسفر عن أمور إيجابية.

أ. الحبيب بلكوش

لدي أيضاً بعض الملاحظات:

الملاحظة الأولي: عندما نتحدث عن علاقة المجتمع المدني بالمجتمع

الدولي فإنها لا تنحصر فقط في التمويل, سواء كان جيداً أو مشكوكاً فيــه, ولكننــي أعتقد أن الأساس في هذا الأمر هو علاقتنا بالمجتمع المدني الدولي، وماهية مكانــة منظمات المجتمع المدني العربي بقضاياها وانشغالاتها لدى المنتديات المماثلة علــى المستوى الدولي، سواء في مجال حقوق الإنسان أو المرأة أو غير ذلك. وأعتقد أنه كان من المطلوب التفكير في ذلك، ودراسة كيفية توظيف تلــك المنتــديات لخدمــة قضايانا، وذلك حتى نُسمع صوتنا على غرار ما تم في مــؤتمر "ديربــان", والتــي كانت مبادرة جيدة حصلنا فيها على الكثير من التأييد، ولكن للأسف لم يــتم البنــاء عليها.

الملاحظة الثانية: بطبيعة الحال فإن معركة الإصلاح معركــة سياســية، ومعركة موازين قوة, ففيها نضال القوى السياسية التي تعمل من أجل التغيير, كمــا تتوفر فيها أيضاً الإرادة السياسية للدولة. فمتى نحقق هذا التغييــر علــى مــستوى موازين القوى, بما يترجم في التأثير على الإرادة السياسية للدولة؟ يجــب التفكيــر خلال هذه الورشة في القنوات والأسس الضرورية لدعم المجتمع المدني والإنصات إلى انشغالاته من جانب الفاعلين الــسياسيين, ســواء علــى مــستوى الــسلطة أو المعارضة. ولابد أيضاً من التفكير في قنوات ضغط, ليس من خلال البيانات, ولكن من خلال تشكيل لوبي لدى الأحزاب والمركزيات والبرلمانيين ووسائل الإعلام.

الملاحظة الثالثة: تتعلق بمسألة التمويل، وإنني أرى أنه يمكن لكل جهة أن تعمل وفق ما تراه مناسباً وما يستبين لها من نتائج. وهنا أتساءل: لمــاذا لا تفكــر جامعة الدول العربية - في إطار مبادرات الإصلاح الداخلي- في إنشاء صــندوق لدعم المجتمع المدني، كما هو في المفوضية السامية والأمــم المتحــدة فــي دعــم المنظمات الحقوقية؟

الملاحظة الرابعة: وهي اقتراح آمل فيه أن تصب كافة التوصيات في موضوع هذا المؤتمر وهو "المجتمع المدني ودوره في الإصلاح", بدلاً من التطرق إلى العديد من الموضوعات الأخرى.

د. بشير البكري

لقد لاحظت أننا لم نتناول الهوة التي تفصلنا عن العلم والتكنولوجيا وثورة الاتصالات. ومع كل الاحترام لكافة الحاضرين في هذا المؤتمر فإنني لا أجد علماء في مجال العلوم. لقد كان هناك مؤتمر في غاية الأهمية لمنظمة اليونسكو يتناول عولمة العلم, وكذا مؤتمر جنيف الذي يعقبه في العام القادم في تونس بشأن ثورة المعلومات والاتصالات, ومع ذلك لم يرد ذكرهما.

إنني اقترح قيام محفلٍ يضم عدداً من العلماء يقوم بدراسة تجسير هذه الفجوة, وأرى في هذا المجال إمكانية اللجوء إلى العلماء من الطيور المهاجرة في الخارج مثل د.أحمد زويل وغيره كثيرون للالتقاء معاً في إطار ندوة تخصصية للعلوم.

علينا أن نعتني بالمجتمع المدني العلمي, فنحن نتحدث عن المجتمعات المدنية من كافة النواحي باستثناء العلوم.

د. منيرة فخرو

أولاً: أختلف مع ما طرحة د.عزمي بشارة حول إمكانية أن ترى الأنظمة مصلحتها في الإصلاح، فلابد أن يكون هناك ضغط على هذه الأنظمة, سواء من الداخل أو من الخارج.

ثانيا: لدي تعليق أيضا على ما ذكره أ.محمد أوجار بشأن دور الخارج فيما توصلوا إليه من إصلاحات. هناك بالطبع حركة داخلية كبيرة نعرفها، ولكن هناك أيضاً دور للاتحاد الأوروبي في الإصلاح, كما حدث بالنسبة لتركيا، حيث طرحت بعض الشروط لتحقيق تقدم بالنسبة للقضايا الاقتصادية التي ترتبط بتحقيق إصلاح داخلي, ولا سيما بالنسبة للمرأة.

ثالثا: بالنسبة لما ذكرته د.فريدة العلاّقي حول منظمات التمويل الدولية، فلدي اقتراح بأن تقوم د.فريدة بإعداد دراسة أو دليل للدول والمنظمات المانحة.

رابعاً: أؤيد منبر الحوار الاجتماعي، وأتصور أنه يماثل المرصد الذي أشار إليه أ. السيد ياسين, كما أنه يشبه جمعيات غربية مماثلة منها بيت الحرية

"*Freedom House*" في نيويورك, وهو يرصد ما يحدث في مختلف الدول، ويتــسم رصده بالنسبة للدول العربية بالكثير من الصحة.

د. نظام عسَّاف

أولا: أتفق مع جوهر ما طرحه كل من د.عزمـــي بــشارة، ود.ناصــيف نصار ود. جمعة عتيقة، والأستاذ بوجمعة غشير، ولا أريــد أن أكــرر مــا قيــل، ولكنني أود أن أضيف فكرة حول مفهوم المجتمع المدني, ذلك أنننـــي أشــعر أننــا مازلنا نحمل نفس المعنى عندما نستخدم هذا المصطلح. وقد أثير موضوع إضـــافي في هذا الاتجاه وهو جوهر الإصلاح السياسي، وجـــوهر التحـــول الـــديموقراطي, وإنني أتساءل: هل من الممكن حدوث تحول ديموقراطي في بلداننا دون أن نفــصل الدين عن الدولة؟ وهذا التساؤل يمثل تحدياً كبيـــراً أمامنـــا، فـــإذا قرأنـــا تجـــارب المجتمعات الأخرى نجدها قد أجابت على هذا التساؤل وقامت بالفصل بـــين الـــدين والدولة.

ثانياً: فيما يتعلق بالاستقلالية والتمويل، يجب علـــى منظمـــات المجتمـــع المدني أن تستقل عن الحكومات بشكل كامل. أما بالنـــسبة للأحـــزاب -وباســـتثناء منظمات حقوق الإنسان- لا يجب أن تكون منظمات المجتمع المدني مـــستقلة عـــن الأحزاب، وإلا فكيف يتم عمل الحراك الاجتماعي، ودور الأحزاب فـــي الوصـــول إلي السلطة..الخ؟

أما بالنسبة للتمويل فإنني أقترح – بجانب ما ذكر – أن نقوم بأعمال كبيرة من خلال تمويل قليل، فقد نظَّمنا في مركز عمَّان لدراسات حقوق الإنسان خلال ٤ سنوات ١٢١ دورة شارك فيها نحو ٣٦٠٠ شخص, منها ١٠٠ دورة لم تموّل من أحد, وتم عقدها بالتعاون مع المؤسسات الوطنية الأردنية.

ثالثاً: أود الإشارة إلى الدور الذي قامت به منظمات حقوق الإنسان في التعديلات التي أجريت على الميثاق العربي لحقوق الإنسان, حيث قدم العديد منها مقترحات جيدة في هذا الشأن.

رابعاً: أقترح تضمين التوصيات المطالبة بالإفراج عن "أكثم نعيسة"، وذلك

حتى يكون حديثنا النظري منسجماً مع خطوة عملية.

أ. هاني الدحلة

يجعلنا موقع بلادنا وثرواتها ونفطها محل أطماع دولية من قديم الزمـــان، ولذلك تعرضنا للغزوات والتدخلات، وقسمت بلادنا إلى أجزاء مبعثرة لا تملك مـــن أمرها شيئاً، وأصبح لدينا حكام همهم الوحيد هو البقـــاء فـــي الـــسلطة وتوريثهـــا، وكسب مودة الدول الكبرى لتساعدهم على البقاء. فهل يمكن أن يتم الإصـــلاح مـــن خلال هذا الوضع؟ وهل يمكن القيام بالإصلاح دون أن يكون هناك حكام يريـــدون الإصلاح؟

يجب أن يتحقق في البلدان التي يدعو حكامها إلى الإصلاح تطبيق ســـلطة القانون في إطار ديموقراطي واحترام حقوق الإنسان، ولكن الواقع غير ذلك. فلدينا تراث عربي عريق، ودراسات وتقارير للإصلاح وعلينا الاعتمـــاد عليهـــا، فلـــسنا بحاجة لأن نستورد أفكاراً ومشروعات للإصلاح، إن شعوبنا تصر على أن يكـــون الإصلاح بقصد تحقيق المطالب الوطنية والقوية، وهو ما لا يتحقـــق بالـــسير وراء الدول الكبرى أو مسايرتها، ولكن يتحقق بأن يكون هناك مفكرون وعلماء ونـــدوات تقوم بوضع الأسس والنظريات والآليات التي تستطيع تنفيذها.

إنني أؤيد الدعوة إلى إنشاء صندوق عربي للتمويل، وكذا أن تكون هناك اجتماعات سنوية على الأقل لمتابعة العمل.

د. ريما الصبَّان

شعرت ربما أكثر من أي وقت آخر كم نحن محتاجون في مثل هذه الجلسة أن نحتضن أكثر من أن نحاول إلغاء بعضنا البعض، إنني أشعر كما لو كانت كل تجربة تحاول أن تلغي التجارب الأخرى.

إن أهميتنا كمجتمع عربي تكمن في تعددنا واختلافنا، وعندما تحدثت بالأمس بما يحدث في مجتمع الخليج كنت أتحدث عن خوفنا من تكرار مثل هذه التجارب لأنها بدأت تنتقل، خصوصا مع ظروف العولمة، لأن العولمة لا تقتلع

أفراداً فحسب، وإنما تقتلع مجتمعات وأحياناً دولاً.

ولكن عندما نعود إلى قضية المجتمع المدني في الخليج فربما نلمس أن له خصوصية لا يحسد عليها، وهي كونه ضعيفاً داخلياً وخارجياً بأي معني. وعندما عقد اجتماع للبنك الدولي في دبي تحاورنا مع "ويلكنسون" وقلنا له إن هناك مطالب للديموقراطية ومطالب للمجتمع المدني, فقال: "نحن لا نستطيع أن ندعمكم في مطالبكم مثلما ندعم الدول الأخرى, لأنكم دولاً مانحة، فلا يمكننا الضغط على حكوماتكم". فالمجتمع المدني في الخليج يعاني كثيراً، وهناك أثمان تدفع، ولكن ليس بالضرورة أن تدفع الأثمان بالأرواح وبالأجساد، فهناك أثمان تختلف وفقاً لاختلاف التجارب والمراحل التاريخية.

لقد دفعت النساء في أوروبا في بدايات الحركة المطلبية للحصول علي الحقوق السياسية أثماناً من أجسادهن، فقد حرِّقت أجساد بعضهن, ولكن فيما بعد حصلت المرأة في دول عديدة علي حقوقها السياسية دون إزهاق أرواح.

وبهذه المناسبة أود أن أطرح ملاحظة على الورقة التي قدمت إلينا، هناك إشارة بالطبع لتمكين المرأة، ولكنها إشارة عابرة, لذا أتمنى أن يتم التركيز عليها بصورة أكبر، فالنساء في معظم الدول العربية، وباستثناءات قليلة للغاية, محرومات من حق المواطنة, فطالما أن المرأة العربية غير قادرة على أن تعطي الجنسية لأبنائها, فهي إذن نصف مواطنة. ربما تكون المرأة قد حصلت في معظم هذه الدول على حق المشاركة السياسية، ولكن بعض الدول الخليجية تعتبر هي الوحيدة في العالم التي لم تحصل فيها المرأة على حق المشاركة السياسية.

أقول ونحن نتحدث عن هذه الأبعاد, إنه إذا كانت هناك خصوصية في المجتمع المدني الخليجي من حيث لا توجد أحزاب سياسية، فنحن نعرف أن الأحزاب السياسية هي الأكثر فعالية وقوة، ولكن لنحتضن هذا المجتمع المدني الخليجي, وهو يحتاج هذا الاحتضان اليوم أكثر من أي وقت آخر؛ لأن الهجمة الحالية عليه قوية.

أ. عبد الله الولادي

استطراداً للحديث عن التجربة المغربية فإنني لا أعتبر إلغاء وزارة حقوق الإنسان بالمغرب نقطة سلبية بشكل كامل، لأن المشاكل والتحديات الكبيرة التي وضعت أمام هذه التجربة، والتي تهم المجتمع المدني هي مسألة اتخاذ القرار السياسي، ومن يتخذ القرار السياسي في المغرب. هذه في الواقع مشكلة كبيرة جداً ونعيش كل يوم هذه التجربة، ولذلك فالمطلوب إحداث تغيير دستوري، وفصل السلطات بطريقة أكثر ديموقراطية.

المشكلة المطروحة علينا هي مسألة إفساد الديموقراطية من طرف المواطنين أنفسهم, فهم يبيعون أصواتهم، وهذا الإفساد موجود في المغرب بصورة لم يسبق لها مثيل، إلى الدرجة التي أصبح حق مشاركة المواطن في تسيير الشئون العامة مهدداً.

ويتمثل التحدي الثالث الكبير في هشاشة تلك الإصلاحات التي تمت في المغرب، فقد لاحظنا مؤخراً حدوث بعض التراجعات حول بعض المسائل الأساسية، ومن ثم فإننا نخشى أن يحدث المزيد من هذه التراجعات بشكل آخر. ومنها على سبيل المثال, تلك المحاكمات التي تمت مؤخراً للإسلاميين الذين قاموا بارتكاب جرائم إرهابية، إذ لم تكن هذه المحاكمات عادلة بالشكل الواجب.

أيضاً بالنسبة للمؤسسات، قد أصبحنا نسمع اليوم أن التكنوقراط هم أفضل من يقودون التجربة إلى النجاح، بينما يرجع نجاح التجربة في واقع الأمر إلى توافق الأحزاب السياسية مع القصر.

أخيراً فإنني أرى أن دور المجتمع المدني في مثل هذه التجربة لا يمكن أن يكون مفيداً بتواجده كقوة اقتراحية، ولكن بأن يكون بمثابة قوة ضاغطة "لوبي" مع الفاعلين السياسيين، وهو ما أدى إلى نجاح هذه التجربة في بدايتها.. ولكي يقوم بذلك فيجب عليه أن يأخذ ميزان القوى في السياسة بعين الاعتبار, لأنه هو الذي يغير الأوضاع. ومن ثم ينبغي أن يلعب هذا الدور الدقيق بين القوى الاقتراحية من جهة، وأن يقوم في نفس الوقت بتكوين قوة ضاغطة مع الآخرين من السياسيين

والنقابيين، وبقية القوى الأخرى التي صنعت السياسة في المناسبات المختلفة, من جهة أخرى.

أ. عبد السلام بودرار *

انطلاقا من اعتقادي بأن التفاوت بين الدول العربية نعمة وليست نقمة, فإن لدي بعض المقترحات التي أطرحها على النحو التالي:

أولاً: أن تتم الاستفادة من القوانين الأكثر تقدماً في البلدان العربية بدءاً من قانون الجمعيات، وقانون الأسرة, وانتهاءً بالقوانين المتعلقة بحقوق الإنسان، إذ يجب أن يعتمد المجتمع المدني في كل بلد على التجارب الأكثر تقدما في البلدان الأخرى.

ثانيا: أعتقد أن ورقة أ.محسن عوض قد أغفلت دور الإعلام والتواصل, باعتباره يعطي للمجتمع المدني قوة ضاغطة، حيث إنه يساهم في تعميم التجارب الرائدة، كما يمكن أن يؤدي الإعلام دوراً كبيراً في الدفاع عن نشطاء المجتمع المدني, سواء في مجال حقوق الإنسان أو غيرها.

ثالثاً: رغم الإشارة خلال المناقشات إلى الأداء داخل المجتمع المدني إلا أننا لم نركز على مسألة التدريب وتحسين القدرات, وكذلك على مسألة الشفافية والمحاسبة. إن مؤسسات المجتمع المدني تمثل قدوة للجماهير، ولذلك فلابد أن تكون أيضاً قدوة في المحاسبية وفي تطبيق الديموقراطية داخلها أولاً. وأعتقد أنه يجب الاقتداء بالتجارب التي أصبحت بمثابة قانون لمؤسسات المجتمع المدني المغربية، لاسيما بعدم السماح بتكرار تقلد المسئولية لأكثر من مرتين، وذلك لفتح المجال أمام الكوادر الشابة لتولي هذه المسئولية، ومع ذلك فإنه بالإمكان الاستفادة من تجارب السابقين وهم خارج المسئولية، فضلاً عما يمثلونه من قوة دعم معنوية.

---

*قدم ورقة حول الموضوع بعنوان: "المجتمع المدني بالمغرب :تاريخ بروزه وتطوره". تم إدراجها بالطبعة الإلكترونية للكتاب على موقع المشروع.

د. عمرو صالح

لدي ملاحظة استرشادية للبيان الختــامي لهــذا المــؤتمر مــن المنظــور الاقتصادي. إن معدلات الأداء الاقتصادي للعالم العربــي تتراجــع حاليــاً بــشكل مضطرد, إذ لم تعد نسبة الاستثمارات الأجنبية المتجهة إليه تتجاوز ١,٥% فقط من الإجمالي العالمي. وكنا نعتقد أن تعود الاستثمارات العربية بالخارج - والتي تقــدر بنحو ٧٠٠ مليار دولار على الأقل، بعد أحداث ١١ سبتمبر - إلى المنطقة، ولكنهــا اتجهت إلى دول أوروبا وجنوب شرق آسيا. كذلك فإن معدلات البطالة تصل فــي بعض الدول العربية إلى نحو ٣٠%، ونحن نحتاج خلال السنوات العشرين القادمــة إلى إيجاد نحو ٨٠ إلى ١٠٠ مليون فرصة عمل على مستوى الوطن العربي، وهذا يعني ضرورة تحقيق نسبة نمو لم تتحقق خلال العقود الماضية في أي دولــة مــن دول العالــم. وبمــا يعني مواجهة العالــم العربي تحديــات كبيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

لقد تحدث البعض عما هو بعد وثيقة الإسكندرية، وتحدث البعض الآخر عن دور الغرب في الإصلاح، وإن هناك ضرورة لعمل استراتيجية للإصلاح تنبع من داخل الوطن العربي.

إن تعبير الإصلاح في الوطن العربي يؤخذ دائماً نقلاً عن الترجمة الغربية، وأتمنى أن يشير البيان الختامي صراحة إلى الإصلاح السياسي والشراكة، وأعني الشراكة الاجتماعية للمجتمع المدني ، بفتح الباب بصورة أكبر لشرائح المجتمع في المشاركة السياسية، الأمر الذي لن يتأتى - في رأيي الشخصي- بمعاداة الدولة، ولكن بخلق نوع من المشاركة معها.. ولدينا في مصر بعض التجارب الناجحة في حقبة التسعينيات في مجال الإصلاح الاقتصادي, والتي دخل فيها القطاع العام للأعمال والقطاع الخاص في شراكة مع الحكومة وحققت نجاحاً لا بأس به، وذلك على غرار شراكة اتحاد المصدرين مع وزارة التجارة الخارجية، والعاشر من رمضان مع وزارة الإسكان. ونأمل أن نجد مثل هذه الشراكة من جانب المجتمع المدني مع الحكومة.

د. محمد المتوكل

أولاً: لم يعد يعني الشعوب من يحكم ولكن كيف يحكم، ولذلك فإذا كانت الحكومات تريد الإصلاح فعلاً فلماذا لا نتعاون معها؟ ولكنني أخشى في نفس الوقت أن من سيقدم التنازلات هي مؤسسات المجتمع المدني وليس الحكومات.

ثانياً: بالنسبة للعلاقات مع الخارج، فإنني أعتقد إنها أصبحت ضرورة ولا مجال لأن نعتبرها خياراً، ولكن يجب أن نركز على العلاقات مع مؤسسات المجتمع المدني الدولية, والتي وقفت مع القضايا العربية في مؤتمر "ديربان" وغيره.

ثالثاً: من جهة أخرى لابد لنا من مرجعية في الإصلاح، وهنا أقترح مرجعيتين هما: وثيقة الإسكندرية، وإعلان صنعاء الشعبي والرسمي. ولابد لنا أيضاً من جهة متابعة على المستوى القومي تساعد في البناء المؤسسي, والتشريع الموحد، وتبادل الخبرات، وفي الحصول على التمويل، وفي المساندة عند تضرر إحدى مؤسسات المجتمع المدني، وأيضا في المساعدة على دعم استقلال هذه المؤسسات, سواء في مواجهة الدول أو محاولة الأحزاب الهيمنة عليها, وبما يؤدي إلى تمزيق قواعدها.

أ. إيمان أحمد

لقد جئت وفي جعبتي العديد من المشاكل التي يعانيها المجتمع المدني العراقي الآن، والذي وصفه د.عبد الباسط تركي بالممزق، وهو فعلا كذلك.. فهو الآن نهباً لحيتان المؤسسات الأمريكية التابعة للبنتاجون ولوكالة المخابرات المركزية, مثل: المركز الجمهوري الديموقراطي, والمركز الأمريكي للسلام، وغيرهما, والتي تتكالب على منظمات المجتمع المدني الوليدة الناشئة الآن في العراق في ظل غياب مطلق للمنظمات العربية.. أقول إنه بالفعل غياب مطلق, عدا مبادرة واحدة قامت بها المنظمة العربية لحقوق الإنسان، والتي أتاحت لنا الآن فرصة التواجد هنا في هذا المؤتمر.

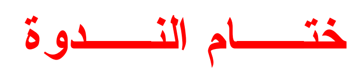
يتعرض الشعب العراقي لانتهاكات لا تخطر على البال, من قتل واعتقال جماعي وعشوائي..الخ، بينما منظمات المجتمع المدني العراقي الآن غير قادرة على عمل شيء إزاء هذه الانتهاكات, سواء بالملاحقة أو الرصد لأسباب كثيرة جداً يضيق الوقت بشرحها. نضع على الموقع الإليكتروني الكثير من نداءات الاستغاثة من المعتقلات، ومن الفلوجة والنجف وكربلاء، والكثير من النداءات طلباً للتضامن, وترد إلينا مئات الاستجابات من المنظمات العالمية من مختلف أنحاء العالم، بينما لا نجد رداً من منظمة عربية واحدة.

ما أقترحه الآن هو أن يتم إيجاد صيغة لنوع من التواصل والتشبيك بين المنظمات العراقية الحديثة الناشئة, وبين بقية المنظمات العربية ذات الخبرة في مجالات المجتمع المدني, حتى تطلع تلك المنظمات على الأقل على ما يجري في العراق الآن, سواء تجاه الشعب العراقي بصفة عامة، أو تجاه المجتمع المدني العراقي بشكل خاص.

رئيس الجلسة

بهذا التصفيق الحار يعبر المجتمعون عن شعورهم واقتناعهم بأهمية هذه الرسالة. وفي حقيقة الأمر فإنه يجب أن تضع كافة مؤسسات المجتمع المدني العربية قضية دعم المجتمع المدني العراقي الوليد في مقدمة أسبقيات واجباتها. ولكنني أود في نفس الوقت أن أصحح بعض ما قيل، فهناك منظمتان عربيتان أخريان دفعتاً منذ مدة وفوداً إلى داخل العراق مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان, وهما: اتحاد المحامين العرب, واتحاد الصحفيين العرب.

* * *


ختـــــام النـــــدوة



ختام الندوة

أ. محمد فائق

بعد الديباجة..

كما سبق أن أبلغتكم أن السيد محافظ الإسكندرية اللواء محمد عبد السلام المحجوب وعد بأن يحضر خلال المؤتمر، وكان من المقرر حضوره جلسة الافتتاح، ولكنه اضطر للسفر إلى القاهرة لظروف طارئة. ووفاء بوعده قرر حضور الجلسة الختامية للندوة.

وقد وجهنا الدعوة لسيادته بصفة خاصة لأنه يؤمن تماماً بالمجتمع المدني وبدوره الإيجابي في المجتمع, وهو ما نعتز به غاية الاعتزاز, ومن جهة أخرى فإنه قد أنجز بالفعل ما نحاول أن ننجزه على المستوى العربي, وهو أن يكون هناك تعاون حقيقي بين المجتمع المدني والسلطة التنفيذية، وإذا تم هذا التعاون فسوف تحدث طفرة كبيرة جداً، وهو ما حدث بالفعل في محافظة الإسكندرية، بشكل غير مسبوق، حيث أصبحت الإسكندرية بحق عروس البحر المتوسط.

* * *

كلمة السيد محمد عبد السلام المحجوب

محافظ الإسكندرية

بعد الديباجة..

أشكر الأستاذ محمد فائق على هذا التقديم. وأقدم اعتذاري لعدم تمكني من حضور جلسة افتتاح المؤتمر بالأمس لظروف طارئة.

وإنه ليسعدني حقاً وجود هذه الكوكبة في مكتبة الإسكندرية، هذا المكان الذي نستطيع فيه جميعاً أن نعبر عن آرائنا، والتي تقوم بدورها باستمرار بأن تضيف لمصر وللمنطقة وعلى المستوى العالمي أيضاً الكثير، ولعل آخر هذه الإضافات هي وثيقة الإسكندرية.

إنني أؤمن في الواقع بالمجتمع المدني ودوره الإيجابي في تنمية المجتمع, وإذا كان ما تم في الإسكندرية قد تحقق بفضل دعم الدولة لنا، فقد كان أيضاً ثمرة التفاعل مع المجتمع المدني في مختلف المجالات، والذي قام بالفعل بدور كبير في هذا الشأن، وما زال مستمراً في دوره, بل ويتصاعد الخط البياني في مشاركته، وكلما ارتفع البناء كلما زادت ثقة الجماهير وتجاوبها معنا.

فالمجتمع المدني يشارك بالفعل في كافة المجالات الخدمية والمعيشية في محافظة الإسكندرية, من رصف الطرق والإنارة والصحة. وأكثر ما أهتم به ويشغل حيزاً كبيراً من تفكيري في الوقت الحاضر, ويشاركني في ذلك هيئات المجتمع المدني بالمحافظة بشكل كبير, هو المستقبل من خلال التعليم. ولمركز تنمية الإسكندرية - وهو جمعية أهلية - دور ملموس في ذلك ولديه تفويض من وزير التربية والتعليم.

إننا نعمل سوياً حتى نتمكن من أن ننشئ جيلاً يستطيع التعامل مع المستقبل، وقد خصصنا ثلاثين مدرسة نقوم فيها بعمل مشروع رائد للتعليم في مصر يستغرق ٤ سنوات مضت منها ثلاث، ونقوم حالياً بعمل تقييم شامل لما تم لتصحيح ما يمكن أن يكون قد حدث من أخطاء. ويتضمن المشروع كافة عناصر العملية التعليمية في مختلف مراحلها (المناهج - النظم - المدرس ٠٠)، وقد تم نشر فكرة المشروع اعتباراً من هذا العام في ستة محافظات أخرى, خمس منها بالصعيد، والسادسة بمنطقة المرج في محافظة القاهرة.

ويجدر التنويه إلى أن المحافظة لا تتحمل تقريباً تكاليف الإنفاق على هذه المدارس، حيث يقوم القطاع الأهلي بالإضافة إلى الجهود الذاتية للمواطنين بالإنفاق عليها، وعلى سبيل المثال فقد تبرع أحد رجال الأعمال في بداية المشروع بمائة حاسب آلي، وقام آخر بعده بتقديم تبرع مماثل, وهكذا.

ولهذا المشروع جوانب متعددة منها ما تم تعميمه على جميع المدارس, والتي يبلغ إجمالي عدد فصولها الدراسية نحو ٣٤٠٠ فصلا في المرحلتين الرابعة والخامسة الابتدائية على مستوى المحافظة، حيث أوجدنا في كل فصل حاسباً آلياً ومكتبة تحتوي على ٣٥ كتاباً متنوعاً بعدد ٥ نسخ من كل كتاب، وهو ما شجع التلاميذ على القراءة والمناقشة.

كذلك فقد شرعنا في تخصيص جزء من وقت الدراسة لتدريس السلوكيات وحقوق الإنسان, بجانب ما تتضمنه هذه السلوكيات من اهتمام بالانضباط وقواعد المرور والنظافة وغير ذلك. كما بدأنا أيضاً بتدريس اللغة الإنجليزية من المرحلة الأولى الابتدائية, والتي قامت وزارة التعليم بتعميمها في مدارسها فيما بعد. كذلك فقد شكلنا في هذه المدارس مجالس للأمناء وليس للأباء. وأؤكد مرة أخرى إننا قمنا بتنفيذ هذه التجربة بمشاركة فعالة من القطاع المدني متمثلاً في الجمعيات غير الحكومية.

وقد تم استخدام الإمكانيات والجهود الذاتية أيضاً لتغطية احتياجات التمويل إذ قرر مجلس الأمناء في المدارس التي تمتلك ملاعب وأحواضاً للسباحة تحويلها إلى نواد صيفية لخدمة أبناء المدرسة والمنطقة السكنية على حد سواء مقابل اشتراكات مالية رمزية. وبينما استفاد المشتركون من الشباب بهذه الخدمة، فقد حقق القائمون بالإشراف عليها من مدرسي وعمال المدارس عائداً مادياً لا بأس به نتيجة عملهم في فترة الصيف بهذه المنتديات, بل وتبقى فائض قدِّر بنحو ٢٥٠ ألف جنيه في المتوسط في خزينة كل من تلك المدارس لتنفق منه على صيانة مرافقها وتنمية معداتها، وتقديم الحوافز للعاملين بها.

كذلك فقد تم تدريب أعضاء مجالس الأمناء، وأطقم التدريس على كيفية الإدارة بالأهداف، من حيث كيفية التخطيط والتنفيذ..الخ. وهو ما يعطي مثالاً جيداً

على أهمية تفعيل دور الجمعيات الأهلية ومشاركتها للأجهزة التنفيذية لصالح المجتمع.

وكان من الأمور المفيدة لمشروع التطوير التعليمي أيضاً أن حصلنا على الأوراق التي أعدتها جامعة جورج واشنطن الأمريكية الخاصة بعلوم المرحلة المقبلة على مدى الخمسين عاماً القادمة, وتم تقديمها للمشروع للاستفادة منها في التخطيط المستقبلي.

ومما يجدر ذكره أننا لم نقم بإلغاء أية أجزاء من المناهج، كما أشيع، ولكننا قررنا التركيز على أربعة عناصر وهي: تكنولوجيا المعلومات "I.T", واللغة الإنجليزية، والعلوم, والرياضيات، باعتبارها القواعد التي ستبنى عليها علوم المستقبل. وأؤكد مرة أخري أنه لم يتم إلغاء أي شيء خصوصا في الدين, ولكن نعطي الجرعات التي تتيح للطلبة القدرة على النفاذ والتوسع في اهتمامات المستقبل.

واعتبارا من هذا العام سنقوم بتعديل نظام الامتحانات على أساس التقويم المتراكم، وهو نظام عادل ويعطي فرصاً جيدة للطلبة والمدرسين. وهناك أيضاً ترتيبات لمشروع آخر بطبع كتب المناهج الدراسية بشكل جيد, بحيث يتسلم الطالب هذه الكتب في أول العام الدراسي ويقوم بتسليمها في نهايته بحيث تستخدم هذه الكتب لأكثر من مرة، وذلك لتخفيف أعباء تكلفة كبيرة عن الدولة بطبع هذه الكتب سنوياً، ولكن على أن يراعى في نفس الوقت إضافة أية تعديلات تطرأ على المناهج الدراسية بالإضافة أو الحذف, طالما كانت في إطار محدود.

ولقد امتد التعاون مع المجتمع المدني أيضاً إلى مشروعات حماية البيئة, لعل من أهمها مشروع النظافة وتدوير القمامة الذي يجري تطبيقه دون أية مشاكل مع المواطنين، وقد تم توقيع عقد لمدة ١٥ عاما مع الشركة المعنية لتحقيق مزايا اقتصادية، ولإتاحة الفرصة في نفس الوقت لتعميق سلوكيات النظافة بين

المواطنين، وفي الوقت ذاته تم تكليف كليات الطب بدراسة أثر النظافة علي المجتمع، حيث أشارت دراسة تتعلق بأمراض الحساسية إلى هبوط المعدل البياني لحجم إصابات الأطفال بهذه الأمراض نتيجة ارتفاع معدلات النظافة بالمحافظة.

وكان من المظاهر الناجحة أيضاً لهذا التعاون أيضاً دور كبير في بعض جوانب المعيشة اليومية للمواطنين, والتي يقف في مقدمتها بطبيعة الحال بالنسبة لمجتمعنا تحسين نوعية رغيف الخبز، فمن المعروف أن هناك مواصفات وضعتها وزارة التموين للرغيف من حيث الوزن والقُطر, ولكن نظراً لأنها وضعت في الثمانينيات فقد تجاوزتها المتغيرات التي حدثت منذ ذلك الوقت مما دفع الأفران إلى التحايل عليها، وقد أخضعنا الأمر لدراسة علمية بمعرفة الأكاديميين بجامعة الإسكندرية وكذا مراكز قياس الرأي العام, تم التوصل من خلالها إلى الصورة المثالية للرغيف, وهي وإن قللت من وزنه وفقاً للمواصفات بنحو ١٥-٢٠ جرام، إلا أنها حققت في المقابل مكاسب اقتصادية تفوق الخسارة الظاهرية الناتجة عن إنقاص الوزن، حيث أقبل الناس مرة أخرى على شراء الرغيف الشعبي رخيص الثمن المدعوم من الدولة, بعد أن كان يستخدم فيما سبق كعلف للحيوانات لسوء حالته. وقد تجاوبت الجماهير انطلاقا من شعورها بالصدق والشفافية والإخلاص في التفاهم معهم واستهداف تحقيق مصالحهم.

ومن ناحية أخرى, فمما لا شك فيه أنه لابد أن يحسب للدولة دعمها وتعزيزها لأي نجاح يتحقق في أي مجال من هذه المجالات.

وفي النهاية أعبر لكم عن سعادتي بهذا اللقاء، قدر سعادتي بمثل هذه المؤتمرات في مكتبة الإسكندرية، متمنيا لمؤتمركم النجاح والتوفيق، وأن نستفيد من نتائجه. وأرحب بكم في مدينة الإسكندرية متمنيا لكم طيب الإقامة فيها.

أ. محمد أوجار (رئيس الجلسة)

شكرا سيادة المحافظ, ويشرفني باسمي وباسم زميلاتي وزملائي المشاركين في هذا المؤتمر أن نعرب لكم عن شكرنا لحضوركم، وسعادتنا, أو على

الأقل سعادتي الشخصية, باكتشاف نوع آخر من المحافظين على الأرض العربية. فالمحافظ شخص مخيف ورهيب وأعرف منهم الكثيرين في أماكن أخرى.

فشكرا لكم على كلماتكم الطيبة، وعلى التجربة المفيدة التي أوضحتموها، ونسعد بمفهوم جديد للسلطة يمارس على أرض عربية، وأن يجعل الفقراء يقبلون بتغيير أي شيء يتعلق بخبزهم بارتياح كبير، وهذا دليل للتحول، فقد ركزتم علي موضوع التفاهم والحوار وإقناع المواطنين، ونحن نعرف خطورة قضية الخبز في كافة البلدان. فشكراً لكم مرة أخرى.

* * *


الملاحق



أولاً: البيان الختامي الصادر عن الندوة

نظمت كل من المنظمة العربية لحقوق الإنسان ومنتدى الإصلاح العربي بمكتبة الإسكندرية، بمشاركة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ندوة إقليمية عربية لبحث سبل تعزيز مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل دورها في الإصلاح، شارك فيها ٨٠ مشاركاً ومشاركة من ست عشرة دولة عربية يمثلون ١٢ فرعاً من أفرع نشاط المجتمع المدني، ولفيف من الخبراء والمفكرين، كما تابع أعمالها مراقبون من بعض السفارات العربية والأجنبية والهيئات الدولية ذات الصلة, كما شارك محافظ الإسكندرية في الجلسة الختامية.

ناقشت الندوة, والتي عقدت في إطار المشروع الإقليمي حول التنمية البشرية وحقوق الإنسان في العالم العربي, بمقر مكتبة الإسكندرية: واقع المجتمع المدني، والتغيرات التي طرأت على دوره اتصالاً بسياق العولمة وتطور النظام السياسي الدولي، والإشكاليات والعقبات التي تواجه أداءه لدوره، ووضع مقترحات لتعزيز مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل دورها في الإصلاح المنشود.

أكدت المناقشات على اعتبار هذه الندوة حلقة في سلسلة الجهود العربية الرامية لمواجهة التحديات التي تعترض مسيرة الإصلاح الديموقراطي والتنمية واحترام حقوق الإنسان على الساحة العربية، والتي كان من أبرز نماذجها في الأشهر الأخيرة إعلان صنعاء، ووثيقة الإسكندرية.

كما أكدت أن الإصلاح، بكافة أبعاده السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية على رأس القضايا المطروحة على البلدان العربية جميعها، حتى وإن تفاوتت ظروفها, وأن الحاجة لهذا الإصلاح الشامل تأتى استجابة لضرورات وحاجات داخلية لم يعد من الممكن تجاهلها، مثلما هي تعبر عن إصرار على أن يتم هذا الإصلاح بأيدي شعوب المنطقة، وليس بأيدي أية قوة خارجية.

وخلص المشاركون إلى أنه لا يمكن تحقيق هذا الإصلاح بدون أن تكون

هناك إدارة فعالة وكفؤة ورشيدة وخالية من الفساد، ولا يمكن تحقيق هذا الهدف في ظل نظام سياسي يرى أن الإدارة أداة إرضاء وتوزيع للمكاسب وليست أداة للإنجاز. كما لا يمكن تحقيقها في ظل نظام سياسي لا يرتكز على سيادة القانون والفصل بين السلطات وحيادية مؤسسات الدولة في ظل نظام تعددي تنافسي ديموقراطي.

في قلب هذا الإصلاح، يقع تعزيز احترام حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة والتراتب، جنبا إلى جنب مع جهود دعم المجتمع المدني العربي، وفق ما أقرته كافة الوثائق العربية الصادرة عنها.

ويرى المجتمعون أن حركة مؤسسات المجتمع المدني المعنية بتغيير الواقع العربي الراهن وترسيخ مفاهيم الحرية والديموقراطية واحترام حقوق الإنسان تحتاج إلى دفعة قوية لتشجيع مساعيها في تحقيق أهدافها ودعم قدراتها وتطوير علاقاتها فيما بينها، وتكييف طبيعة روابطها بالدول ومؤسساتها المعنية، وضبط إيقاع علاقاتها بالمؤسسات الدولية.

أولاً: في مجال تعزيز قدرات مؤسسات المجتمع المدني:

أكد المشاركون على أهمية تعزيز القدرات المؤسسية لمنظمات المجتمع المدني من خلال رفع مستوى أداء العاملين فيها بالتدريب، والإفادة من التجارب المتقدمة في هذا المجال، ودعم المؤسسات التي تعمل أو تنشأ في ظروف ضاغطة وقاهرة على نحو ما يحدث في فلسطين والعراق ومناطق النزاعات الأخرى.

ضمان استقلالية هذه المنظمات وحريتها الكاملة في ممارسة عملها وترقية أدائها على أساس تكامل الأهداف المشتركة.

أهمية التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني في البلدان العربية بإقامة علاقة عضوية منظمة بينها، وتعزيز التعاون بين الشبكات الوطنية والشبكات القومية الفعالة في مختلف المجالات، وذلك بتنسيق استراتيجيتها وتعزيز فاعليتها وخلق نوع من التراكم النوعي لأنشطتها المختلفة، وتكوين بنك للمعلومات فيما

بينها، وتحريك آلياتها لتحقيق أهدافها في دعم الديموقراطية والتنمية.

احترام تنوع مؤسسات المجتمع وتعزيز هياكل الحوار ووسائل الإعلام والتفاعل فيما بينها لتبادل المعارف والخبرات، وتعزيز روح التضامن.

ثانياً: في مجال العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني أوصى المشاركون بما يلي:

١- إطلاق الحريات المدنية والسياسية وفي مقدمتها حرية الرأي والتعبير, واحترام الحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني والانضمام إليها والمشاركة فيها, وترسيخ الضمانات القانونية التي كفلتها الشرعة الدولية لحقوق الإنسان وإعمالها.

٢- إزالة العقبات التي تعترض المسار الطبيعي لتطور ونمو مؤسسات المجتمع المدني وفى مقدمتها قوانين الطوارئ وغيرها من القوانين والتشريعات المقيدة للحريات والمعوقة لتأسيس منظمات المجتمع المدني, وإطلاق سراح جميع سجناء الرأي, وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من النشطاء السياسيين والنقابيين.

٣- ضرورة التكييف الصحيح للعلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني بالدول التي تعمل في نطاقها بما يؤدى إلى تجاوز حالات التوتر، وخلق مناخ من الثقة والتفاعل بين السلطات المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني، ورفع حالة الحصار والتربص التي تلاحق نشاط المؤسسات الداعمة لحقوق الإنسان.

٤- كفالة الآليات اللازمة لإشراك مؤسسات المجتمع المدني في عملية صنع القرار، وتطوير مجالات التعاون بينها وبين مؤسسات الدولة على المستويين الوطني والإقليمي.

٥- العمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال التعليم والإعلام والثقافة، وتعريب قواعد المعلومات، والعناية بترجمة عيون التراث الإنساني المعنية بالحريات المدنية والسياسية.

٦- مطالبة الحكومات العربية بالتوقيع والتصديق على الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي أقرته في قمة تونس، ودعوتها لتطويره من خلال الملاحق والبروتوكولات لسد الفجوة بين أحكامه وبين المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٧- تعزيز انفتاح الجامعة العربية على مؤسسات المجتمع المدني, اتساقا مع تأسيس مفوضية المجتمع المدني لدى الجامعة العربية ومقررات القمة العربية الأخيرة بتونس, ودعم المفوضية للقيام بهذا الدور.

ثالثاً : علاقة مؤسسات المجتمع المدني العربي بالمجتمع الدولي:

١- أعرب المشاركون عن تقديرهم للتضامن الإنساني الذي أبدته العديد من شعوب العالم في رفض العدوان الأمريكي البريطاني على العراق واحتلال أراضيه وانتهاك حقوقه الفردية والجماعية، وإدانته للعدوان الإسرائيلي المتصاعد على الشعب الفلسطيني وإنكار حقوقه الوطنية الثابتة وغير القابلة للتصرف, واغتيال قياداته، وابتلاع أراضيه، وعرقلة جهود التسوية السلمية، وفرض حلول عنصرية في مقدمتها الاستيطان غير المشروع، وجدار الفصل العنصري.

٢- أعرب المشاركون عن تضامنهم مع الشعب العراقي في نضاله من أجل استرداد سيادته واستقلاله الوطني، وتصميمهم على مساندة ودعم مؤسسات المجتمع المدني الناشئة في سعيها لبناء عراق حر ومستقل وديموقراطي.

٣- كما أكد المشاركون دعمهم لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية في جهودها من أجل تأمين حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، وتوفير الإغاثة الإنسانية, وكذا جهودها من أجل تطبيق اتفاقيات جنيف الخاصة بحماية المدنيين تحت الاحتلال, وناشدوا المجتمع المدني العالمي دعم مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية في تحقيق أهدافها في الحرية ونيل الاستقلال, والتمييز بين المقاومة المشروعة للاحتلال والإرهاب.

٤- أبدى المشاركون تقديرهم للدور الذي تلعبه الأمم المتحدة ومؤسساتها في دعم مشاركة مؤسسات المجتمع المدني العربي في فعاليتها الأساسية. ودعوا إلى تعزيز برامجها التقنية لبناء قدرات مؤسسات المجتمع المدني العربي.

٥- دعوة مؤسسات المجتمع المدني العربية، لتعزيز مشاركتها في فعاليات الأمم المتحدة والاستفادة من آلياتها وخاصة لجانها التعاهدية, وتشجيع المنظمات التي تستطيع ذلك إلى السعي للحصول على الصفة الاستشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٦- دعوة مؤسسات المجتمع المدني العربي لحشد جهودها لحث الحكومات العربية على الانضمام إلى المواثيق والاتفاقيات الدولية التي لم تنضم إليها، ومطالبة تلك التي انضمت بتنفيذ التزاماتها القانونية المنبثقة عن هذه الاتفاقيات, ومراجعة تحفظاتها.

٧- أكد المشاركون ضرورة التفاعل على نحو إيجابي مع أي قوى وأطراف دولية تدعم قضايا الشعوب العربية وحقها المشروع في تقرير مصيرها واحترام سيادتها ووحدتها الوطنية وبناء نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بحرية تامة.

رابعاً : آليات لتفعيل دور المجتمع المدني:

اقترح المشاركون الآليات التالية لتفعيل دور المجتمع المدني:

١- تأسيس **منبر للحـــوار الاجتماعي** يجمع مفاهيـــم الحوار والرصد والتضامن، ويكون واسطة العقد بين حلقتي الحوار الوطنية والدولية، ويكون من مهامه ما يلي:

أ- متابعة الحوار الاجتماعي القائم حول قضايا التنمية الإنسانية والديموقراطية وحقوق الإنسان.

ب- توسيع نطاق مشاركة الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين والإعلاميين وإيلاء اهتمام خاص لمشاركة الشباب والنساء.

جـ- إصدار تقرير سنوي حول حرية المجتمع المدني يتناول رصد أنشطته وتطوره وسبل تذليل العقبات التي تواجهه، ويكشف عن احتياجاته في التدريب والدعم المالي والإعلامي وغيرها، والسبل المتاحة لتلبية هذه الاحتياجات.

د- أن يكون بمثابة بيت خبرة استشاري للمنظمات الأهلية.

هـ- التنسيق مع وسائل الإعلام بقطاعاتها المختلفة لحفز اهتمامها بمؤسسات المجتمع المدني، ونشر الثقافة المدنية، وعرض التجارب الناجحة بشكل دوري منتظم، وإثارة اهتمام الرأي العام بشأن قضايا مؤسسات المجتمع المدني ودورها في النهوض بالقضايا التي تمس الاهتمام المباشر للمواطنين.

٢- **تأسيس معهد عربي مستقل لقياسات الرأي العام** يقوم جهده على أساس علمي ووفق الأصول المرعية وإجراء دراسة معمقة حول خيارات تأسيسية من الناحيتين القانونية والعلمية ومصادر تمويله.

٣- إطلاق حملة **لتأسيس صندوق تمويل عربي** في شكل وديعة أو وقفية لصالح عدد من قطاعات المجتمع المدني في البلدان العربية التي تعاني من إشكاليات التمويل، خاصة خارج العواصم والمدن الرئيسية.

٤- دعم الدعوات الرامية إلى **تعزيز جهود الرصد في مجالات الحريات العامة والتنمية والمساواة** وفي مقدمتها:

أ- إنشاء مرصد للحريات الصحفية والإعلامية يتولى إصدار تقرير سنوي يرصد الحريات الإعلامية في ضوء مبادئ حقوق الإنسان.

ب- المبادرة إلى رصد المنظمات العاملة في مجال التنمية الإنسانية، وتبادل المعلومات بشأن التجارب الناجحة في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية عبر آلية منتظمة.

جـــ- إنشاء آلية رصد دائمة في مجال إعمال حقوق المرأة وتمكينها وضمان تمتعها بكافة حقوق المواطنة, تتولى نشر تقارير دورية وتدعيم التواصل مع اللجنة المعنية بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

٥- ضرورة **بلورة إطار يستوعب اهتمامات الشباب العربي،** ويعزز حضورهم في مختلف القضايا التي تهم بلدانهم، كما يعزز القضايا العربية من خلال حضورهم في الملتقيات الدولية.

٦- دعوة مؤسسات المجتمع المدني إلى تعزيز مشاركة النساء في مواقع القيادة والمشاركة في صنع القرار, اتساقا مع دعوتها للنهوض بحقوق المرأة وإزالة كافة أشكال التمييز ضدها.

٧- تأسيس إطار للتعاون والتنسيق بين المنظمات الأهلية العربية ونظيرتها في المهجر، خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تتزايد فيها الحاجة لدعم الجسور التواصل مع العالم الخارجي من خلال دور هذه الجاليات.

٨- دعوة الأمم المتحدة لإنشاء مركز إقليمي عربي لدعم الجهود الحكومية وغير الحكومية لتعزيز احترام حقوق الإنسان من خلال التدريب والتوثيق.

٩- تأسيس آلية متابعة لتنفيذ توصيات هذه الندوة بالتشاور مع الهيئات المنظمة لها من خلال إسناد مهام لبعض المنظمات المشاركة (أو مجموعات منها)، وتطوير مشروع حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية الذي تنبثق عنه هذه الندوة كي يستوعب هذه الآلية.

وفي ختام الندوة وجه المشاركون الشكر للحكومة المصرية علي التسهيلات التي قدمتها لعقد هذه الندوة.

ثانياً: محاور الندوة

١– واقع المجتمع المدني في البلـــدان العربيـــة (مـــسح لواقـــع المجتمـــع المـــدني والتطورات التي طرأت عليه).

٢– دور المجتمع المدني في واقع متغير.

٣– إشكاليات الأداء (الإشكاليات الخاصة بواقع المنظمات).

٤– مداخل الإصلاح (وثيقة الإسكندرية نموذجاً).

٥– نحو استراتيجية لتعزيز المجتمع المدني وتفعيل دوره في الإصلاح.

* * *

ثالثاً: برنامج عمل الندوة

الاثنين ٢١ يونيو ٢٠٠٤	
٩ – ١٠,٣٠	الجلسة الافتتاحية: رئيس الجلسة: أ. محمد فائق. كلمة الترحيب: رئيس الجلسة. كلمة مكتبة الإسكندرية: السفير طاهر خليفة. كلمة مفوض المجتمع المدني – جامعة الدول العربية: دولة الأستاذ، طاهر المصري. كلمة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان: د.أمين مكي مدني (الممثل الإقليمي في المنطقة العربية). كلمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: د.عادل عبد اللطيف (المنسق الإقليمي لبرنامج إدارة الحكم وحقوق الإنسان في الدول العربية). كلمة المنظمة العربية لحقوق الإنسان: أ.محمد فائق (الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان).
١٠,٣٠ – ١١,٠٠	**استراحة.**
١١,٠٠ – ١٣,٠٠	جلسة العمل الأولى **رئيس الجلسة: د.عبد الباسط تركي (العراق).** **واقع المجتمع المدني في البلدان العربية** معد الورقة: د.محمد باقر النجار (البحرين). - التعقيبات: أ. محمود مراد (مصر) - المناقشات.
١٣,٠٠ – ١٤,٣٠	**استراحة.**
١٤,٣٠ – ١٦,٣٠	جلسة العمل الثانية

	- **رئيس الجلسة: د. عزمي بشارة (فلسطين).** **دور المجتمع المدني في واقع متغير** معد الورقة: أ.د. مصطفى كامل السيد (مصر). - التعقيبات: أ.عز الدين الأصبحى (اليمن) - المناقشات.
١٧,٠٠ – ١٦,٣٠	**استراحة.**
١٩,٠٠ – ١٧,٠٠	جلسة العمل الثالثة - **رئيس الجلسة: د. أماني قنديل (مصر).** **إشكاليات الأداء (الإشكاليات الخاصة بواقع منظمات المجتمع المدني).** - معد الورقة الأولي: أ. الحبيب بلكوش (المغرب). - **معد الورقة الثانية: أ. محسن عوض (مصر).** - التعقيبات: د. ريما الصبان (الإمارات) - المناقشات.
الثلاثاء ٢٢ يونيو ٢٠٠٤	
١١,٠٠ – ٠٩,٠٠	جلسة العمل الرابعة - **رئيس الجلسة: د. سهام الفريح (الكويت).** **مداخل الإصلاح : نموذج وثيقة الإسكندرية** -معد الورقة:منتدى الإصلاح العربي د.محسن يوسف (مصر) - **التعقيبات:** - أ. السيد ياسين (مصر) - د. أسامة الغزالي حرب (مصر) - د. سمير رضوان (مصر)
١١,٣٠ – ١١,٠٠	**استراحة.**

١١,٣٠ – ١٤,٠٠	**- رئيس الجلسة أ. فاروق أبو عيسي (السودان).**
	حلقة نقاش: دور المجتمع المدني في الإصلاح
	* تدعيم المجتمع المدني.
	د. عزمي بشارة. (فلسطين).
	*** المجتمع المدني وعلاقته بالدولة.**
	أ. محمد أوجار. (المغرب).
	*** المجتمع المدني والمجتمع الدولي.**
	د. فريدة العلاقي. (ليبيـــا).
	*** آليات العمل.**
	أ.محسن عوض (مصر).
١٤,٠٠ – ١٧,٠٠	استراحة (اجتماع لجنة الصياغة).
١٧,٠٠ – ١٨,٣٠	**رئيس الجلسة: أ. محمد أوجار. (المغرب).**
	الجلسة الختامية.

رابعاً: قائمة المشاركين

١ - المشاركون

م	الأسماء	الصفة	الدولة
١	إبراهيم البحراوي	أستاذ الدراسات العبرية والشرق أوسطية – جامعة عين شمس.	مصر
٢	إبراهيم علام	المدير التنفيذي للمنظمة العربية لحقوق الإنسان.	مصر
٣	إبراهيم عوض	مدير مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة.	مصر
٤	أحمد توفيق خليل	عضو اللجنة المعنية للحقوق المدنية والسياسية التابعة للأمم المتحدة.	مصر
٥	أحمد يوسف القرعي	نائب رئيس تحرير صحيفة الأهرام.	مصر
٦	أسامة الغزالي حرب	رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية.	مصر
٧	آمال عبد اللطيف المناعي	دار الإنماء الاجتماعي.	قطر
٨	أماني قنديل	أمين عام الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.	مصر
٩	أمل محمود	أمين عام ملتقى الهيئات لتنمية المرأة.	مصر
١٠	أمين الشرقاوي	مساعد الممثل المقيم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.	مصر
١١	أمين فهيم	استشاري في التربية والتنمية ودعم المجتمع المدني.	مصر
١٢	أمين مكي مدني	الممثل الإقليمى لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.	السودان
١٣	إيمان أحمد خماس	المركز الدولي لرصد الاحتلال.	العراق
١٤	أيمن الأمير	مسئول الإعلام - مكتبة الإسكندرية.	مصر
١٥	باقر النجار	أستاذ علم الاجتماع – جامعة البحرين.	البحرين
١٦	بشير البكري	سفير سابق.	السودان
١٧	بو جمعة غشير	رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان.	الجزائر
١٨	جمعة أحمد عتيقة	جمعية حقوق الإنسان/مؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية.	ليبيا
١٩	جميل مطر	مدير مركز بحوث التنمية والمستقبل.	مصر
٢٠	الحبيب بلكوش	مدير مركز الإعلام والتكوين والتوثيق في مجال حقوق الإنسان.	المغرب
٢١	حجاج نايل	مدير البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان.	مصر

٢٢	رجاء مخاريطة	مستشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائى	مصر
٢٣	ريما الصبان	أستاذ بجامعة الإمارات.	الإمارات
٢٤	سامية الساعاتي	أستاذ علم الاجتماع–جامعة عين شمس.	مصر
٢٥	سمير رضوان	المدير التنفيذي منتدى البحوث الاقتصادية.	مصر
٢٦	سهام الفريح	أستاذة بجامعة الكويت.	الكويت
٢٧	سولافا سمير	منتدى الإصلاح العربي، مكتبة الإسكندرية.	مصر
٢٨	السيد ياسين	مستشار مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.	مصر
٢٩	سارة بنت محمد الخثلان	رئيسة الملتقي الثقافي النسائي.	السعودية
٣٠	صابر عمار	أمين عام مساعد اتحاد المحامين العرب.	مصر
٣١	صادق الشامي	محام وناشط في مجال حقوق الإنسان.	السودان
٣٢	صلاح فضل	أستاذ بكلية الآداب بجامعة عين شمس/ مستشار مدير مكتبة الإسكندرية.	مصر
٣٣	طاهر المصري	مفوض المجتمع المدني- جامعة الدول العربية.	الأردن
٣٤	طاهر خليفة	المدير التنفيذي لمكتبة الإسكندرية.	مصر
٣٥	عادل عبد اللطيف	المنسق الإقليمى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.	مصر
٣٦	عبد الباسط تركي	وزير حقوق الإنسان سابقاً.	العراق
٣٧	عبد الحسين شعبان	الشبكة العراقية لثقافة حقوق الإنسان والتنمية.	العراق
٣٨	عبد السلام بودرار	صندوق التدبير والإيداع.	المغرب
٣٩	عبد الله الولاّدي	رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان.	المغرب
٤٠	عبد الله خليل	محام، خبير لدى برنامج الأمم المتحدة	مصر
٤١	عز الدين الأصبحي	مدير مركز التدريب والتأهيل لحقوق الإنسان.	اليمن
٤٢	عزة سليمان	مركز قضايا المرأة المصرية.	مصر
٤٣	عزمي بشارة	مفكر قومي.	فلسطين
٤٤	علاء شلبى	محام، باحث بالمنظمة العربية لحقوق الإنسان.	مصر
٤٥	عمر الفاروق حسن	محام وعضو لجنة تقصي الحقائق في دارفور.	السودان
٤٦	فاروق أبو عيسي	عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان.	السودان
٤٧	فاطمة فؤاد	رئيس القناة الخامسة.	مصر
٤٨	فرج فنيش	منسق برامج المنطقة العربية بالمفوضية السامية	تونس

	لحقوق الإنسان		
٤٩	فريدة العلاقي	مستشار رئيس برنامج الخليج العربى لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية.	ليبيا
٥٠	محسن عوض	مساعد الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان.	مصر
٥١	محسن يوسف	أمين عام منتدى الإصلاح العربى مكتبة الإسكندرية.	مصر
٥٢	محمد السيد سعيد	نائب مدير مركز الدراسات السياسية بالأهرام.	مصر
٥٣	محمد أوجار	وزير حقوق الإنسان السابق.	المغرب
٥٤	محمد راضى	باحث بالمنظمة العربية لحقوق الإنسان	مصر
٥٥	محمد زارع	أمين عام جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء.	مصر
٥٦	محمد سؤال	لجنة الأخلاق والحكم الصالح.	المغرب
٥٧	محمد عبد الملك المتوكل	أستاذ العلوم السياسية – جامعة صنعاء.	اليمن
٥٨	محمد علي المنصوري	رئيس جمعية الحقوقيين.	الإمارات
٥٩	محمد فائق	أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان.	مصر
٦٠	محمد نور فرحات	أستاذ القانون – جامعة الزقازيق.	مصر
٦١	محمد عبد العزيز	باحث بالمنظمة العربية لحقوق الإنسان	مصر
٦٢	محمود العريان	مسئول العلاقات الخارجية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان في سوريا.	سوريا
٦٣	محمود مراد	نائب رئيس تحرير صحيفة الأهرام.	مصر
٦٤	مختار هلودة	رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء سابقا.	مصر
٦٥	مصطفي كامل السيد	مدير مركز بحوث الدول النامية – جامعة القاهرة.	مصر
٦٦	ممدوح سالم	باحث في الشئون العربية.	مصر
٦٧	منى فائق	مدير المشروعات بمؤسسة ساويرس للخدمات الاجتماعية.	مصر
٦٨	منيرة فخرو	خبيرة وباحثة دولية.	البحرين
٦٩	مها عبد الفتاح	محررة الشئون السياسية والدولية صحيفة	مصر

		الأخبار.	
٧٠	نازلي معوض	أستاذ العلوم السياسية – جامعة القاهرة.	مصر
٧٢	ناصيف نصار	كاتب وأستاذ الفلسفة.	لبنان
٧٣	ناهد المنشاوي	نائب رئيس تحرير صحيفة الجمهورية.	مصر
٧٤	نجلاء أبو عجاج	منتدى الإصلاح العربي – مكتبة الإسكندرية.	مصر
٧٥	ندى بنت آل ثان	عضو مجلس أمناء دار الإنماء الاجتماعي.	قطر
٧٦	نظام عساف	مدير مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان.	الأردن
٧٧	هالة الخولي	المدير الإقليمي لمعهد الشئون الثقافية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.	مصر
٧٨	هاني الدحلة	رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن.	الأردن
٧٩	هايدى الطيب	باحثة بالمنظمة العربية لحقوق الإنسان	مصر
٨٠	هدى الخطيب شلق	المنتدى العربي للمجتمع المدني.	لبنان
٨١	هدى بدران	رئيس رابطة المرأة العربية.	مصر
٨٢	وداد سعد الدين	الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان.	لبنان
٨٣	ياسر حسن	عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان.	مصر
٨٤	يحيي الجمل	أستاذ القانون – جامعة القاهرة.	مصر
٨٥	يحيي العتابي	رئيس الجمعية الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان.	العراق.

المراقبون

١	.Representative of Danish Embassy	Amira Nitze Hassan
٢	Westminster Foundation for .Democracy	David French
٣	.Netherlands Embassy in Cairo	Peter Ellens
٤	.German Research	Irmtraud Seebold
٥	.Deputy Head of "Mission Candian"	Francios La Rochelle
٦	.Senior Programme SIDA Regional	Brigitta Danielesson
٧	Representative of European .Commission in Egypt	Herome Bellion -Hordan
٨	Representative of British Embassy	Nicholas Abbot
٩	Project Officer – strengthening Women's Rights- German Technical .Cooperation	Bushra Barakat

١٠	.French Council	Louis Blin
١١	.The Royal norwegian Embassy	Linda Kjosaas
١٢	أ.صلاح السويفي	باحث.
١٣	أ.أماني مسعود	موظفة بمكتبة الإسكندرية.
١٤	د.هاني حمدي	طبيبة أسنان.
١٥	أ.نهى شقال	باحثة وكاتبة.
١٦	السفير عبد العزيز ناصر الكميم	سفير الجمهورية اليمنية لدى جمهورية مصر العربية.
١٧	المستشار / سفيان القضاة	سفارة الأردن.
١٨	أ.شكيب الزاودي	رئيس الجمعية التونسية لحقوق الطفل.
١٩	أ.جمال الدين خماخم	الجمعية التونسية لحقوق الطفل.
٢٠	القنصل/ نضال يحيي	قنصل – الجمهورية اللبنانية.
٢١	د.فاطمة زيدان	أستاذة القانون الدولي العام – جامعة الإسكندرية.
٢٢	أ.وليد كمال عبد الباسط	مدرس.
٢٣	د.منال عبد المنعم السيد	اللجان الاستشارية – مكتبة الإسكندرية.
٢٤	د.مني جمال الدين محمد	اللجان الاستشارية – مكتبة الإسكندرية.
٢٥	د.هادية أحمد محمد هيكل	اللجان الاستشارية – مكتبة الإسكندرية.
٢٦	د.عزة مدين	اللجان الاستشارية – مكتبة الإسكندرية.
٢٧	د.مايسة النيال	اللجان الاستشارية – مكتبة الإسكندرية.
٢٨	د.صفاء جعفر	اللجان الاستشارية – مكتبة الإسكندرية.
٢٩	د.مها معاذ	اللجان الاستشارية – مكتبة الإسكندرية.

The Arab Workshop on

Civil Society in Arab Countries and its Role in Reform

Reality and Expectations

(Alexandria, 21 & 22 June 2004)



Executive Summary

Mohammed Abdel Aziz[٢]

Introduction:

This report will present an analytical review of the activities of the Arab Workshop on Civil Society in Arab Countries and its Role in Reform...Reality and Expectations. This workshop is the final one in a series of workshops connected to the "Regional Project on Human Rights and Development in the Arab World". The Workshop was held on June 21 and 22 2004 at the Bibliotheca Alexandrina, and was organized by the Arab Organization for Human Rights, the UNDP, the UNHCHR and with the participation of the Bibliotheca Forum for Reform. The Workshop was well attended, 81 male and female participants from 16 Arab countries were present, they represented 12 branches of civil society's activities, a group of experts and intellectuals in different related fields also attended the workshop, as well as observers from some Arab and foreign embassies, and from concerned international organizations.

The Workshop focused on developing and activating institutions of civil society following the changes that occurred in the state's role within the context of globalization, and after the state relinquished its social roles and transferred their brunt to institutions of civil society. The Workshop attempted to devise a strategy to support the work of these institutions, through four main axes:

- The real role of the civil society in Arab countries and the changes that affected this reality.
- The role of institutions of civil society in this changing reality
- Problems of performance, whether they are connected to organizations or their work environment.
- Explore gateways to reform and study the Alexandria Document as a model of the desired reform.

---

[٢]Researcher in the Arab Organization for Human Rights – Workshop rapporteur

Mr.Mohammed Fayek, Secretary General of the Arab Organization for Human Rights, presided the opening session, which was attended by Mr. Taher El Masry, Commissioner for Civil Society in the Arab League, Dr. Amin Mekky Madani, Regional Representative of the UNHCHR, Dr. Adel Abdel Latif, Coordinator of the UNDP Regional Program, and Ambassador Taher Khalifa, representative of the Bibliotheca.

All opening speeches agreed that institutions of civil society are a main partner in reform, and that reform has become a pressing and urgent demand, they also agreed that reform should be accomplished at the hands of participants in the region, and that all Arab countries, regardless of their level of development, are asked to carry reforms. Speeches warned that if civil society failed to fill the void resulting from the state relinquishing some of its duties, would lead to extremism and terrorism.

The Factual civil society in Arab countries

The First Axis discussed "The Factual Civil Society in Arab Countries" and Dr. Mohamed Baker El Najjar, Professor at Bahrain University presented a working paper entitled "Civil Society in the Arab Nation: a Reality that needs Reform", in which he pointed that it was difficult to find a civil society independent from the state in the Arab region, and capable of influencing it or of imposing its will or wishes. Dr. El Najjar thought that requirements for the work of civil society could be summarized in a democracy capable of development, based on the presence of effective political parties as well as on rotation of power. Therefore Arab countries should work to apply democracy, especially that freedom to organize such institutions reflects the margin of freedom and the nature of the current political order.

Dr.El Najjar explained that institutions of civil society in the Arab nation are modern institutions in shape and content, meaning they adopt innovative and contemporary concepts, and operate in a social and economic space typically varied and complex. For example, the social space in Lebanon, Egypt, and North Africa in general is typically spacious and flexible; the social space in the Gulf and the Arab Peninsula is very conservative.

The paper divided Arab countries into three groups, in relation to freedoms to organize and to the extent; institutions of civil society

are vitally active. The first group has ample space for civic work, while in the second group civic institutions are an extension of the state authority, and in this case traditional and religious forces are capable of filling these institutions void, finally countries in the third group are similar to countries in the second group, but the difference is that civic institutions in the countries of this group are newly created.

The writer linked institutions performing benevolent or care work and offering support to Islamic forces and groups, who carry terrorist acts in Arab countries or in the West, putting them under suspicion of supporting terrorism. Some of these institutions were put on the list of countries and organizations accused of supporting international terrorism, which forced the governments that appoint the institutions board of directors and consider them to be playing a complementary role to the state functions, to change the institutions board of directors or to indefinitely suspend their activities.

The paper concluded that in spite of the great number of institutions and their diverse activities, they still remain incapable of instigating reform, and that this might be due to the non-conciliatory nature of Arab political systems, or to a few organizations being occupied with an internal power struggle, or to the nature of official legislation, in addition to insufficient funding. The paper linked the future development of civil society to the extent and areas of change, whether in the intellect or performance of the elite controlling the Arab political system, as real change does not occur except when the nation belongs to all people, when the state is a public concern, and when modernizing its institutions is a duty.

Mr.Mahmoud Mourad, Deputy Editor in Chief of El Ahram Newspaper, commented on the paper stressed that we should not compare Arab reality with western societies, due to the wide difference in political development between them. Mr. Mourad also said that the movement of civil society is tied to the level of political freedom, even to freedom in general within a society, and explained that Arab society's novelty in relation to time is incorrect, as there are institutions that have been working for more than 100 years, and had played a role in unifying some Arab countries, other institutions also contributed in the establishment of some political parties in other countries, and played a role in preserving the Arab identity. Mr.

Mourad asked that studies of specific cases be conducted, and that work instruments and suggestions be developed to promote these institutions.

Discussions started around the concept of civil society, some of the participants called for the need to overcome the conceptual difference that will never end or lead to a definite result. They also expressed their belief that there is no strong society without a strong state, that civil society is not always a positive matter and the state is not also always a negative one, as they complement each other. Some participants mentioned the Iraqi example, where the state was weak and fragile, leading all state's institutions to collapse at the first real confrontation, and where traditional religious and tribal institutions became the alternative.

Some participants considered the idea of citizenry to be the main access to building the state that bypasses the hurdle of narrow ethnicities, and will flow into the column of supporting the work of all state institutions, as the issue of building a state is one of the pivotal issues, which should precede the talk about any reform.

Some participants considered post - independence governments responsible for institutions of civil society weak performance, they pointed that studies of the status of some of these institutions showed that they had played a major role during the occupation era, but that following independence national governments had greatly undermined their work.

Some participants spoke of the fact that freedoms are not the unique conclusive factor in increasing institutions of civil society effectiveness, but that numerous economic and social factors also play a role.

Some participants pointed that Arab governments have no problems with institutions that offer services, but the problem was with institutions that try to influence at the political level, making the main problem a security problem, because governments look at every critic as a dissident.

A group asked for the differentiation between what is political, what is partisan and what is association-related, as associations do not present themselves as a replacement for authority unlike parties. A trend appeared demanding reform occur at the level of institutions

of civil society, due the corruption in some of them and the idea that authority in some of them should be hereditary.

There was a difference of opinion about the bounds of citizenry and nationalism; the first opinion considers that we should switch from speaking about nationalism to speaking about citizenry, while the other considers that there is no contradiction between them.

The Role of institutions of civil society in a changing reality

The second axis discussed "The Role of Institutions of Civil Society in a Changing Reality" and Dr. Mostafa Kamel El Sayed, Director of the Center for Research and Studies of Developing Countries at Cairo University presented a working paper entitled "Civil Society in the Arab Nation...Features of Change since the Second Gulf War, and Observations regarding its Various Roles". Dr. El Sayed clarified that he chose the end of the 2nd Gulf War in February 1991 as the starting point, because the change that occurred in Gulf countries was the most important in the Arab world, although change was limited in Saudi Arabia and greater in Bahrain.

The paper presented a procedural definition of the concept of civil society considering it to be "all what is not within the state institutions", meaning all that is not part of the governmental order, including religious, tribal and sectarian institutions, and excluding political parties due to the fact that they might participate in governing.

The writer dismissed the idea that there were institutions of civil society in the aforementioned sense in Arab countries for the following reasons: there are no limits or restrictions on the arbitrary use of power by the state to limit citizens' basic freedoms, the right to organize is restricted for specific social and political groups, and society does not accept the right to differ.

The paper classified institutions of civil society into four groups; the classification was based on the institutions level of development, and mentioned some of the institutions characteristics:

- Elitism, which cropped up on various occasions during the workshop, because most citizens do not belong to any institutions of civil society, as they are either farmers or poor city dwellers and part of what is called

the unofficial sector, which is not represented in institutions of civil society.

- The presence of a superimposition between some official leaderships and institutions of civil society.
- If what is meant by civil is to distinguish between what is civilian and what is religious, currently many institutions in society are under the leadership of people affiliated to the Islamic trend.
- The last characteristic, which presents an important problem is the disparity in the distribution of political resources within institutions of civil society, and is a reflection of the nature of the new forces in society, this is the reason businessmen's institutions and Islamic institutions became prominent because they are the most influential civil institutions.

The paper warned that the relation between democratic evolution and the appearance of institutions of civil society is complex, but any development, no matter how insignificant, towards democracy allows institutions to emerge and evolve. Likewise any development in women's status in Bahrain, Oman and Qatar is one of the prominent signs of the expansion of civil society, developments included women's participation in local and regional elections, as both voters and candidates, and by the appointment of women to ministerial posts in all three countries.

The paper also explained that one of the most outstanding contribution of Gulf countries has been to open new horizons for Arab information byway of satellite channels like El Jezira, which had numerous problems with various Arab states due to the nature of the issues the channel discusses. El Arabeya is another satellite channel that shared with El Jezira the United States wrath during the war on Iraq, to the point where correspondents of both channels were targeted more than once by allied troops.

The paper advocated the priority of interior factors over foreign factors in motivating institutions of civil society, and mentioned that the state chose to develop this sector as a defensive measure after the level of education became higher especially in Gulf countries, and after governments ability to pay citizens to buy their

loyalty decreased, or in an attempt to gain a new legitimacy after the governments' legitimacy became shaky. While in other countries changes came at the beginning of a new reign to distance the new era from policies of the previous rule, policies that had generated a great deal of anger among citizens.

The paper pointed the negative effect of foreign factors on the movement of institutions of civil society, especially Islamic institutions.

The paper also spoke of two important developments witnessed by Arab societies, the first was the appearance of new activists like human rights and environmental organizations, the second was the acceleration of the movement and activities of the growing civil society, as well as the use of new and innovative instruments to mobilize citizens.

The paper examined the effect of various Arab calls for reform, and asked governments to go beyond talking about reform to actually carrying reforms.

The paper demonstrated that institutions of civil society operate in a totally unsuitable environment, they do not get sufficient funding, they face administrative and legal complications, they are subjected to repression by security authorities, and they face a culture that does not encourage participation. Therefore it is imperative to devise way to activate these organizations work, for example to develop the relation with citizens by adopting a speech they understand, to stress that part of these organizations role is complementary to the government role, to cooperate with similar organizations and build on the common factor even in the presence of competition, to consolidate ties between Arab organizations and organizations in countries of the South, as well as organizations working in similar fields in developed countries, and to increase the performance level of organizations employees by reinforcing their skills and by constant training.

Mr. Ezz Eldin El Asbahy, Director of the Human Rights Center for Training and Rehabilitation in Yemen, commented on this paper and pointed that there are basic traits that should be found in any institution of civil society, which are: effectiveness, achievement, transparency, participation, moral and ethical commitment of

institutions employees, in addition to social acceptance of said institutions.

Mr. El Asbahy had two observations, the first is related to the fact that the changes that occurred in some Arab countries ruling institutions and the presence of a margin of democracy, did not basically mean an evolution in institutions of civil society, the second observation is that the spread of violence cannot necessarily lead to the shrinkage of the role of civil society as in Algeria and Somalia, where the state is totally absent, but where there are a great number of institutions of civil society.

Mr. El Asbahy added that there are a number of challenges that cannot be disregarded, like for example legal challenges represented by recognition and legitimacy, cultural challenges as the concept of civil culture and accepting the other is still absent, challenges at the level of funding, challenges at the organizational level and related to institutional structure.

The commentator presented a concept of what institutions of civil society can do, like support development efforts, open legitimate channels for popular participation and help develop democracy, because these institutions should be primary schools for developing democracy, contribute to concretizing the concept of citizenry, and activate social relations and create institutional frameworks that transcend tribal relations.

Discussion showed a big disparity in the controversy of the relationship between internal and external, two directions emerged, the first agreed with the researcher's idea that internal factors are more important, while the other considered that without external pressures governments would not have taken a step towards giving civil institutions a bigger role, or would not have even talked about reform.

Some participants pointed that the development occurring in the Gulf region cannot be due to these countries inability to grant big incentives to their citizens, but that there is a state of general awareness that has become the main motivator for demanding that institutions of civil society play a bigger role.

Other participants expressed the need of bridging the gap between legal texts and actual reality, and of accompanying any real reform with a legislative reform that would take into consideration

details of each country social map, so that institutions are not threatened with closure any time they have a confrontation with the government.

Some participants pointed to the importance of institutions of civil society being free from national society patriarchal authorities, from the state despotic authority, and from religious dictatorial authority.

Other participants explained that Arab countries have to go along with changes and challenges of good governance based on transparency, separation of authorities, women's rights, and judicial reform.

Institutions of civil society in both Iraq and Palestine were discussed, in the case of Iraq where all institutions of civil society had disappeared, which proves the fragility of these institutions, while in the case of Palestine when state institutions disappeared, a strong civil society managed to present an alternative for the state, performing some of its functions especially in distribution.

The call continued to change of the hegemony of the elitist thought over institutions of civil society, and to reform some of the institutions that suffer from corruption, dictatorship, and authority alter ego.

Some participants spoke about institutions of civil society efforts in reform, and considered efforts to achieve reform as genuine, like ideas presented by the Alexandria document, which has become a recognized document and cannot be considered a semi-democratic phenomenon.

Performance-related problems

The Third Axis discussed "Performance-Related Problems Resulting from this Reality, whether in Connection with Civil Institutions or their Work Environment", through 2 working papers. The first paper was prepared by El Habib Belccouche, Director of the Center for Information, Formation and Documentation for Human Rights in Morocco, on "Performance-Related Problems in Organizations of Civil Society...A Study of the Case of Human Rights Organizations", while the second was prepared by Mohsen Awad, Assistant Secretary General of the Arab Organization for Human Rights, and complemented the first paper, by giving details of some

issues that were briefly discussed in the first paper, and looking beyond human rights organizations.

The first paper presented a number of problems related to the work of human rights organizations, the problems were centered around the organizations difficult creation, the fact that human rights organizations are a novelty in the Arab world as the oldest organization in the region dates back to less than 30 years, in addition the organizations creation is linked to continued presence of legal restrictions in various forms.

The paper also examined the problem of elitist and popular, and pointed that human rights organization are elitist in their structure, administration and expertise but popular in their services and their interaction with current issues. The dilemma of the relationship between the politician and the human rights activist was also discussed, as there are negative effects when the human rights activist submits to a political agenda in dealing with current issues.

The paper highlighted the fact that the common factor among various institutions is a weak concept of "professionalism", which might affect performance and mobilization of energies and resources whether at the level of expertise, funding or action, required for the human rights act to be beneficial to the state general policy.

The paper also examined the problem of funding as one of the pillars of institutional work, the paper pointed that the state usually did not provide the funds required by such institutions, and that institutions might resort to foreign funding from sources which match their agendas, but in many cases foreign funding is not free of political considerations.

The paper pointed to problems related to administration and management, and spoke of difficulties related to organizations holding their periodical meetings, and to some problems related to change in leadership, which might be explained by the lack of an adequate leadership structure. The paper connected this problem with financial difficulties, which might reflect on professional performance in administrative management and in organizing programs. The paper also discussed the difficulty of combining professionalism and voluntarism, and how this might result in technocrats controlling civil work.

The second paper in this axis discussed three crucial subjects, including distortions resulting from legal restrictions, and pointed out that restrictions, which limit the establishment of organizations, lead to the appearance of a "haphazard civil society" and forced many human rights organizations and research centers to abandon the restricted formula of civic associations for other legal formulas.

The second subject discussed the issue of funding, the paper pointed that there is little funding and contributions, in spite of the presence of three main sources of funding: governmental support, which is usually offered to organizations working in the fields of health and development, support offered by society to non-governmental organizations and which is connected to legislations that do not support this trend, while there is a limited number of donor social institutions, the third source is the controversial foreign funding, which most Arab countries subject to stringent conditions. The paper relayed the ongoing debate within these organizations about funding, as some see its benefit and the fact that it does not affect their agendas, while other think that it has an overall negative effect, and that it comes appended with undisclosed conditions. The paper presented a number of suggestions in regard to this matter.

The third subject discussed by the paper is related to building and supporting capabilities at the level of training, information systems, information, communication systems, or assessment of performance and measuring effect. The paper stressed the importance of training as one of the pillars of developing organizations of civil society efficiency, and mentioned the multitude of sources and institutions offering training, but focused on how much do organizations benefit from expertise acquired by trainees, as well as the lack of training in some particular fields.

In the field of information and work technologies, the paper warned of the dangerous problem resulting from the monopoly of information at the regional level, from bureaucratic handling of official information and their negative effect on the performance of institutions of civil society, especially institutions working in the field of research and development, the paper spoke in details about information problems related to human rights. The paper called for supporting efforts aiming to concretize approved standards for evaluation and measuring effect.

Dr. Reema El Sabban, Professor at the UAE University, offered a number of observations when she commented on the two papers. Dr. El Sabban considered that foreign funding constituted a main element in the three-sided equation: the state, civil society and the exterior, within the framework of our relationship with the exterior, whether as institutions of civil society or as countries, we should concentrate on the concept of the people's right, and develop a speech centered on the logic of rights and not just self-defense.

Speaking of reform, Dr. El Sabban demanded that Arab women obtain all their rights, especially their political rights, and the right to give their children their own nationality in order for the concept of global citizenry to be confirmed.

Dr. El Sabban explained that there are no Arab organizations capable of developing a stand towards attacks carried on Arab people, and in case such organizations exist their attempts are always individual, she also invited Arab organizations to abandon narrow frameworks and establish pressure groups that would have greater ability to influence.

Dr. El Sabban wanted a definition of the relation between what is religious and what is civil in Arab countries, especially after the idea of separation of the religious and the civil became unmarketable in European circles, and religion is obviously present in numerous institutions.

Dr. El Sabban disagreed with the idea that privatization and the new bourgeoisie can strengthen civil society, she gave as an example the Gulf region where there is a liberal economy, private businesses and all the manifestations of globalization, but this did not help develop existing institutions, and did not help create new effective institutions. Dr. El Sabban warned of the danger of free trade zones on national labor.

Discussions highlighted numerous opinions, like the need to replace the concept of funding by the concept of resources, considering that resources include voluntarism and money, and that voluntarism can be a very important resource.

Some participants pointed to the danger of not recognizing the negative elements in society's culture, and of imposing sanctity on legacy, and of hiding behind specificity in dealing with democracy, because democratic principles are standardized and unchanging.

The issue of elitism occupied a big part of the discussions, a majority agreed about El Habib Balccouche's opinion on the matter. Some participants spoke of the problems related to inability to work in a collective manner, within a framework of coordination to form a so-called "pressure lobby" to serve some organizations' interests.

Some participants explained that human rights-related international agreements had not been imposed on Arab countries, as Arab and Islamic countries had participated in the discussions preceding their adoptions, and even participated in the drafting.

Everyone agreed that private free trade zones were dangerous, and some participants explained that such zones were out of the boundaries of institutions of civil society, but if there are strong labor unions they should be able to amend the way governments deal with free zones, and with the negative effects that might result from them.

Some participants presented the idea of creating an observatory for Arab civil society that would be in charge of accountability, assessment, and overall review after some cases of corruption came to light.

Gateways to reform...The Alexandria document as a model

This Fourth axis discussed "Gateways to Reform through studying the Alexandria Document as a Model for the Desired Reform", through a paper presented by Dr. Mohsen Youssef Amin, Secretary General of the Arab Reform Forum in the Bibliotheca Alexandrina and one of the contributors to the Document. In his introduction Dr. Amin pointed that the document represented the efforts of 160 experts and intellectuals from 18 Arab countries, that it was one of the most prominent signs on the road to reform, and that the road was open to any other contributions. He stressed that the Document was not produced by one person, was not the expression of a governmental directive, and was preceded by numerous meetings and conferences.

Dr. Amin pointed to how the Document was reflected in the press, as all newspapers no matter how different were their views agreed on certain points, the most important was that Arab societies are in need of a deep and comprehensive reform at both the regional and country level, that reform should cross the boundaries of

theoretical thinking to real application, that this document was an Arab reform paper that put an end to plans for reform that foreign powers want to impose in order to control our region, and that finally reform has to stem from a national self-will.

Therefore the Alexandria Document is unique relative to direction for implementation, because it is both an intellectual and practical document stemming from within, and because it could influence the G8 document on reform in Arab countries.

Dr. Amin explained that criticism that was directed at the Document had been taken into consideration, and that continuous dialogues were carried, both inside and outside Egypt, to complete the national view on reform. Dr. Amin also said that the time has come for civil society to contribute in a positive manner in the reform process, and that the Document provided an incentive for Arab governments to communicate with civil society.

The paper presented an important question: ″what after the Alexandria Document?″ This matter requires a mechanism for implementation or supervision, and setting-up a work program, this started in a number of fields:

- To form following mechanisms that rely on civil society, like the Forum for Arab Reform, setting up an Arab network on the Internet, and forming a committee to monitor work.
- To establish a social observatory, which relies partially on working electronically and partially on studies and reports.
- To practice democratic work in every step.

The paper pointed to a number of conferences and workshops that were held in different countries within the framework on the Forum for Arab Reform, and were related to freedom of expression, education reform, freedom of thought, and economic reform; the conferences were held in cooperation with local organizations in each country.

Three participants commented on this paper: the first was El Sayed Yassin, Advisor to the Ahram Center for Political and Strategic Studies, who mentioned earlier efforts in the Arab reform process and the continuous self-criticism by all members of the Arab political

spectrum, all these efforts concluded that democracy is the key to future development, while the latest American and western invitations were shallow documents because they ignored historical and social differences between unconnected regions.

Mr. Yassin wanted the Arab nation to go beyond the Alexandria Document, and to consider the main goal to be turning demands included in the Document into social and political operations based on a definite strategic view. Mr. Yassin thought it was imperative to know and categorize the social powers that lead change and reform, and to also define democratic strategies to deal with people who fight change, and then to follow this by an assessment with markers for success and failure.

Mr. Yassin stressed that democracy according to reform operations relies on three factors: basic freedom in all its parameters taken from liberalism, social justice taken from socialism, where the focus is on equality and equal opportunities, and finally traditional nobility, which respects the common aspects in all religions, and the values of tolerance connected to religious beliefs. Mr. Yassin explained that all this can only be achieved by devising a new social contract between the state and its citizens, this would rely on following-up on the current growth of institutions of civil society, and escalation of planned operations for change in political, economic, social and cultural fields.

The second commentator was Dr. Ossama Ghazaly Harb, Editor in Chief of the International Policy Magazine, who pointed that the Alexandria Document in most parts had undeniably reacted to external pressures and challenges, and that the pressures were international and not just American or Western. In Dr. Harb's opinion this was nothing to be ashamed of, but that disregarding such pressures would have been really disgraceful, especially that there are widespread elements of weakness in Arab society, and we have to acknowledge their presence, work to correct them, and transcend wrong perception of heritage and religion.

Dr. Harb considered the Alexandria Document to be in tune with the basic concepts of political and economic freedom, and that criticism of the Document was centered around two issues: generalization, which is correct, but the Document was drafted with the idea that it was for all Arab countries and should be wide-ranging, while the second criticism was instigated by personal factors,

specific to individuals who had not been invited to attend the discussions that preceded the Document declaration, therefore it is important and necessary to publish all the works of this Workshop. Dr. Harb drew attention to the importance of making use of the Alexandria Document to achieve the purpose for which it was written.

The third commentator was Dr. Samir Radwan, Executive Director of the Forum for Economic Research. Dr. Radwan concentrated on the economic aspect, explaining that the inability of Arab economies to absorb the increase in work force and the rise of unemployment was caused by the low growth rate of Arab economies in relation to the population growth rate, weak investments whether local or foreign, and the fact that Arab products have weak competitive capabilities on external markets. The rate of unemployment rose to 18%, which is one of the highest in the world, while unemployment among young people reaches 30 to 40%. In view of all the aforementioned, we have to understand that we will pay a very high price if we do not carry economic reforms, and Arab countries cannot bear the cost of this inaction.

Dr. Radwan pointed that the Alexandria Document offered broad outlines to increase the growth rate to 6 or 7% for a period of 10 to 15 years, but that the growth is tied to a surge in investment, to the establishment of institutions that consecrate the growth process, and to the level of skill of Arab workers, which is lower than other working forces in many regions of the world.

Comments pointed that Arab integration should be based on common interests between countries, and pointed to the danger of devising Arab economic policies outside the Arab nation and slightly amending them before applying them locally, thus it is imperative to devise an economic strategy at both the regional and country level.

During the discussions some participants questioned the reasons for the failure of strategies of Arab work, and what were the guarantees that would prevent its recurrence?

Some participants asked for the initiation of a serious dialogue between the state and institutions of civil society, so that the creation of a social observatory or holding working groups and workshops would not be in vain.

Others explained that focusing on civil society, as a homogeneous mass is incorrect, because some institutions of civil

society oppose the idea of reform, or at least are not interested in it. There are contemporary institutions, mainly human rights organizations, inclined to change the reality, to fight poverty and to defend women's rights, while on the other side there are institutions of civil society that adopt the idea of traditional benevolent work, through a direct relation between the donor and the receiver, most of the latter institutions are religiously affiliated, whether Islamic or Christian.

Others affirmed that political reform is the main reform, which has social, cultural, and economic facets that affect the relation of the state with society, while some participants asked for more consideration for youth and women.

The last axis discussed "The Role of Civil Society in Reform", the topic was introduced by four speakers, the presentations spoke of supporting civil society, its relationship with the state, and the international community, and finally possible working mechanisms.

Dr. Azmy Bishara spoke about supporting civil society, and pointed that speech should not be limited to associations because this was a huge conceptual mistake, as in most Arab countries no civil society can create itself outside the boundaries of the state, and that it is difficult to speak of reform without the presence of democratic parties that offer themselves as substitutes for the current authority.

Dr. Bishara pointed to the importance of pushing the ruling elite to view reform as a matter of self-interest, and in this context we should differentiate between talking about reform and interest in carrying reform.

Dr. Bishara warned against the control of family, tribe and other traditional ties over the Arab intellect, and the danger of limiting the Arab intellect to two speeches, either liberal-democrat friendly to the United States and not interested in Arab causes, which alienates the masses, and a mystical irrational speech that does not leave room for democratic work, while monopolizing speech in the name of national causes.

Dr. Bishara defined specific missions for institutions of Arab civil society, foremost to use all possible means to educate the Arab democratic trend and the masses, and to develop a national speech that would be committed to regional and national issues and at the same time democratic.

Mr. Mohamed Ogar discussed "Civil Society and its Relation with the State", and spoke about Morocco's experience as one of the most important reform projects in the Arab nation, when the opposition came to power through elections. Mr. Ogar pointed that this was achieved through a strategy to build trust with the ruling authority, by conducting a national dialogue since the nineties to discuss the 1992 and 1996 constitutions; all parties approved the 1996 constitution. An important civil movement emerged and successfully realized a qualitative transition from the culture of protest to the culture of proposal, especially in matters related to women and cultural rights.

Mr. Ogar pointed to some facts, like the fact that countries of Africa had faced the subject and requirements of reform in a more courageous manner then Arabs did, and that weak Arab political parties made them hide behind institutions of civil society, which makes it necessary to differentiate between them, in order for civil institutions to achieve independence from the state and from political parties as well.

Mr. Ogar thought that civil society was partly responsible for the weak financial support civil institutions get from the public, and their failure to mobilize the masses, which makes it almost illegitimate for such institutions to speak in the name of the Arab masses; furthermore some of these institutions are tempted to replace political opposition.

Dr. Farida El Allagy explained in her presentation about "Civil Society and its Relation with the International Community", that the Arab region has the weakest presence at the international level, and its relationship with the international community is mostly seen from one aspect only, which is financing, nevertheless there are no Arab scientific studies regarding who finances what? And there are no studies comparing our region with other regions in the world. Dr. El Allagy added that it is wrong to believe that all funds for institutions of civil society come from abroad, as there are between 20 and 30 Arab organizations that finance numerous projects, but in many cases financing is not orderly or planned and is not distributed in the best possible way. Dr. El Allagy drew attention to the lack of organizations dedicated to Arab youth and their ineffectiveness to express their views, she asked for the establishment of a forum for Arab youth,

and for the creation of links with similar forums in different countries and in other regions of the world.

Dr.El Allagy expressed the need to communicate with the international civil community, especially at the level of common issues, and suggested the establishment of a Council for Donor Institutions dedicated to development projects in Arab countries.

Mr. Mohsen Awad presented a number of suggestions to stimulate civil society and support its role in reform, in connection with the goals of the Project from which emerged the workshop, and which mainly aims to integrate the concepts of human rights and human development. Mr. Awad presented the following instruments to activate the role of civil society:

1- To establish a Forum for Social Dialogue, that would incorporate the concepts of dialogue, observation and solidarity, and would be the link between national and international dialogue, while its role would be:

a- To follow the current social dialogue regarding issues of human development, democracy and human rights. To broaden the scope of participation of social, economic and media activists and to give special attention to the participation of youth.

b- To publish an annual report on civil society's freedom that would report on its activities, its development and ways to solve problems facing it, the report would also reveal civil society's requirements in relation to training, financial and information backing, as well as available means to meet those requirements.

2- To establish an Arab Independent Institute to Measure Public Opinion that would be built on a scientific base and according to observed principles, and to conduct an in-depth study of legal and scientific establishment options, as well as financing sources.

3- To launch a campaign to establish an Arab Fund for Financing in the form of a Trust Fund or a Wakf for the benefit of a number of

civil society's sectors in Arab countries, which have problems in funding, especially outside country capitals and main cities.

4- To support calls to strengthen observation efforts in the fields of public freedom, developments and equality, foremost:

c- To establish and observatory for press and media freedom that would publish an annual report, which would monitor freedom of information according to human rights principles.

d- To monitor organizations working in the field of human development, and to exchange information about successful experiments in implementing economic and social rights through a regular mechanism.

e- To create a permanent monitoring mechanism in the field of the implementation of women's rights and empowering them, and to guarantee that women are enjoying all rights of citizenry. The mechanism would publish periodical reports, and would support communication with the Committee for Ending All Forms of Discrimination against Women.

5- The need to develop a framework to encompass the interests of Arab youth, reinforce their attendance in various issues of interest to their countries, and also support Arab issues through the presence of Arab youth in international meetings.

6- To invite institutions of civil society to support women participation in leadership positions and in decision making, in accordance with the institutions call for advancing women's rights and removing all forms of discrimination against women.

7- To establish a framework for cooperation and coordination between Arab civic organization and their counterparts in the Diaspora, especially under the current circumstances where the need is growing to build bridges of communication with the outside world through the role of Arab communities abroad.

8- To invite the United Nations to establish an Arab Regional Center to support governmental and non-governmental efforts to reinforce the respect of human rights through training and documentation.

9- To establish a follow-up mechanism to implement recommendations offered by this workshop in consultation with sponsor organizations, by assigning missions to some of the participating organizations (or groups of them) and by developing the project of human rights and human development (PARDHUR) to include this mechanism.

Finally the participants approved the aforementioned mechanisms, and added to them the importance of speaking about integration between the state and civil society and building on the common factor, they also asked for supporting the teaching of civic education, communicating with political parties and large national companies, finding mechanisms to protect activists, following the UN work mechanisms, and creating a material relation between Arab organizations of civil society and Arab professional unions.

* * *

Closing Statement Issued by the Workshop

The Arab Organization for Human Rights and the Bibliotheca Alexandrina's Forum for Arab Reform in cooperation with the UNHCHR and the UNDP organized an Arab regional workshop to explore ways to support civil institutions and activate their role in reform. Eighty participants representing 16 Arab countries attended the workshop, the participants represented 12 branches of civil activities, and a group of experts, intellectuals and observers from Arab and foreign embassies as well as representatives of concerned international organizations also attended the meetings.

The workshop that was held within the framework of the Regional Project on Human Development and Human Rights in the Arab Region took place in the Bibliotheca Alexandrina and discussed the present status of civil society and the changes that occurred in its role in connection with the contexts of globalization and developments in the international political order. The workshop also discussed problems and obstacles facing the role of civil society and offered suggestions to support civil institutions and activate their role in the desired reform.

Discussions recognized that this workshop was a link in a chain of Arab efforts aiming to confront the challenges that obstruct the path of democratic reform, of development and of human rights reverence in the Arab region; within the last few months the Sanaa Declaration and the Alexandria Document represented two of the most prominent examples of Arab efforts in this field.

Discussions also established that reform, in all its aspects whether political, economic, cultural or social, heads issues discussed in all Arab countries, no matter how their circumstances differed, and that the need for this comprehensive reform is a response to internal needs and requirements that can no longer be ignored while discussions also expressed a resolve to achieve this reform at the hands of people of the region and not at the hands of any foreign power.

The participants concluded that this desired reform could not be achieved without the presence of an effective, efficient, rational and corruption-free administration, and that this goal could not be reached under a political system that considers administration as a instrument to satisfy and distribute gains and not a instrument to accomplish, neither can it be realized under a political system not based on the rule of law, on separation of powers, on impartiality of state institutions, or in the absence of a pluralistic competitive democratic system.

At the heart of this reform, lies strengthening the reverence of human rights and the rights inability to be divided or prioritized, alongside efforts to support Arab civil society, based on all the principles that Arab human rights related documents have already acknowledged.

Participants considered that the movement of civil institutions, interested in changing the present Arab reality and in establishing the concepts of freedom, democracy and reverence of human rights, needs a strong push to encourage the institutions efforts to realize their goals, to support their capabilities, to develop inter-relations among them, to condition the nature of their relations with the state and with state-related institutions, and to fine tune the rhythm of the their relationship with international organizations.

First: Strengthening the Capabilities of Civil Institutions

Participants recognized the importance of strengthening the organizational capabilities of civil institutions by improving their employees level of performance through training, by making use of advanced expertise in this field, and by supporting institutions that work or are established in difficult circumstance as is the case in Palestine, Iraq and other regions of conflict.

To guarantee the independence and complete freedom of these institutions while they perform their mission and to develop their performance based on the integrality of common goals.

The importance of coordination among civil institutions in Arab countries through the establishment of a structured organic relationship between them, consolidating cooperation between national and operative regional networks in various fields, coordinating their strategies and strengthening their effectiveness, creating a kind of central accumulation of their various activities, establishing a common data base and setting their instruments in motion to realize their goals in support of democracy and development.

To respect the diversity of civil institutions, to support frameworks of dialogue and media instruments, institutions have to interact in order to exchange knowledge and expertise and to strengthen the spirit of solidarity.

Second: Relation between the State and Civil Institutions

In relation to this field the participants presented the following recommendations:

1. To release civil and political freedoms, foremost freedom of opinion and expression, to respect the right to congregate peacefully and the right to form associations and other civil institutions, to respect the right to join and participate in such institutions, to establish the legal guarantees warranted by the international law for human rights and to enforce them.

2. To remove all obstacles hindering the natural development and growth of civil institutions, foremost emergency laws and other freedom-restricting laws and legislations that hinder the creation of civil institutions. To free all prisoners of opinion and to protect all human rights advocates, as well as other political and syndicate activists.
3. To urgently adjust and correct the relation between civil institutions and the states in which they operate, which will help overcome the state of tension, and will create a climate of trust and interaction between the various authorities and civil institutions. The adjustment will also remove the state of siege and watchfulness that plague the activities of organizations sustaining human rights.
4. To provide the instruments needed to include civil institutions in the decision-making process, and to develop fields of cooperation between civil institutions and official organizations on both the national and regional level.
5. To spread the culture of human rights through education, the media and culture, to arabize databases, and to give special attention to the translation of sources of humanitarian legacy related to civil and political freedoms.
6. To ask Arab governments to sign and ratify the Arab Charter for Human Rights adopted by the Tunis Summit, and invite them to develop the Charter through addendums and protocols to bridge the gap between the Charter's rules and international human rights standards.
7. To support the Arab League's opening up towards civil institutions, in tune with the establishment of a Commission for Civil Society within the Arab League and with decisions taken by the last Arab Summit held in Tunisia, and to support the Commission in order for it to play that role.

Third: Arab Civil Institutions' Relationship with the International Community

1. Participants expressed their appreciation of the humanitarian solidarity expressed by numerous people of the world in opposition to the American-British aggression on Iraq, to the occupation of its territories and the violation of the Iraqi people's individual and collective rights, as well as for their condemnation of the escalating Israeli aggression against the Palestinian people, the denial of their inalienable national rights, the assassination of their leaders, the annexation of their lands, the obstruction of all efforts to reach a peaceful settlement and the imposition of racial

solutions foremost illegal settlements and the racial separating wall.

2. Participants expressed their solidarity with the Iraqi people in their struggle to regain their sovereignty and their national independence; they also expressed their resolve to support budding Iraqi civil institutions in their endeavor to build a free, independent and democratic Iraq.
3. Participants reiterated their support for Palestinian civil institutions' efforts to secure the Palestinian people's inalienable rights, to provide humanitarian aid, and to apply the Geneva Conventions, which is related to the protection of civilians under the occupation. Participants appealed to international civil society to support Palestinian civil institutions in order to help them realize goals related to freedom and independence, and asked the international community to differentiate between legitimate resistance and terrorism.
4. Participants expressed their appreciation of the role played by the United Nations and its organizations in supporting the participation of Arab civil institutions in their basic activities. Participants called for a stronger UN technical program to build the abilities of Arab civil institutions.
5. To invite Arab civil institutions to increase their participation in UN activities, to make use of UN instruments especially the UN contractual committees, and to encourage organizations that can do so to acquire an advisory status in the Economic and Social Council.
6. To invite Arab civil institutions to mobilize their efforts to encourage Arab governments to join international covenants and agreements that they have not previously joined, and to ask countries that have already joined to implement their legal commitments emanating from these agreements and to review their reservations.
7. Participants recognized the need to interact in a positive manner with any international powers and parties that support Arab peoples' issues and their inalienable rights of self determination, of respect of sovereignty, of national unity and of building their political, social, economic and cultural systems in complete freedom.

Fourth: Instruments to Activate the Role of Civil Society

Participants suggested the following instruments to help activate the role of civil society:

1- To establish a Forum for Social Dialogue that would group the concepts of dialogue, monitoring and solidarity, and would be an intermediary link between national and international dialogue. The Forum missions would include:

a- To follow-up the ongoing social dialogue regarding issues related to humanitarian development, democracy and human rights.
b- To widen the scope of participation of social, economic and media activists and give special attention to the participation of youth and women.
c- To issue an annual report on civil society's freedom that would monitor activities of civil society, its development and ways to eliminate obstacles that face it. The report would also reveal civil society's training requirements, financial needs, as well as the support required from the media or from any other field and list the resources available to meet those requirements.
d- To play the role of an establishment offering advisory expertise to NGOs.
e- To coordinate between various media channels, to incite their interest in civil institutions, to spread civil culture, to regularly and periodically review successful experiences, and to stimulate the interest of public opinion in relation to problems of civil institutions and their role in promoting issues of direct interest to citizens.

2- To establish an Independent Arab Institute for Surveying Public Opinion based on science and on established principles. To thoroughly investigate all legal and scientific founding options as well as sources of funding.

3- To launch a campaign to establish an Arab Financing Fund in the shape of a trust fund or an endowment in favor of a number of sectors of civil society in Arab countries with financing problems, especially outside country capitals and major cities.

4- To support invitations to back monitoring efforts in fields of public freedoms, development and equality, foremost:

f- To establish an observatory for journalistic and media freedoms that would publish an annual report monitoring media freedoms according to human rights principles.

g- To monitor organizations working in the field of human development, and to exchange information about successful experiences in the implementation of economic and social rights through a regular instrument.

h- To establish a permanent monitoring instrument related to the implementation of women rights, their empowerment and their enjoyment of all rights of citizenry. The instrument would publish a periodical report and would sustain continuance with the Commission to End all Forms of Discrimination against Women.

4- To urgently develop a framework that would encompass the interests of Arab youth, promote the presence of youth in various issues of interest to their countries, and support Arab issues through the attendance of Arab youth in international gatherings.

5- To invite civil institutions to promote the participation of women in leadership positions and in decision making, in step with the institutions call for the promotion of women's rights and the ending of all forms of discrimination against women.

6- To establish a framework for cooperation and coordination between Arab NGOs and their counterparts in the Diaspora, especially under the present circumstances when there is a need to reinforce channels of communications with the outside world through a role played by Arab communities abroad.

7- To bid the UN to create an Arab regional center to offer support for official and non-governmental efforts to reinforce reverence of human rights through training and documentation.

8- To establish an instrument to monitor the implementation of recommendations presented by this workshop, after consulting with organizations that organized the workshop, and then assign specific missions to some participating organizations (or groups of them). To develop the Project for Human Rights and Human Development, from which this workshop emanated, to encompass this instrument.

Finally the participants thanked the Egyptian government for facilitating the organization of this workshop.

*   *   *

يتناول هذا الكتاب أعمال الندوة العربية حول "المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح"، التي عقدت في الإسكندرية يومي ٢١ ، ٢٢ يونيو/حزيران ٢٠٠٤، بالتعاون بين المنظمة العربية لحقوق الإنسان ومكتبة الإسكندرية، في إطار المشروع الإقليمي حول حقوق الإنسان والتنمية البشرية في العالم العربي، الذي تنفذه المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

This book discusses the work of the Arab Roundtable on the Role of the Civil Society in the Arab Countries in Reform, which was held in Alexandria, Egypt, on June 21 & 22, 2004, in cooperation between the Arab Organization for Human Rights and Bibliotheca Alexandrina, within the framework of the Regional Project on Human Rights and Development in the Arab Region, implemented by the Arab Organization for Human Rights (AOHR) in cooperation with United Nations Development Programme (UNDP), and the Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR).